



شرح التلويحان للوحيد والعريشه

المجلد الثاني
الطبعات

تأليف

ابن كنفرة عز الدولة سعيد بن منصور

الوفى ٢٨٣ هـ

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ
مُحَمَّدُ حَبِيبِي

- سرشناسه : ابن کمونه، سعد بن منصور، - ۶۸۳ ق.
- عنوان قراردادی : تلویحات. شرح
- عنوان و نام پدیدآور : شرح التلویحات اللوحیه و العرشیه / تألیف ابن کمونه عزالدوله سعد بن منصور؛ حقه و قدم له نجفقلی حبیبی.
- مشخصات نشر : تهران: مرکز البحوث و الدراسات للتراث المخطوط، ۱۳۸۷.
- مشخصات ظاهری : ۳ ج.
- فروست : میراث مکتوب؛ ۱۸۰، علوم و معارف اسلامی؛ ۵۵
- شابک : دوره: 978-964-8700-69-5 ج. ۱؛ 978-964-8700-68-8 ج. ۲؛ 978-964-8700-70-1 ج. ۳؛ 978-964-8700-71-8 ج. ۴
- وضعیت فهرست‌نویسی : فیپا
- یادداشت : عربی.
- یادداشت : ج. ۱ - ۲ (چاپ دوم: ۱۳۹۱) (فیپا).
- یادداشت : کتابنامه.
- یادداشت : نمایه.
- مندرجات : ج. ۱ المنطق - ج. ۲ الطبیعیات - ج. ۳ الالهیات
- موضوع : سهروردی، یحیی بن حبش، ۵۴۹ - ۵۸۷ التلویحات اللوحیه و العرشیه - نقد و تفسیر
- موضوع : فلسفه اسلامی - متون قدیمی تا قرن ۱۴
- موضوع : منطق - متون قدیمی تا قرن ۱۴
- شناسه افزوده : حبیبی، نجفقلی، ۱۳۲۰ - ، مصحح.
- شناسه افزوده : سهروردی، یحیی بن حبش، ۵۴۹ - ۵۸۷ التلویحات اللوحیه و العرشیه. شرح
- شناسه افزوده : مرکز پژوهشی میراث مکتوب
- رده‌بندی کنگره : ۱۳۸۷ ش ۴ الف / BBR ۷۴۱
- رده‌بندی دیوبی : ۱۸۹/۱
- شماره کتابشناسی ملی : ۱۵۸۲۹۲۹

شَرْحُ التَّلَوُّجَانِ اللَّوْحَيْنِ وَالْعَرْشِيَّةِ

المجلد الثاني
الطبعيات

تأليف

ابن كمونة عز الدولة سعيد بن منصور

(المتوفى ٦٨٣ هـ)

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ
نَجْفَقُلِي حَبِيبِي



شرح التلويحات اللوحية و العرشية

المجلد الثاني

الطبعات

تأليف: ابن كمونه، عز الدولة سعد بن منصور (المتوفى ٦٨٣ هـ)

تصحيح و مقدمه: نجفقلي حبيبي

الناشر: مركز البحوث و الدراسات للتراث المخطوط

مدير الانتاج: محمد باهر

ترجمة المقدمة بالانكليزية: جواد قاسمي

خط غلاف الكتاب: احمد عبدالراضي

المشرف على الطباعة: حسين شاملوفرد

تنفيذ الحروف و الإخراج الفني: رضا سلگي و محمود خاني

الطبعة الأولى: ١٣٨٧ هجرية شمسية / ١٤٣٠ هجرية قمرية / ٢٠٠٩ ميلادية

الطبعة الثانية: ١٣٩١ هجرية شمسية / ١٤٣٣ هجرية قمرية / ٢٠١٢ ميلادية

العدد: ٥٠٠ نسخة

ثمن الدورة: ٤٥٠٠٠ تومان

شابک دوره: ٥ - ٦٩ - ٨٧٠٠ - ٩٦٤ - ٩٧٨

شابک ج ٢: ١ - ٧٠ - ٨٧٠٠ - ٩٦٤ - ٩٧٨

المطبعة: نقره آبي - التجليد: افشين

جميع الحقوق محفوظة للناشر

النشر الالكتروني لهذا الكتاب من دون إذن كتبي من الناشر ممنوع

عنوان الناشر: طهران، ص. ب: ١٣١٥٦٩٣٥١٩

الهاتف: ٦٦٤٩٠٦١٢، فاكس: ٦٦٤٠٦٢٥٨

E-mail: tolid@MirasMaktoob.ir

<http://www.MirasMaktoob.ir>



دریابی از فرهنگ پرمایه اسلام و ایران در خمه های خلی موج می زند. این نسخه باید حقیقت کارنامه
دانشمندان و نوابغ بزرگ و هویت نامه ما ایرانیان است. برعمده برسلی است که این میراث
پرارج را پاس دارد و برای شناخت تاریخ و فرهنگ و ادب و سوابق علمی خود به احیا
و بازسازی آن اهتمام ورزد.

بایمه کوششی که در سالهای اخیر برای شناسایی این ذخایر مکتوب و تحقیق و جمع
آنها انجام گرفته و صد ها کتاب و رساله ارزشمند انتشار یافته هنوز کار ناکرده بسیار است و هزاران
کتاب و رساله خلی موجود در کتابخانه های دخیل و خارج کشور شناسانده و منتشر شده است بسیاری
از متون نیز اگرچه بارها به طبع رسیده منطبق بر روش علمی نیست و تحقیق و تصحیح مجدد نیاز دارد.
احیاء کتاب و رساله های خلی وظیفه ای است بر دوش محققان و مؤسسات فرهنگی.
مرکز پژوهشی میراث مکتوب در راستای این هدف در سال ۱۳۷۲ بنیاد نهاده شد تا با حمایت
از کوشش های محققان و مصححان، و با مشارکت ناشران، مؤسسات علمی، اشخاص فرهنگی و
علاقه مندان به دانش و فرهنگ سحی در نشر میراث مکتوب داشته باشد و مجموعه ای ارزشمند از متون
و منابع تحقیق به جامعه فرهنگی ایران اسلامی تقدیم دارد.

اکبر ایرانی
مدیر عامل مرکز پژوهشی میراث مکتوب

فهرست مطالب

پانزده	مقدمه مصحح
هجده	طرح یک دفاعیه
نوزده	شیوه ابن کمونه در طبیعیات شرح تلویحات
بیست	اجمالی در باب طبیعیات کتاب التلویحات
بیست و یک	درون مایه طبیعیات شرح تلویحات
بیست و دو	مرصد اول، در سه «مورد» است
بیست و دو	مورد اول - در حقیقت جسم و احوال آن؛ در پنج تلویح
بیست و سه	مورد دوم - در جهت و مکان و لوازم آنها؛ در سه تلویح
بیست و چهار	مورد سوم - در حرکت و زمان و احوال آنها؛ در چهار تلویح
بیست و پنج	مرصد دوم - در اجسام بسیط است؛ در سه تلویح
بیست و شش	مرصد سوم - درباره مزاج و ترکیب و آثار علوی است؛ در سه تلویح
بیست و هشت	مرصد چهارم، در باب نفوس است؛ در سه مورد
بیست و هشت	مورد اول در نفس نباتی است
بیست و هشت	مورد دوم، در نفس حیوانی است
بیست و نه	مورد سوم، در نفس ناطقه است؛ در یک مقدمه و چهار تلویح
سی	نسخ مورد استناد و رموز آنها
سی و سه	روش تصحیح و کارهای انجام شده

١	المرصد الأول - في أمور تعم الأجسام
٥	المورد الأول - في حقيقة الجسم و أحواله اللازمة في نفسه
٥	التلويح الأول - في حقيقة الجسم و أجزائه
٦	في إثبات الجسم
٧	في تعريف الجسم
٨	في معاني الطول و العرض و العمق
١٠	ما قيل في مقومات ماهية الجسم
١١	وجوه إبطال القول بتركب الجسم من الأجزاء التي لا تتجزى
١١	الوجه الأول
١١	الوجه الثاني
١٢	معنى «التداخل» و «التماس»
١٣	الثلاث الوسطى من الوجوه السبعة
١٤	الوجه السادس
١٦	في الطفرة و إبطالها
١٦	الوجه السابع
١٨	في إبطال القول بتركب الجسم من أجزاء غير متناهية
٢٢	شبهتان من القائلين بالجواهر الفرد و الجواب عنهما
٢٤	فصل - في أن الجسم مركب من هيولى و صورة
٢٩	التلويح الثاني - في أن الهيولى و الصورة لا تبقى إحداها دون الأخرى و نسبة كل منهما
٣٠	البحث الأول - في أن الهيولى لا تتجرد عن الصورة
٣٤	البرهان الثاني على استحالة تجرد الهيولى عن الصورة الجسمية
٣٦	البرهان الثالث على امتناع تجرد الهيولى عن الصورة الجسمية
٣٦	البحث الثاني - في بيان استحالة تجرد الصورة عن الهيولى
٣٩	فصل البحث الثالث - نسبة كل واحد من الهيولى و الصورة إلى الآخر
٤٠	الفرق بين الآلة و الواسطة
٤٢	التلويح الثالث - في تناهي الامتدادات
٤٥	برهان الثرس
٤٥	تفصيل برهان الساقين

٤٦	البرهان الثاني على تناهي الأبعاد
٤٧	برهان التطبيق
٤٨	البرهان الثالث على هذا المطلوب
٥٠	البرهان الرابع على تناهي الأبعاد
٥١	التلويح الرابع - في صورة أخرى وإشارة إلى حال المقدار والشكل
٥٤	في افتقار الجسم في تخصّصه و وجوده إلى فاعل خارجي
٥٤	برهان ثان على احتياج الجسم في وجوده إلى فاعل خارجي
٥٥	في أنّه ليست الصّورة علّة للهويولى أو متقدّمة بالوجود عليها
٥٥	البرهان الثالث على افتقار الجسم في وجوده و تخصّصه إلى مفيد خارجي
٥٦	التلويح الخامس - في أنّ النهايات لا يتقوّم بها الجسم
٥٦	الحجّة الأولى على أنّ النهايات ليست بمقوّم للجسم
٥٧	الحجّة الثانية على أنّ النهايات ليست بمقوّم للجسم
٥٧	الحجّة الثالثة على أنّ النهايات ليست بمقوّم للجسم
٦٥	المورد الثاني - في الجهة و المكان و لوازمهما
٦٥	التلويح الأوّل - في الجهة
٦٩	في إثبات محدّد الجهات
٧٠	نقاوة عرشيّة وجه اختصاري في إثبات محدّد الجهات
٧٢	فصل - ليس فوق المحدّد جرم
٧٣	التلويح الثاني - في قواعد توجب لوازم للمحدّد
٧٥	في الشكل و المقدار و نسبتها إلى الجسم
٧٧	في أنّ المكان الطبيعي للجسم لا يكون إلّا واحداً
٧٩	المركب المعتدل لا وجود له في الأعيان
٨٠	فصل - في ما يتعلّق بالميل
٨١	البحث الأوّل - في إثبات وجوده و تعيين ماهيّته
٨١	البحث الثاني - في أنّ الميل مغاير للحركة
٨١	البحث الثالث - في أقسام الميل
٨٢	البحث الرابع - في أنّ الميل القسري يبطل الميل الطبيعي و الإرادي
٨٢	البحث الخامس - في سبب بطلان الميل القسري

- ٨٤ البحث السادس - في أن الميل مغاير للطبيعة
- ٨٥ البحث السابع - كلما كان الميل الطبيعي أقوى كان أمنع عن قبول الميل القسري
- ٨٦ الجسم العديم الميل لا يتصور
- ٨٧ الشكوك الواردة على هذه الحجة
- ٩٠ التبدل الممكن للمحدد
- ٩٢ كل كائن و فاسد قابل للحركة المستقيمة
- ٩٣ المحدد للجهاات لا يقبل الكون و الفساد
- ٩٥ الأفلاك الثابت لها الميل المستدير لا تنخرق و لا تتمزق
- ٩٧ نقد برهان القائلين بتعميم الميل في الأجسام
- ١٠٠ في الخلل التي في برهان الميل
- ١٠٣ التلويح الثالث - في المكان
- ١٠٦ في الخلأ و ما ظن أنه هو المكان
- ١٠٦ تعريف الخلأ
- ١٠٧ آراء الناس في الخلأ
- ١٠٨ إبطال قول من يرى أن وراء العالم خلأ لا يتناهى
- ١٠٩ براهين إبطال القول بوجود الخلأ
- ١١١ برهان آخر على استحالة الخلأ
- ١١٢ برهان آخر على استحالة الخلأ
- ١١٦ برهان آخر في إبطال الخلأ
- ١١٨ طريق آخر
- ١١٩ المحدد لا مكان له و لا حيّز
- ١٢٠ فصل - في أن العالم الجسماني واحد و أنه يمتنع وجود عالمين
- ١٢٣ المورد الثالث - في الحركة و الزمان و أحوالهما
- ١٢٣ التلويح الأول - في الحركة
- ١٢٣ في تعريف الحركة
- ١٢٦ كيفية وقوع الحركة في المقولات
- ١٣٠ تقسيم الحركة بالقسرية و الطبيعية و الإرادية
- ١٣٠ تقسيم الحركة إلى ما بالذات و ما بالعرض

١٣١	التلويح الثاني - في أن الحركة لا يقتضيها مجرد الجسميّة و لا نوع منها
١٣٢	برهان آخر
١٣٢	فصل - الطبيعة ليست موجبة للحركة
١٣٥	التلويح الثالث - في الزمان
١٣٧	البحث الأول - أن الزمان من الأمور المتقدّرة
١٣٧	البحث الثاني - أنه موجود و ليس عدماً صرفاً
١٣٧	البحث الثالث - أنه غير ثابت
١٣٧	البحث الرابع - أن هذا الإمكان المتقدّر ليس هو مقداراً لأمر ثابت
١٣٨	البحث الخامس - أنه ليس نفس السرعة و البطوء
١٣٨	البحث السادس - أنه ليس نفس الحركة من حيث هي هي
١٣٨	البحث السابع - أنه مقدار الحركة
١٣٩	دليل آخر على إثبات الزمان
١٣٩	إشارة إلى مباحثات في الزمان
١٤٠	في الآن
١٤١	الزمان و الحركة لا يتركبان من أجزاء لا تتجزّى
١٤٣	في أن الزمان لا بداية له و لا نهاية
١٤٤	كلام مع الذي توهم أن الزمان واجب الوجود
١٤٥	الحركة التي هي موضوع الزمان مستديرة
١٤٨	كلام أبو البركات و نقده
١٤٩	في أن الحركة اليومية حافظة للزمان و في الدهر و السرمد
١٤٩	التلويح الرابع - في بعض أحوال الحركة و الزمان
١٥٠	فصل - في تضاد الحركات
١٥٣	المرصد الثاني - في بسائط الأجسام
١٥٥	التلويح الأول - في أقسامها
١٦٠	في العناصر و الكيفيات الأربعة و بعض حالاتها و أحكامها
١٦٢	فصل - في أحكام العناصر الأربعة
١٦٥	التلويح الثاني - في طبقات العناصر
١٦٧	التلويح الثالث - في إثبات الاستحالة في الكيف
١٧٣	فصل - آثار الأثيريات

١٧٥	المرصد الثالث - في المزاج و التركيب و الآثار العلوية
١٧٧	التلويح الأول - في حقيقة المزاج
١٨٠	كيفية تأثير المركبات من العناصر
١٨١	المزاج و بعض أحوالها و أحكامها
١٨٢	أقسام الاعتدال
١٨٣	فصل - في بعض أحكام العناصر و الكيفيات حالة التركيب
١٨٥	التلويح الثاني - في الآثار العلوية
١٩٠	أسباب مياه العيون و القنوات و الآبار و الزلزلة
١٩٢	فصل - في المواليذ الثلاثة
١٩٣	التلويح الثالث - في المعادن
٢٠٣	إشارة إلى تكوّن الجبال و منافعها
٢٠٥	المرصد الرابع - في النفوس
٢٠٧	المورد الأول - في النفس النباتية
٢١٠	وجه احتياج أشخاص النبات و الحيوان إلى القوى الثلاثة المذكورة
٢١٢	القوى النباتية و أفعالها
٢١٩	المورد الثاني - في النفس الحيوانية
٢٢٢	في قوى المدركة و المحركة
٢٢٣	في الحواس الخمس الظاهرة و أولها «اللمس»
٢٢٤	الحاسة الأولى - القوة اللمسية
٢٢٦	الحاسة الثانية - قوة الذوق
٢٢٨	الحاسة الثالثة - قوة الشم
٢٢٩	الحاسة الرابعة - قوة السمع
٢٣١	في الصدى
٢٣٢	الحاسة الخامسة - قوة البصر
٢٣٣	البحث الأول - في آلة الإبصار و كيفيته
٢٣٤	البحث الثاني - في الردّ على القائلين بأنّ الرؤية بسبب خروج شعاع من البصر
٢٣٦	البحث الثالث - في سبب رؤية الشيء الأبعد عن البصر أصغر، و رؤية الأقرب إليه
٢٣٨	في الحواس الباطنة و أولها، «الحس المشترك»

٢٤٠	القسم الثاني من الحواس الباطنة، «الخيال»
٢٤١	القسم الثالث من الحواس الباطنة، «القوة الوهمية»
٢٤٣	القسم الرابع من الحواس الباطنة، القوة الذاكرة
٢٤٣	الذكر من السماء
٢٤٦	في الروح الحيواني
٢٤٩	دليل اختصاص كل قوة بآلة
٢٥٠	براهين على أن النفس ليست بمزاج
٢٥٣	المورد الثالث - في النفس الناطقة
٢٥٣	المقدمة
٢٦٠	التلويح الأول - في شرح لها وقواها وبعض أحوالها
٢٦٢	في معاني العقل
٢٦٦	أُسئلة على كيفية تعلّق العقل العملي على النفس والجواب عنها
٢٦٩	مراتب العقل النظري
٢٧٥	طريق أخصر برهاني
٢٧٨	إبطال مذهب المعتزلة في القول بأنّ النظر يولّد العلم
٢٧٩	حجة ثانية على أنّ النظر لا يولّد العلم
٢٨٠	العلم بالنتيجة ملزوم بالمدّعات بالضرورة
٢٨٠	التلويح الثاني - في تجريدات وبراهين واستبصارات على تجرّد النفس
٢٨١	بحث في العلم المتجدد
٢٩٢	مراتب التجريد من الحسي والخيالي والعقلي
٣٠٩	حجج أخرى إقناعية على إثبات تجرّد النفس
٣١٢	التلويح الثالث - في أحوالها
٣٢٠	كيفية علاقة النفس بالبدن
٣٢١	إشارة إلى كيفية تأثير العقل الفعال في الإنسان
٣٢٤	في أنّ الخيال قوة جرمية
٣٢٦	التلويح الرابع - في بعض التحريكات
٣٢٩	فصل - حركات الأفلاك إرادية
٣٣٢	البرهان على امتناع الانصرام على الحركات الفلكية

٣٣٣ حركات الأفلاك المستديرة إرادية
٣٣٥ فصل - في الحدس و اصطلاحات يقرب منه
٣٣٩ نمايه ها
٣٤١ ١. آيات
٣٤٢ ٢. اعلام
٣٤٣ ٣. گروهها
٣٤٤ ٤. اصطلاحات
٣٦٣ ٥. كتابها
٣٦٥ منابع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمهٔ مصحح

در پرتو ظهور تحولات عظیم در بخشهایی از علوم طبیعی، نگرش آدمیان نسبت به عالم دچار تغییرات شگرفی شده است. نظام افلاک تو در تو که قدما به آن قائل بودند بهم ریخته است. مفهوم «محدّد الافلاک»، با تصوّر محیطی که زمین در مرکز آن قرار می‌گرفت، و عالم، متناهی تلقی می‌شد و به بالا و پایین تقسیم می‌گردید، به تاریخ علم پیوسته است. موضوع عناصر چهارگانه و کیفیات آنها، یعنی گرمی و سردی و تری و خشکی، که روزگاری نه فقط در تفسیر طبیعت که در طبّ و حتی خُلُقیات انسانی، بر پایهٔ مباحث سردی و گرمی و مزاجهای صفرائی و سودایی مورد استناد بود، به کناری رفته است. نیز، اسباب تکوّن و پیدایش پدیده‌های جوّی مثل رعد و برق و نمونه‌های بسیار دیگر از این دست، دستخوش تغییرات و انقلاب شده است.

و چنین است که طبیعیّات از منظر حکما و فلاسفهٔ اسلامی، امروزه به یک موضوع چالش برانگیز بدل شده و حال سؤال این است: آیا طبیعیّات فلسفهٔ اسلامی، کاملاً بی‌ارزش، و اعتبار آنها، تنها به لحاظ تاریخ علم است؟ یا اینکه این دسته از معارف بشری، که البته عمری بس دراز دارد، به لحاظ الهیات و حکمت طبیعی، و نه علم طبیعی، همچنان قابل توجه و تعمق است؟

جنبه حکمت طبیعی و ماوراء الطبیعه‌ای این موضوعات، در فلسفه اشراقی سهروردی که در آن همه هستی، تحت قدرت و نفوذ و تدبیر و شعاع نوری انوار قاهره و ارباب انواع و سرانجام نورالانوار قرار دارد، کاملاً روشن است. در این صورت، تغییر بخش‌هایی از طبیعیات و تبیین پدیده‌های عالم طبیعت بر اساس علوم طبیعی جدید، به نفی حکمت طبیعی و فلسفه الهی در حوزه طبیعیات نمی‌انجامد. یعنی داده‌های علوم طبیعی از یک طرف، به عنوان «موجود» همچنان می‌تواند داخل در موضوع فلسفه الهی بماند و از طرف دیگر، بر مبنای حکمت طبیعی، مورد تفسیر و تبیین واقع شود. تغییر داده‌های علوم طبیعی نسبت به گذشته‌ها، تغییری در اصل تفسیرپذیری آنها در حوزه حکمت طبیعی و فلسفه الهی ایجاد نمی‌کند، بلکه، اگر استدلال‌هایی در فلسفه طبیعی الهی بر داده‌های قدیمی مبتنی باشد باید آن استدلال‌ها بر داده‌های جدید مبتنی شود و رنگ و بویی تازه یابد.

برای نمونه، می‌توان به کلام سهروردی در تبیین برخی از پدیده‌های جوّی و تفسیر این کّمونه از آن اشاره کرد^۱: این کّمونه به درستی توضیح می‌دهد که مقصود سهروردی از آنچه به عنوان اسباب پیدایش این پدیده‌ها ذکر کرده، نه سبب‌های تامّ، بلکه، بیان اسباب مادی طبیعی است که مشاهده و تجربه نیز درستی سببیت آنها را تأیید کرده است. سپس توضیح می‌دهد که اگر عالم طبیعی خود را به تبیین علل تامّ طبیعی این پدیده‌ها ملتزم بداند، اولاً نیازمند آن می‌شود که از موضوع علم طبیعی خارج شود، زیرا بیان علل تامّ این پدیده‌ها از علم طبیعی بر نمی‌آید؛ و ثانیاً از عهده این کار بر نخواهد آمد. آنگاه می‌گوید که اگر از عالم طبیعی بپرسند که چرا در مزاج اجزاء یک عضو، اختلاف روی داده است و در هر جزء کوچکی از یک عضو شگفتی‌ها وجود دارد، مثل پر یک طاووس، او را پاسخی مبتنی بر علم طبیعی و قانع‌کننده، نخواهد بود. و خلاصه آن که، بیان علل تام هر یک از پدیده‌های عالم کون و فساد، در قدرت یک دانشمند طبیعی، از حیث این که یک دانشمند طبیعی است، نیست. و این یعنی حکمت طبیعی و فلسفه الهی، نه علم طبیعی.

در نمونه‌ای دیگر، مثلاً در «مبحث نفس نباتی» می‌توان به روشنی ملاحظه کرد که قوای نامیه و غاذیه و مولده^۲، با علم طبیعی تبیین نمی‌شوند. خلاصه آن که در علم

۱. همین اثر، صص ۱۸۲-۱۸۳.

۲. همین اثر، صص ۱۹۹-۲۰۹.

طبیعی جدید، فقط طبیعت مطرح است، اما در حکمت طبیعی فلاسفه اسلامی، مبدأ فوق طبیعت در تبیین پدیده‌ها مورد توجه است و در این صورت فرق نمی‌کند که مسأله با علم طبیعی در حد قدما بررسی شود یا با علم طبیعی جدید؛ نیاز به مابعدالطبیعه و حکمت طبیعی، در هر دو حال محفوظ است.

به عبارت دیگر می‌توان گفت که حکمای اسلامی، اغلب چند حیثیت داشته‌اند، مثلاً ابن سینا گاهی یک عالم علم طب است و گاهی یک عالم طبیعی و گاهی یک حکیم الهی؛ و آنچه دستخوش تغییر شده است علم طبیعی است که درباره آن مثلاً می‌توان گفت برخی یا بسیاری از دانسته‌های ابن سینا در علم طبیعی یا پزشکی دیگرگون شده‌اند، اما این حیثیت با حکمت طبیعی او یا سهروردی بگونه دیگری است.

بگذریم از این که بسیاری از تبیین‌های جدید مبتنی بر تجربه و مشاهده، هنوز به مرحله قطعیت علمی نرسیده‌اند و چون مبتنی بر تجربه هستند، شاید هیچگاه قطعی و یقینی نشوند و قسمت اعظم مباحث نفس از جمله، وجود نفس، مجرد نفس، قوای نفس، سعادت و شقاوت انسان، و دنیا و آخرت انسان و امثال اینها، که از اهم مباحث طبیعیات قدیم به‌شمار می‌روند، چندان تسلیم علوم طبیعی جدید نشده‌اند همچنین، شاید بخش‌هایی که قابلیت مشاهده و تجربه و آزمایش ندارند، بر مبنای علوم جدید اصولاً از دسترس آن خارج مانده و حداکثر به صورت یک فرضیه مطرح شوند که البته ارزش علمی آن به مراتب کمتر از تجربه است. در واقع آنچه اتفاق افتاده این است که دامنه تجربه و آزمایش که تا حدی قدما نیز بدان پایبند بودند، گسترش بیشتری یافته است^۱ و این یعنی امتداد حرکت علمی گذشته که همچنان می‌تواند در حکمت طبیعی و فلسفه الهی مورد بحث باشد.

۱. حکمای اسلامی در تبیین طبیعیات، از استدلال عقلی، تجربه و مشاهده و کشف و شهود یا حدس قدسی، استفاده کرده‌اند و در این کتاب، این مطلب در بیان سهروردی و حتی ابن کثونه مکرر آمده است و ابن سینا در الشفاء، المعادن والآثار العلویة، مقاله ۲، فصل ۳، صص ۴۹-۵۳، حکایت مشاهدات خود را بیان کرده است: «و قد رأیتُ حول الشمس فیما بین سنة تسعین و ثلاث مائة و إحدى و تسعین، حالة تامة» (ص ۴۹، سطر ۱۳)؛ «و قد رأیتُ بعد ذلك بزمان له قدر عشرين سنة حالة تطیف بالشمس» (ص ۵۰، سطر ۱۹)؛ «و قد تواترت منی هذه التجربة بعد ذلك مراراً» (ص ۵۱ سطر ۱۰) و چند مورد.

طرح یک دفاعیه

به هر حال، صاحب این قلم در اینجا، علاوه بر مجال محدود این مقدمه، نه قصد و نه ظرفیت علمی لازم را دارد تا طرح نو در اندازد، بلکه به تناسب موضوع این جلد از کتاب شرح تلویحات، به طرح این چالش اکتفا می‌کند؛ تا از یک طرف نسل امروز ما با داورى شتابزده به داشته‌های خویش که حاصل رنج بسیار دانشمندان گذشته ما است به دیده تحقیر ننگرد؛ بلکه آن را ارج نهد و به جای تخریب، بر نوسازی و نوزایی آن بکوشد و شاید تلنگر مکرری باشد که بزرگان و دانایان قوم بر آن نظری افکنند و راهی بکشایند که این سرمایه عظیم بشری با تفسیر عصری متناسب و زنده، همچنان در خدمت انسان و معنویت او باشد.

بشر امروز علی‌رغم همه تحولات علوم طبیعی، برای این که بداند کیست و از کجاست و در کجاست و به کجا می‌رود، همچنان سخت به این حکمت معنوی نیازمند است و ظهور انواع فلسفه‌ها و عرفان‌های گوناگون و اکثراً، به هر دلیل که باشد، عاری از پشتوانه‌های محکم علمی، قطعاً از یک طرف نشان‌دهنده نیاز معنوی انسان است و از طرف دیگر مبین سرگردانی او است که برای نجات خویش به هر دری سر می‌زند و برای یافتن دستاویزی که بدان تمسک جوید، تلاش می‌کند.

شاید بتوان اقدام شیخ اشراق را در کتاب مهم حکمة الإشراق، که بسیاری از مباحث متعارف فلسفه و بخصوص طبیعیات را در آن به کناری نهاد و بسیاری از موضوعات کتب رایج فلسفه را حذف کرد، نوعی نوسازی فلسفه اسلامی خواند. سهروردی در حکمة الإشراق کاری شبیه ابن سینا در کتاب اشارات کرد که آن نیز گونه‌ای نوسازی بود. ابن سینا از یک طرف با دو بخشی کردن منطق، آن را محدود کرد و از طرف دیگر ضمن تبیین نو از مباحث نفس و افزودن مباحث عرفانی به الهیات کتاب اشارات، قسمت اعظم مباحث متداول طبیعیات را از آن حذف کرد. و سهروردی نیز در حکمة الإشراق، از ابن سینا پیشتر رفت. وی کتاب خود را در دو قسم تنظیم کرد:

۱. ضوابط الفکر در سه مقاله: مقاله اول در معارف و تعریف (تصورات)؛ مقاله دوم در

حجج (تصدیقات)؛ مقاله سوم در «مغالطات و برخی داوری‌ها بین سخنان اشراقی و بین برخی سخنان مشائیان» که مجموعاً مختصری است از منطق صورت و منطق ماده با تأکید بیشتر بر مغالطات و نمونه‌هایی از مسائل فلسفه، که به نظر او در آنها مغالطاتی صورت گرفته است. به نظر او سبب بسیاری از لغزش‌های فلسفی، گرفتار شدن حکیمان در دام مغالطات بوده است. به این لحاظ، او در پایان بخش اول کتاب، باورهای غلط فلسفی مشائیان را با تبیین مغالطاتی که گرفتار آنها شده بودند، بازگشود و کوشید تا مسیر صحیح حرکت فکری را نشان دهد.

۲. حکمت انوار، با عنوان «القسم الثاني في الأنوار الإلهية و نور الأنوار...»، که اگر چه برخی مسائل طبیعیات نیز در آن مطرح می‌شود اما کاملاً مبتنی بر حکمت الهی است. امروز نیز مجدداً فلسفه اسلامی نیازمند یک خانه تکانی و نوسازی و منتظر قهرمانی از نوع سهروردی است. و چنین است که سهروردی امروز بیش از هر زمان دیگر در محیط‌های بزرگ علمی جهان، زنده و مورد بحث و گفتگو است.

شیوه ابن‌کَمُونه در طبیعیات شرح تلویحات

و اینک، خدای را سپاس که به توفیق او جلد دوم شرح تلویحات ابن‌کَمُونه که مشتمل بر شرح طبیعیات آن است در اختیار اهل فضل قرار می‌گیرد.

شارح فاضل تلویحات، چنان که در مقدمه جلد اول اشاره شد، گاهی ابتدا طرح کلی مبحث را با توجه به اطلاعات عمیق و مفصل خود طرح می‌کند تا ذهن خواننده را آماده و متوجه موضوع بحث کند و آنگاه عبارات متن را تقطیع کرده شرح می‌دهد؛ و گاهی بلافاصله به تقطیع عبارات متن و شرح آنها می‌پردازد. در بخش طبیعیات نیز گاهی نظر انتقادی خود را بیان می‌کند.^۱ با این حال، به هیچ وجه شبیه فخر رازی در شرح اشارات عمل نمی‌کند؛ بلکه به شدت حریم سهروردی را - با پایبندی و وفاداری به متن و حتی

۱. در این مقدمه به استخراج و تبیین نظرات انتقادی و یا نظرات خاص ابن‌کَمُونه، که در این شرح مطرح کرده است، پرداخته نشده است.

پاسخگویی بر برخی شبهاتی که نقل می‌کند - نگه می‌دارد و حتی با استفاده از سایر آثار سهروردی، برخی اظهارات او را در تلویحات، که با دیدگاههایش در آثار اشراقی مثل حکمة الإشراق، سازگاری ندارد به خوبی مورد تنبّه قرار می‌دهد. اجمالاً و در عین حال با قاضیت باید گفت شرح تلویحات ابن کمّونه، منبع بسیار ارزشمندی است برای آگاهی از نظرات خاص سهروردی که از جاهای مختلف آثار او، در این شرح به ودیعت نهاده شده است.

خلاصه آن که کتاب التلویحات اللوحیه و العرشیه، یکی از آثار پرارزش سهروردی است و در آن مسائل دقیق حکمت استدلالی بحثی و نکات لطیف حکمت ذوقی اشراقی، با استادی بسیار چون گنج گرانها در لابلای عبارات فشرده، نهفته است و شارح معانی و لطایف آن با نکته‌سنجی‌ها و ریزینی‌های فلسفی و دقت نظر و قیل و قال‌های مدرسی، بسیاری از آن رازها را - و نه همه را - گشوده است و البته با حوصله باید این شرح را مطالعه کرد.

اجمالی در باب طبیعیات کتاب التلویحات

شیخ اشراق، مباحث طبیعیات را در کتاب تلویحات، در چهار «مرصد» و به ترتیب زیر تنظیم کرده است:

«مرصد اول» آن در امور عام و مشترک بین همه اجسام است که مثل الهیات به معنای عام، در طبیعیات به معنای عام است. و در سه «مورد» است:

«مورد اول»، در باب حقیقت جسم و احوال لازم آن. این «مورد» در پنج «تلویح» سامان یافته است.

«مورد دوم»، در باب «جهت» و «مکان» و لوازم آنها است که ضمن سه «تلویح» تبیین شده است.

«مورد سوم»، در باب «حرکت» و «زمان» و احوال آنها است و در ساختار چهار «تلویح» تدوین شده است و با این مباحث بخش طبیعیات به معنای عام، پایان می‌یابد.

و سه مرصد بعدی در طبیعیات به معنای خاص است که عبارت است از:
«مرصد دوم»، در اجسام بسیط در سه «تلویح».
«مرصد سوم»، در باب «مزاج»، «ترکیب» و «آثار علوی» در سه «تلویح».
«مرصد چهارم»، در باب «نفوس» که در ضمن سه «مورد» تشریح شده است:
«مورد اول»، در «نفس نباتی»؛
«مورد دوم»، در «نفس حیوانی»؛
«مورد سوم»، در باب «نفس ناطقه» که در یک «مقدمه» و چهار «تلویح» نظام یافته است.
البته ذیل عناوین کلی مذکور، گاه عناوین فرعی مثل «فصل»، «مخلص»، «نقاوه»، «تمهید»، «ذکر عرشی»، «ذکر تنبیهی» و امثال اینها آمده است.

درون مایه طبیعیات شرح تلویحات

اما ابن کّمونه در شرح خود بر طبیعیات تلویحات، تمامی مباحث مذکور را به روال متداول در آثار مشائیان از جمله الشفاء ابن سینا، در هشت قسم به این شرح دسته‌بندی کرده است:

۱. امور عام و مشترک بین همه اجسام مثل: هیولی، صورت، طبیعت، نهایت، حرکت، سکون، زمان، جهت، مکان، و امثال اینها.
۲. بسایط فلکی و عناصر.
۳. کون و فساد و استحاله.
۴. آثار علوی.
۵. معادن.
۶. نفس نباتی.
۷. نفس حیوانی.
۸. نفس انسانی.

مرصد اول، در سه «مورد» است:

مورد اول - در حقیقت جسم و احوال آن؛ در پنج تلویح.

در تلویح اول که در حقیقت جسم است، از سه موضوع بحث شده است:

۱. اثبات جسم.

۲. تعریف جسم.

۳. بیان اجزاء مقوم ماهیت جسم. در باب اجزاء مقوم جسم، دو دیدگاه مشهور وجود دارد: یکی منسوب است به متکلمان که عبارت است از ترکیب جسم از اجزاء ریز غیر قابل تقسیم (اجزاء لایتجزی یا جواهر فرد) که به قولی متناهی اند، و به قول دیگر نامتناهی؛ و دیگری ترکیب جسم است از هیولی و صورت که نظر حکمای مشائی است و البته سهروردی در حکمة الإشراق با انکار هر دو، نظر خاصی ابراز کرده است.

در این تلویح و شرح آن، به تفصیل نظریه قائلان به ترکیب جسم از اجزاء لایتجزی، نقل و با هفت دلیل که عموماً نزدیک به یکدیگرند، رد شده است.

در تلویح دوم، مسأله ترکیب جسم از هیولی و صورت و نسبت آنها بایکدیگر، تشریح شده است.

در تلویح سوم و شرح آن، تناهی امتدادات، با چهار برهان، از جمله «برهان تُرس» اثبات شده است.

در تلویح چهارم و شرح آن، صور نوعیه، نیازمندی جسم در تحقق به فاعل خارجی و برخی مسائل هیولی و صورت، مثل جداناپذیری آنها از یکدیگر، مورد بحث قرار گرفته است.

در تلویح پنجم و شرح آن، به این موضوع پرداخته شده است که «نهایت» که عبارتند از «سطح» که نهایت جسم است، «خط» که نهایت سطح است و «نقطه» که نهایت خط است، مقوم جسم نیستند، زیرا نهایت امور عدمی هستند و مقومات باید وجودی باشند و چند «حجت» بر این موضوع اقامه شده است. در این تلویح به تناسب، بحثی در باب کره، سطح، خط و نقطه انجام گرفته است.

مورد دوم - در جهت و مکان و لوازم آنها؛ در سه تلویح.

در تلویح اول، در باب جهات که عبارتند از بالا و پایین، چپ و راست، جلو و پشت، چند مطلب مطرح شده است:

۱. جهات بالطبع مختلفند.

۲. دلیل بر وجود جهات این است که مورد اشاره قرار می گیرند.

۳. جهات از موضوعات دارای «وضع» هستند و عقلی صرف نیستند.

۴. جهات قابل قسمت نیستند.

محدّد الجهات و مطالب متعلق به آن از دیگر مطالب این تلویح است.

در تلویح دوم، درباره ضوابط لوازم محدّد، شکل و مقدار و نسبت آنها با جسم، مکان طبیعی جسم که یکی بیش نیست، بحث شده است. در این تلویح، همچنین مباحث مختلف درباره «میل»، در یک فصل مستقل به تفصیل بیان شده است. و تحت عنوان «ضابط» به این نکته توجه داده شده است که آنچه بالذات برای جسم واجب نیست، لحوق آن به جسم از ناحیه علت است و چون با نظر به ذات جسم، آن حالت برای او ممکن است، انتقال از آن حال نیز برای جسم ممکن است. و سهروردی پس از این مطلب گفته است «ممکن التحرك واجب الميل است» و ابن کّمونه در این سخن تردید کرده و گفته است که همواره چنین نیست؛ چه بسا که ممکن بالذات ممتنع بالغير شود. سپس تحت عنوان «تمهید»، این موضوع تبیین شده است که هر «کائن فاسدی قابل حرکت مستقیم است» و نتیجه می گیرد که محدّد الجهات که دارای حرکت مستدیر است، کون و فساد نمی پذیرد و همچنین محدّد الجهات و سایر افلاک ثابت که دارای حرکت مستدیرند، خرق و التیام نمی پذیرند. در پایان این تلویح، برهان میل نقد شده است و در عین حال می گوید، نقد برهان میل منافاتی با امتناع کون و فساد و خرق و التیام بر محدّد الأفلاك ندارد؛ چون امتناع حرکت مستقیم برای محدّد الأفلاك، از طریق استحالة حرکت در عدم نیز قابل اثبات است و نیازی به پذیرش وجود برای آن نیست. و در مورد فلکیات نیز، حرکت مستدیر آنان منتسب به نفس فلکی است، نه میل. و در

مورد عنصریات نیز باید گفت، «میل» آنها به حیّز طبیعی محسوس است و نیازی به برهان ندارد؛ و خلاصه آن که با ابطال یا ناتمام دانستن برهان «وجود میل»، خللی در مباحث مبتنی بر آن پدید نمی‌آید، چه آن مسائل از راه دیگر قابل تبیین است.

در تلویح سوم، به بحث از مکان و امارات چهارگانه آن پرداخته است که عبارتند از:

۱. انتقال جسم از مکانی به مکانی دیگر.

۲. امتناع حصول دو جسم در یک مکان.

۳. جسم با کلمه «در» یا آنچه به معنای آن است، به مکان نسبت داده می‌شود، مثل «کتاب در قفسه است».

۴. مکان با جهات مختلف می‌شود.

پس از بیان نشانه‌های مکان، چون عده‌ای «خلأ» را به غلط «مکان» پنداشته‌اند، به بحث خلأ و ابطال نظر موافقان وجود آن، پرداخته است. و در اواخر این تلویح، ضمن اشاره به تعریف «مکان»، با توجه به نشانه‌های چهارگانه آن، به اختصار بیان کرده است که محدّد الجهات، مکان و حیّز ندارد. و آخرین مطلب این است که «عالم» یکی بیش نیست و وجود دو عالم در یک محدّد، محال است.

مورد سوم - در حرکت و زمان و احوال آنها؛ در چهار تلویح

در تلویح اول در باب حرکت، این موضوعات مطرح شده است:

۱. تعریف حرکت.

۲. چگونگی وقوع حرکت در مقولات. سهروردی در تلویحات، در چهار مقوله کمّ و

کیف و این و متی. حرکت را روا دانسته است، اما در الهیات المشارع (چاپ کربن، ص ۳۷۵)، حرکت را در «وضع» و «این» معتبر دانسته است.

۳. تقسیم حرکت به ارادی، طبیعی، و قسری.

در تلویح دوم، در باب مقتضی حرکت، می‌گوید: صرف جسم بودن مقتضی حرکت

نیست؛ طبیعت نیز موجب حرکت نیست، بلکه مقتضی، آن خارج از جسم و طبیعت است.

تلویح سوم در زمان است و در آن چند موضوع مطرح شده است:

۱. زمان از امور متقدر است.

۲. زمان موجود است و عدم صرف نیست.

۳. زمان ناپایدار است.

۴. زمان مقدار امر ثابت نیست.

۵. زمان خود‌گندی و تندی نیست.

۶. زمان خود حرکت نیست.

۷. زمان مقدار حرکت است.

در ادامه به آراء مختلف در باب زمان پرداخته شده است، از قبیل این که عده‌ای وجود آن را انکار کرده‌اند؛ و جمعی این موضوع را که زمان مقدار حرکت است، نپذیرفته‌اند؛ و گروهی نیز زمان را واجب الوجود پنداشته‌اند. دیگر مباحث این تلویح عبارت است از «آن»، و این مطلب که حرکت در «آن» صورت نمی‌گیرد، زیرا «آن»، دفعی است و حرکت، تدریجی؛ زمان آغاز و انجام ندارد؛ ردّ نظر آنان که زمان را واجب الوجود دانسته‌اند؛ حرکت موضوع زمان، مستدیر است؛ حرکت یومیّه، حافظ زمان است؛ و «دهر» و «سرمد».

در تلویح چهارم، برخی از احوال حرکت و زمان مورد بحث واقع شده است و در یک فصل مستقل به این موضوع‌ها پرداخته شده است که تضاد حرکات به چیست؟ به زمان است؟ به مکان است؟ به محل حرکت است؟ یا به جهات است؟

مرصد دوم - در اجسام بسیط است؛ در سه تلویح

تلویح اول، اجسام بسیط، اقسام آنها که عبارتند از: (۱) افلاک. (۲) عناصر، که همان ارکان چهارگانه آب و خاک، هوا و آتش هستند؛ و تبیین کیفیات چهارگانه آنها، یعنی حرارت و برودت و رطوبت و یبوست. و در فصل مستقلى احکام عناصر، مثل انقلاب آنها به یکدیگر، مورد بحث قرار گرفته است. انقلاب عناصر به یکدیگر به این معنی

است که هیولای مشترک بین عناصر، صورتی را رها می‌کند و صورت دیگری را می‌پذیرد. در متن تلویحات، سهروردی در انقلاب آب به خاک، می‌گوید، در بعضی جاها دیده شده است آبی که به صورت قطره می‌ریخت، سنگ می‌شد و شگفت آن که فقط پس از رسیدن به زمین سنگ می‌شده است و این بدان معنی است که در آن زمین چنان خاصیتی بوده است. و بعد می‌گوید انسانهای سنگ شده‌ای که در شهرهای خود دیده‌ایم و از جمله سنگواره‌هایی بر هیأت مردان و زنان و کودکان و بهایم و ااث خانه که نزدیک شهر ما سهرورد وجود دارند^۱، بر همین مبنی قابل تفسیر است؛ یعنی که باید از خواص آن زمین‌ها باشد و خداوند، آن را بر مردمانی که مورد غضب الهی قرار گرفته بودند، آشکار ساخته است.

در تلویح دوم، طبقات هر یک از عناصر توضیح داده شده است و در ضمن آن از اسباب پیدایش کوهها سخن رفته است.

در تلویح سوم، «استحاله در کیف» اثبات شده و پس از آن از اسباب سه گانه حرارت سخن رفته است که عبارتند از: ۱. مجاورت جسم گرم. ۲. حرکت. ۳. شعاع. و در فصل کوتاهی، ضمن بیان این مطلب که عناصر فرمانبر اثیریاتند، در باب هوا و این که شفاف و بی‌رنگ است، توضیحاتی داده شده است.

مرصد سوم - درباره مزاج و ترکیب و آثار علوی است؛ در سه تلویح

تلویح اول، در مزاج است که عبارت است از کیفیت متوسط فراهم آمده از کیفیات مجموع چند بسیط مختلف، که بر هم اثر گذاشته و از هم متأثر شده‌اند. کیفیت تأثیر عناصر مرکب و برخی از احوال و احکام مزاج، از مباحث دیگر این تلویح است و شارح به مناسبت بیان «کیفیت مناسب» که «اعتدال» است، از هشت قسم «اعتدال» سخن گفته است، که پیش از او اثیرالدین ابهری در منتهی الأفكار خویش^۲ آورده است.

۱. و این گزارش سهروردی از وجود سنگواره‌ها در سهرورد، علاوه بر تبیین و توجیه فلسفی، ارزش باستان‌شناسانه نیز دارد، که علی القاعده باید برای سازمان‌ها و محققان مرتبط با این مسأله، قابل توجه

باشد. ۲. خطی مجلس، شماره ۲۷۵۲، صص ۳۵۲ - ۳۵۳.

در آخر تلویح، در فصلی مستقل، برخی از احکام عناصر و کیفیات آنها را در حالت ترکیب، توضیح داده است.

تلویح دوم، در آثار علوی است. شارح، پدیده‌های مادی یا «کائنات» را که با معاونت اجرام آسمانی پدید می‌آیند، به این صورت دسته‌بندی کرده است:

۱. آنچه بدون ترکیب عنصری پدید می‌آید.

۲. آنچه با ترکیب عنصری پدید می‌آید.

اما آنچه بدون ترکیب عنصری پدید می‌آید، دو قسم است:

۱. آنچه از «بخار» پدید می‌آید.

۲. آنچه از «دخان» پدید می‌آید.

اما آنچه از بخار پدید می‌آید هشت چیز است از این قرار: ابر، باران، برف، تگرگ، باران نرم، مه، هاله و رنگین‌کمان. و راه پی بردن به آنها عبارت است از: مشاهده مستقیم شبیه آنچه در حمام دیده می‌شود؛ تجربه؛ و سوم، حدس.

و آنچه از «دخان» یا «دود» پدید می‌آید دوازده قسم است: باد، گردباد، گردباد بسیار بزرگ (شبیه اژدها - تنین)، رعد، برق، صاعقه، آتشی که به نظر می‌آید از آسمان تا زمین متصل است، شهاب‌ها، ستارگان دنباله‌دار، پرچم‌های سرخ و سیاه در هوا، و گرمای باد با نام «سموم». کارهای عظیم و هولناک برخی از این پدیده‌ها چنان است که به «حدس» می‌توان گفت بدون انضمام قوای روحانی با اتصالات فلکی، آن کارهای بزرگ از آنها بر نمی‌آید، مثل کنده شدن درختان عظیم یا ربوده شدن کشتیها از دریا بوسیله تندبادها؛ و از این قبیل است خطراتی که از صاعقه بر می‌آید. و بسیاری از پدیده‌های دیگر مثل رنگارنگ بودن پرهای طاووس که با مزاج، به عنوان سبب تام، قابل توجیه نیست و عالم طبیعی قادر به پاسخ‌گویی درباره آن نیست.

سپس به بیان تأثیر بخار و دخان در پیدایش پدیده‌های زمینی مثل آب چشمه، آب چاه، قنات و غارهای بزرگ در زیر زمین و زلزله و چگونگی پیدایش آنها پرداخته است. و اما کائناتی که با ترکیب پدید می‌آیند عبارتند از موالید سه گانه معدن، نبات و حیوان.

تلویح سوم در باب معدن است. شارح، آنها را چنین دسته‌بندی کرده است: معادن یا قابل کوبیدن هستند (منطرق یا متطرق) مثل اجساد هفتگانه یعنی طلا، نقره، قلع، مس، آهن، سرب، خارصینی؛ و یا چنین قابلیت ندارند که اینها، یا از شدت صلابت و سختی قابل کوبیدن نیستند مثل بلور و یاقوت، و یا از شدت نرمی چنین قابلیت ندارند مثل جیوه.

اما دسته‌بندی خود سهروردی چنین است: جواهر معدنی، هم قابل ذوبند و هم قابل کوبیده شدن، مثل طلا و نقره، و یا نه قابل ذوبند و نه قابل کوبیده شدن، مثل «مرقسیتا» و «طلق»، و یا فقط قابل ذوبند مثل شیشه. و البته اصل و ریشه همه اینها، جیوه و کبریت است. چگونگی و عوامل پیدایش برخی از پدیده‌های طبیعی، مثل کوه و قنات و منافع آنها، در همین تلویح مورد بحث واقع شده است.

مرصد چهارم، در باب نفوس است؛ در سه مورد:

مورد اول در نفس نباتی است:

به نظر شارح، افعال صادر از انواع اجسام، دو قسم است: ۱. افعال صادر از اراده و ادراک. ۲. افعالی که از اراده و ادراک صادر نمی‌شوند. و هر یک از این دو قسم نیز، دو قسم است: ۱. آنچه فقط به یک جهت است. ۲. آنچه به جهات مختلف است. افعال نفس نباتی از نوع قسم دوم از هر دو قسم است، یعنی افعال صادر از آن هم از روی اراده و ادراک نیست و هم در جهات مختلف است و تعریف نفس نباتی همین است. سپس قوای نباتی یعنی غاذیه، نامیه و مولده و افعال هر کدام، توضیح داده شده است.

مورد دوم، در نفس حیوانی است:

سهروردی نفس را چنین تعریف کرده است: «نفس، کمال اول است برای جسم طبیعی آلی» و با هر قیدی چیزی را خارج کرده است: با قید «اول»، کمالات ثانی مثل علم خارج می‌شود؛ و با قید «طبیعی»، صناعی خارج می‌شود؛ و با قید «آلی»، صور

عناصر. و این تعریف خاص نفوس زمینی است اعم از نباتی و حیوانی، چه نفوس فلکی، آلت و ابزار برای کار خویش ندارند.

حیوان و نبات در قوای نباتی مشترکند و نفس حیوانی به داشتن قوای مدرکه و محرکه از نفس نباتی متمایز است. و محرکه را اقسامی است مثل غضبیه و شهویه، چنان که مدرکه را مثل حواس پنج گانه ظاهری و پنج گانه باطنی. پس از مباحث بالنسبه مفصل راجع به قوای ظاهری و باطنی، دلایلی اقامه شده است بر اثبات این مطلب که نفس، «مزاج» نیست. و به نظر شارح، با توجه به مسأله تجرد نفس، طرح این موضوع که نفس مزاج نیست زائد است. با این حال خود ابن کمّونه، یک رساله مستقل در این معنی که نفس مزاج نیست و البته با همین عنوان، نوشته است.^۱

مورد سوم، در نفس ناطقه است؛ در یک مقدمه و چهار تلویح

در «مقدمه»، به بیان دو مطلب پرداخته است:

۱. با برهان این موضوع اثبات شده است که نفس ناطقه انسانی جوهر مجرد است و جسم و جسمانی نیست.

۲. معرفت و آگاهی هرکسی به ذات خویش ضروری است و نیاز به حد وسط ندارد. در تلویح اول، در تعریف نفس اعم از انسانی و فلکی، آن را جوهر مجرد از ماده دانسته است که جسم را به حرکت می آورد (حرکت ارادی) و اشیاء را ادراک می کند. که البته باید توجه داشت افعال «تحریک» و «ادراک» در نفس فلکی، بالفعل است و در نفس انسانی می تواند بالقوه و یا بالفعل باشد؛ یعنی نفس فلکی فعلیت محض است و این تعریف در مورد فلک محدّد صادق است که هیچ امر بالقوه در او نیست، اما در نفس انسانی تحریک ارادی و ادراک می تواند بالفعل باشد و یا بالقوه. قوای نظری و عملی و

۱. أزالة النفس و بقاؤها (مشمّل بر سه رساله از رسائل ابن کمّونه)، رساله دوم تحت عنوان مقالة في أن النفس ليست بمزاج البدن و لا كائنة عن مزاج البدن، صص ۱۴۹ - ۱۹۱، تصحيح انسيه برخوا، انتشارات کتابخانه مجلس شورای اسلامی، تهران ۱۳۸۵.

به عبارت دیگر، عقل و اقسام و مراتب آن مثل عقل هیولانی و ... و آنچه نفس را از قوه به فعل می آورد، به تفصیل در متن و شرح مورد بحث قرار گرفته است.

در تلویح دوم براهین و استبصارات متعدد برای اثبات تجرد نفس و مراتب آن از تجرید حسی و خیالی و عقلی تبیین شده است.

و در تلویح سوم به حالات نفس مثل اینکه آیا نفس یکی است یا برای هر شخص یک نفس است؟ و یا این که آیا نفس قبل از بدن موجود بوده است یا نه؟ و رابطه و پیوند نفس با بدن چگونه است؟ و عقل فعال چگونه در انسان تأثیر می کند؟ بحث شده است. در تلویح چهارم، بعضی از تحریکات نفس در انسان مثل حرکات آدم خفته، بحث شده است و در فصل مستقلی در ذیل این تلویح، حرکات افلاک که ارادی است مورد بررسی قرار گرفته است. «حدس» و مراتب مردمان نسبت به آن، آخرین موضوع این تلویح است و با پایان یافتن این مبحث، طبیعیات تلویحات و شرح آن نیز به پایان می رسد.

نسخ مورد استناد و رموز آنها

نسخه های مورد استناد این مجلد همانهایی است که در مقدمه مجلد اول (منطق) معرفی شد و اجمالاً عبارتند از:

۱. مع ۱: عکس نسخه شماره ۱۱۴ کتابخانه مجلس شورای اسلامی، مشتمل بر متن کامل التلویحات، که در ماه رجب ۶۰۷ ق (بیست سال پس از مرگ سهروردی) در شهر ملطیه از بلاد روم کتابت شده است و نسخه نفیسی است، و در تصحیح عبارات متن التلویحات به آن استناد شده است.

۲. ت: عکس نسخه کتابخانه احمد ثالث ترکیه، شماره ۳۲۴۴، در ۳۱۴ برگ ۲۷ سطری، با خط نسخ معمولی که از روی میکروفیلم موجود در کتابخانه مرحوم مجتبی مینوی تهیه شده است. این نسخه تقریباً خوش خط و خوانا است و علاوه بر شرح، متن

تلویحات را کامل در قالب «قال - أقول» دارد و همچنین دارای هر سه علم است. این نسخه بتاریخ ۶۸۷ ق تحریر شده است و اگر سال وفات ابن کمّونه را ۶۸۳ ق بپذیریم، چهار سال پس از فوت او این نسخه کتابت شده است. قبل از صفحه آغاز، متنی با خط محمود بن مسعود (قطب الدین) شیرازی هست که آن را در تبریز، شب قدر، نزدیک صبح بتاریخ ۶۹۲ ق نوشته است. و موضوع آن، انتقال کتاب «شرح التلویحات امام فاضل و حکیم کامل عزالدوله، ابن کمّونه سقی الله ثراه و جعل الجنة مثواه» به حق شرعی به کسی است که برای او بسیار عزیز بوده است. و به احتمال قریب به یقین، مالک و هبه کننده، علامه قطب الدین محمود بن مسعود شیرازی شارح حکمة الإشراف است و از این نوشته، صحّت تاریخ کتابت این نسخه نیز معلوم می گردد. و بنابراین، قدیمی ترین نسخه از شرح تلویحات است که در این تصحیح مورد استناد قرار گرفته است.

۳. س: عکس نسخه شماره ۷۸۸۵ کتابخانه ملی سوریه - دمشق (مکتبه الأسد الوطنية) تاریخ تحریر ۶۹۰ ق، یعنی هفت سال پس از درگذشت ابن کمّونه؛ میکروفیش این نسخه از طریق سرکار خانم دکتر رضوان حکیم زاده که مدتی در دمشق حضور داشتند، با وساطت یکی از دوستانشان جناب آقای قدور و عنایت جناب آقای دکتر محمود السید وزیر محترم فرهنگ وقت سوریه دریافت شد؛ و با مساعدت گنجینه ملی ایران، نسخه عکسی آن با رفت و آمدهای بسیار فراهم گردید و از مراحم همه آنان سپاسگزارم. در این نسخه، متن التلویحات استنساخ نشده است فقط «قال» با یکی - دو کلمه اول و آخر عبارت متن و بعد «أقول» و پس از آن، شرح آمده است و اگر در مواردی در تصحیح متن التلویحات، در پاورقیها به آن استناد شده است از عبارات متن که در شرح آمده، استفاده شده است. این نسخه عکسی، با خط ریز و ناخوش، عموماً کلمات بدون نقطه، با دشواری خوانده شد و با این حال نسخه کم غلطی است. این نسخه هر سه علم منطق و طبیعیات و الهیات را دارد.

۴. مج ۲: عکس نسخه شماره ۱۸۴۹ کتابخانه مجلس شورای اسلامی، با تاریخ ۷۰۲ ق در ۲۲۸ برگ ۲۷ سطری با کاغذ دولت آبادی. این نسخه، به صورت «قال -

أقول» و دارای متن و شرح، متأسفانه فاقد بخش منطق است و در تصحیح طبیعیات و الهیات به آن استناد شده است. این نسخه گر چه به لحاظ قدمت و صحت، نسخه نفیسی است، اما خواندن آن دشوار و کلمات آن اغلب بی نقطه است.

۵. آس ۲: نسخه شماره ۹۳۴ کتابخانه ملک وابسته به آستان قدس رضوی، با تاریخ نسخ ۷۰۴ ق (یعنی بیست و یک سال پس از وفات ابن کمّونه) که در مدرسه نظامیه بغداد، با خط نسخ، ۲۸۳ برگ ۳۵ سطری، با کاغذ دولت آبادی، کتابت شده است. این نسخه نیز شامل هر سه علم و به صورت «قال - أقول» است. ده برگ از اواخر منطق و اوایل طبیعیات افتاده است.

۶. آس ۱: عکس نسخه شماره ۷۰۳ آستان قدس رضوی، ۳۳۶ برگ ۲۵ سطری، خط نسخ. این نسخه بر اساس آنچه در آخر بخش طبیعیات آن آمده است، اوائل محرم ۷۰۵ ق (بیست و دو سال پس از وفات ابن کمّونه) توسط عبد الرحمن بن محمود قزوی در تبریز کتابت شده است. این نسخه نیز واجد هر سه علم و متن کامل بصورت «قال - أقول» و خوش خط و خوانا است.

۷. د: عکس نسخه شماره ۲۷۳ کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران، ۲۱۴ برگ، ۲۳ سطری، اندازه ۱۶×۵/۲۴، خط نسخ خوش، بی نقطه، با کاغذ سمرقندی، کم غلط، دارای تاریخ تملک ۹۶۱ و فاقد بخش الهیات. متن تلویحات در قالب «قال - أقول» در آن آمده است. در بخش طبیعیات آن، مطابق با ص ۱۹۱ تا ۲۰۸ متن حاضر، افتادگی هست و مطابق با ص ۲۱۳ تا ۲۵۴ همین متن، با خط دیگری کتابت شده است و مطابق با ص ۲۹۸ تا ۳۱۰ متن حاضر اوراق آن در صحافی جابه جا شده است که در متن حاضر اصلاح شده است. تمام موارد مذکور را در جای خود در پاورقی مشخص کرده‌ام.

تذکر: چون این نسخه پس از صفحه بندی کتاب، در اختیار قرار گرفت، برای پرهیز از دوباره کاری، هم در بخش منطق و هم در بخش طبیعیات، از نقل برخی از اختلافات یا اشتراکات آن با سایر نسخ، که در اصلاح عبارت متن بی تأثیر بود، خودداری شده است.

روش تصحیح و کارهای انجام شده

چنان که در مقدمه جلد اول توضیح داده شد، همه نسخه‌ها قدیمی و نزدیک به عصر شارح و اغلب تصحیح شده‌اند، اما به لحاظ برخی نارساییها که در هر کدام هست، از قبیل افتادگی‌های متعدد یک یا چند کلمه‌ای، که عموماً دارای این تقیصه هستند، و یا برخی اشتباهات فاحش که در پاورق‌ها مشخص شده است، عبارات متن به صورت گزینشی، و با عنایت به سایر منابع و مآخذ، تصحیح و انتخاب شده است و چون شارح فاضل در شرح و تفسیر خود، بیشتر به سایر آثار سهروردی نظر داشته است، چنان که در مقدمه جلد اول اشاره شد، در اصلاح متن و انتخاب بهترین گزینه‌ها، به آثار سهروردی و نیز به سایر مآخذی که شارح به آنها مراجعه یا از آنها استفاده کرده و امکان دسترسی به آن‌ها وجود داشت، رجوع شده است، مثل برخی آثار ابن سینا، فخر رازی و ابهری با رعایت نکاتی که در مقدمه جلد اول توضیح داده شد.

در این مجلد نیز تا حد ممکن، عناوین فرعی برای موضوعات مندرج در یک عنوان کلی تنظیم کرده‌ام.

تا حد امکان مآخذ و منابع مورد استفاده شارح را شناسایی و در پاورق مشخص کرده‌ام.

با رعایت قواعد سجاوندی و به لحاظ موقعیت خاص طبیعیات، که برای بیشتر خوانندگان این قبیل مباحث نامأنوس است، توجه بیشتری به مشکول ساختن بعضی کلمات و ترجمه بعضی لغات، مبذول شده است.

هم شیخ اشراق نویسنده متن تلویحات ضمن ایجازگویی شبیه معما، و هم ابن کمّونه شارح آن، در قسمت طبیعیات در جریان استدلال و توضیح، گاه شقوق و تقسیمات و فروعات متعدد و متداخل، برای یک مطلب ذکر کرده‌اند و مصحح به منظور ترسیم بهتر شقوق گوناگون یک مطلب در ذهن خواننده و جلوگیری از گم شدن مطلب، در مواردی، تقریباً خارج از عرف معمول، به تقطیع عبارات در فقرات و قطعات کوتاه پرداخته است و امید است اهل فضل عیب نگیرند، که هدف آسان‌تر کردن درک مطلب و برجسته

کردن روابط اجزاء و بخشهای مختلف یک استدلال برای خواننده بوده است و با این حال، در این اقدام خیرخواهانه، معلوم نیست در تحقق هدف موفق شده باشم، چون ممکن است همین تقضیات، برخی خوانندگان صاحب فضل را خوش نیاید. یادآوری می شود که از علامت «،» در موارد متعددی صرفاً برای جدا کردن اجزای یک عبارت و متوجه ساختن خواننده به تکیه به یک کلمه، استفاده شده است تا درک متن را آسان تر کند و در اینجا ظرافتهاست که اهل ادب نیک بر آن واقفند. با توجه به متفاوت بودن موضوع هر جلد، فهرستهای لازم خاص این جلد، برای تسهیل دسترسی خواننده به مطلب مورد نیاز، تنظیم شده است. در پایان از همه بزرگوارانی که در جلد اول از آنان نام برده ام، مجدداً سپاسگزاری می کنم و بخصوص از همکار محترم جناب آقای دکتر قاسمعلی کوچنانی که متن این جلد را ملاحظه فرمودند و تذکراتی دادند تشکر می کنم و از خدای بزرگ برای آنان سلامت و توفیق می خواهم.

و آخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

نجفقلی حبیبی

عضو هیئت علمی گروه فلسفه و حکمت اسلامی

دانشکده الهیات و معارف اسلامی

دانشگاه تهران

۶ فروردین ماه ۱۳۸۷ ش / ۱۷ ربیع الأول ۱۴۲۹ ق.

مقارن با سالروز میلاد پیامبر رحمت، حضرت محمد

مصطفی (ص) و حضرت امام جعفر صادق (ع).

[المرصد الأول]

[في أمور تعم الأجسام]

بسم الله الرحمن الرحيم^١

قال المصنف رحمه الله:

نستعين بالله واهب العقل - عزّ سلطانه - في تحرير الفنّ الثاني من كتاب التلويحات وهو الطبيعي، حرسه الله من غير أهله. والله تعالى خير من أعان. ونذكر ما نورد منه^٢ في أربعة مراصد.

المرصد^٣ الأول

في أمور تعمّ الأجسام

وفيه ثلاثة موارد^٤

أقول: إنّما قدّم الكلام في هذا العلم على الكلام في العلم الإلهي - وإن كان ذلك أقدم من هذا بالذات والشرف، كما ستعرف - لكون مباحث^٥ الطبيعي أسهل، والأمور المبحوث عنها فيه بسبب أنّ أكثرها محسوس هي من جهة التصور أوضح وأظهر؛ والعلم الأجود أن يُبتدأ بالأسهل الأظهر مترقياً إلى الأصعب الأخفى.

وقد عرفت أنّ لكلّ علم «موضوعاً» وهو الذي يُبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية

٣. د: المرصد؛ سائر نسخه ها: - المرصد.

٢. س: فيه.

١. مج ٢: + ربّ أعين.

٥. س: مبادئ.

٤. آس ١، س: ثلاث.

و نوازمه. و موضوع هذا العلم هو «الجسم الطبيعي» لكن لا مطلقاً؛ بل من حيث وقوعه في الحركة و التغير. و التقيد بـ «الطبيعي» لإخراج التعليمي الذي هو عَرَضٌ و ستعرفه. و الكلام في هذا العلم ينقسم إلى ثمانية أقسام:

أولها. الكلام في الأمور التي تعمّ الأجسام، كالهيولى و الصّورة و الطبيعة و النهاية و الحركة و السكون و الزمان و المكان و ما يجري مجرى ذلك.

و ثانيها، في الأركان التي هي السماوات^١ و العناصر.

و ثالثها، في الكون و الفساد و الاستحالة.

و رابعها، في الآثار العلوية.

و خامسها، في المعادن.

و سادسها، في النبات.

و سابعها، في الحيوان.

و ثامنها، في النفس^٢ الإنسانية.

١. نسخه بدل آس ١: السماويات.

٢. آس ١: الأنفس (نسخه بدل): النفس.

قال:

المورد الأول
في حقيقة الجسم و أحواله اللازمة في نفسه
وفيه خمس تلويحات

التلويح الأول
في حقيقة الجسم و أجزائه

أما وجوده، فواجب قبوله؛ فالعقل الصريح يحكم به. و ليس بمحسوس صرفٍ لأنَّ إدراك الحواس يختص بسطوحه و ظواهره - كما ستعرف - بل الحسّ معاونه^٢، و العقل يحكم ضرورةً و تعلم أنَّ كلَّ محكوم من جهة العقل لا يشترط فيه أن يكون مأخوذاً من الحسّ من جميع الوجوه؛ بل الحسّ أدّى إليه تصوّر سطوح و أحوالها، فحكم^٣ أولياً بعد التّصوّر على ما حكّم. و هو جوهر يمكن فيه فرضُ أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة. قيّد بـ«التقاطع القائي» لأنَّ السطح قد يتقاطع فيه كثير من الأبعاد و لكن لا على زوايا قائمة^٤. و عرّف بأنّه الطويل العريض العميق.

١. د: التلويح؛ سائر نسخهها: - التلويح.
٢. آس ١، مج ١: للحسّ معاونة.
٣. آس ١؛ + حكماً.
٤. مج ٢: عبارت: «قيّد بـ«التقاطع القائي» ... زوايا قائمة» محو شده است.

و فيه تسامح؛ إذ «الطول» و قسيماء الحاصلة قد يتغير على موضوع، كشمعة و لا تتغير حقيقتها؛ و يعلم أنّ ما حصل منها أعراض خارجة، لزمت أو فارقت.

أقول: نمّا كان الجسم الطبيعي من الجهة المذكورة هو الموضوع لهذا العلم، بدأ بإثباته أولاً، و بتعريفه ثانياً، و بأجزائه المقوّمة لماهيته ثالثاً^١.

[في إثبات الجسم]

أمّا إثباته، فمستغنى عنه لأنّ الحسّ يدلّ عليه. و تبّه هاهنا على فائدة لم أجدها في كلام غيره و هي أنّ دلالة الحسّ عليه لا لآئه في ذاته محسوس؛ بل لأنّ الحسّ أدرك بعض أعراضه، كسطحه من مقولة الكم، و لونه من مقولة الكيف؛ ثمّ إنّ الحسّ لمّا أدّى إلى العقل ذلك، حكم العقل بعد ذلك بوجود ذات الجسم حكماً ضرورياً أي غير مفتقر إلى تركيب قياسي؛ فهو محسوس من جهة أعراضه المذكورة، معقول من جهة ذاته. و عبر عن ذلك بأنّه «ليس بمحسوس صرف»^٢ بل الحسّ معاون للعقل في حكمه الضروري بوجود الجسم.

و يدلّ على أنّه من جهة ذاته غير محسوس، كونه إذا عُرّي عن اللون، ربما يُشكّ^٣ في وجوده، كالهواء؛ و لهذا أنكره قوم و زعموا أنّ ما بين السماء و الأرض خلاً صرف^٤. و ربما أتاك في باب الحسّ و المحسوس^٥، ما تستعين به على تحقيق ذلك.

و قد ظهر من هذا أنّه ليس كلّ ما يحكم به العقل حكماً ضرورياً، يشترط فيه أن يكون مأخوذاً من الحسّ من جميع الوجوه، بل: منه، كذلك.

و منه، ما يؤخذ منه من بعض الوجوه.

و منه، ما لا يؤخذ من الحسّ أصلاً.

و ما نحن فيه هو من قبيل القسم الثاني من هذه الثلاثة؛ فإنّ الحسّ أدّى إلى العقل تصوّر

١. د: - و بتعريفه ... ثالثاً.



٢. از عبارت: «ليس بمحسوس صرف» تا عبارت «لأنّه يُنتفع به في كثير من المسائل المهمة كتجرّد النفس» در ص ١٠، از نسخه «مج ٢»، افتاده است. ٣. ت: شكّ.



٤. الشفاء، الطبيعيات، السماع الطبيعي، مقاله ٢، فصل ٦، ص ١١٧ در این معنی اشاراتی هست: «أول شيء خيل اعتقاد الخلا هو الهواء ...». ٥. چنین عنوانی در این کتاب وجود ندارد.

سطوح و أحوالها؛ فحيثُ أدّى إليه ذلك، حَكَمَ بعد ذلك بوجود ذات الجسم حُكماً أولياً، وإن كان حُكَمُ العقل به متوقفاً على ذلك الإدراك^١ الحسّي.

[في تعريف الجسم]

وأما تعريفه، فهو أنّه جوهر يمكن فيه فرضُ أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة. وهذا «رسمٌ»، لا «حدٌّ»؛ لأنّ الجوهر لا يرى صاحبُ الكتاب أنّ عمومَه عموم الجنس، كما نبّه عليه في بعض كتبه؛ وبتقدير تسليمه فباقي التعريف من اللوازم الخاصّة - لا من الذاتيات المقوَّمة - على رأيه.

و «الزاوية القائمة» هي الكائنة من قيام خطٍّ مستقيم^٢ على خطٍّ مستقيم ولا ميل فيه إلى أحد الجانبين، كهذا:  فإن مال إلى أحدهما فالزاوية التي من جهة التي مال إليه «حادّة»، ومن جهة التي مال عنه «منفرجة»، هكذا:  والمعنيّ أنّه يمكن بالإمكان العام أن يفرض فيه بُعدٌ كيف اتفق، ثم يفرض فيه بُعدٌ آخر مُقاطع للأوّل على زاوية قائمة، ثم يفرض فيه بُعدٌ ثالث مُقاطع لهما على قائمة أيضاً.

قوله: «قَيِّد بالتقاطع القائم لأنّ السطح قد يتقاطع فيه كثير من الأبعاد ولكن لا على زوايا قائمة»، معناه أنّه لو لا قيد التقاطع القائم لما كان ما بعد «الجوهر» في هذا التعريف خاصّةً للجسم، لمشاركة السطح له فيه؛ فإنّ السطح لا يتقاطع فيه أبعادٌ ثلاثة على زوايا قائمة، لكن تتقاطع فيه الثلاثة وأكثر منها، على زوايا غير قائمة^٣، على هذه الصّورة: ؛ وأما على زوايا قائمة فلا يتقاطع فيها سوى بُعدين فقط، هكذا: ؛ فتقاطعُ الثلاثة على القوائم تختص بالجسم دون ماعداه.

وقد يُظنّ من ظاهر عبارة المصنّف أنّ القيد المذكور لإخراج «السطح» عن أن يصدق عليه هذا التعريف؛ وهو خطأ؛ فإنّ السطح عرضٌ. فبـ «الجوهر» المذكور في الرسم، يخرج «السطح» عن ذلك، من غير حاجة إلى القيد المذكور؛ إنّما مراده به، ما بيّنتُ من أنّ ما بعد الجوهر بدونه لا يكون خاصّةً.

١. آس: ١: الأحوال (نسخه بدل): الإدراك.

٢. ت: - مستقيم.

٣. س: + وذلك.

و قد طُعنَ في هذا الرسم بأنه تعريف الشيء بما هو أخفى منه؛ لأنَّ كلَّ أحد يتصوّر
 نحجمية و يعرف لجسمه وإن لم يخطر بباله الزوايا القائمة.
 و جوابه أن ذلك إنما كان يكون حقاً لو تصوّرنا الجسم قبل تصوّر هذه الخاصية و ليس
 كذا؛ و لكن قد يتصوّر ها من لا يمكنه أن يُعبّر عنها و يوضحها.
 و عنه أن ما بعد «الجوهر» مع هذا القيد هو خاصّة لمطلق الجسم، لا للجسم الطبيعي؛
 فإنَّ «جسمه التعليمي» أيضاً يشاركه في هذه الخاصّة؛ إنّما يمتاز كل واحد منهما عن الآخر
 بكونه نضيعي داخلاً تحت الجوهر، و كون التعليمي داخلاً تحت الكم المتصل. و سترد
 عنيّ بحاث تتعلّق بهذا الموضع، يجب أن تعطفها عليه إذا انتهيت إليها.
 و ما حكاة من تعريف الجسم بأنّه «الطويل العريض العميق»^١، فمراد من [عرّفه]^٢ به أنّه
 يتأتّى أن يفرض فيه طول و عرض و عمق، كما يقال: الجسم هو المنقسم في جميع الأقطار،
 و امرد أنّه يتأتّى قسمته كذلك. و إذا عني به ذلك كان هو التعريف الأوّل إذا صرح بأنّه
 جوهر؛ فإنّه بدون هذا التصريح يدخل فيه الجسم التعليمي كما علمت.

[في معاني الطول و العرض و العمق]

و الطول: يقال بإزاء الخط.
 و يقال لأطول الامتدادين المحيطين بالسطح.
 و للامتداد المفروض أولاً، و لو كان مساوياً أو أقصر.
 و للامتداد الآخذ من مركز العالم إلى محيطه.
 و للآخذ من رأس الحيوان إلى آخر جزء من أجزائه.
 و العرض: يقال بإزاء السطح.
 و يقال لأقصر الامتدادين المحيطين بالسطح.
 و للامتداد المفروض ثانياً و لو لم يكن أقصر.
 و للامتداد الآخذ من يمين الحيوان إلى شماله.

١. بنابه نقل امام فخر رازی در المطالب العالیة، تحقیق احمد حجازی السقا، دار الكتاب العربی، بیروت ١٤٠٧ ق.

ج ٦، ص ٩، این تعریف از متکلمان معتزلی است. یعنی قائلان به ترکیب جسم از اجزاء لایتجزی.

٢. نسخه ها: عرّف.

و العُمق: يقال للامتداد الواصل بين السطح الأعلى و الأسفل إذا كان الابتداء من الأعلى؛ فإن كان الابتداء من الأسفل سُمِّي «سَمَكاً»^١.
وإذا تبَيَّن مراد من عَرَّف الجسمَ بأنَّه الطويل العريض العميق، ظهر أنَّ التعبير عن ذلك المفهوم بهذه العبارة فيه نوع تسامح و تساهل.
و الوجه في ذلك أنَّ الجسم ليسَ إنما هو جسمٌ بما فيه من الامتدادات بالفعل؛ و يتَّضح ذلك بأنَّا لو أخذنا قطعةً من الشمع و جعلنا طولها مثلاً شبراً، و عَرَضُها إصبعين، و سَمَكها إصبعاً واحدة، فإذا جعلناها على غير ذلك الشكل، كالمدوَّر و غيره، فإنَّ كلَّ واحد من هذه الامتدادات قد تغيَّر^٢، مع أنَّ جسمية تلك الشمعة لم تتغيَّر؛ فليس هذه مقوِّمةً للجسم بل هي عارضةٌ له سواء كانت لازمةً كمقادير السمايات، أو مفارقةً كمقادير الشمعة المتمثِّل بها. فلكون الامتدادات المذكورة عَرَضِيَّةً للجسم، لم يجز تعريف الجسم بها على أنَّ ذلك التعريف «حدٌّ»؛ و لكونها من العَرَضِيَّات المفارقة - لا من العَرَضِيَّات اللازمة - لم يجز تعريفه بها على أنَّه «رسمٌ»؛ لأنَّ الرسم لا يصحُّ إلَّا بالخواصَّ اللازمة؛ و كأنَّ صاحب الكتاب أورد التعريفَ الأوَّل على أنَّه «حدٌّ»؛ و لهذا جعل علَّةَ عدم^٣ التعريف بهذه عَرَضِيَّتِها لا مفارقتِها؛ و إن كان التعريض بأنَّها^٤ مفارقةً، فيه^٥ إشعارٌ بعدم صلاحيتها للرسمية أيضاً. و [في]^٦ التعريف الرسمي، لا يصلح «مجرَّد عَرَضِيَّة ما تركَّب منه»، بيانا لفساده. و الأشبه أنَّه تساهلٌ في هذا الموضع اتِّباعاً للمشهور؛ إذ لا يتعدَّى من ذلك ضررٌ إلى المهمَّات العلميَّة^٧. و سيأتي فيما بعد وجوه أخرى دالَّة على استحالة تقوُّم الجسم بالطول و العرض؛ لك أنَّ تنقلها إلى هذا الموضع إذا وصلت إليها.

١. تعاريف اصطلاحات طول و عرض و عمق، برگرفته است از شيخ اشراق در المشارع و المطارحات. الطبيعيات، المشرع ١، الموقف ١، فصل [١]، ص ١، با عنوان: «في شرح مشهور لبعض اصطلاحات يستعمل في هذه المواضع». (بر مبنای نسخه خطی شماره ١٩٦٩ کتابخانه مجلس شورای اسلامی که از این پس با عنوان المشارع به آن استناد خواهد شد).
٢. س: يتغيَّر.
٣. س: عدم علَّة.
٤. آس ١: بأنه.
٥. آس ١، ت: فيها.
٦. نسخه ها: - في.

٧. در این کتاب مکرر به «مهم بودن یا نبودن مسائل» اشاره شده است و این ناظر است به کلام مکرر سهروردی در المشارع و از جمله در اول طبیعیات آن، خطی کتابخانه مجلس شورای اسلامی، ش ١٩٦٩، که گفته است است در آن کتاب فقط به «مسائل مهم» توجه دارد.

قال: و ظُنَّ أَنَّ الجسمَ ینفصل إلى ما لا ینفصل أصلاً و هو الجزء الذي لا یتجزى.
و قیل: إنه لا ینقسم عقلاً و وهماً^۱.
و ذلك^۲ محال لأن^۳ هذا الجزء موجود في الجهات؛ فما منه إلى جهة غیر ما منه
إلى غیرها؛ فانقسم عقلاً و وهماً^۴.

[ما قیل في مقومات ماهیة الجسم]

أقول: لما تكلم في إثبات الجسم و في تعریفه، شرع في ذكر مقومات ماهیة التي هو مركب
منها؛ و قد اختلف فيها:
فبعضهم زعم أنه مركب من الأجزاء التي لا تتجزى - لا بالفك و القطع، و لا بالعقل و
نوه - و یسمى بـ «الجواهر الأفراد» في مصطلح أرباب علم الكلام^۵.
و بعضهم زعم تركبه من هیولی و صورة.
فابتدأ أولاً في إبطال المذهب الأول؛ لأن إثبات الثاني بالبيان الذي ذكره متوقف عليه؛ و
لأنه یتفَع به في كثير من المسائل المهمة، كتجرّد النفس^۶ و ترتيب الوجود و غیر ذلك.
و أصحاب هذا^۷ المذهب علی رأيین:
فمنهم من یقول: إن الجسم مركب من الأجزاء المذكورة لكنّها^۸ متناهية العدد في كلّ
جسم متناهي المقدار.
و منهم من یقول: إنه مركب منها مع أنها غیر متناهية العدد في شيء من الأجسام كيف
كانت^۹.

۱. آس ۱. مج ۱: + و حساً. ۲. ت: ذاك. ۳. مج ۱: فإن.

۴. مج ۲: عبارت «و ظُنَّ أَنَّ الجسمَ ینفصل ... عقلاً و وهماً» همراه با عبارات شرح، محو شده است.

۵. المطالب العالیة، فخر رازی ج ۶، فصل ۳، ص ۱۹ ضمن تبیین این نظریه، چهار اصطلاح: کسر، قطع، وهم و
فرض را نام برده و هر یک را جداگانه تعریف کرده است.

۶. از عبارت «لیس بمحسوس صرف» در ص ۷، تا اینجا از نسخه «مج ۲»، افتاده است.

۷. آس ۱: ذلك. ۸. س: ولکنها.

۹. المشارع، همانجا، فصل [۲]، ص ۲ با ذکر نظرات مختلف و براهین متعدد: المباحث المشرقیة، فخر رازی، ج ۲.

صص ۱۵-۱۷: الشفاء، السماع الطبیعی، مقاله ۳، فصل ۳، ص ۱۸۴.

[وجوه إبطال القول بتركب الجسم من الأجزاء التي لا تتجزى]
و صاحب الكتاب أبطل الرأيين معاً، بوجوه سبعة مشتركة؛ و خصص إبطال الثاني بغير تلك الوجوه.

[الوجه الأول]

فأول الوجوه المشتركة، أن الجوهر الفرد لو كان حقاً - سواء تركب منه الجسم و من أمثاله، أو لم يتركب، و سواء كان هو و أمثاله متناهي العدد في كل جسم متناهي^١ المقدار على تقدير تركبه منه، أو لم يكن - لكان موجوداً في الجهات؛ و كل موجود في الجهات فما حاذى منه بعض تلك الجهات مغايراً لما حاذى^٢ غيره؛ ينتج: «لو كان الجوهر الفرد حقاً لكان ما حاذى منه بعض^٣ الجهات غير ما حاذى منه غيره» و يضاف إلى هذه النتيجة: «و كل ما هو كذا فهو منقسم عقلاً و وهماً» فينتجان^٤: «لو كان حقاً لانقسم عقلاً و وهماً»، ثم يستثنى نقيض التالي لمنافاة انقسامه لكونه جوهرًا فرداً؛ فينتج المطلوب و هو أن الجوهر الفرد ليس بحق^٥.

و إنما قدّم هذا الوجه على باقي الوجوه، لأنه يدلّ على بطلان الجوهر الفرد سواء تركب منه الجسم أو لم يتركب؛ و ما سواه من الوجوه الآتي ذكرها^٦، إنما يدلّ على بطلان تركب الجسم منه لا غير؛ فما يستفاد من باقي الوجوه يستفاد منه، و ليس كل ما يستفاد منه يستفاد منها، فلهذا قدّم عليها.

[الوجه الثاني]

قال: و أيضاً، إذا وقع جزء بين جزئين:

إن كان الوسط يحجب الطرفين عن^٧ التماس فيلقى^٨ كل واحد منهما منه غير ما يلقاه الآخر فانقسم.

٣. مج ٢: + تلك.

٢. ج ٢: + منه.

١. د: العدد ... متناهي.

٥. المشارع، مشرع ١، فصل ٢.

٤. س: ينتجان.

٨. آس ١: فلقى.

٧. ت: على.

٦. مج ٢: اللاتي ذكرها.

و إن لم يحجب بل يماس كل واحد من الطرفين الآخر كماستيه^١ الوسط، فقد
تداخل الوسط و استوى^٢ وجود الوسط و عدمه فهكذا كل وسطاني؛ فيماس كل
جوهر في العالم كل جوهر، فلا يبقى حجاب في العالم و لا مقدار و لا حجم؛ هذا
محال.

أقول: هذا هو الوجه الثاني من الوجوه السبعة الدالة على بطلان تركيب الجسم من الجواهر
لأفراد؛ و تقريره أنه لو تركيب الجسم من الجواهر الأفراد لكان إما أن لا تكون جواهر أفراداً،
و إما أن لا يتركب الجسم منها على تقدير تركيبها؛ و التالي بقسميه باطل، فالمقدم مثله و
هو منضوب.

مما المقدمة الاستثنائية فظاهرة.

و مما الشرطية، فلأن الجزء الواقع بين الجزئين على تقدير تقوّم الجسم بها، إما أن يحجب
الطرفين عن التماس، أو لا يحجبهما؛
فإن حجبهما، لقي كل واحد من الطرفين من الأوسط شيئاً غير ما يلقاه الطرف الآخر منه؛
و كل ما كان الأمر كذا كان الأوسط منقسماً؛ و كل منقسم فليس بجوهر فرد، فلزم الجزء
الأول^٣ من جزئي التالي.

و إن لم يحجبهما عن التماس، بل كان كل واحد من الطرفين مماساً للآخر كماستيه^٤
لنوسط، و جب أن يكون الوسط مداخلأ لهما؛ فلا يبقى بين وجود الوسط و عدمه فرق؛ فلو
انضم إليها رابع لكان حكم الأوسط هكذا، و هلم جرأ؛ فلا يزداد حجم الثلاثة عن حجم
الاثنتين، و لا حجم الأربعة عن حجمهما، كذلك بالغة ما بلغت؛ فتتماس^٥ جواهر العالم
بأسرها و لا يحجب شيء منها عن شيء ألبته؛ و يلزم من ذلك أن لا تتألف هذه الأجسام و
المقادير المحسوسة منها؛ و ذلك هو الجزء الثاني من جزئي التالي^٦.

[معنى «التداخل» و «التماس»]

و «التماس» هو كون نهايتي جسمين بحيث لا يتخلل لهما شيء من الأشياء.

٣. س: - الجزء الأول.

٤. المشارع، همانجا.

١. ت. آس ١: كمامته.

٢. مع ١: فاستوى.

٣. س: فيماس.

٤. آس ١: كمامته.

٥. آس ١: كمامته.

و «التداخل» أن يلاقي أحد الجسمين بكليته كلية الآخر بحيث يكون حيزهما واحداً و يكون مقدار مجموعهما مقدار أحدهما^١.

قال: و نفرض أيضاً، واحداً فوق اثنين على ملتقاهما:

إن لقي كل كليهما فليس لا يتجزى.

و إن لقي كل أحدهما دون الآخر فليس على الملتقى و قد فرض عليه.

و إن لقي من كل واحد منهما شيئاً فانقسم وانقسما.

و يقرب ممّا ذكرنا واحداً محفوف بستة^٢ و نفرض خطّان كل من ستة جواهر،

فيتحرّك^٣ إثنان - هما طرفان - كل على خطّه يتحرّك إلى الصوب الذي يتحرّك عنه

الآخر، فلا بدّ من التصادي قبل التجاوز، و حركتهما متساويتان، و لا محالة يكون

كل واحد قطع من خطّه في صوبه مثل ما^٤ قطع الآخر عند التصادي؛ و لا يمكن دون

أن يكون كل واحد منهما بين ثانيه و ثالثه، فحصل الانقسام.

[الثلاث الوسطى من الوجوه السبعة]

أقول: هذه هي الثلاث الوسطى من الوجوه السبعة المذكورة. وكلّها راجعة إلى واحد على

ملتقى إثنين؛ إذ الواحد المحفوف بستة، فإنّه على ملتقى كل متجاوزين من الستة، فيلزم

انقسامه و انقسام كل واحد منها بعين ما سبق؛ و إلى ذلك أشار بقوله: «و يقرب ممّا ذكرنا».

و الخطّان المفروضان من ستة جواهر أفراد، فرض العدد فيهما و الحركة عليهما زيادة لا

حاجة إليها؛ لأنّ خلاصة ذلك حصول جوهر فرد على ملتقى جوهرين فردين؛ و مع «كون

العدد و الحركة» لا حاجة إلى «فرضيهما»؛ فإنّه قد يُنازع^٥ في إمكان فرضيهما من يقول

بتركّب الجسم من الجواهر الأفراد و لا يكون لنا سبيل إلى دفعه و لا يكفينّا أن نقول: إنّ

الحركة في نفسها ممكنة؛ لأنّ الشيء الممكن في نفسه قد يكون ممتنعاً بغيره على بعض

التقادير^٦، كخروج الماء من الإناء على تقدير عدم دخول جسم آخر فيه^٧، لاستحالة الخلا؛

١. المشارع، همانجا، فصل [١] در باب اصطلاحات.

٢. مج ٢: + جواهر.

٣. مج ١: - ما.

٤. س: يتنازع.

٥. مج ٢: - فيه.

٦. همان.

وكذا^١ يدعى فيما نحن فيه.

وقوله: «بين ذاته و ثالثه»: ضمير «الهاء» عائد^٢ إلى «الخط» الذي ذلك الجوهر الفرد طرفه، لا إلى ذلك جوهر نفسه، وإلا لكان بين ثالثه و رابعه؛ إذ هناك يقع التحاذي على تقدير تساوي الحركتين في الابتداء و السرعة و البطوء، ليقطع كل من الجزئين الطرفين عند التحاذي مثل ما قطع الآخر. فيجب أن يفهم من ثانيه، ثاني خطه من غير اعتبار طرفي ذلك الخط كما نبه عليه في بعض كتبه^٣.

قال: أو نلزمهم برحى^٤ يدور؛ فظاهر أن الدائرة القريبة من القطب أجزاؤها أقل من البعيدة على تفاوت^٥ غير يسير:

فدائرة القطب إذا تحرك منها جوهر، فلايجوز أن يتحرك من دائرة الطوق مثله^٦؛ فتتم تلك، وهذا لم يقطع شطرها.

وإذا تحرك من دائرة القطب جزء^٧، فبالضرورة تحرك من دائرة الطوق أجزاء كثيرة، فإذا تحرك من الطوق جزء فلا بد وأن يكون من دائرة القطب تحرك أقل منه، فانقسم.

فاضطربوا^٨ في هذا وقالوا: إن الرّحى تتفكك و تنشق^٩ أفراد خطوط أجزائها و يقف البعض ليلحق البعض، أو يطفر البعض ليلحق الآخر؛ و غير هذا من عجائب خلقها الله تعالى في الرّحى ليتقرر كلامهم!

[الوجه السادس]

أقول: هذا هو سادس الوجود السبعة. و تقريره أنه لو كانت الأجسام مركبة من الجواهر الأفراد، لكان إذا دارت الرّحى، إما أن تتحرك دائرة القطب، أو لا تتحرك؛ لكن المتصلة التي هي تالي هذه المتصلة باطلة لبطلان قسمي تاليها، فالمقدم باطل و هو المطلوب: أما بطلان تحرك دائرة القطب، فلأنها لو تحركت فلا بد وأن يخرج كل جزء منها عن

١. ت: فكذا. ٢. مع ٢: راجع. ٣. همان. ٤. ت: آس ١: برحا. ٥. ت: تقارب. ٦. ت: مثليه. ٧. مع ١: جزوا. ٨. مع ١: فاضطروا. ٩. مع ١: تنشق.

حيّزه، داخلاً في حيّز مجاوره؛ فإذا تحرك منها جوهرٌ فردٌ كذلك، فإما أن يتحرك من الدائرة الطوقية في مقابلة كل جزءٍ مثله، أو أقل، أو أكثر؛

لا جائز أن يكون مثله أو أقل، لأن الدائرة القريبة من القطب أجزاءها أقل من الأجزاء البعيدة عنه بتفاوت غير يسير؛ إذ ربّما كان قريباً من عشرة أمثاله، أو أضعاف ذلك على حسب بُعد أحد الدائرتين عن الأخرى؛ فلو تحرك من الطوقية مثله أو أقل لتمت القطبية قبل تمام الطوقية، بل تمت القطبية مع كون الطوقية لم يقطع نصفها بل عُشرها بموجب الفرض؛ فتعيّن أن^٢ تتحرك الطوقية أكثر من جزءٍ، على تقدير تحرك هذه جزءاً؛ وإذا كان كذا، وجب أن يكون عند تحرك الطوقية جزءاً، تكون القطبية قد تحركت أقل من جزءٍ، فيلزم انقسام ما فُرض أنه غير قابل للانقسام؛ هذا خلف.

وأما بطلان كون دائرة القطب لا تتحرك على تقدير دوران الرّحى، فلأنه يلزم من ذلك أن تتفكك أجزاء الرّحى ليتحرك بعض أجزائها ويسكن البعض، وأن يتشقق أفراد خطوط أجزائها بحيث يصير كل خط منها غير متصل بالآخر ملازمٌ له في الحركة والسكون لئلا يلزم المحال المذكور.

واعلم^٣ أن هذا الدليل يفتقر إلى تنمة؛ لأنّ القائلين بتركيب الجسم من الجواهر الأفراد التزموا وقوع التفكك في الرّحى، وجوّزوا ذلك في مثل الحديد والألماس، لأنّ قدرة الله تعالى لا يعجزها^٤ شيء.

وليس بطلان ما ادّعوه^٥ معلوماً بالبديهة بل لابدّ من إقامة البرهان عليه.

وصاحب الكتاب لم يفعل ذلك بل اقتنع في هذا الكتاب بمجرد الاستبعاد وذكر برهانه في غيره^٦. وذلك البرهان هو أنّه لو كان الأمر كما زعموا، مع جواز أن تكون أجزاء^٧ دائرة الطوق أضعاف أجزاء دائرة القطب، لزم أن تكون سكنات دائرة القطب أضعاف حركاتها؛ لأنّ بنسبة ما زادت أجزاء الطوقية على أجزاء القطبية، وجب أن تزيد سكنات القطبية على ما فيها من الحركات؛ لكن ليس الأمر كذلك وإلّا لما كانت حركات القطبية محسوسة.

١. مج ٢: أجزاء.

٢. س: أنه.

٣. ت: فاعلم.

٤. آس ١: لا يعجز.

٥. مج ٢: ما ادّعوا.

٦. المشارع، همانجا، فصل دوم.

٧. آس ١: - أجزاء.

نكونها مغمورة في السكنات؛ أو كان ما يُحسّ فيها من السكنات أضعاف ما يُحسّ من الحركات و ذلك بخلاف الواقع.

[في الطفرة و إبطالها]

و أمّا القول بالطفرة ليلحق بعض الأجزاء البعض، فهو مذهبٌ يُحكى عن النظام؛ وهو واهٍ بالمرّة؛ فإنّه عند الطفرة لا بدّ و أن يعبر على أحيازٍ، للتلاحق؛ فإنّ الطفرة هاهنا ليس إلّا حركةً سريعةً بين حركات بطيئة. و لانجد القول بها ممّا يُسمّن و لا يغني من جوعٍ في إثبات انجواهر الفرد، و لا في دفع الاستدلال على تركّب الجسم منه بدوران^١ الرحي على الوجه المذكور فيجب أن لا يلتفت إليه.

قال: برهان آخر: هو أنّا إذا ضربنا كرةً على بسيط جرمين^٢ في الأعيان فرضاً، لو كان هذا الجزء حقاً لجاز أن يلاقيه بغير منقسم و هو محال؛ إذ لا بدّ و أن تكون الملاقاة بشيء من ذات كلّ واحد؛ فما لاقتّه^٣ به إن لم ينقسم فهو جزؤها المماس له؛ فما له إليه، غير ما له إليها؛ و إلاّ تستوي نسبة الجزء إلى كلّ و غيره، و هو محال؛ بل خمسة من جوانبه تشتغل باتصالها، و واحد بمماسّته، فانقسم.

فإن قيل: ناقضتم ما يبرهن في الهندسة؟

قيل: ما يفرض فيها كحركة خطوط و ملاقات نقط، أمورٌ تعليمية تنفرض عقلاً في الذهن و لا تتصوّر في العين؛ و الفرض المثبت للأمر العيني يفرض عقلاً في الأعيان، فلا تعلق، فلا تناقض.

[الوجه السابع]

أقول: هذا آخر الوجوه السبعة و هو - وإن سمّاه برهاناً - فيه إشكالٌ و هو أنّه قد لا يُسلّم وجودُ كرةٍ و بسيط حقيقيّين؛ و إن سلّم وجود أحدهما فقد لا يُسلّم وجود الآخر؛ و إن سلّم

١. س: بدور.

٢. أس ١: كرة جرمية على بسيط جرمي (نسخه بدل: كرة على بسيط جرمين).

٣. مج ٢: لا قاه.

وجودهما معاً فقد لا يُسَلَّم تلاقيهما؛ ووجود^١ كل واحد من هذه الأشياء المتنازع^٢ فيها يفتقر في إثباته إلى بيان.

و قوله: «جرميّين في الأعيان فرضاً»: يحترز عن التعليميّين إذا فرضاً في الأذهان؛ فإنّهما لا يُستدلّ بهما على وجود ما لا ينقسم في الوجود العيني.

و قوله: «إذ لا بدّ وأن تكون الملاقاة بشيء من ذات كل واحد»:

ربّما قيل عليه: لِمَ لا يجوز أن تكون الملاقاة بعرض؟

و جوابه أنّ ذلك العرض الملاقى، لا بدّ وأن يكون إمّا نقطة أو خطّاً أو سطحاً؛ وكيف ما كان فلا بدّ وأن ينقسم على هذا التقدير في جهة ينافي انقسامه فيها كونه واحداً من هذه الثلاثة؛ إذ ما منه إلى صوب الكرة غير ما منه إلى صوب السطح المستوي، فامتنعت الملاقاة بالعرض هاهنا.

و قوله: «بل خمسة من جوانبه تشتغل باتصالها و واحد بمماسته»: يريد أنّ ما به الملاقاة، له ستّ جهات: هي الفوق والتحت والأمام والوراء والشمال واليمين^٣؛ فإذا لاقى البسيط بواحد منها بقيت منها خمسة متصلة بالكرة.

قوله: «فإن قيل: ناقضتم ما يبرهن في الهندسة»: وجه المناقضة، أنّه بُرهن فيها أنّ الكرة لا تلاقي السطح المستوي إلّا بنقطة؛ فإنّها لو لاقته بغيرها لكانت مضلّعة؛ هذا خلف؛ والنقطة لا تنقسم وأنتم قلتم إنّها لا تلاقي إلّا بمنقسم؛ وذلك تناقض.

و حاصل جوابه أنّ كثيراً من الأمور الهندسية يفرضها العقل في الأذهان و لا يمكن وجودها في الأعيان، كالنقطة التي عرّفوها بأنّها شيء ذو وضع غير منقسم، و كالخط الذي هو طول لا عرض له، و السطح الذي هو طول و عرض فقط؛ فإنّ النقطة لو كانت موجودة فما منها إلى جهة غير ما منها إلى أخرى؛ فانقسمت، كمركز الدائرة المُحاذاة^٤ لكلّ جزء من أجزاء محيطها؛ و كذا الخطّ و السطح يجب انقسامهما في غير جهة امتدادهما لو كانا^٥

١. آس ١، ت: - وجود.

٢. آس ١، مج ٢: المنازع.

٣. ت: - يريد أنّ ما به الملاقاة، له ستّ جهات هي الفوق والتحت والأمام والوراء والشمال واليمين.

٤. ت: و المحاذية.

٥. آس ١: كان.

موجودين في الأعيان؛ و ذلك ينافي كون هذه الأشياء نقطة أو خطاً أو سطحاً بالتفسير المذكور. و إذا كان العقل إنما فرض هذه في الأذهان لم يكن هذا الفرض مناقضاً لكونها لا توجد في الأعيان؛ لأن الفرض المثبت للأمر العيني لا بدّ و أن يكون فرض العقل له في الأعيان؛ فلم يكن لفرضها في الأذهان تعلق بعدم وجودها العيني؛ فلا يكون لمناقضته^١ له وجه.

قال: و أثبت بعضهم هذه^٢ في كلّ جسم غير متناهية العدد؛ و لم يعلموا أنّا إذا أخذنا عدداً متناهياً من هذه، فإنّ غير المتناهي يوجد فيه الواحد و المتناهي بالضرورة، و جمعناها، إن لم يزد مقدارها على واحد فليس التآليف فيها مفيداً للمقدار. و ليس كذلك؛ فإذا زاد مقدارها على واحد زدنا في التآليف من جميع الجهات حتّى صار حجماً في كلّ جهة، فهو جسم من متناهيات الأجزاء؛ فبطل كليتها^٣ المحصورة.

[في إبطال القول بتركّب الجسم من أجزاء غير متناهية]

أقول: لما أبطل تركّب الجسم من الجواهر الأفراد - سواء كانت في كلّ جسم متناهي المقدار متناهية العدد، أو غير متناهية العدد - بالوجوه المشتركة لإبطال الرأيين جميعاً، شرع في إبطال الرأي الثاني على الخصوص. و الذي أبطل به ذلك، فيه أيضاً عموم من وجه آخر، لأنّه يدلّ على عدم تركّب الجسم المتناهي المقدار من أجزاء غير متناهية، سواء كانت جواهر أفراداً^٤، أو لم تكن.

و تقرير البرهان هو أنّ كلّ مؤلّف من أجزاء متناهية جعل التآليف منها في جميع الجهات فهو جسم، و لا شيء من المؤلّف من الأجزاء المذكورة بمؤلّف من أجزاء غير متناهية؛ ينتج من الشكل الثالث: «بعض الجسم ليس بمؤلّف من أجزاء غير متناهيته».

أمّا الكبرى، فبيّنة بذاتها.

٣. مج ١: كليته.

٢. مج ٢: + الأجزاء.

١. مج ٢: فلم يكن لمناقضه.

٤. مج ٢: من جواهر أفراد.

و أمّا الصغرى، فلأنّا إذا أخذنا عدداً متناهياً من جملة تلك الأجزاء الغير المتناهية التي تألّف منها جسمٌ ما - على قول من يقول بذلك - فلا يخلو: إمّا أن يحصل من تألّف ذلك العدد المتناهي زيادةٌ مقدارٍ على الواحد^٢، أو لا يحصل:

فإن لم يحصل^٣، فليس شيء من الأجسام مؤلفاً منها سواء كانت متناهية أو غير متناهية؛ وذلك على تقدير صحته، هو مطلوبنا.

و إن حصل من تألّف مجموعها مقدارٌ يزيد على الواحد منها، فإذا أضفنا أمثالها في جميع الجهات، حصل جسمٌ ذو طول و عرض و عمق من أجزاء متناهية العدد. وإنما احتاج إلى زيادة التأليف من جميع الجهات لئلا يكون الحاصل من تألّفها^٤ خطأً أو سطحاً ولا يكون جسماً.

و قوله: «فبطل كليتها المحصورة»: معناه أن البرهان المذكور أنتج سالبة جزئية هي أن «بعض الأجسام ليس هو مؤلفاً من أجزاء غير متناهية» وكان الذي ادّعاه المنازع أن «كل جسم هو مؤلف من أجزاء غير متناهية» وهي موجبة كلية، ولا شك أن السالبة الجزئية مُبطلّة للموجبة الكلية من المحصورات الأربع، لمناقضتها إياها كما علمت.

قال: و نزيد فنقول: هذا الحجم الذي ألّفناه نسبته إلى حجمٍ ممّا [سُلبت]^٥ النهاية عن أجزائه، نسبةً متناهٍ إلى متناهٍ؛ و محال أن يناسب المتناهي الغير المتناهي نسبةً المتناهي إلى المتناهي؛ فإن منع النسبة فلا شك أنه - وإن أثبت أجزاء الجسم على عدد غير متناه - سلّم أنه في نفسه متناهي المقدار المتصل؛ إذ الكواكب والأرض والجبال ونحوها ظاهر للحس أطرافها؛ فإذا كانت هذه متناهية الامتداد و أضفنا إليه الامتداد الذي ألّفناه، فيناسبه؛ لأنّهما متناهيان و لا محالة أنه بقدر زيادة العدد يزداد الحجم؛ فإذا ناسب الحجم الحجم بالضرورة ناسب العدد العدد فيلزم ما قلنا.

أقول: قوله: «و نزيد فنقول»: أراد به «الزيادة» أنه لما كان صدق السالبة الجزئية كافياً في تكذيب الموجبة الكلية التي ادّعاها المخالف، لم يقتنع^٦ ببيان صدق تلك السالبة جزئية

٣. د: - فإن لم يحصل.

٦. آس ١: لم يقتنع.

٢. آس ١: - على الواحد.

٥. نسخها: سلب.

١. س: تأليف.

٤. مج ٢: تأليفها.

فقط، بل يترن بهذا الكلام أنها تصدق كليةً أيضاً لتكون مكذبةً للموجبة الجزئية لو ادعى صدقها مدع، إذ لا يلزم من كذب الكلية كذب الجزئية.

و البرهان هو أنه لو لم يصدق «لا شيء من الأجسام المتناهية المقدار، المؤلف^١ من أجزاء غير متناهية العدد، [لكانت]^٢ نسبة المتناهي إلى غير المتناهي نسبةً متناهٍ إلى متناهٍ»، والثاني باطل بالبدية فالمقدم مثله.

وبيان الشرطية أنه قد ثبت بما مضى أن بعض الأجسام - وهو الحجم الذي ألفناه من الأجزاء المأخوذة من جملة الأجزاء الغير المتناهية العدد - مؤلف من أجزاء متناهية العدد، فهو جاز وجود جسم متناهي المقدار غير متناهي عدد الأجزاء، كالكوكب والأرض والجبال ونحوها مما يشاهد تناهي مقاديرها لظهور أطرافها للحس - على رأي من يدعي ذلك فيها - لكان لمقدار ما أجزأه متناهيةً إلى مقدار ما أجزأه غير متناهيةً نسبةً ما، و لنفرضها العشر مثلاً؛ وإذا كان بقدر زيادة عدد الأجزاء يزداد مقدار الحجم وكان مع ذلك نسبة الحجم إلى الحجم نسبةً متناهٍ إلى متناهٍ، وجب أن تكون نسبة عدد أجزاء أحدهما إلى^٣ عدد أجزاء الآخر نسبةً متناهٍ أيضاً إلى متناهٍ، بحيث لو كان الذي أجزأه متناهيةً من مائة جزء، كان الذي فرضت أجزأه غير متناهيةً من ألف جزء على نسبة العشر - حسب ما فرضنا - فتصدق الشرطية ويلزم المطلوب.

قال: فعلم^٥ أن الجسم ليس ذا^٤ مفاصل غير متناهية بالفعل، ولا ينفصل إلى

عديم الانفصال؛ فهو يقبل الانقسام في الوهم والعقل إلى غير النهاية؛ وإن^٦

امتنعت القسمة في المحسوسات لمانع، فينقسم عقلاً لاختلاف عرّضين قارئين، أو

لجهتين، أو إضافتين، أو نحوهما.

أقول: هذا نتيجة ما مضى من أول برهان بطلان الجوهر الفرد إلى هاهنا.

واحترز بقوله: «بالفعل» عن المفاصل التي بالقوة؛ فإنها غير متناهية في الجسم، بل^٨

لا يخرج منها إلى الفعل إلا المتناهي.

٣. مج ٢: -و.

٢. نسخها: لكان.

١. ت: بمؤلف.

٦. مج ٢: ذو.

٥. مج ١: فنعلم: مج ٢: فتعلم.

٤. آس ١: + نسبة.

٨. در هامش «مج ٢» از محشئ ناشناس: «بل» به معنای «لكن».

٧. مج ٢: فإن.

و قوله: «و لا ينفصل إلى عديم الانفصال»: يريد أنه لا تنتهي القسمة في الجسم إلى جزء^١ لا يكون قابلاً للقسمة العقلية والفرضية^٢ وهو الجوهر الفرد.

و قوله: «فهو يقبل الانقسام في الوهم والعقل إلى غير النهاية»: أي إذا لم يجز الانتهاء إلى ما لا يقبل القسمة وجب أن يكون أي جزء فرض أن القسمة الوهمية والعقلية انتهت إليه يكون^٣ قابلاً لها^٤ أيضاً كذلك، بالغة ما بلغت و هلّم جرّاً وإلا لزم جوهر الفرد.

و قوله: «و إن امتنعت القسمة في المحسوسات» إلى آخره، يريد بـ«القسمة»: التي هي بالفعل كالفكّ والقطع؛ و «لمانع»^٥ هو^٦ كشدة الصلابة، أو عدم الآلة القطاعة، أو عدم التمكن من الجزّ^٧ لغاية صغره، أو لاقتراً صورة نوعيّة^٨ يمنع^٩ من قبول الانقسام كما في المحدّد من الأفلاك. واختلاف «العرضين القارّين» كالسواد والبياض في البلقة، و «الجهتان» كاليمين و الشمال، و «الإضافتان» كمحاذايتين^{١٠} أو مماسّتين، «أو نحوهما»^{١١}: يحتمل أن يكون مراده به القسمة الوهمية، أو الفرضية، أو غير ذلك.

قال: فإن قيل: إذا كانت القسمة غير متناهية في السماء والحصاة، و عديداً

النهاية يستويان، فهما متساويان في المقدار.

قيل: لا يلزم أن يستوي عديداً النهاية، سيّما إذا كانت بالقوّة. واعتبر بعدد الألوف الممكنة الغير المتناهية، كيف يزداد عليها عدد العشرات، و لا يوجب شركتهما في اللانهاية من حيث مفهوم اللانهاية تساوي المقدار. و لا يلزم قولهم: «الغير المتناهي محصور^{١٢} في الأطراف» فإنّ القسمة معدومة بالفعل، فالجسم^{١٣} واحد في نفسه كما هو عند الحسّ إذا جُزّي تجزّي؛ و الغير المتناهي من القسمة لا تصوّر^{١٤} لخروجه إلى الفعل دفعةً فلا انحصار؛ وهذا أقوى خيالاتهم.

١. ت: آخر.

٢. در هامش «مج ٢»، از يك محشّی ناشناس: «الواو في قوله: «و الفرضية» بمعنى «أو»، وهو أعمّ من الوهمية و العقلية».

٣. س: - يكون.

٤. مج ٢: لهما. (ضمير «لها» به اعتبار «القسمة»، و «لهما» به اعتبار «الوهمية و العقلية» (مصحح).

٥. مج ٢: الجزء.

٦. س: و هو.

٧. مج ٢: المانع.

٨. آس ١: كمحاذيتين.

٩. مج ٢: تمنع.

١٠. آس ١: الصورة النوعية.

١١. مج ١: والجسم.

١٢. ت، مج ٢: محصوراً.

١٣. آس ١: لا يتصور.

١٤. آس ١: لا يتصور.

[شبهتان من القائلين بالجوهر الفرد و الجواب عنهما]

أقول: هذان سؤالان أوردتهما على ما أدّى إليه البرهان من كون الجسم يقبل الانقسام إلى غير النهاية و أجاب^١ عنهما:

أولهما. أن السماء و الحصة مثلاً، اشتركا في أنهما ينقسمان إلى غير النهاية؛ وإذا اشتركا في ذلك وجب اشتراكهما في المقدار و تساويهما في خصوصه. وإنما حكم بذلك لأن ما لا يتناهى يستحيل أن يكون أزيد ممّا لا يتناهى، فإن ما نقص عمّا هو غير متناه^٢ فلا بدّ و أن يكون ذلك لوجود شيء في الزائد؛ ليس في الناقص ما هو في مقابلته إذا قوبل كلّ جزء من هذا بجزء^٣ من ذاك؛ و لا يتصور ذلك إلا أن يكون الناقص متناهياً؛ و فُرض غير متناه؛ هذا خلف. و إذا^٤ لم تتفاوت أجزاءهما لم يتفاوت مقدارهما بالضرورة؛ لأن تفاوت المقدار بحسب تفاوت الأجزاء. و إذا لزم من اشتراكهما في عدم نهاية الانقسام، اشتراكهما في خصوص المقدار - مع أن اللازم بيّنُ البطلان - وجب^٥ أن يكون الملزوم باطلاً أيضاً.

و جوابه أنا لانسلم أن الشئين إذا اشتركا في عدم التناهي وجب تساويهما، بمعنى أن لا يكون أحدهما أزيد من الآخر؛ و إن سلّمنا ذلك فإنّا لانسلمه مطلقاً، بل فيما يكون أعدادهما الغير المتناهية حاصلةً بالفعل؛ أمّا إذا كانت بالقوّة، فلا، فإنّ الواقع بخلافه. ألا ترى أن الألوف المتضاعفة إلى غير النهاية بالقوّة، و الإمكان فيها من المئات الغير المتناهية بالقوّة عشرة أمثالها، و من العشرات مائة مرة أمثالها، و من الآحاد ألف مرة مثل عددها، مع أن كلّ واحد من عدد الألوف و عدد المئات و عدد العشرات و عدد الآحاد غير متناه. فهنا لمّا لم تكن هذه الألوف الغير المتناهية حاصلةً بالفعل بل بالقوّة و الإمكان، بمعنى أنا إلى أي حدّ انتهينا في العدد أمكن الزيادة عليه، لاجرم لم يلزم من الاشتراك في اللانهاية من حيث مفهوم اللانهاية، التساوي في الأعداد المقتضي لتساوي مقدارَي الجسمين المفروضين^٦.

و قوله: «من حيث مفهوم اللانهاية»: احتراز به عمّا يصدق عليه ذلك كالألوف و

٣. س: الجزء.

٢. ت، مع: متناهي.

١. ت: فأجاب.

٦. مع: ٢: إذا كان.

٥. مع: ٢: + فوجب.

٤. س، آس: ١: إذا.

٨. حكمة الإشراق، صص ٨٨-٨٩.

٧. س: + هو.

العشرات المذكورة؛ فإنّها غير متساوية الأعداد - كما عرفت - وإن كانت متساوية في كون كلّ واحد منها يصدق عليه أنّه غير متناه.

و ثانيهما، أنّ الجسم المتناهي المقدار له ابتداء و انتهاء؛ فلو كان قابلاً للقسمة إلى غير النهاية لكانت الأجزاء الغير المتناهية محصورةً بين ذلك الابتداء و الانتهاء من أيّ جهة وّ قعاً، فيكون ما لا يتناهي محصوراً بين حاصرين وهو محال.

و جوابه أنّ ما لا يتناهي إنّما يمتنع أن يكون محصوراً بين حاصرين إذا كانت أعداده بالفعل موجودة؛ أمّا إذا كانت بالقوّة، فلا؛ و هاهنا إنّما هي بالقوّة لا بالفعل، فإنّ القسمة معدومةٌ بالفعل^١ في الجسم؛ فإنّ الجسم واحد في نفسه كما هو عند الحسّ أي كما أنّ الحسّ لا يدرك فيه مفاصل، كذلك هو في نفس الأمر لا مفاصل له؛ لكنّه إذا جُزّي تجزّي، أي حدث فيه التجزّي بعد أن لم يكن، لا أنّه كان متجزّياً في نفس الأمر لكنّه لم يظهر تجزّيه للحسّ ثمّ ظهر. و ما في الجسم من القسمة الغير المتناهية لا يتصوّر خروجها إلى الفعل دفعةً؛ بل معنى كونها غير متناهية أنّ الجسم لا ينتهي في القسمة إلى حدٍّ إلّا وهو قابل للانقسام إلّا أن يكون ما يمنع^٢ من القسمة الانفكاكيّة، فتقف حينئذ؛ بخلاف «الفرضية و الوهمية» فإنّها^٣ لا تقف. و إذا لم يكن ما لا يتناهي موجوداً بالفعل دفعةً، لم يلزم انحصاره بين حاصرين إذ ليس بموجود ليصدق عليه أنّه محصور.

و اعلم أنّ مراده بالجسم الذي هو واحد في نفسه، لا كلّ جسم، بل الجسم المفرد الذي لا يتألّف من أجسام مختلفة الطبائع، كبدن الإنسان، و لا متّفقة الطبائع، كالسرير^٤. و يجب أن تعلم أنّه لا يلزم أن يكون كلّما كان الجسم عند الحسّ واحداً، فهو في نفس الأمر واحداً^٥؛ لأنّ الموجبة - سواء كانت كلّية أو جزئية - فإنّها لا يجب عكسها إلّا جزئياً.

و قوله: «و هذا أقوى خيالاً لهم»: يريد أنّ الشبّه التي يوردها القائلون بالجوهر الفرد و تركّب الجسم منه، كثيرة؛ و هاتان الشبهتان^٦ اللتان اقتصرُ على إيرادهما، أقوى من باقي ما

١. س: - بالفعل. ٢. مج ٢: يكون مانع.

٣. س، آس ١: فإنّهما. «فإنّها» به اعتبار «القسمة»، و «فإنّهما» به اعتبار «الفرضية و الوهمية».

٤. آس ١: كسرير. ٥. ت: واحد. ٦. مج ٢: - الشبهتان.

يوردونه. وعبر عن «الشبه» بـ«الخيالات»، لإيهامها ما ليس بحق حقاً، كما أن الإنسان قد يتخيل ما لا حقيقة له في الخارج موجوداً. واستقصاء الكلام في هذه المسألة من الجانبين نويل وقد صنف بعضهم فيها كتاباً مفرداً؛ وفي القدر المورد في هذا الكتاب، كفاية.
واعلم أن قوة الشبهة وضعفها قد تختلف بحسب الأشخاص، فإن من الشبه ما يتروج عند البعض دون البعض^١؛ وحكمه بأن «هاتين الشبهتين أقوى من غيرهما»، لا شك أنه بحسب ما قد وجد هو؛ وإن كان يجوز أن يرى غيره أن غيرهما أقوى؛ بمعنى أنه يسهل حثهما عليه^٢ ويصعب حل بعض ما يغيرهما.

قال:

فصل

[في أن الجسم مركب من هيولى و صورة]

و تعلم أن في الجسم ما يقبل الاتصال والانفصال؛ والاتصال نفسه لا يقبل الاتصال ولا الانفصال الذي هو إما ضده أو عدمه المقابل، وهذا هو الحق.
وهو أيضاً، يحتاج إلى إضافة محل، فالقابل لهما جميعاً أمر آخر.
والامتداد ليس خارجاً عن حقيقة الجسم وإلا لما افتقر في تعقله إلى تعقله أولاً، فهو جزؤه؛ والقابل له - المسمى بـ«الهيولى» - جزء آخر للجسم وهو «صورة» فيه.

وأيضاً، لو كان الاتصال كل حقيقة الجسم، لكان متصلاً بذاته لا باتصال زائد؛ وما من ذات الشيء لا ينعدم عنه، وليس كذلك. وهو فيما يتصل و ينفصل وهو «المادة». على أنه يبين أن المتصل شيء مع اتصال.

أقول: لما أبطل مذهب من زعم أن الجسم مركب من الجوهر الأفراد، شرع في تقرير الحجة على أنه مركب من هيولى و صورة. و«الهيولى» هي الجوهر القابل للصور^٤ المتعلقة

٣. س: - عليه.

٢. مج ٢: - دون البعض.

١. مج ٢: - فيها.

٤. أس ١: للصورة.

بالمقادير و الأعظام التي باعتبارها صح أن يشار إليه بالإشارة الحسيّة. وهذا المطلوب - كما ستعرف - يُنتفع به في كثير من مهمّات المسائل الطبيعية و الإلهية. و برهانه أنّه قد ثبت ممّا مضى أن الجسم المفرد - أي الذي لا يتركّب من أجسام سواء كانت مختلفات الطبائع أو متّفقاتها - هو في نفسه متّصلٌ واحدٌ كما هو عند الحسّ و هو قابل للانفصال. فهذا المتّصل القابل للانفصال، إمّا أن يكون الاتّصال نفسَ ماهيّته، أو داخلاً فيها، أو خارجاً عنها^١:

[١] لا جائز أن يكون نفسَ ماهيّته، لوجوه ثلاثة:

أحدها، إنّ لو كان كذلك لما كان قابلاً للاتّصال و لا للانفصال:

أمّا للاتّصال فلأنّ الشيء لا يكون قابلاً لنفسه.

و أمّا للانفصال فلأنّ الانفصال لا يخلو^٢: إمّا أن يكون وجودياً، أو عديمياً:

فإن كان وجودياً فهو ضدّ الاتّصال و الشيء لا يجمع ضدّه فلا يكون قابلاً له.

و إن كان عديمياً فليس هو عديمّاً مطلقاً^٣ بل هو عدم الاتّصال عمّا من شأنه أن يكون

متّصلاً، فهو أيضاً يستدعي محلاً، وليس محله الاتّصال؛ إذ الشيء لا يكون محلاً لعدم نفسه.

و إذا لم يقبلهما على تقدير كونه نفس الاتّصال و التقدير^٤ قبوله لهما، وجب أن لا يكون

المتّصل نفس الاتّصال.

و ثانيها، إنّ لو كان الاتّصال كلّ حقيقة الجسم لكان متّصلاً بذاته لا باتّصالٍ آخر^٥ زائد؛

و ما من ذات الشيء لا ينعدم عنه، وليس كذلك.

و ثالثها، إنّ الجسم المفرد تبين أنّه متّصل واحد و الذي يفهم^٦ بالمطابقة من قولنا:

«متّصل»، هو أنّه هو^٧ شيء ما مع اتّصال^٨، لا أنّه نفس الاتّصال من حيث هو اتّصال؛ و ذلك

من الأمور البيّنة عند العقل.

[٢] و لا جائز أن يكون الاتّصال خارجاً عن ماهيّة المتّصل؛ لأنّ الخارج عن ماهيّة

٢. د. - فلأنّ الانفصال: آس ١: - لا يخلو.

١. مع ٢: - عنها.

٥. ت: - آخر.

٤. واو، حاله است.

٣. مع ٢: - مطلقاً.

٨. مع ٢: الاتّصال.

٧. مع ٢: - هو.

٦. مع ٢: يعلم.

الشيء لا يتوقف تعقل تلك الماهية على تعقله أولاً - كما عرفت ذلك في مباحث الذاتى و
نعرضي^١ - لكن الجسم يتوقف تعقله على تعقل الامتداد الاتصالي؛ ولا يتصور بدون أن
يكون للاتصال الممتد قد حصل تصوّره^٢.

وإذا لم يكن الاتصال، لا نفس المتصل ولا خارجاً عنه، فهو إذن داخل فيه؛ وإذا كان
داخلياً فيه فهو جزؤه، وكل ما له^٣ جزء فله جزء آخر، فللمتصل جزء آخر^٤ غير الاتصال،
هو قابل للاتصال والانفصال؛ وذلك القابل هو الذي نسميه بـ«الهولى»، وذلك الاتصال
مقبول هو الذي نسميه بـ«الصورة»؛ فالجسم مركّب من هولى و صورة وهو المطلوب.
وإذا عرفت هذا فقله: «وتعلم أن في الجسم ما يقبل الاتصال والانفصال»: إشارة إلى
ما ثبت في مسألة الجوهر الفرد أن الجسم المفرد واحد في نفسه قابل للانفصال إلى غير
النهاية.

و قوله: «والاتصال نفسه لا يقبل الاتصال و [لا]^٥ الانفصال الذي هو إمّا ضده أو^٦ عدمه
المقابل»: إشارة إلى الوجه الأول من الوجوه الثلاثة الدالة على أن المتصل ليس نفس
الاتصال.

و قوله: «وهذا هو الحق»: يريد أن التقسيم العقلي وإن كان مقتضياً أن يكون الانفصال
إمّا وجودياً مضاداً للاتصال، أو عدمياً مقابلاً له تقابل الملكة والعدم؛ والغرض^٧ حاصل
على كليّ التقديرين، إلا أن الحق في نفس الأمر هو أن الانفصال ليس أمراً وجودياً مضاداً،
بل هو عدمي مقابل.

و قوله: «وهو أيضاً يحتاج إلى إضافة محلّ»: يشير إلى جواب ما طعن به بعضهم في
هذا البرهان وهو صاحب البصائر^٨، من أن الانفصال عدمي فلا يستدعي محلاً^٩؛ فنبّه

١. جلد اول همین اثر، در منطق.

٢. ت: بصورة.

٣. مج ٢: فإذا.

٤. مج ٢: ما له.

٥. مج ٢: آخر.

٦. مج ٢: لا.

٧. مج ٢: فالفرض.

٨. البصائر النصيرية، تعليقات محمد عبده، تصحيح حسن المراغى (غفارپور)، انتشارات شمس تبریزی، تهران

٩. ١٣٨٣ ش، ص ١١٦. ١١. س: + يحلّ فيه.

على أنّ العدم المقابل للملكة يحتاج إلى محلّ يضاف إليه، كاحتياج الضدّ إليه؛ فليس في ذلك قدحٌ في البرهان.

و قوله: «و الامتداد ليس خارجاً عن حقيقة الجسم وإلا لما افتقر في تعقله إلى تعقله أولاً»: يشير بذلك إلى بطلان كون الاتصال خارجاً عن المتّصل الواحد. و عبّر عن «الاتصال» بـ«الامتداد» مفسّراً له^١ به.

و فيه نظر؛ لأنّ الاتصال الذي يقابله الانفصال، لا يُعقل إلا بين شيئين^٢، و لا كذلك الامتداد؛ فإنّ عني بـ«الاتصال» الامتداد على اصطلاح ثانٍ لم يمتنع أن يكون هو القابل للانفصال لكونه غير مقابل له، فلا يتمشّي البرهان المذكور؛ و قد نبّه على ذلك في بعض كتبه^٣. و ذكر في «ما بعد الطبيعة» على تركّب الجسم من الهیولی و الصّورة كلاماً^٤، يأتيك هناك^٥ تحقيقه إن شاء الله تعالى.

و قوله: «و أيضاً لو كان الاتصال كلّ حقيقة الجسم» إلى قوله: «شيء مع اتصال»: إشارة إلى الوجهين الأخيرين من الثلاثة الدالّة على أنّ المتّصل ليس نفس الاتصال، ذكرهما بعد تمام البرهان، لأنّ الواحد منها كافٍ فيه و الباقيان زائدان. و «المادة» هاهنا لفظ مرادف للـ«هیولی».

قال: فإن قيل^٦: يجوز أن ينفصل الجسم إلى صغار الأجسام التي لا تنفصل. يقال: إنّ كلّ نوع من الماء والهواء إذا كان كذا، فائتلافه من الأجزاء المتشابهة؛ فإذا لم ينفصل الجزء لطبيعته و الكلّ يشاركه في الحقيقة فلا ينفصل أصلاً. و مثل هذا ينحصر نوعه في شخصه.

أقول: هذا سؤال أوردّه على بعض مقدمات البرهان المذكور في إثبات الهیولی، و أجاب عنه. و تلك المقدّمة هي التي حكم فيها بأنّ المتّصل الواحد قابل للانفصال. و تقرير السؤال أنّا لانسلّم أنّ الجسم الذي هو واحد في نفسه يقبل الانفصال؛ بل القابل

١. س: - له. ٢. آس ١: الشيتين. ٣. حكمة الإشراف، ص ٧٥.

٤. مج ٢: كلامنا. ٥. جلد سوم همين اثر، در الهيات.

٦. ت، س: الواحد فيها: مج ٢: منها.

٧. از اول طبيعيات تا اينجا از نسخه «آس ٢»، افتاده است.

لذلك هو الجسم المؤلف من أجسام صغار غير قابلة لذلك بالفعل. و أما الذي هو الواحد في نفس الأمر فليس إلا تلك الأجسام الصغار؛ و هي لا تقبل الانفصال إلا أن يكون بحسب الوهم و الفرض؛ و ليس الكلام فيه، بل في الانفصال الانفكاكي إذ هو الذي يُبرهن به وجود الهولي في الجسم؛ فما يقبل الانفصال المذكور ليس بواحد في نفسه، و ما هو واحد في نفسه فليس بقابل له؛ هذا حاصل السؤال.

و أما الجواب، فحاصله أن تلك الأجسام الصغار قابلة لذلك الانفصال أيضاً؛ لأنّ الأجسام التي هي من نوع واحد كالماء و^٢ الهواء لو كانت كذا - أي مؤلفة من أجسام صغار لا تقبل الانفصال - لانهصر نوعها في شخصها؛ و التالي باطل فالمقدّم مثله. أما الاستثنائية، فبيّنة.

و أما الشرطية، فلأنّ كلّ واحد^٢ من هذه الأنواع، لو كان كذا لكان مركباً من أجزاء متشابهة الطبيعة؛ و كلّ واحد من تلك الأجزاء لا يخلو؛ إمّا أن تكون طبيعته قابلة للانفصال الانفكاكي أو لا تكون:

فإن كانت قابلة له، بطل السؤال المشكك.

و إن لم تكن قابلة له، وجب أن تكون طبيعة ذلك النوع غير قابلة للانفصال أيضاً، لمشاركة الكلّ الجزء في الحقيقة و وجوب اشتراك كلّ ما هذا شأنه في الأحكام التي تقتضيها تلك الحقيقة.

و إذا لم تكن طبيعة النوع قابلة للانفصال، وجب أن لا يوجد من ذلك النوع شخصان؛ إذ لو وجد منه شخصان، لكان قد انفصل إلى هذا الشخص و إلى ذلك الشخص؛ و التقدير عدم قبوله للانفصال؛ هذا خلف. فبطل أن تكون تلك الأنواع مؤلفة من الأجزاء المذكورة: فهي إمّا أن لا تكون مؤلفة أصلاً بل هي واحدة في نفسها، كما هي عند الحسن مع كونها قابلة للانفصال، فيحصل المطلوب.

و إمّا أن يكون تألفها من أجزاء، كلّ واحد منها يقبل الانفصال بالفعل، و يحصل المطلوب أيضاً.

١. ت: - في الجسم فما يقبل الانفصال المذكور ليس بواحد في نفسه و ما هو واحد في نفسه فليس.

٢. أس ٢: + واحد.

٢. ت: أو.

قال:

التلويح الثاني

في أنّ الهيولى و الصّورة لا تبقى إحداهما دون
الأخرى^١ و نسبة كلّ^٢ منهما إلى صاحبه

اعلم أنّ الهيولى لا تبقى دون الصّورة؛ لأنّها حينئذ:

إن أشير إليها من جميع الجهات، فهي ذات أبعاد ثلاثة جرميّة و قد فُرضت
مجرّدة؛ هذا محال.

و إن أشير إليها لا من جميع الجهات، فهي فيما يشار إليه من جميعها فهي
عرض؛ هذا محال.

و إن لم يكن مشاراً^٣ إليها، فإذا لبست الصّورة الجرميّة بالضرورة تجسّمت، و
أشير إليها، فأيّ مظهر يُفرض لها ليس أولى من غيره؛ و نسبة جميع متعيّنات
المظاهر و الأوضاع إليها سواء؛ حتّى^٤ و إن حصلت على صورة نوع لا يمكن
تخصّصها من جميع أجزاء مكانه بشيء، لا كهواء صار ماءً انحدر على خطّ مستقيم
على زوايا قائمة، فتعيّن لمكانه^٥ الأول محلّ انحداره، أو ما اقتضى سبب آخر
اتفاقي. و الخارج عن هذه الأشياء لا تخصّص^٦ له، فلا أولويّة، فلا حصول؛ فتبيّن
امتناع تجرّده.

أقول: إنّ هذا الفصل يشتمل على ثلاثة مباحث:

أحدها، بيان أنّ الهيولى لا تتجرّد عن الصّورة.

و ثانيها، بيان أنّ الصّورة لا تتجرّد عن الهيولى.

و ثالثها، بيان نسبة كلّ واحد من الهيولى و الصّورة إلى الآخر.

٢. مج ١: + واحد.

٥. آس ١: مكانه.

١. مج ١، ٢، آس ٢: أحدهما دون الآخر.

٤. آس ١: -و.

٣. مج ١: مشار.

٦. آس ١: مخصّص.

[البحث الأول - في أن الهيولى لا تتجرد عن الصورة]

مما أبحث الأول، فقد ذكر في بيانه ثلاثة براهين:

وهذا الكلام هو البرهان الأول منها:

و تقريره أن الهيولى لو بقيت مجردة عن الصورة، لكانت إما أن تصح الإشارة الحسية إليها، أو لا تصح؛ والقسمان باطلان؛ فبقاؤها^١ مجردة عن الصورة باطل:

[١] أما أنها لا تصح^٢ الإشارة الحسية إليها، فلأنها لو صحّت، فإما أن تصح من جميع الجهات، أو لا من جميع الجهات، وكل واحد منهما باطل؛ فصحة الإشارة إليها باطلة:

أما التي من جميع الجهات، فلو صحّت، لكانت الهيولى مقارنة للصورة وقد^٣ فرضت غير مقارنة لها، هذا خلف. وإنما حكمنا بمقارنة الصورة لها على ذلك التقدير لأن كل ما يشار إليه كذلك، فله أبعاد ثلاثة جرمية، وكل ما هو كذا فهو مقارن للصورة ينتج: «كل ما يشار إليه من جميع الجهات فهو مقارن للصورة».

و أما إن صحّت الإشارة إليها لكن لا من جميع الجهات، وجب أن تكون إما نقطة^٤ إن لم تنقسم أصلاً، أو^٥ خطأ إن انقسمت في جهة واحدة فقط، أو^٦ سطحاً إن انقسمت في جهتين فقط؛ فإن انقسمت في ثلاث جهات، فصاعداً كانت جسماً، وكانت^٧ مشاراً إليها من جميع الجهات وليس الكلام في ذلك، بل فيما يشار إليه من بعضها؛ فتبيّن أنها لو صحّت الإشارة الحسية^٨ إليها من بعض الجهات، لكانت إما نقطة أو خطأ أو سطحاً؛ وأي^٩ هذه كانت، فهي حالة في الجسم لاستحالة وجود هذه مستقلاً - كما عرفت - و وجوب أن يكون محلّها مشاراً إليه أيضاً. فإن كانت الإشارة إليه من بعض الجهات عاد الكلام ولزم الانتهاء إلى ما يكون مشاراً إليه من جميع الجهات وهو الجسم. وإلى ذلك أشار بقوله: «وإن أشير إليها لا من جميع الجهات فهي فيما يشار إليه من جميعها».

١. ت: فبقاؤها.

٢. س. آس ١. ت: أما أنها لا تصح: مع ٢: أما بيان بطلان أنها تصح. ١. هر دو عبارت درست است و در متن، عبارت

اول انتخاب شد. مصحح). ٣. س. آس ١. ت: - قد. ٤. مع ٢: + فقط.

٥. مع ٢: و. ٦. مع ٢: و.

٧. ت: فكانت. ٨. مع ٢: - الحسية. ٩. مع ٢: فأني.

وإذا كانت حالة في الجسم لزم المحال من وجهين:
[الوجه] الواحد منهما، أن الجسم غير مفتقر إلى ما يحلّ فيه، وكلّ ما حلّ^١ في محلّ
كذلك فهو عرض؛ فهذه الثلاثة - أعني النقطة والخطّ والسطح - عرض؛ فلو كانت الهيولى
أحد هذه الثلاثة لكانت عرضاً في الجسم، ولا شيء من العرض في الجسم بمقوم له؛
فلو كانت الهيولى^٢ أحد الثلاثة لما كانت مقومة للجسم؛ هذا خلف. وهذا هو تفسير قوله:
«فهي^٣ عرض، هذا محال».

وأمّا الوجه الثاني، فلم يذكره في الكتاب، وهو أن الهيولى لو كانت نقطة أو خطاً أو
سطحاً، لكانت حالة في الجسم المركّب من الهيولى والصورة، وكلّ ما حلّ في الجسم
المركّب منهما، فهو مقارن للصورة؛ فالهيولى التي فرضت مجردة عن الصورة مقارنة لها؛ هذا
خلف.

[٢] و أمّا بيان بطلان أن لاتصحّ الإشارة الحسية إليها، فلاّنه^٤ لو لم تصحّ لكان إذا لبست
الصورة الجسمية، صحّت الإشارة إليها^٥ لتجسّمها حينئذ؛ فلا يخلو: إمّا أن لاتقترن بها صورة
أخرى نوعيّة أو تقترن:

فإن لم تقترن، فإمّا أن يحصل الهيولى حينئذ على جميع الأوضاع والمظاهر، أو لا على
شيء من الأوضاع والمظاهر، أو على بعضها دون البعض:
والأولان ظاهر البطلان؛ ولهذا لم يتعرّض لهما في الكتاب.

و الثالث يُتبيّن بطلانه بأنّ ما ليس له في نفسه وضع معيّن ومظهر معيّن، فإنّ نسبة جميع
الأوضاع والمظاهر إليه على السواء؛ فلو حصّل على بعض معيّن منها^٦، لكان ذلك ترجيحاً
من غير مرجّح وهو محال.

وإن اقترن بها صورة أخرى نوعيّة، لم يكن تخصّصها بتلك الصورة أولى من غيرها لعدم
المخصّص؛ إذ لو كان هناك مخصّص فإمّا أن يكون هو ذات الهيولى وهو محال لتساوي
نسبتها من حيث هي إلى جميع الصور؛ أو أمراً غيرها:

١. مج ٢: يحلّ.

٢. آس ١: - الهيولى.

٣. مج ٢: فهو.

٤. س، مج ٢: فلاّنها.

٥. د: - فلاّنه لو... إليها.

٦. مج ٢: على بعض منها دون بعض.

إما دائم الوجود، وهو أيضاً ممتنع لأنه لا يؤثر تأثيراً حاداً إلا لاستعداد قابل - كما تعرف - والتقدير عدم الاستعداد لعدم مقارنة الصورة، هذا خلف.

أو غير دائم الوجود بل أمر حادث وهو لا يؤثر إلا فيما له تعلق بالوضع المقتضي لمقارنة الصورة الجسمية ليكون منفعلاً عن الحركات الفلكية والتغيرات السماوية^١ إما بواسطة المتجددات الطبيعية، أو لا بواسطتها، كما سنحقق^٢ ذلك إذا انتهيت إليه. ولا ينتقض ذلك بالتغيرات النفسانية؛ فإن النفس لولا تعلقها بالبدن - ضرباً من التعلق - لما جاز التغير عليها. ومتى كان للهيولى تعلق ما بجسم من الأجسام فذاك لا يتصور إلا بمقارنة الصورة بخلاف النفس التي يتصور فيها ذلك من جهة التدبير والتحريك والتصرف؛ فإذا تمتع مقارنة الصورة النوعية لها عند لبسها للصورة الجسمية.

و لو سلمنا أن اقتران الصورة النوعية بها على ذلك التقدير غير ممتنع، فعلى تقدير حصول هذه المقارنة، فلمكان^٣ ذلك النوع أجزاء لا يكون حصول ذلك النوع في بعضها - والحالة هذه - أولى من حصوله في بعض آخر^٤ منها؛ فيعود المحال في أنه إما أن يحصل في كل تلك الأحياء، أو لا في شيء منها، أو في بعضها من غير مخصص؛ وهذا بخلاف ما إذا اقترنت الصورة النوعية بها وهي مقارنة لصورة أخرى غيرها؛ فإن المخصص ببعض الأحياء حينئذ يكون هو الصورة المتقدمة.

ومثال ذلك الهواء إذا صار ماءً، فإنه بعد صيرورته كذلك لا بد وأن يحصل في حيّز معين من أحياء المكان الطبيعي للماء. وتخصّصه بذلك الحيّز إنما هو لأجل الصورة الهوائية التي كانت مقارنتها لذلك الجسم قبل مقارنة الصورة المائية له، وبسبب ما تتبع تلك الصورة من الأوضاع وما يجري مجراها؛ فإن الماء يتخصّص بذلك الحيّز المعين لأجل تخصّصه حيث كان هواءً بحيّز معين؛ فإن الصورة المائية إذا اقترنت به هناك، انحدر بالطبع إلى مكان الماء الطبيعي وتخصّص بحيّز معين من أحياء ذلك المكان، لمحاذاة الحيّز^٥ الذي كان فيه وهو هواء؛ فإن الحركة الطبيعية إنما يكون على خطّ مستقيم على زوايا قائمة، لأن الطبيعة لا تتحرك إلا على أقرب الطرق، وأقربها هو المستقيم. وربما تخصّص بحيّز غير محاذ لحيّزه

١. ت: - ليكون منفعلاً عن الحركات الفلكية والتغيرات السماوية. ٢. ت: سيتحقق.

٣. س: المكان. ٤. د: - لا يكون حصول ... بعض آخر.

٥. س: للحيّز.

الأول لأسباب اتفاقية، كريح حرّكته في طريق انحداره، فعدلت به عن الحيّز المحاذي إلى غيره.

وبهذا يتضح معنى قوله: «لا كهواء صار ماءً انحدر على خطّ مستقيم على زوايا قائمة، فتعيّن لمكانه الأول محلّ انحداره أو ما اقتضاه^١ سبب آخر اتفاقي».

قوله: «و الخارج عن هذه الأشياء لا تخصّص له، فلا أولويّة، فلا حصول؛ فتبيّن امتناع تجرّده»: يريد بـ«الخارج» ما لا وضع له ولا حيّز كالهواء المذكور؛ فإنّ كلّما هو كذلك تتساوى نسبته إلى الأوضاع والأحياز، مع أنّه لا مخصّص له ببعضها، فلا أولويّة لحصوله في البعض دون البعض. وإذا استحال حصوله^٢ إلّا وأن يكون متخصّصاً ببعض تلك الأوضاع والأحياز، وكان ذلك التخصّص ممتنعاً، وجب أن يكون حصوله ممتنعاً؛ لأنّ مستلزم الممتنع هو بالضرورة ممتنع؛ فلو كانت الهيولى مجرّدة عن الصّورة لامتنع^٣ حصولها عند مقارنتها، لكنّها حصلت عند المقارنة، فامتنع تجرّدها.

واعلم أنّ هذا البرهان إنّما يدلّ على أنّ الهيولى يستحيل أن تكون مجرّدة عن الصّورة ثمّ تقارنها الصّورة؛ ولا يكفي في بيان تجرّدها عنها مطلقاً وكيف كان؛ فإنّه لو ادّعى مدّع جواز تجرّد بعض الهيوليات عن الصّورة من غير أن تقترب تلك الهيولى صورةً أبداً بل تكون مجرّدة مادامت موجودةً، لما كان هذا البرهان مُبطلًا لدعواه؛ لكن لو اقترن ببعض الهيوليات صورةً جسمانية ولم يقترن ببعضها، مع اشتراك الهيوليات في طبيعة الهيولويّة، لاقتضى ذلك أن يكون في الهيولى انقسامٌ وتميُّزٌ وتكثُّرٌ مع قطع النظر عن الصّورة - كما سينبّه^٤ عليه وعلى بطلانه فيما يأتي - فإذا^٥ انضاف ذلك إلى البرهان المذكور، حُدِس منه استحالة تجرّد الهيولى عن الصّورة مطلقاً. ولما لم يكن الجزم بذلك - بعد بيان استحالة خلوّ الجسم عن الصّورة النوعيّة - مُخلاً بشيء من مهمّات المسائل الطبيعيّة والإلهيّة، لا جرم تساهل فيه واقتنع ببيان ذلك التجرّد مع القيد المذكور.

٣. مج ٢: لا ممتنع.

٤. ت: تحرّك.

٢. آس ٢: + في البعض.

٥. آس ١: وإذا.

١. مج ٢: اقتضى.

٤. آس ١: سنبّه.

قال: برهان آخر: هو أننا نفرض جسمين تجرّد هيلوليهما^١ عن الصور و
توابعها:

إما أن يتكثرا^٢ دون مميز، والكثرة دون المميز محال إذ لا يتصور أن يفترقا بما
اشتركا من الهيلولية^٣ ولا مميز.

أو يتحدا باتصال وامتزاج و تركيب، فتفرض الصورة المنفية، والاتحاد على
غير هذا عرفت استحالة.

و وجوب بطلان أحدهما دون الآخر ليس أولى من العكس^٤؛ فإن^٥ أمكن بقاء
أحدهما لذاته فكذلك الآخر؛ وإذا بطلت أقسام البقاء فبقي البطلان.

[البرهان الثاني على استحالة تجرّد الهيلولي عن الصورة الجسمية]

أقول: هذا البرهان هو الثاني من براهين استحالة تجرّد الهيلولي عن الصورة الجسمية؛ و
تقريره أنه لو جاز ذلك، فلو فرضنا تجرّد هيلولي جسمين عن صورتيهما و ما يتبعهما^٦، لكان
إما أن يبقيا على تجريدتهما أو لا يبقيا:

فإن بقيا، فإما متكثرين أو متحدّين:

فإن بقيا متكثرين، فإما مع مميز وهو محال؛ لأنّ التقدير عدم الصورة و توابعها المميزة؛
أو لا مع مميز وهو أيضاً محال؛ لاشتراكهما في طبيعة الهيلولية، و استحالة افتراق شيئين
بعين ما اشتركا فيه.

وإن بقيا متحدّين، فإما على وجه اتصال إحداهما بالآخرى، أو امتزاجها بها، أو تركيبها
معها على نحو آخر من أنحاء التراكيب، وإما على معنى صيرورة الإثنين واحداً لا على أحد
هذه الوجود:

فإن كان الأول، فالاتصال و الامتزاج و التركيب لا يتصور شيء منها إلا بمقارنة الصورة

٣. د: الهيلولية (در موارد بعد نیز).

٢. مع ١، آس ٢: يتكثّر.

١. آس ١: ت: هيلوليهما.

٥. مع ٢: وإن.

٤. آس ٢: + فليس بممكن بقاء أحدهما دون الآخر.

٦. آس ١: و توابعهما.

الجسمية؛ فلو فرض اتحادهما بأحد هذه المعاني لكانت الصورة الجسمية فيهما موجودةً و التقدير أنها منفية؛ هذا خلف.

و إن كان الثاني، فقد سبق في الضوابط المذكورة في آخر المنطق استحالته؛ فبطل بقاؤهما معاً على كل التقادير.

و إن لم يبقيا، فإمّا أن يبقى أحدهما دون الآخر، أو لا يبقى ولا واحد منهما؛
والأول، باطل؛

أما أولاً، فلعدم الأولوية، لأنّ التقدير التساوي وعدم المميّز المقتضي للترجيح.
و^١ أما ثانياً، فلأنّه لو أمكن بقاء أحدهما بعد التجرد لذاته لأمكن بقاء الآخر لذاته لتساويهما. فلو فرض مانع من خارج لكانت^٢ نسبته إليهما سواء، لعدم امتياز إحداهما عن الأخرى بأمرٍ ما من الصور^٣ و توابعها. و ذلك يقتضي أيضاً أن لا يتخصّص أحدهما بالعدم دون الآخر؛ فبقي أن لا يبقى - على تقدير تجرّدهما - شيءٌ منهما بل يجب عدمهما معاً و ذلك هو المطلوب. هذا هو المراد من سياقة البرهان.

و قوله: «و توابعها»: أراد بذلك الشكل و المقدار و الوضع و الحيز و قبول القسمة؛ فإنّ هذه كلّها إنّما تلحق بسبب الصورة و لا يتصوّر بدونها؛ و إذا تأملتَ لم تجد ما أفاده هذا البرهان و ما قبله واحداً؛

فإنّ الأول، تبين به استحالة تجرد الهيولى عن الصورة الجسمية قبل مقارنتها لها.
و هذا الثاني، تبين به استحالة تجرّدها عنها بعد ما كانت مقارنة لها، لا^٤ مطلقاً بل بشرط تجرّد هيولى أخرى عن صورتها في الزمان الذي تجرّدت هذه فيه.
و من هذا تعلم^٥ أنّ هذه البراهين المذكورة لا يفيد امتناع تجرّد هيولى الجسم عن صورته مطلقاً، إلّا بأمور تنضمّ إليها، و بقرائن يحصل من انضمامها^٦ إلى تلك البراهين، حدسٌ موجبٌ لتحقيق ذلك؛ فافهم.

١. آس ١: -و.

٢. آس ١، مج ٢: لكان.

٣. آس ١: الصورة.

٤. مج ٢: ولا.

٥. مج ٢: نعلم.

٦. آس ١: بانضمامها.

قال: برهان آخر: هو أنها لو كانت مجردة لا يتصور تكثرها إذ لا مميز؛ وإن كانت واحدة ففرض^٢ حصول صورتين مختلفتين فيها: إن قام أحدهما حيث حلّ الآخر فاجتمع ما لا يجتمع؛ وإن^٣ حلّ، يحلّ^٤ لا حيث حلّ الآخر، فثمّ حيثيات متميزة إن اتصلت أو انفصلت فمعها الصّورة؛ وقد انقضت دونها.

[البرهان الثالث على امتناع تجرّد الهيولى عن الصّورة الجسمية]

أقول: هذا هو البرهان الثالث من براهين امتناع تجرّد هيولى الجسم عن صورته؛ و سياقته و أنفاظه واضحان إلّا أنّه أيضاً لا يدلّ على هذا المطلوب إلّا بقيدٍ و شرطٍ، وهو أن تلبس الصّورة بعد التجرّد عنها؛ فهو يفيد ما أفاده الأوّل.

قال: ولا يتصور وجود الصّورة دون الهيولى:

فإنّها إن لم يكن مشاراً إليها فليست بامتداد؛ إذ كلّ امتداد لابدّ و أن يكون له طرفان فيستدعي جهتين، فإذا لا إشارة إليه فليس بصورة.
وإن أشير إليه من جميع الجهات فهي جسمٌ أو في مادة؛ وقد فرضت لا كذلك؛ هذا محال؛

أو نقول: كلّ ما استغنى عن المحلّ ففي حقيقته الاستغناء، فلا يتصور عليه الحلول المُبطل للاستغناء و استقلال القيام بنفسه؛ فلو قامت الصّورة بنفسها لما حلّت أصلاً و التّالي باطل؛ فإنّ كلّ صورة ممّا نحن فيه غير ممتنع عليها الحلول؛ إذ لو امتنع فهي غير الصّورة الهيولوجية التي كلامنا فيها فيكون المقدّم باطلاً.
و القسمة لما أمكنت على نوع من الجسم أمكنت على جنس الجسم إلّا لما منع فيثبت الهيولى في الكلّ.

[البحث الثاني - في بيان استحالة تجرّد الصّورة عن الهيولى]

أقول: لما تكلم في استحالة تجرّد الهيولى عن الصّورة، شرع في البحث الثاني وهو بيان

٣. آس ١: فإن.

٢. مج ١: فيفرض.

١. ت. مج ٢: إن.

٤. آس ٢: يحلّ. ساير نسخهها: حل.

استحالة تجرّد الصّورة عن الهيولى وبيّن ذلك بطرق ثلاثة:

أحدها: لو تجرّدت الصّورة عن الهيولى فإمّا أن لا تكون مشاراً إليها حينئذ أي لا يصحّ أن تتناولها^١ الإشارة الحسية، أو يصحّ؛ والقسمان باطلان فتجرّدها عن الهيولى باطل: أمّا الأول، فلأنّها لو لم تصحّ الإشارة الحسية إليها، لما كانت امتداداً و التّالي باطل فالمقدّم مثله:

أمّا بيان بطلان التّالي فظاهر.

وأمّا بيان الشرطية فلأنّ كلّ امتداد له طرفان يستدعيان جهتين، وكلّ كذا، تصحّ الإشارة إليه، فكلّ امتداد تصحّ الإشارة إليه؛ ويلزمه من باب عكس النقيض أن^٢ «كلّما لا تصحّ الإشارة إليه فليس بامتداد» فتصدق الشرطية المذكورة.

وأمّا الثّاني، وهو أن تصحّ الإشارة الحسية إليها، فإن كان من جميع الجهات، فهي إمّا جوهر أو عرض:

فإن كانت^٣ جوهرًا، فهي جسم؛ إذ لانعني بالجسم إلّا الجوهر الذي هو بهذه الصّفة؛ وإذا كانت جسمًا وكلّ جسم فهو^٤ مركّب من الهيولى والصّورة - كما سبق - فتثبت الهيولى مع الصّورة على تقدير نفيها؛ وهو محال.

وإن كانت عرضًا، فهي جسم تعليمي يفتقر لعرضيته إلى محلّ يقوم فيه - كما عرفت - وذلك المحلّ، هو المادة التي هي بالمعنى^٥ المعبر عنه بـ«الهيولى» على وجه الترادف؛ ويعود المحال. وبهذا يفسّر^٦ قوله: «وإن أشير إليه من جميع الجهات، فهي جسم أو في مادة وقد فرضت لا كذلك، هذا^٧ محال».

وإن كانت الإشارة إليها لا من جميع الجهات بل من بعضها، لزم أن يكون إمّا^٨ نقطة أو خطأ أو سطحاً على التقدير السابق؛ وقد علمت أنّ كلّ واحد من هذه لا بدّ وأن يكون حالاً في الجسم، فيلزم ثبوت ما فرض انتفاؤه وهو الهيولى؛ هذا خلف. وهذا القسم لوضوح بطلانه ممّا سبق، لم يتعرّض له في الكتاب.

١. س: أن يشار إليها.	٢. مج ٢: أن.	٣. مج ٢: كان.
٤. مج ٢: فإذا.	٥. مج ٢: فهو.	٦. مج ٢: المعنى.
٧. ت، آس ١: يتفسّر.	٨. س: + خلف.	٩. س: إمّا أن يكون.

الطريق الثاني: لو استغنت الصورة عن الهيولى لما حلت فيها، لكنها حلت فيها فلا تستغني عنها.

أما الشرطية، فبيانها أن كل ما استغنى عن المحل فإنه لذاته وحقيقته يقتضي الاستغناء عنه؛ وكلما هو لذاته وحقيقته مُستغنٍ عن المحل، فلا يتصور عليه الحلول في المحل؛ ينتج: «فكلما استغنى عن المحل فلا يتصور حله فيه».

أما الصغرى فبيّنة.

وأما الكبرى فلأن كلما حل في المحل فهو مفتقر إليه، ولا شيء من المفتقر إليه بمستغن عنه، فلا شيء مما يحل في المحل يستغني عن المحل، وينعكس: «لا شيء مما يستغني عن المحل بحال فيه» ويلزمه كما عرفت: «كلما يستغني عن المحل فلا يحل فيه».

وأما بطلان التالي فبيّنه^٢ بقوله: «فإن كل صورة مما نحن فيه غير ممتنع عليها الحلول إذ لو امتنع فهي غير الصورة الهيولوية التي كلامنا فيها».

فإن قيل: إنه جعل تالي الشرطية قوله: «لما حلت أصلاً»: فكان يجب أن يبطله بأنها حلت، لا بأنها «لا يمتنع حلولها»، فإن ما لا يمتنع حله جاز أن لا يحل دائماً، لما علمت من أن الدوام لا ينافي الإمكان؛ فلا يكون عدم امتناع الحلول مُكذباً لدوام عدم الحلول.

قلت في^٣ الجواب: إنه يكون مُكذباً له لا محالة إذا كان ذلك الدوام موصوفاً بالوجوب، لا بالإمكان الخاص، وهو الذي أراد المصنّف وعليه ينتظم الدليل فلا قدح.

الطريق الثالث: هو قوله: «و القسمة لما أمكنت على نوع من الجسم، أمكنت على جنس الجسم إلا لِمَنع؛ فيثبت الهيولى في الكل»: و تفسيره أنه قد ثبت أن بعض أنواع الجسم كالماء والهواء هو^٤ قابل للقسمة؛ فتكون تلك القسمة ممكنةً لذلك النوع؛ وقد عُلِمَ مما مرّ أن كلما أمكن على النوع، أمكن على الجنس لصدق كلما لم يمكن على الجنس لم يمكن على النوع، وإلا فبعض ما لم يمكن على الجنس يمكن على النوع، فبعض ما يمكن على النوع لا يمكن^٥ على الجنس؛ وهو ظاهر البطلان؛ والمراد بـ«القسمة» هاهنا هي

٣. مج ٢: قلت و.

٢. مج ٢: فنبّه.

١. مج ٢: وكلما يستغني.

٥. مج ١، مج ٢: فلا يمكن.

٢. آس ٢: - هو.

الانفكاكيّة؛ و بـ«الإمكان» الإمكان العامي؛ فإذن الجسم من حيث هو جسم، و الصّورة الجسميّة من حيث هي صورة جسميّة، يمكن بالإمكان العام قبولها للقسمّة^١ الانفكاكيّة؛ و كلّ^٢ قابل للقسمّة الانفكاكيّة، فله هيولى بالضرورة؛ و قد سبق بيانه في إثبات تركّب الجسم من الهيولى و الصّورة.

و قد قيل في مختلطات الشكل الأوّل: إنّ الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية، تنتج نتيجةً ضرورية، فبالضرورة الصّورة الجسميّة من حيث هي لها هيولى حالة فيها؛ و ما يحكم به على الشيء من حيث هو هو فيجب أن يكون عامّاً في كلّ فرد من أفرادها؛ و ذلك يدلّ على ثبوت الهيولى لكلّ صورة جسميّة.

و أمّا «المانع» عن القسمّة الانفكاكيّة، فقد عرفت أقسامه فيما مرّ.

قال:

فصل [البحث الثالث - نسبة كلّ واحد من الهيولى و الصّورة إلى الآخر]

و ليس كلّ واحد من الهيولى و الصّورة علّة للأخرى^٣ فيدور؛ و قد عرفت استحالة ذلك؛ و لا آلة و لا واسطة فيلزم التقدم الدوري الممتنع؛ و لا أحدهما علّة للأخر و لا^٤ واسطة، فيتقدم على الآخر، فالمتقدّم يستغني في وجوده عن المتأخّر؛ إذ العلّة و الواسطة يتشخص أولاً فيوثر، و المعلول و إن لازم العلّة، كان لنا أن ننظر إلى العلّة وحدها حاصلة دون مدخل المعلول، و لا كذلك أحدهما فلا عليّة، فلا واسطة^٥ أصلاً.

و لا تقدّم للصورة فيحصل امتداد لا لشيء أولاً، ثم يفيد وجود ما يكون منطبعاً بكليّته فيه؛ هذا محال.

١. مج ١، مج ٢: للاتقسام. ٢. مج ٢: فكل؛ ت: و كل ما.

٣. آس ٢: للأخرى. («للاخر» به اعتبار «واحد»، و «للأخرى» به اعتبار «الهيولى» و «الصورة»).

٤. ت: - لا آلة و لا واسطة ... علّة للاخر و لا. ٥. مج ١: و لا واسطة.

و من أثبت تقدّم الصّورة بناءً على استحالة المعيّة، بالبيان المذكور سها؛ لأنك تعرف أنّ المقيم إذا كان هو الثالث يجوز أن يقيم كلّ واحد منهما مع الآخر كما سبق.

أقول: شرع في البحث الثالث وهو بيان نسبة كلّ واحد من الهيولى والصّورة إلى الآخر، و تقريره أنّه لا شكّ أنّ بينهما علاقةً ما وإلاّ لجاز انفكاك أحدهما عن الآخر، فلا يخلو: إمّا أن يكون لأحدهما تقدّم على الآخر بعليّة ما، أو لا يكون:

فإن كان، فإمّا أن يتقدّم الآخر عليه كذلك، أو لا يتقدّم:

فإن تقدّم، فهو الدور المحال.

و إن لم يتقدّم، فالمتقدّم العلة^١ لا بدّ و أن يلحظه العقل مستغنياً عن المتأخّر المعلول متشخصاً دونه؛ وإلاّ لم يكن مؤثراً فيه، إذ المؤثّر إنّما يؤثّر بوجوده و تشخيصه، فيتقدّمان على تأثيره تقدّماً بالذات، وربما كان أيضاً بالزمان في العلة الناقصة؛ فهذا التقدّم حاصل سواء كان المعلول لازماً للعلة في الزمان أو غير لازم. وهكذا لو كان أحدهما آلة أو واسطة في تأثير شيء ما في الآخر.

[الفرق بين الآلة و الواسطة]

و الفرق بين «الآلة» و «الواسطة»^٢ هو بالعموم و الخصوص، فإنّ الواسطة أعمّ؛ لأنّ كلّ آلة واسطة من غير عكس، كالوسائل التي هي علل قريبة مُعطية للوجود فإنّها ليست بالآلات؛ إذ الآلة لا تكون فاعلة بل واسطة بين الفاعل و المنفعل في وصول أثره إليه. فبقي أولاً الأخصّ الذي هو الآلة، ثمّ الأعمّ الذي هو مطلق الوسائل. و لو منع كونها واسطة لاستغنى بذلك عن ذكر الآلة، لدخولها فيها؛ وإنّما خصّصها بالذكر لأنّ فيه زيادة تنبيه، و موافقة لمن تقدّم. و لو اقتصر على ذكر العليّة، كما فعل في غير هذا الكتاب^٣ لكفى؛ إذ الواسطة أيضاً كيف كانت هي علة ما.

١. آس: ١؛ بالعلة. ٢. شرح الإشارات، ج ٢، ص ١٢١.

٣. سهروردي در طبيعيات المصارع، مشرع ١، موقف ١، فصل ٥، ونيز در حكمة الإشراق، ص ٨٠ به بحث تلازم هيولى و صورت پرداخته است و چنین بر مى آید که بین هيولى و صورت به هیچ نوع علیت قائل نبوده است.

و حيث قد تقرّر هذا مع أنّك قد عرفت أنّه لا يجوز أن يلحظ العقل تشخّص الهيولى بدون الصّورة، ولا الصّورة بدون الهيولى، فلا يجوز أن يكون أحدهما علّة أو آلة أو واسطة للآخر وذلك هو المراد بقوله: «فلا علّية فلا واسطة أصلاً». وإنّما لم يذكر «الآلة» في النتيجة كما ذكرها في الدعوى، لما ذكرته من أنّ الواسطة أعمّ منها ونفي الأعمّ يدلّ على نفي الأخصّ. فإن قيل: فإذا كان الأمر كذلك، فلمَ ذكرها هناك؟

قلت: قد عرفت أنّه لا فائدة في ذلك إلاّ التنبيه عليها والافتداء بمن تقدّم من الأفاضل في إيرادها. وإنّما لم يقل: «و لا واسطة» بواو العطف بل بفاء التعقيب، إشعاراً منه بأنّ الواسطة علّة أيضاً كما علمت.

و قوله: «و لا تقدّم للصّورة فيحصل امتداد لا لشيء أولاً ثم يفيد وجود ما يكون منطبعاً بكليّته فيه هذا محال»: يريد أن الصّورة الجسميّة لو كانت علّة للهيولى - مع أنّها في نفسها هي الاتّصال الامتدادي - لكان لا يخلو إمّا أن يتصوّر لها العقل قائمة بذاتها غير حاصلّة لشيء، أو لا يمكن أن يتصوّر لها كذلك:

فإن لم يمكن، فلا تكون علّة للهيولى التي هي محلّها، لأنّ كلّ ما يكون علّة لشيء، فلنا أن ننظره حاصلاً دون المعلول؛ فكلماً^١ ليس لنا أن ننظره كذلك، فليس بعلّة.

وإن^٢ تصوّر لها العقل كذلك، فهو ظاهر البطلان؛ لأنّ^٣ الامتداد لا يتصوّر له العقل إلاّ لممتد؛ و على تقدير أن يتصوّر له لا لممتدّ، فلو كان علّة لهيولاه لكان العقل يلحظه أولاً، مع قطع النظر عن حامله؛ ثمّ يكون ذلك الامتداد مقتضياً وجود الحامل الذي ينطبع ذلك الامتداد بكليّته فيه وذلك محال:

أمّا أولاً، فلأنّ ما يستغني ماهيّته عن المحلّ بدليل ملاحظة العقل له دونه، فلا يحلّ فيه لما مرّ.

و أمّا ثانياً، فلأنّ الحالّ يفتقر في ماهيّته إلى المحلّ^٤؛ فلو كان المحلّ معلوله لكان كلّ واحد منهما مفتقراً في ماهيّته إلى ماهيّة الآخر وهو دور.

٣. س: إذ.

٢. ت، آس: ١: فإن.

١. مج ٢: وكلماً.

٤. ت: - إلى المحلّ.

و قوله: «وَمَنْ أُبَيِّنَ تَقْدُّمَ الصُّورَةِ بِنَاءً عَلَى اسْتِحَالَةِ الْمَعْيَةِ بِالْبَيَانِ الْمَذْكُورِ سَهْلاً»: يشير إلى البيان الذي ذكره في الضابط الأخير الذي ختم به المنطق^١.
و قوله: «لَأَنَّكَ تَعْرِفُ أَنَّ الْمَقِيمَ إِذَا كَانَ هُوَ الثَّالِثُ، يَجُوزُ أَنْ يُقِيمَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ الْآخَرِ كَمَا سَبَقَ»: إشارة إلى ما ذكره في الضابط المذكور، وتمثل عليه باللبنتين المنحيتين اللتين يقام كل واحدة^٢ منهما مع الأخرى^٣ ضرورة.

قال:

التلويح الثالث في تناهي الامتدادات

اعلم أن كل امتداد موجود - كيف كان - تجب فيه النهاية. وبرهانه أنه لو كان امتداد غير متناهٍ لكان^٤ غير المتناهي محصوراً بين حاصرين. ونقيض التالي بيّن الصّحّة؛ فالمقدّم باطل.

و^٥ وجه اللزوم أنه إن صحّ البعد الغير المتناهي لأمكن ساقاً مثلث خرجاً من مبدأ واحد ذاهبان إلى غير النهاية؛ ومعلوم أن السّاقين كلّما كانا أكثر كان إمكان الانفراج أكثر، فيزداد إمكان الانفراج بزيادة السّاقين؛ ومعلوم أن السّاقين إذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الانفراج كان البعد بين السّاقين غير متناهٍ لعدم نهاية الانفراج الصحيح الوقوع، لصحّة عدم نهاية الضلعين؛ فينحصر الغير المتناهي من البعد بين الحاصرين وهما السّاقان؛ هذا محال.
واعلم أنه إذا [سلبت]^٦ النهايات عن امتداد العالم كان مثل هذين السّاقين واقعاً مع الانفراج.

البرهان الثاني: هو أنه إن صحّ خطّ غير متناهٍ، لكان لنا أن نقطع في الوهم قدراً متناهياً من بين أي نقطتين اتّفقتا، ونوصل بينهما حتّى لاتقع ثلثة فيه؛ فنأخذ

٢. مج ٢: منها.

١. جلد اول همین اثر، آخرین «ضابط» در پایان منطق.

٤. آس ١، ت، مج ١، مج ٢: لا يمكن؛ آس ٢ (تصحیح شده): لكان.

٣. ت: على الأخرى.

٦. نسخه ها: سلب.

٥. مج ١: و.

هكذا ونسميه جيم، و نأخذه مع القدر المحذوف خطأ آخر ونسميه باء، فإن ذهب كلٌّ من جيم و باء مع الآخر بلا تفاوتٍ فتساويا مع التفاوت؛ هذا محال. وإن وقف جيم و ذهب باء، فيتناهى^١ بالنسبة إلى باء، و باء زاد عليه بالمتناهي الذي حذف عن جيم، و ما زاد على المتناهي بمتناهي يتناهى.

برهان آخر: هو أنّه إن [صَحَّت] ^٢ اللانهاية في الأجسام كان لنا فرض دائرة خرج عن مركزها خطٌ غير متناهيٍ مقاطعاً لخطٍ آخر غير متناهيٍ، و الخارج عن المركز يلزم المركز؛ فإذا تحرّكت الدائرة فيتحرّك الخطُ الخارج عنها عن التقاطع إلى المسامطة، و إذا عادت عاد إلى مسامطة الخط، ثم إلى مقاطعته، و إذا سامت قبل المقاطعة الخارج عن الدائرة ما سيقاطعه لابدّ من أوّل نقطة للمسامطة وكذلك بعد المقاطعة لابدّ من آخر نقطة و غير المتناهي له قبل كلّ نقطة أخرى؛ وكذلك بعد كلّ نقطة فلا يتصوّر تمام حركة دورية و بين وجودها فتبطل اللانهاية.

برهان عرشي: هو أنّ الأجسام و الأبعاد لو كانت غير متناهية لكانت فيها حيثيات غير متناهية، و نُقطٌ غير متناهية، و كلّ ^٣ حيث في غير المتناهي بينه و بين كلّ واحد من الحيثيات الأخرى، إمّا أن يتناهى، أو لا يتناهى:

فإن تنهى ما بين كلّ واحد واحد ^٤ من الحيثيات - أيّ واحدٍ كان مع أيّ واحد - فليس فيه عددان من الحيثيات المستغرقة لقديم النهاية - قربت أو بعدت اشتملت على أخواتها^٥ أو ما اشتملت - إلّا و بينهما متناهٍ؛ فالكلّ ^٦ متناه.

و إن كان بين حيثيّة و حيثيّة لا يتناهى فقد ^٧ انحصر عديم النهاية بين الطرفين الحاصرين؛ هذا محال.

أقول: قوله: «اعلم أنّ كلّ امتداد موجود كيف كان تجب فيه النهاية»: يحتمل أن يكون مراده بـ «كيف كان»: أنّه سواء كان موجوداً في الخارج أو في الذهن، فإنّ نهايته واجبة لأنّ البراهين التي يذكرها، كما أنّها تدلّ على استحالة امتداد غير متناه في الخارج، فهي تدلّ

٢. نسخها: صحّ.

٥. ت: أجزائها.

٨. مج ٢: بأنّ.

١. مج ١: فيتناهى؛ سائر نسخها: فتناهى.

٤. مج ١، مج ٢: واحد.

٧. مج ١: فقد.

٣. آس ١، ت: فكل.

٦. ت: لكل.

على استحالة في الذهن؛ لأن الامتداد المخصوص لا يتصور إلا في آلة جسمانية كما ستعلم. وإذا وجب نهايتها وجب نهاية ما يحل فيها.

فإن قيل: لو كان الأمر كذا لما أمكن تصور الامتداد الغير المتناهي، فكان يمتنع الحكم بامتناع وجوده.

قلت: لذي يمتنع تصوّره غير متناهٍ، هو الامتداد المتشخص؛ إذ هو الذي يفتقر في تصوّره إلى آلة جسمانية؛ أمّا الامتداد من حيث هو امتداد فلا يفتقر إليها فيجوز تصوّره^٢ غير متناهٍ بمعنى إضافة الذهن مفهوم اللانهاية - من حيث هو هذا المفهوم - إلى مفهوم الامتداد، و يتصورهما مع تصور الإضافة المذكورة. ومن هذا يعلم أن النقطة، كيف يمكن تصوّرها من حيث هي نقطة وكيف لا يمكن ذلك، وكذا الخط والسطح؛ هذا احتمال.

ويحتمل أن يريد بـ«الموجود»، ما هو متخصّص بالخارجي؛ وبـ«كيف كان»، أنه سواء كان متداداً في جهة واحدة كالخط، أو في جهتين كالسطح، أو في ثلاث جهات كالخلاء، إن لم يكن في مادة، أو كالملا إن كان فيها. وهذا الاحتمال الثاني هو الأشبه بمقصوده^٣؛ لأننا نجد في الأكثر يتبع مقاصد الرئيس ابن سينا في كلامه لاسيما كلامه^٤ في كتاب الإشارات وهو يقول فيها: «يجب أن يكون محققاً عندك أنه لا يمتدّ بعد من ملأ، أو خلاء - إن جاز وجوده - إلى غير النهاية»، فكان صاحب الكتاب عبّر عن ذلك بـ«كيف كان» مختصراً للفظ، مفيداً زيادة معنى. وتقريره للبرهان الأول واضح.

وقوله: «واعلم أنه إذا سلب^٥ النهايات عن امتداد العالم كان مثل هذين الساقين واقعاً مع الانفراج»: أراد به جواب سؤال يتوجّه على ذلك البرهان وهو أن المحال لم يلزم من مجرد فرض لاتناهي الامتدادات، بل من ذلك مع فرض الساقين على الوجه المذكور فيكون المجموع محالاً. ولا يلزم من ذلك استحالة عدم تناهي الامتدادات، لاحتمال أن يكون المحال إنما نشأ من فرض وقوع مثل هذين الساقين المنفرجين^٦ على ذلك الوجه. وما ذكر يندفع هذا السؤال، لأن كذب المجموع إنما يكون لكذب أحد أجزائه؛ فإذا لم

١. مع ٢: فإذا. ٢. آس ١: تصور. ٣. ت، مع ٢: - بمقصوده.

٤. س. مع ٢: مقاصده. ٥. الإشارات، ص ٧٠: شرح الإشارات، ج ٢، ص ٥٩.

٦. چنان که اشاره شد «سلبت» مناسب است. ٧. آس ١: - المنفرجين.

المحال من هذا المجموع وجب أن يكون كاذباً؛
فإن كان كذبه لكذبٍ سلبٍ نهاية الامتدادات، فهو المطلوب.
وإن كان لكذبٍ وجود مثل السّاقين المذكورين، فليس الأمر كذا؛ لأنها على تقدير سلب
النهاية عن امتداد العالم، واقعة^١ في نفس الأمر.

[برهان التُّرس]

وقد بيّن ذلك في بعض كتبه^٢ ببيان لطيف، وهو أن يقسم جسم ذو استدارة كالترس،
بستّة أقسام مثلاً هكذا: ثم تخرج الخطوط القاسمة له من جوانبه إلى غير النهاية؛
فتنقسم سعة العالم لا محالة إلى ستّة أقسام؛ فإمّا أن يكون ما بين كلّ خطّين منها متناهيّاً^٣، أو
غير متناه؛ فإن كان متناهيّاً فمجموع الستّة متناهٍ، وإن كان غير متناه كان ما لا يتناهي
محصوراً بين حاصرين.

[تفصيل برهان السّاقين]

و برهان السّاقين قد جرت عادتهم بتقريره على وجه تفصيلي وهو أن يُفرض بين
السّاقين أبعاد تتزايد بقدر واحد من الزيادات، مثلاً إذا كان الأوّل ذراعاً كان الثّاني ذراعين،
والثّالث ثلاثة^٤ أذرع، وهلمّ جرّاً. والفائدة من اشتراط كون الزيادات بقدر واحد، لتلازيد
الثّاني على الأوّل بذراع، والثّالث عليه بذراع ونصف، والرّابع بذراع^٥ ونصف وربع، و
لا يزال كل زيادة أقلّ من التي قبلها، فلا يلزم من لا نهاية الزيادات انحصار ما لا يتناهي بين
حاصرين، لقبول الجسم المتناهي الانقسام^٦ إلى ما لا يتناهي، ويكون كلّ زيادة موجودة مع
المزيد عليه في بُعد واحد؛ وتفرض هذه الأبعاد بين الامتدادين إلى ما لا نهاية، فإمّا أن يوجد
فيها بُعدٌ يشتمل على جميع الزيادات أو لا يوجد:

١. مج ٢: لآته على ... واقع.

٢. المشارع، الموقف الأول، فصل [٦] «في تناهي الأبعاد»: «... طريقة أخرى ارتجالية».

٣. ت. آس ١: متناه. ٤. ت: ثلاث. ٥. س: - بذراع.

٦. ت: للانقسام.

لا جائز أن لا يوجد و إلا لكان فيها بُعد لا يوجد ما فيه من الزيادة^١ في آخر و التقدير خلاف ذلك؛ و مع التسليم، فإن البعد المذكور لا يمكن أن يكون إلا آخر الأبعاد. و متى كان آخرها كان الامتدادان متناهيين و هو المطلوب.

و إن وُجد بُعد يشتمل على مجموع^٢ الزيادات، و جب أن لا يكون فوقه بُعد آخر، و إلا لكان مشتملاً على ما فيه من الزيادة^٣، فلا يكون هو مشتملاً على كل الزيادات و فرض كذلك؛ هذا خلف.

و إذا لم يكن فوقه بُعد آخر، فهو آخر الأبعاد و يلزم حصول ما أردنا بيانه من تناهي الامتدادين على تقدير فرض لاتناهيهما.

و عندي إن الوجه الذي ذكره صاحب الكتاب مع كونه إجمالياً، فهو أوضح و أظهر من هذا التفصيلي.

[البرهان الثاني على تناهي الأبعاد]

و أما البرهان الثاني على تناهي الأبعاد فتقريره: أن نفرض خطاً غير متناهٍ و ليكن ذلك خطاً آد، غير متناهٍ من جهة د^٤، هكذا: آ————— د ثم نقطع منه في الذهن مقدار^٥ ذراع من جهة ألف^٦، و نسمي باقيه جيم و نسميه له نفسه ب؛ فيحصل في الذهن خطان: أحدهما زائد على الآخر بذراع و هما مع ذلك غير متناهيين؛ فإذا قابلنا الذراع الأول من خط ب الزائد بالذراع الأول من خط ج الناقص، و الثاني بالثاني، و الثالث بالثالث، و هلم جرأً. فإما أن يوجد في نفس الأمر في مقابلة كل ذراع من ب، ذراع من ج، فلزم أن يكون ب مساوياً لـ ج، و فرض أنه أزيد منه بذراع؛ هذا خلف.

أو يوجد في ب ذراع لا يوجد في ج ما يقابله، فالتفاوت إما من جهة آ و هو محال؛ لأن التقدير أننا قابلنا الأول من هذا بالأول من ذاك، و كذا الثاني بالثاني، على هذا النسق؛ فلا يظهر التفاوت إلا في جهة د؛ و لا يتصور ذلك إلا و أن يكون الانتهاء إلى ذراع في ب، ليس

٣. آس ١: الزيادات.

٦. س: + غير متناه من جهة د.

٢. آس ١: جميع.

٥. س: + متناه.

١. آس ١، مج ٢: الزيادات.

٤. س: - متناه من جهة د.

في ج ما يقابله، فينتهي ج من جهة د، ويلزم من ذلك انتهاء ب أيضاً كذلك؛ لأن ما زاد على المتناهي بمتناهٍ فهو متناهٍ؛ فالخطان متناهيان على تقدير كونهما غير متناهيين؛ هذا خلف.
فإن فرض الخط المذكور غير متناهٍ من الجهتين معاً، كان لنا أن نقسمه حتى يحصل خطان كل واحد منهما غير متناهٍ من أحد جهتيه فقط؛ ويعود في كل منهما الكلام المذكور.

[برهان التطبيق]

وقد يمكننا أن نقطع في الوهم قدراً متناهياً من بين أي نقطتين اتفقتا، ثم نوصل بينهما في الذهن حتى لا يبقى في الخط ثلمة، ثم نأخذه في الذهن تارة مع القدر المحذوف، وتارة بدون، فيصير كأنه خطان: أحدهما زائد وهو ب، والآخر ناقص وهو ج؛ فإما أن يكون أحدهما بحيث لو أطبق على الآخر استغرقه، أو لا يستغرقه؛
فإن استغرقه ساوى الزائد الناقص وهو محال.

وإن لم يستغرقه بل وجد في ب ما ليس في ج، لزم انقطاع ج واستمرار ب في ذهابه، فيتناهى ج، ويزيد ب عليه بالقدر المحذوف الذي هو متناهٍ أيضاً؛ ومجموع المقدارين المتناهيين يجب أن يكون متناهياً؛ فب يلزم تناهيه وهو خلاف الفرض.

واعلم أن هذه وإن كانت فروضاً^١ ذهنية فهي مبنية^٢ للأمور العينية؛ لأن الوهم يتصرف فيها على حكم طاعة العقل ومن الفروض ما ليس بهذه^٣ المثابة. والفرق بين الفرضين بديهي. وفي الكتاب إنما قرّر البرهان على هذا الوجه دون الأول، لأنه يتمشى فيما يفرض عدم تناهيه في جهة واحدة وفيما يفرض عدم تناهيه في الجهتين معاً ولا كذلك ما قبله؛ فإنه يختص بالخط الذي لا يتناهى من جهة واحدة فقط.

وفي غير هذا الكتاب^٤ قد قرّره على وجه لاحتاج فيه إلى كل هذه الفروض وهو أنا في جملة العالم لا محالة، وما على^٥ جميع جهاتنا من الأبعاد أزيد ممّا على جهة واحدة، لو كانت تلك الأبعاد غير متناهية في كل جهة من تلك الجهات ففي الأبعاد على تقدير عدم

١. س: فرضاً. ٢. آس: مثبتة.

٣. ت: - العينية، لأن الوهم يتصرف فيها على حكم طاعة العقل ومن الفروض ما ليس بهذه.

٤. المشارع، در فصل «تناهي الأبعاد».

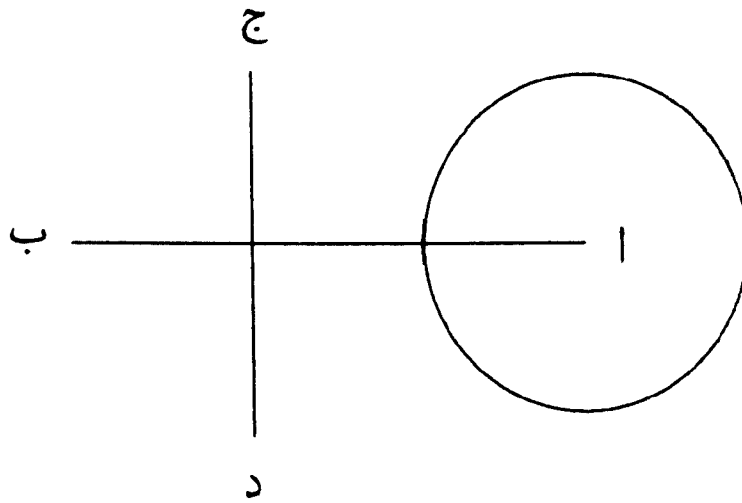
٥. ت: أما في جملة العالم لا محالة، وأما على.

تتأهّيا قبولُ زيادة و نقصان، فالامتداد الأعلى متناً، إمّا أن يكون مساوياً للامتداد الأسفل، أو أحدهما أزيد:

فإن تساويا ارتقينا مقدار ذراع فقط ليحصل التفاوت به بين الأعلى و الأسفل، ثمّ قدّرنا الأعلى كأنه مطابق للأسفل و بالعكس. و يعود البحث المذكور من لزوم مساواة المتفاوتين أو تناهي ما لا يتناهي و كلاهما باطل.

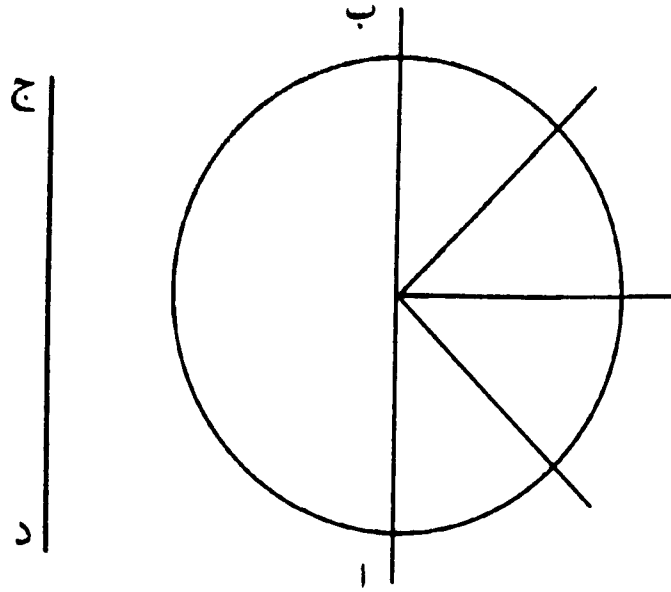
[البرهان الثالث على هذا المطلوب]

و أمّا البرهان الثالث على هذا المطلوب، فقولُه: «إن صحَّ أن لا نهاية^١ في الأجسام كان لنا فرض دائرة خرج عن مركزها خطٌّ غير متناهٍ، مقاطعاً لخطٍّ آخر غير متناهٍ، والخارج عن المركز يلزم المركز، هو على هذا المثال:



و ليكن الخارج عن المركز خطٌّ آ ب غير متناه من جهة ب و الخطُّ الآخر الذي يقاطعه هذا، خطٌّ ج د غير متناه من الجانبين.

و قولُه: «فإذا تحركت الدائرة فيتحرّك الخطُّ الخارج عنها عن التقاطع إلى المسامطة»: معناه، أنّا لمّا فرضنا خطٌّ آ ب ملازماً لمركز الدائرة، فإذا تحركت نصف الدورة فلا بدّ و أن يصير خطٌّ آ ب بعد أن كان مقاطعاً مسامتاً على هذه الصّورة:



قوله: «وإذا عادت عاد إلى مسامته الخطّ ثمّ إلى مقاطعته»^١، فمعناه ظاهر. وإنّما اختار فرضَ العود، لا فرضَ تتميمِ الدورة مع أنّ الغرض يحصل على التقديرين، بدليل أنّ تمام الدورة يقتضي المسامته من جانب دآ ولا تتمّ المقاطعة بعد ذلك ثانياً؛ لأنّ بفرض العود، يتمّ البرهان على تقديرَي كونِ خطّ ج د لا يتناهى من الجهتين، وكونه لا يتناهى من جهة واحدة، وأمّا بفرض تتميمِ الدورة، فلا يتمّ إلّا إذا كان خطّ ج د غير متناه من الجانبين.

و قوله: «وإذا سامت قبل المقاطعة الخارج عن الدائرة ما سيقاطعه لابدّ من أوّل نقطة للمسامته و كذلك بعد المقاطعة لابدّ من آخر نقطة»: معناه أنّه قد ظهر ممّا مضى أنّ المسامته، أمر حدث بعد أن لم يكن، وكلّما كان كذا فله أوّل، ومعلوم أنّ ذلك لا يتصوّر إلّا على نقطة مفروضة من خطّ ج د؛ و ظهر أيضاً أنّ المقاطعة، إذا انتهت و حدثت المسامته، فلا بدّ من آخر نقطة في الخطّ المذكور ينتهي التقاطع عندها.

و قوله: «و غير المتناهي له قبل كلّ نقطة أخرى، وكذلك بعد كلّ نقطة، فلا يتصوّر تمام حركة دورية و بيّن وجودها فتبطل^٢ اللانهاية»: يريد أنّ كلّ نقطة في خطّ ج د، يفرض أنّها أوّل نقطِ المسامته، فإنّ المسامته مع التي فوقها قبلها، لأنّ لنا أن نصل بين كلّ نقطتين بخطّ مستقيم؛ فلا يكون ما فرض أنّه أوّل نقطِ مسامته خطّ آ ب لخطّ ج د هو أوّل نقطِ مسامته؛ و كذلك ما يفرض أنّه آخر نقطة وقع عليها تقاطعُ الخطّين المذكورين ليست بآخر نقطة

١. ت: - «وإذا عادت عاد إلى مسامته الخطّ ثمّ إلى مقاطعته».

٢. س: فبطل.

التقاطع، بل بعدها نقطة أخرى يتقاطع الخطان عليها أيضاً؛ إذ لا يتصور في الخطين المذكورين تخلص أحدهما عن الآخر، لينتهي التقاطع عند نقطة. وهذا كله مبني على تمام الحركة مع وجود الخطين على الوجه المذكور. فلو جاز لا نهاية الأبعاد لما تمت حركة دورية؛ والتالي باطل، فالمقدم مثله.

ويمكن اختصار هذا البرهان بأن يقال: لو جاز لا نهاية الأبعاد مع تمام هذه الحركة المستديرة، ليخلص خطأ آ ب من خطأ ج د والتالي ظاهر البطلان، فكذا المقدم.

واعلم أن اللازم من هذا البرهان، هو استحالة وجود الأبعاد الغير المتناهية مع وجود الحركة المستديرة في جسم مستدير، خرج من مركزه خطاً غير متناه مقاطعاً للبعد الغير المتناهي المفروض، ولا يلزم منه أن وجود الأبعاد الغير المتناهية - كيف كان - أو بدون هذا الفرض محال، اللهم إلا أن ينضم إليه أمر حدسي يحصل منه و من البرهان المذكور هذا المطلوب.

[البرهان الرابع على تناهي الأبعاد]

وأما البرهان الرابع، فيحتاج إلى حدس.

وقوله: «فإن^٢ تناهى ما بين كل واحد واحد من الحثيات، أي واحد كان مع أي واحد، فليس فيه عددان من الحثيات المستغرقة لعديم النهاية»: قد يتوهم من هذا أنه حكم على الكل بما حكم به على كل واحد، كما يقال: إن كل واحد متناه فيكون الكل متناهياً وهو غير لازم؛ وليس كذا، فإننا لو قلنا: إن كان ما بين كل حثية وحثية دون الفرسخ، فالكل دون الفرسخ، لما كان ذلك لازماً؛ وأما إذا قلنا: ما بين أي واحد كان من الحثيات، و أي واحد كان منها، هو دون الفرسخ، فالكل دون الفرسخ، كان ذلك لازماً لا محالة؛ فكذا ما نحن فيه.

قال:

التلويح الرابع

في صورة أخرى و إشارة إلى حال المقدار و الشكل

اعلم^١ أن الهيولى لا يكفي في وجودها مجرد الصورة الجرمية إذ لا جزم مطلقاً، فإنّه لو حصل مطلقاً لكان إما أن يقبل الانفصال و التشكّل و تزكّه بسهولة أو بعسرٍ أو لا يقبلها^٢ أصلاً؛ و على أيّ حالة^٣ كان من هذه الثلاثة على إطلاقه، يكون قد اقتضاها لذاته، فيجب له فلا يتصوّر عليه غيره.

و من الأجسام ما لا يقبل الانفصال كما سنبين في السمايات، و منها ما يقبل بسهولة أو بعسرٍ؛ فليس و لا واحد منها^٤ بواجب لنفس الجرمية، فلا يمكن لها كونٌ قبل التخصّص^٥ فالمخصّصات الأولى كصورة الفلكيّة و المائية و الهوائية مقوماتٌ لوجودها فحسب، إذ لم تكن الصورة مقومةً لحقيقة المادة.

أقول: إنّ الجسم المائي و الأرضي و السمائي و غير ذلك من الأجسام، هي أنواعٌ تحت مطلق «الجسم»؛ و من المعلوم أن الجسم لا يتنوّع إلّا بانضمام أمر إليه^٦، يتنوّع به و يسمّى ذلك المنضمّ «صورةً نوعيّةً»؛ لأنّ بها يصير الجسم نوعاً مخصوصاً. و هذه الصورة غير الصورة الجسمية التي هي الاتّصال الامتدادي.

فقوله: «في صورة أخرى»: يشير بها إلى^٧ هذه الصورة النوعية المغايرة للصورة الجسمية. و مقصوده ها هنا أن يبيّن أنّ لكلّ جسم صورة نوعية، و أنّه لا يمكن وجود جسم مطلق لا تكون الصورة المذكورة منضمةً إليه و مقومةً لوجود هيولاه.

فقوله: «اعلم^٨ أن الهيولى لا يكفي في^٩ وجودها مجرد الصورة الجرمية»، يشير بذلك إلى الدعوى المذكورة.

و قوله: «إذ لا جرم مطلقاً»: يريد أنّه لو لم تصدق هذه الدعوى، لجاز وجود جسم غير متنوّع، و هو المراد بالجرم المطلق؛ لكن التالي باطل، فالمقدّم مثله. و صدق هذه الشرطية

٣. ت: حال.

٦. س: -إليه.

٩. س: -في.

٢. مج ٢: لا يقبلهما.

٥. آس ١: التخصيص.

٨. آس ١: واعلم.

١. آس ١: واعلم.

٤. مج ٢: -منها.

٧. آس ١: يشير إليها وإلى.

بَيِّنُ بذاته لا يفتقر إلى بيان.

و قوله: «فإنه لو حصل مطلقاً لكان إما أن يقبل الانفصال والتشكّل وتركه بسهولة أو بعسر أو لا يقبلها أصلاً»: معناه أنه لو صدق التالي ووجد جسم مطلق، لكان لا يخلو إما أن يكون مستعداً لقبول الانفصال والتشكّل، أو لا يكون مستعداً لقبول ذلك: فإن كان مستعداً، فذلك الاستعداد إما أن يكون استعداداً لقبول ذلك وتركه بعسر، أو لا بعسر بل بسهولة^١، فالأقسام ثلاثة: الجسم الذي ليس له استعداد قبول الانفصال والتشكّل أصلاً كالمحدد - على ما ستعلم - والجسم الذي له استعداد ذلك بعسر كالأرض؛ والجسم الذي له استعداد ذلك بسهولة كالماء والهواء؛ فلو وجد جسم مطلق لكان على أحد هذه الأقسام الثلاثة.

و قوله: «و على أيّ حالة كان من هذه الثلاثة على إطلاقه يكون قد اقتضاها لذاته»: هو كبرى قياس هكذا: «كلّ جسم مطلق فهو مع إطلاقه على أحد هذه الأقسام الثلاثة، وكلّما كان مع إطلاقه على أحد هذه الأقسام الثلاثة، فإنه يقتضي ذلك القسم لذاته وطبيعته، فكلّ جسم مطلق فإنه^٢ يقتضي أحد هذه الأقسام^٣ لذاته وطبيعته». و صاحب الكتاب لم يبيّن صدق^٤ الكبرى في التلويحات وبيّنه في غيرها^٥ وبيانه أنه لو [لم يقتضه]^٦ لذاته لكان إما أن لا يكون له مقتض أصلاً، أو يكون يقتضيه أمر غير ذاته:

والأول باطل لما ستعلمه من أن كلّ ممكن لا بدّ له من مرجح.

و الثاني على قسمين: لأنّ ذلك الأمر المغاير لذات الجسم إما أن يكون مقارناً له، أو لا يكون:

فإن كان مقارناً له، فذلك هو^٧ الصّورة المنوّعة وهو المطلوب.

وإن لم يكن مقارناً له، يكون الأمر الخارجي قد أفاد الجسم نفس الاستعداد أو عدمه من غير إفادة أمر به يحصل ذلك وهو يبيّن البطلان.

١. ت: - فإن كان مستعداً فذلك الاستعداد إما أن يكون استعداداً لقبول ذلك وتركه بعسر أو لا بعسر بل بسهولة.

٢. مع ٢: - فإنه.

٣. آس ١: + الثلاثة.

٤. ت. آس ١: + هذه.

٥. المشرع، المشرع ١، الموقف الأول، فصل [٦].

٦. نسخه ها: لم يقتضيه.

٧. مع ٢: له فهو.

و قوله: «فيجب له فلا يتصوّر عليه غيره»، معناه أنّ الجسم لو اقتضى أحد هذه الثلاثة لذاته لوجب له، وكلّما وجب له واحد منها، امتنع أن يكون على أحد القسمين الباقيين، ينتج: لو اقتضى الجسم أحدها لامتنع عليه ما يغيّر ذلك الواحد منها.

قوله: «و من الأجسام ما لا يقبل الانفصال كما سنبين في السمايات، و منها ما يقبل بسهولة أو بعسر فليس و لا واحد منها بواجب لنفس الجرميّة»، يبطل^١ بذلك تالي هذه النتيجة لإبطال مقدّمها؛ و بين ذلك بأنّه لو امتنع أحد هذه الأقسام، لما حصل لجسم^٢ من الأجسام، لكن كلّ واحد من هذه الاقسام حاصل لبعض الأجسام، فليس و لا واحد منها بممتنع على الجسم. وإذا^٣ لم يمتنع بعضها عليه، لم يجز أن يجب بعضها عليه لنفس جرميّة و هو المقدّم الذي قصد إبطاله.

قوله: «فلا يمكن لها كون قبل التخصيص»: هذا هو التصريح بالنتيجة و معناه أنّ الهيولى يمتنع أن يكون لها كون - أي وجود - قبل صيرورتها متخصصة بصورة نوعيّة^٤ تقتضي أحد هذه الأمور الثلاثة.

قوله: «فالمخصّصات الأوّل كصورة الفلكية و المائية و الهوائية مقوّمات لوجودها فحسب»: إذ لم تكن الصّورة مقوّمه لحقيقة المادة، إنّما سمّاها «أوّل»، لأنّ الاستعداد المذكور و عدمه مخصّص أيضاً إلّا أنّ التخصّص بما به الاستعداد و عدمه هو لا محالة قبل التخصّص بهما؛ و إنّما كانت هذه الصور مقوّمات لوجود الهيولى لأنّ الهيولى لا يبرز إلى الوجود إلّا بمقارنة^٥ لها، و إنّما لم تكن مقوّمه لحقيقة المادة، لأنّها لو كانت مقوّمه لها لما تعقّلت دونها؛ و مراده بالمادة هاهنا ما يعمّ الهيولى الأولى و الجسم المطلق الذي يدخل تحته أنواع الأجسام؛ فإنّ الصّورة النوعيّة غير مقوّمه لماهيّة واحد منهما، وإن كانت مقوّمه لماهيّة النوع بخلاف الصّورة الجسميّة، فإنّها مقوّمه لماهيّة الجسم المطلق المنوع^٦.

قال: و تعلم أنّ الجسم تجب فيه النهايات^٧؛ فلا بدّ له من مقدار و شكل. و هذان لا يقتضيهما نفس الجرميّة، و لا أحد جزئيهما و إلّا لتشابهت الأجسام في

١. س: بطل.

٢. مج ٢: + ما.

٣. مج ٢: فإذا.

٤. مج ٢: منوعة.

٥. مج ٢: مقارنة.

٦. آس ١: والنوع.

٧. مج ١: فيها النهاية.

الأشكال و تساوت^١ في المقادير لتساويها في الجرمية و جزئها^٢؛ بل لابد^٣ من فاعل خارج.

[في افتقار الجسم في تخصّصه و وجوده إلى فاعل خارجي]

أقول: مقصوده أن يبيّن افتقار الجسم في تخصّصه و وجوده إلى فاعل خارجي. و تقرير ما ذكره في بيان ذلك هاهنا^٤ أن كلّ جسم فهو متناه، و كلّ متناه فله مقدار و شكل؛ فالجسم له مقدار و شكل. و لا يخلو المقتضي لذلك من أحد أقسام ثلاثة: إمّا أن يكون هو الجسم، أو أمراً داخلياً فيه، أو أمراً خارجاً عنه؛ و الأولان باطلان، فتعيّن الثالث. و إنّما قلنا إنّهما باطلان، لأنّ الاستواء في العلّة يقتضي الاستواء في المعلول، فلو كان المقتضي للشكل و المقدار الجسم أو ما هو داخل فيه أعني الهيولى و الصّورة اللذين هما جزأه، للزم استواء الأجسام بأسرها في المقادير و الأشكال لتساويها في الجسمية و جزئها؛ هذا خلف.

قال: و الاتّصال لا يقبل بنفسه المقدار و الشكل، و إلّا كان^٥ بنفسه قابلاً للوصل^٦ و الفصل و قد أبطلناه؛ و لا المادة وحدها، إذ لا يتصوّران فيها دون امتداد؛ فالقابل كلاهما كالفلك مثلاً، فإنّه لو كان لنفس الجرمية يقتضي شكله و مقداره، لكان لجزئه ما للكلّ و لم يتعيّن الكلّ كلّاً؛ و لكن كان لإفادة فاعل أعطى للكلّ مقداراً و شكلاً^٧، فلزم من ذلك أن لا يكون للجزء ما للكلّ.

[برهان ثان على احتياج الجسم في وجوده إلى فاعل خارجي]

أقول: هذا برهان ثان على احتياج الجسم في وجوده إلى فاعل خارج عنه. و حاصله أن قابل مقدار الجسم و شكله ليس هو الصّورة الجسمية التي هي الاتّصال الامتدادي وحدها، و لا المادة وحدها^٨، - و بيان هاتين المقدمتين واضح من ألفاظ الكتاب - بل

١. مج ٢: فتساوت. ٢. مج ١: جزئها. ٣. مج ٢: فلا بدّ. ٤. س: - هاهنا. ٥. مج ٢: لكان. ٦. آس ١، ت: قابل الوصل. ٧. ت: شكل. ٨. س: وحدها وكذلك ليس القابل لهما المادة وحده.

مجموعهما؛ ولا يكفي ذلك المجموع في اقتضاء ذلك الشكل والمقدار، وإلا لتساوى الجزء الكل في المقدار والشكل لتساويهما في الجسميّة، والتالي ظاهر البطلان؛ فكذا المقدم. وإذا لم يكن الجسم كافياً في اقتضاءهما فلا بدّ وأن يكون مقتضى لهما أمراً خارجاً^١. وإذا لم يوجد الجسم إلا وهو متخصّص بهما ولا يحصل ذلك^٢ التخصّص إلا بالأمر الخارج، فالجسم لا يوجد إلا بالأمر الخارج وهو المطلوب.

قال: وتعلم أيضاً من توقّف المقدار والشكل على المادة أن لا عليّة ولا^٣ وساطة وتقدّم للصورة على المادة؛ فإنّ الامتداد المتناهي ما لم يتعيّن شكله ونهايته لم يتشخّص هويته ولم ينقطع عنه ما ليس منه فلا يقتضي شيئاً.

[في أنّه ليست الصّورة علّة للهولي أو متقدّمة بالوجود عليها]

أقول: قد كان سبق منه بيان أنّ الصّورة ليست بعلة للهولي ولا واسطة، وأنّها لا تتقدّم بوجودها عليها كيف كان، فحيث^٤ بيّن هاهنا أنّ المقدار والشكل يتوقّفان على المادة، جعل ذلك مقدّمة لقياس منتج لذلك المطلوب أيضاً. وذلك القياس هو^٥ أنّ الصّورة لو كانت علّة للهولي أو متقدّمة بوجودها عليها، لتشخّصت قبلها بالذات، وكلّما تشخّصت قبلها تعيّن شكلها ونهايتها قبلها؛ ينتج: لو كانت علّة أو متقدّمة لتعيّن شكلها ونهايتها قبل الهولي بالذات، لكن يمتنع تعيّنهما قبلها بالذات لافتقارها^٦ إليها، فيمتنع أن تكون علّة لها أو متقدّمة بالوجود عليها.

قال: واعلم أنّ الصور المختلفة لو اقتضاها نفس الجرميّة لتشابهت في الكل؛ وبتلان التّالي يشهد ببتلان المقدم؛ فلا بدّ من مفيد خارج.

[البرهان الثالث على افتقار الجسم في وجوده وتخصّصه إلى مفيد خارجي]
أقول: رجع إلى بيان افتقار الجسم في وجوده وتخصّصه إلى مفيد خارج عنه. وهذا هو

٣. ت، مج ٢، آس ٢: - لا.
٤. آس ١: تعيّنهما ... لافتقارهما.

٢. آس ١: - ذلك.
٥. س: وهو.

١. س: أمر خارج.
٤. ت: بحيث.

البرهان الثالث على ذلك. وأراد به «الصور المختلفة» الصور النوعية كالصورة المائية و الهوائية و الفلكية، فإن الصورة الجسمية لا اختلاف فيها. وألفاظ الكتاب في تقرير البرهان واضحة غنية عن البيان.

قال:

التلويح الخامس

في أن النهايات لا يتقوم بها الجسم

اعلم أن الجسم ينتهي ببسيطه و هو قطعه، و البسيط ينتهي بخطه و هو قطعه^١، و هو بنقطته التي هي قطعه. و النهايات هي كون^٢ الشيء ذا كمية لا يبقى وراءها منه شيء آخر؛ فالنهايات عدمية لا تدخل في حقيقة الجسم؛ و أيضاً عقل قوم الجسم و شكوا في نهايته. و السطح كما للكرة يوجد. و^٣ لا خط إلا عند فرض حركة كما يفرض فيها دوائر كالمنطقة و غيرها، أو قطع، و ليس ذلك بواجب في السطح و الخط كما للدائرة يوجد دون النقطة. و المركز يتعين عند تقاطع الأقطار و قبله الانقراض في الوسط و غيره سواء. و إذا ذكر في تحديد الدائرة نقطة تعنى به صحة انقراضها كما قيل: الجسم^٤ هو المنقسم في الأقطار، أي يتأتى فيه ذلك. و ما يقال: إن^٥ النقطة بحركتها يفعل خطأ و كذا الخط سطحاً و السطح جسماً، للتخيل و التفهيم؛ و إلا إذا فرضت هذه متحركة انقراض ما يتحرك فيه^٦.

[الحجة الأولى على أن النهايات ليست بمقومة للجسم]

أقول: هذا الكلام يشتمل على ثلاث حجج مثبتة للمطلوب:

الأولى منها، أن النهايات عدمية و لا شيء من العدميات بمقومة للجسم الموجود، فلا شيء من النهايات بمقومة للجسم.

٢. مع ١: النهاية كون.

٥. مع ٢: إن.

١. ت: - و البسيط ينتهي بخطه و هو قطعه.

٤. مع ٢: للجسم.

٣. آس ١: - و.

٦. ت: يتحرك به: مع ١: + يتحرك فيه ذلك.

والنهايات هي السطح الذي هو نهاية الجسم وعبّر عنه في الكتاب بـ«البيسط»، والخط الذي هو نهاية السطح، والنقطة التي هي نهاية الخط.

وقوله: «اعلم أنّ الجسم ينتهي ببسطه»: يتوهم من هذه العبارة أنّ البسيط شيء به نهاية الجسم لا أنّه هو نفس نهايته، وليس^١ مراده ذلك؛ بل أنّ البسيط الذي هو السطح هو نهاية الجسم^٢. وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب^٣ فإنّ^٤ نهاية الجسم متيقّنة وأما وجود شيء آخر غير الجسم به يتناهي، أو عليه تقع النهاية، فهو مشكوك ولا دليل عليه. وقول بعضهم إنّ النهاية من المضاف، والسطح من الكمّ، فيتغايران^٥، سيأتيك ما يتحقّق به جوابه.

وقوله: «والبسيط ينتهي بخطه»: فمعناه أنّ الخط نهاية البسيط، لا أمر وجودي ينتهي به البسيط.

و اما قوله: «و هو بنقطته»: معناه أنّ الخط ينتهي بنقطته. والمفهوم من ذلك على قياس المفهوم ممّا قبله.

[الحجّة الثانية على أنّ النهايات ليست بمقوّمّة للجسم]

الحجّة الثانية: الجسم يعقل مع الشكّ في نهايته، وكلّ^٦ كذا فلا يتقوّم ماهيّته بتلك النهاية^٧، ينتج: فالجسم لا يتقوّم ماهيّته بالنهاية؛ أمّا الصغرى، فظاهرة إذ الجسم لو لم نشكّ في نهايته، لما احتجنا إلى إقامة برهان على أنّ كلّ جسم متناهٍ. وأمّا الكبرى، فقد تبينّت^٨ في المنطق.

[الحجّة الثالثة على أنّ النهايات ليست بمقوّمّة للجسم]

الحجّة الثالثة: لو كانت النهايات مقوّمّة للجسم لما وجد بدونها، لكنّه وجد بدونها.

١. آس ١: فليس.

٢. س: - لا أنّه هو نفس نهايته، وليس مراده ذلك بل أنّ البسيط الذي هو السطح هو نهاية الجسم.

٣. المشارع، مشرع ١، موقف ١، فصل ٦.

٤. آس ٢: بأنّ.

٥. آس ١: يتغايران.

٦. مج ٢: كلّما كان.

٧. آس ١، مج ٢: النهايات.

٨. مج ٢: بينت.

فليست مقومة نه.

أما الشرطية، فقد سبق بيانها في المباحث المنطقية.

و أما بطلان التالي فلأن الجسم الكروي يوجد ولا خط فيه ولا نقطة؛ إذ الخط هو نهاية السطح، وليس لسطح الكرة نهاية والنقطة هي نهاية الخط^١، فإذا لم يوجد الخط فلا توجد^٢ النقطة التي هي نهايته.

وكما أن الخط ليس بمقوم للسطح لوجود السطح دونه^٣، فكذلك النقطة ليست بمقومة للخط لوجوده دونها، كخط الدائرة.

قوله: «لأ عند فرض حركة كما يفرض فيها دوائر بالمنطقه وغيرها أو قطع وليس ذلك بواجب في السطح» معناه أنه لما بين أن الكرة لا خط فيها، استشعر إيراد سؤال وهو أن المحور الذي يدور عليه الكرة، هو خط موجود فيها بالفعل لا محالة، فكيف حكمت أنه لا يوجد فيها خط.

ثم إن الكرة إذا قطعت نصفين وقطع كل واحد منهما^٤ كذلك، حصلت فيها خطوط، وأنتم قلتم إنها غير حاصلة، فينتقض كلامكم؛ فحيث استشعر إيراد ذلك، ذكر هذا الكلام ليكون جواباً عنه. وحاصله أن الخط لو كان مقوماً لماهية الجسم لكان واجب الحصول فيه لكنه^٥ لا يجب حصوله فليس بمقوم؛ فتالي الشرطية هو حصول النهاية في الجسم على صفة الوجوب له من حيث هو جسم؛ فحصولها^٦ له لا من هذه الحيثية لا يكون^٧ مناقضاً للتالي. وحصول الخط في الكرة المتحركة - كالمحور - ليس بواجب من حيث هي^٨ جسم أو كرة أو من حيث لها سطح؛ بل من حيث هي متحركة أو مفروضة الحركة؛ فإنه إذا فرضت فيها الحركة، افترض فيها المحور كما يفرض فيها دائرة المنطقة وغيرها؛ وكذلك حصول الخطوط عند قطع الكرة على الوجه المذكور، فإنها إنما حصلت باعتبار ذلك القطع لا من حيثية أخرى.

٢. آس ١: لم توجد.

٥. آس ٢: لكن.

٧. آس ١: يكون.

١. آس ١: وليس لسطح الكرة نهاية هي الخط.

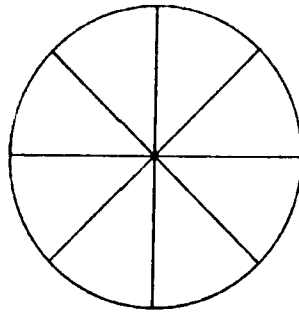
٤. آس ١: منها.

٣. مج ٢: بدونه.

٦. ت: محض لها؛ مج ٢: فحصوله.

٨. مج ٢: هو.

قوله: «والمركز يتعيّن عند تقاطع الأقطار وقبله الانفراض في الوسط وغيره سواء»: يريد أنّ النقطة التي هي مركز الدائرة، ليست أيضاً حاصلة في الكرة من حيث جسميّتها وكريّتها، بل باعتبار تقاطع الأقطار على هذه الصّورة:



وأما قبل التقاطع المذكور، ففرض نقطة في وسط الكرة وهي المركز، كفرض نقطة في غير الوسط؛ فلو كانت الكرة متقوّمة بهذه النقطة المفروضة، لكان لها مقوّمات لا نهاية لها. وهذا أيضاً جواب عن سؤال من يقول: إنّ التّالي ليس بباطل؛ لأنّ الجسم لا بدّ وأن تكون النقطة حاصلة فيه.

قوله: «وإذا ذكر في تحديد الدائرة نقطة، يعنى به صحّة انفراضها، كما قيل: الجسم هو المنقسم في الأقطار أي يتأتّى فيه ذلك»: معناه أنّ حكمنا بأنّ الدائرة لا نقطة فيها بالفعل، لا ينتقض بما يقال في تحديد الدائرة: «إنّها شكل في وسطه نقطة، كلّ الخطوط المستقيمة الخارجة منها إلى المحيط متساوية»، لأنّ معنى قولهم: «في وسطه نقطة»، أي يتأتّى أن يفرض في وسطه نقطة هي بالصفة المذكورة.

ونظير هذا قولهم في الجسم: إنّ «هو المنقسم في الأقطار». ولا يريدون بذلك أنّ القسمة حاصلة فيه بالفعل، بل يريدون أنّه يتأتّى فيه «القسمة» في الأقطار.

قوله: «وما يقال إنّ النقطة بحركتها تفعل خطأ، وكذا الخطّ سطحاً، والسطح جسماً، للتخييل والتفهيم»: أراد أنّ ما ادّعيناه من أنّ النقطة غير مقوّمة للخط، ولا الخطّ للسطح، ولا السطح للجسم، لا ينتقض بقولهم: «إنّ الجسم حصل من حركة السطح، والسطح من حركة الخط، والخطّ من حركة النقطة»، كما يقولون: «إنّ الجسم من اجتماع السطوح، والسطح من

اجتماع الخطوط، والخط من اجتماع النقط^١؛ فتكون هذه الثلاثة أعني السطح والخط والنقطة مقومات لماهية الجسم، لأن مقوم المقوم مقوم؛ لأنهم إنما ذكروا ذلك لأن الأمر في نفسه هكذا، بل قصدوا بذلك تحصيل هذه في الخيال تعليماً وتفهماً وإيضاحاً وتمثيلاً. ويجب أن تعلم أن مراده من حركة الخط الموجبة لحصول السطح، وحركة السطح الموجبة لحصول الجسم - على زعم من توهم ذلك أو تمثل به وإن لم يعتقد حقاً - ليس هو الحركة كيف اتفق بل الحركة إلى غير مأخذ الامتداد؛ ولظهوره لم يصرح به.

قوله: «وإلا إذا فرضت هذه متحركة انفرض ما يتحرك فيه»: معناه أنه لو كانت الأجسام إنما تتحصل من حركة هذه، لكانت تلك الحركة مفتقرة إلى مسافة تتحرك فيها، والمسافة إما^٢ خط أو سطح أو جسم، و - كيف كان - لزم تقدم الجسم على حركة هذه، فيستحيل تقدم حركة هذه عليه وإلا لزم الدور.

فإن قيل: الجسم المتقدم غير الجسم الذي تقدمت هذه الحركة عليه، فلا دور. قلنا: متى حصل جسم ما غير متقوم بهذه حصل المطلوب لأن عدم تقوم ذلك الجسم بها تدل على أن الجسم من حيث هو جسم لا يتقوم بها، إذ لو تقوم - من حيث هو جسم - بها لكان كل جسم مفتقراً إليها وليس كذا.

قال: فإن قيل: إن النقطة لا بد وأن يساويها من محلها شيء، وهو الجزء الذي لا يتجزى.

يقال: ليس من شرط العرض أن يساويه من المحل شيء وإلا فالمقدار عرض؛ إذ لو دخل في الجسمية أو نوع منها لا تتفق فيها وليس كذلك؛ بل الصغير من الأرض أو^٣ الهواء حقيقته ما للكثير^٤ ويتغير المقدار، والحقيقة باقية فكان ينبغي أن يساويه من الهولي شيء^٥ فكان لها في حد نفسها دون المقدار مقدار؛ هذا محال.

أقول: تقرير هذا السؤال أن النقطة إما أن تكون داخلية في الجسم، أو خارجة عنه: فإن كانت داخلية فيه فهي مقومة له وهو يناقض مذهبكم.

٣. مج ١: و.

٢. آس ١: - إمّا.

١. ت: النقطة.

٥. ت: - شيء.

٤. مج ٢: للكبير.

وإن كانت خارجة عنه، فالجسم محل لها لا محالة، وهي عرض فيه؛ والغير المنقسم يجب أن يكون محله أيضاً غير منقسم؛ إذ 'الحال' لا بدّ وأن يساويه شيء من المحل^٢، إن كان منقسماً فمقسماً، أو غير منقسم فغير منقسم.

و متى كان في الجسم شيء لا ينقسم، فذلك هو الجزء الذي لا يتجزى وهو ينقض مذهبكم أيضاً.

و تقرير جوابه عن ذلك أنّ النقطة خارجة عن الجسم حالة فيه، ومع هذا فليس في الجسم الذي هو محلها شيء لا ينقسم؛ إذ ليس من شرط الحال أن يساويه من المحل شيء. و دليل عدم هذا الاشتراط أنه لو كان من شرطه ذلك لكان للهوى مع قطع النظر عن المقدار الحال فيها مقدار في ذاتها وماهيتها وهو محال.

و تتبين الشرطية بأن المقدار إما أن يكون: داخلاً في الجسم، أو نفسه^٣، أو خارجاً عنه: والأول باطل إذ لو دخل المقدار في الجسمية أو في نوع من أنواعها لا تتفق في كل أنواع الجسم إن كان داخلاً في الجسمية، أو في كل أشخاص النوع إن كان داخلاً في نوع منها، و ليس كذلك؛ لأن كل واحد من أنواع الجسم كالارض والهواء يشارك الصغير منه الكبير في طبيعة ذلك النوع، ويخالفه في المقدار.

و أيضاً، فإن المقدار يتغير كالشمعة المشكّلة بشكل إذا جعلت على شكل آخر، فإن المقادير المحيطة بذلك الشكل تغيرت و تبدلت بغيرها، مع أنّ حقيقة تلك الشمعة لم تتغير بل هي باقية بحالها؛ ولو كان المقدار مقوماً للجسم، أو لنوع منه حيث هو جسم أو نوع منه، لما كان الأمر كذلك.

و الثاني أيضاً باطل لمثل ذلك.

فتعين [الثالث و هو] أنه خارج عن الجسم و محله الهوى؛ مع أنها ليس لها في حدّ نفسها مقدار وإلا لكان لمحل ذلك المقدار مقدار آخر إلى غير النهاية، هذا خلف.

قال: فإن قيل: أليست هي في الخط؟ فمحلها منه لا ينقسم إذ لا يحلّ عديم

الانقسام في منقسم، وكذلك محل محلها إلى الجسم، فيلزم فيه محل غير منقسم.

يقال: إنّ هذه قد بين أنها عديمات فلا تقرّر لها في المحل.

أقول: لما بين عدم استراط مساواة المحل للحال، قرّر السؤال على وجه لا يبتني على ذلك، بل على أن ما لا يفرض فيه شيء غير شيء وهو عديم الانقسام، لا يحل فيما يفرض فيه شيء غير شيء وهو المنقسم. وإذا كان كذا فمحل النقطة - التي هي غير منقسمة - من الخط يجب أن لا يكون منقسماً؛ فذلك الذي لا ينقسم من الخط:

إن كان جوهرًا قائماً بنفسه لزم الجزء الذي لا يتجزى وهو محال.

وإن كان عرضاً أو صورة جوهرية فله محل كذلك؛ فإما أن يكون لكل محل محل إلى غير النهاية وهو باطل؛ أو ينتهي إلى محل من الجسم غير منقسم وقد أبطلناه. ثم لما قرّر السؤال على هذا الوجه، أجاب بما يصلح جواباً للوجهين وهو أن هذا السؤال إنما يلزم لو كانت النقطة والخط والسطح أموراً موجودة في الأعيان، وليس كذا؛ لأنه قد بين أنها عدميات، ولا شيء من العدمي له تقرّر في المحل ليلزم أن يكون محله منقسماً أو غير منقسم.

قال: فإن قيل: أستم حكمت أن السطح يحسّ فهو موجود؟

يقال: قد يعبر عن مجرد الطول^٢ بـ«الخط»، ومع العرض بـ«السطح»، وهما من الكمية فهو بالاشتراك؛ وإلا النهايات العدمية من حيث عدمها لا تحسّ، والكميات ما لم يشترط فيها لإبقاء شيء آخر وراءها لا تصير نهاية فلا بد من سلب في مفهومها.

أقول: هذا تشكيك^٣ على جوابه بأن السطح والخط والنقطة عدميات لا تقرّر لها في المحل. وحاصله أن السطح تحسّ بحاسة البصر، وكل ما تحس بحاسة البصر^٤ فهو موجود، فالسطح موجود؛ وقلتم: إنه عديمي؛ هذا خلف.

وأجاب أن هذه مغالطة بالاشتراك الاسم؛ فإن الخط والسطح تارة يطلقان على معنى لا تؤخذ في مفهومه النهاية، وتارة يطلقان على ما تؤخذ النهاية في مفهومه:

أما الأول، كما يقال: «خط» ويعبر به عن مجرد «الطول» مع قطع النظر عن «العرض» و«العمق»، لا بمعنى أنه «طول» مجرد عنهما، بل بمعنى أنه «طول» غير ملحوظ فيه سوى

٣. أس ١: التشكيك.

٢. ت، أس ٢: طول.

١. مج ٢: تبين.

٤. أس ١: - وكل ما تحس بحاسة البصر.

مطلق الطوليّ من غير منافاة لاقترانهما به، أو لا اقترانهما؛ وكذا يقال: «سطحٌ» لمجرد^١ الطول مع العرض مع قطع النظر عن العمق. و«الخط» و«السطح» بهذا المعنى، هما من باب الكميّة وهما محسوسان.

و أمّا الثّاني، فكما يقال «خطٌ» و«سطحٌ» بهذا المعنى بشرط أن لا يبقى شيء آخر وراءهما؛ وبدون هذا المفهوم السلبي لا يصيران نهاية؛ فهما من حيث هذا المفهوم العدمي عديميان وليسا بمحسوسين؛ لأنّ العدم من حيث أنّه عدم لا يحسّ بشيء من الحواس.

قال:

المورد الثاني
في الجهة و المكان و لوازمهما
وفيه ثلاث تلويحات

التلويح^١ الأول في الجهة

اعلم أنّ في الوجود جهات ممّا تختلف الحركات بها، فيقال: «تحرّك إلى جهة كذا دون جهة كذا»، ولولا أنّ لها وجوداً ما^٢ أشير إليها، ولم تقصدها الحركات؛ إذ لا إشارة ولا حركة إلى غير شيء. وليس هذه الحركة كحركة الجسم من السواد إلى البياض، فإنّ ما إليه الحركة يتحقّق بنفس الحركة هاهنا دون ما نحن فيه؛ فإنّ «الجهة» محصّلة، ثمّ يتحرّك إليها الجسم^٣؛ وليست عقليّة صرفةً، بل هي في امتداد الإشارة وهي ذات وضع.

و لا تنقسم «الجهة» لأنّه إن كان فوقها^٤ جهة فليست هي الجهة في ذلك الامتداد، وكلامنا في الجهة. وإن لم تكن فوقها جهة وقعت الإشارة والحركة إلى العدم وفيه^٥، وذلك محال.

٢. مج ٢، آس ٢: لما.

٥. ت: العدم وفي.

١. د: التلويح؛ سائر نسخهها: - التلويح.

٣. آس ١: الجسم إليها. ٤. مج ١: فوقه.

و أيضاً، إن فرض انقسامها و وصول المتحرك إلى أقرب جزئها منه و لم يقف، لا يخلو إما أن يقال إنه يتحرك إلى الجهة، أو منها عند عبور الجزء الأقرب؛ و على التقديرين يصير جزء الجهة كلها دون مدخل ما فرض جزءاً آخر؛ هذا محال.

أقول: إن الحركات تختلف من وجوه كثيرة: من جملتها، اختلافها باختلاف جهاتها كاختلاف حركتي الأرض و النار. و لولا أن «الجهات» في أنفسها مختلفة بالطبع، لما كانت سبباً لاختلاف الحركات بالطبع؛ ففي هذا الكلام أربعة مباحث تتعلق بـ «جهات» حركات الأجسام:

أولها، أنها مختلفة بالطبع و قد عرفت تقريره.

و ثانيها، في إثبات وجود «الجهة» و استدلال عليه بأنها لو لم تكن موجودة لما أشير إليها و لما كانت مقصودة بالحركة؛ و التالي باطل، فالمقدم مثله؛ و الشرطية فينته^٢؛ لأن الإشارة تستدعي مشاراً إليه، و الحركة تستدعي شيئاً مقصوداً بها؛ إذ لا إشارة و لا حركة إلى غير شيء.

و قد يشكك على أن المقصود بالحركة لا بدّ و أن يكون موجوداً، بأن الجسم المتحرك في الكيف من السواد إلى البياض لا شك في^٣ أنه قاصد للبياض^٤ لا محالة، مع أن البياض غير موجود حالة الحركة إليه، فلم لا يجوز في الجهة أن لا تكون موجودة مع كونها مقصودة بالحركة؟

و حله أن الحركة إلى البياض تتحقق بها البياض، و لا كذلك الجهة؛ فإن المتحرك لا يقصد بحركته تحصيل الجهة و تحققها، بل الوصول إليها و الحصول فيها و ذلك يقتضي أن تكون محصلة في نفسها؛ ثم^٥ يتحرك الجسم إليها بخلاف الحركة من السواد إلى البياض. و ثالثها، في أن «الجهة» من الموجودات التي لها وضع و ليست عقلية صرفة. و دليل ذلك كونها تتناولها الإشارة الحسية و لو لم تكن في امتداد مأخذ الإشارة^٦ لما كان كذلك؛ و متى كانت في ذلك الامتداد فهي ذات وضع لا عقلية.

٢. مع ٢: أما بيان الشرطية فينته.

١. ت: لا.

٥. س: - ثم.

٤. ت: للبيان.

٣. آس ١: - في.

٦. ت: + وإلا.

و رابعها، أن «الجهة» لا تنقسم و يَبَيِّن ذلك بطريقتين:
الطريق الأول، أن كلَّ ما ينقسم ففي حال الانقسام بالفعل لابدَّ من حركة أحد الجزئين
عن الآخر^١، فلا يخلو حينئذ الأمر من أحد قسمين: إمّا أن تكون وراءها جهة، أو لا تكون:
فإن كانت، فليست هي الغاية في ذلك الامتداد، و كلامنا في الجهة التي هي منتهى
الإشارات و الحركات في ذلك الامتداد.

و إن لم تكن وراءها «جهة» مع أن أحد جزئها يتحرّك عن الآخر، فتلك الحركة تكون
حركةً إلى لا صوب، لأنّ التقدير أن تلك^٢ «الجهة» المنقسمة هي منتهى الأصواب؛ هذا
خلف.

الطريق الثاني، لو فرض انقسام الجهة إلى جزئين مثلاً، فالجزء الذي هو ممّا يلي
المتحرّك إمّا أن يتجاوزَه المتحرّك بحركته إذا وصل إليه، أو لا يتجاوزَه:
فإن تجاوزَه بالحركة فتلك الحركة إمّا عن الجهة، أو إلى الجهة، أو لا عن الجهة و لا إلى
الجهة:

و الأخير - و إن كان بعضهم^٣ قد ادّعاه لعدم اطلاعه على حقيقة هذه المسألة^٤ - و هو
باطل بالبديهة؛ فهو إمّا عنها، أو إليها:

فإن كان عنها، فالذي يلي المتحرّك هو «الجهة» لا جزؤها^٥.
و إن كان إليها، فالذي لا يليها هو «الجهة» لا جزء من الجهة.
فيلزم على التقديرين أن يكون جزء الجهة هو كلّها فلا يكون لما فرض جزءاً آخر لها،
مدخلٌ فيها؛ هذا خلف.

قال: ثمّ الجهات المختلفة - كفوق و أسفل - لا يحصل في خلأ أو ملاء متشابه،
إذ الجهات المختلفة لا تحصل ممّا^٦ لا اختلاف فيه، و لا أولوية في المتشابه لعلوية
بعض و سفلية^٨ آخر من العكس.

١. مج ٢: - عن الآخر. ٢. ت: أن تكون.

٣. در هامش مج ٢: هو أبو البركات كما قال في المطارحات.

٤. س: المادة. ٥. د: جزؤها؛ سائر نسخهها: جزءها.

٦. مج ٢: فيما. ٧. آس ٢: بعض.

٨. آس ٢: بعض.

ولا تحصل الجهات بجسم واحد من حيث هو واحد، فإنه لا يتحدد^١ به^٢ إلا جهة واحدة، ولكل امتداد جهتان؛ ولا بجسمين فصاعداً.

فإنه إن اتفق وضعاهما^٣ كمحيط^٤ و محاط^٥، أو كجرمين في جهة واحدة دخل أحدهما في تحدّد الآخر فلا مدخل لما يليه أي المحاط.

وإن تباين وضعاهما^٥ فليس وقوف كل جسم و تخصّصه بحيث هو إلا لامتياز الحثّيتين^٦، فالحيثيتان متحدتان^٧ دونهما.

و نفصل^٨ فنقول: متبايناً الوضع إما أن يجوز تحرك كل واحد منهما إلى حيث فيه الآخر، أو لا يجوز:

و عدم الجواز دالٌّ على أنّ للحيثيتين خصوصيّةً و تحدّدًا دونهما.

وإن جاز الحركة فكلّ^٩ جسم يتحرك من موضع و يعود إليه فموضعه متحدّد^{١٠} له. لا به، لأنّه يتحرك منه وإليه، و يكون قاصداً إلى جهة حاصلة دونه و عنهما^{١١} فيتحرّك^{١٢} كلّ منهما إلى حيث فيه الآخر؛ فوجب تحدّد محليهما لا بهما، و قد فرضا محدّدين هذا محال. فبقي أن يكون المحدّد جسماً واحداً لا من حيث هو واحد، بل من حيث إنّه جسم محيط يحدّد القرب^{١٣} منه^{١٤} بمحيطة، و البعد عنه بمركزه.

و المحيط يعيّن المركز و المركز لا يعيّن المحيط لجواز وقوع دوائر غير متناهية بالقوّة على نقطة واحدة.

و لا يجوز أن يكون المحدّد المحيط من جسمين مختلفين، فإنّهما ممكنا الائتلاف فيجوز انقسامهما و هو محال.

و لا يجوز أن يكون بعض المحيط جهةً و الآخر أخرى، إذ هو جرم واحد لا اختلاف فيه، فلا أولويّة^{١٤} - على ما سبق في الجسم المتشابه - و الجهات مختلفة

١. ت: لا يتجدد. ٢. ت: مج ٢، آس ١: فيه: آس ٢، مج ٢: به.

٣. آس ١: وضعهما. ٤. ت: تجدد. ٥. آس ١: وضعهما.

٦. ت: الحثّين: مج ٢: الحثّيتان.

٧. ت: فالحيثان متحددان: آس ١: فالحيثيتان متحددان. ٨. آس ١: فنفسّل.

٩. مج ١: وكل. ١٠. ت: متجدد. ١١. آس ١: - و عنهما: د: عنها.

١٢. مج ١: فتحرّك. ١٣. آس ١: - منه. ١٤. ت: + و.

في الحقيقة، وأبعاضها^١ مختلفة بالعدد دون الطبع، فليست منها، فتعین الاختلاف بالمركز والمحيط.

[في إثبات محدّد الجهات]

أقول: المقصود من هذا الكلام إثبات أنّ الجهات^٢ تتحدّد بجسم واحد محيطٌ يُحدّد القربُ بمحيطه والبعدُ بمركزه.

وقوله: «ثمّ الجهات المختلفة كفوق وأسفل»: يريد المختلفة بالطبع، كجهة «فوق» التي يتحرّك إليها النار، وكجهة «أسفل»^٣ التي يتحرّك إليها الحجر، لا المختلفة بالوضع، كاليمين واليسار والخلف والقُدّام؛ فإنّ هذه جهات وضعيّة لا حقيقيّة، فإنّ اليمين ينقلب يساراً وبالعكس، وكذا الخلف ينقلب قُدّاماً وبالعكس، ولا كذلك جهة فوق وأسفل المذكورين. و تقرير البرهان على المطلوب أنّ الجهات المختلفة إمّا أن تحصل في خلاً أو ملاء متشابه، أو ليس:

فإن لم يحصل في المتشابه، فإمّا أن يحصل بجسم واحد، أو بأكثر: فإن كان بجسم واحد، فإمّا من حيث هو واحد، أو لا من حيث هو واحد: وإن كان بأكثر من جسم واحد، فإمّا أن يكون بعضها محيطاً بالبعض أو لا يكون. وكلّ هذه الأقسام باطلة بما بيّن في الكتاب إلّا واحداً^٤، وهو أن يكون التحدّد بجسم واحد لا من حيث هو واحد. وهذا لا يخلو إمّا أن يكون محيطاً أو غير محيط: لا جاز أن لا يكون محيطاً، لأنّه لو لم يكن محيطاً لما تعيّن به إلّا جهة القرب؛ و^٥ أمّا جهة البعد لا يتعيّن^٦.

و «المحيط» إمّا أن يكون من جسمين مختلفين وهو محال؛ لأنّه حينئذ يكون ممكن الائتلاف، وكلّ ممكن الائتلاف فهو ممكن الافتراق؛ والافتراق بحركة^٧ يستدعي جهةً و

٣. مع ٢: كجهة الفوق ... كجهة الأسفل.

٦. ت، آس ١: لم يتعيّن.

٢. مع ٢: الجهة.

٥. آس ١: -و.

١. ت: أبعاضه.

٤. آس ١: واحد.

٧. ت: حركة.

كلامنا في الجهة التي هي غاية الامتدادات، هذا خلف؛ فليس المحدد المحيط من جسمين مختلفين فهو بسيط:

فإما أن يحدّد لا بمحيطة و مركزه، بل بأجزاء محيطه المتشابهة و هو محال.
و إما أن يحدّد بمحيطة و مركزه و هو المطلوب.
و ألفاظ الكتاب في إبطال كل قسم من الأقسام الباطلة، غنيّة عن التفسير.

قال:

نُقاوة عرشيّة

[وجه اختصاري في إثبات محدّد الجهات]

كفاك برهاناً أن نقول: الجهات المختلفة ليست عن جسم متشابه، و لا عن جسمين أو أجسام مختلفة، فإنّها ممكنة الائتلاف و الافتراق، فالافتراق^١ و الجهة لا تنقسم للحركة^٢ و الإشارة في العدم وإليه، و لا بواحد غير محيط^٣ لقصوره عن^٤ حدّ واحد، و لا بأطراف محيط لتشابهها؛ فبمحيط و مركز و قد أغناك عن كثير مقدّمات.

أقول: «النُقاوة» - بضم النون - هي أفضل ما انتقيت من الشيء. و هذا وجه اختصاري في إثبات محدّد الجهات و أنّه يجب أن يكون محيطاً ليحدّد بمحيطة و مركزه، و كأنّه خلاصة ما مضى و لهذا سمّاه «نُقاوة» و تقريره أن الجهات المختلفة بالطبع كفوق و أسفل، لا بدّ لاختلافها من سبب، إذ لولا تخصّص أحد الجهتين بأمر ليس للأخرى، لما كان طلب بعض الأجسام لإحدهما دون الأخرى طلباً طبيعياً أولى من العكس؛ و لا شكّ أن ذلك السبب^٥ من الموجودات التي لها وضع و إلاّ لكانت نسبته إليهما على السواء؛ و لما كانت الإشارة الحسيّة متناولة له؛ و لا الجسم بحركته متوجّهاً نحوه؛ و كلّ ذلك ظاهر البطلان. فتعيّن أن يكون وضع الجهات المختلفة في أمر ذي وضع: إمّا [عرضاً]^٦ و هو النقطة و الخطّ

٢. ت. مع ١. مع ٢: الحركة؛ آس ٢: للحركة.

١. آس ١: و الافتراق.

٥. د: + يكون.

٤. مع ٢: على.

٣. د: محاط.

٦. نسخهها: عرض.

والسطح والجسم التعليمي، وإما [جوهرًا] ^١ وهو الخلأ أو الجسم الطبيعي:
 فإن كان عرضاً، فما يكون موضوعاً فيه يكون موضوعاً في الجوهر ^٢ لا محالة.
 وإن كان جوهرًا، فليس بخلأ لأننا سنبيّن امتناعه، فهو إذن جسم طبيعي.
 وذلك الجسم لا يخلو إما أن يكون متشابهاً أو غير متشابه:
 [ألف] فإن كان متشابهاً، لم يكن من جهةٍ تشابهه موجباً لتحديد الجهات المختلفة، لأنّ
 المتشابه لا يقتضي ^٣ إلّا المتشابه، بل عساه يوجب ذلك من جهةٍ أخرى.
 وإن لم يكن متشابهاً، فإما أن يكون اختلافه لذاته، أو لأعراض فيه:
 [١] لا جائز أن يكون لذاته وإلا لكان ملتئماً من جسمين مختلفين أو أجسام مختلفة؛ و
 كلّ كذا فهو ممكن الائتلاف والافتراق، وكلّ مؤتلف ومفترق فلا بدّ فيه من حركة مستقيمة،
 وكلّ حركة مستقيمة فهي نحو جهة لاستحالة الحركة والإشارة في العدم وإليه؛ فلو كان
 ملتئماً من جسمين فصاعداً لكان له جهة ينحوها بالحركة، فلم يكن هو المحدّد للجهات بل
 كان للجهات تحدّد قبله، وفرض أن تحدّدها به؛ هذا خلف.
 [٢] ولا جائز أن يكون اختلافه لأعراض فيه إذ الكلام يعود في سبب تخصّص كلّ
 عرض بحيثيّته المخصوصة؛ وليست بداخلة تحت تأثير الأسباب الاتفاقيّة والحركات
 المتعاقبة ^٤ لتتخصّص بها.
 [ب] وإما المتشابه الذي يوجب اختلاف الجهات لا من جهة كونها ^٥ متشابهاً:
 إن كان أكثر من جسم واحد، عاد الكلام في لزوم الحركة والإشارة إلى لا شيء.
 ولو كان جسماً واحداً:
 فإما أن لا يكون محيطاً وهو محال لقصوره على حدّ واحد، فلا يحدّد إلّا جهة القرب
 منه ^٦، وإما جهة البعد عنه فلا يكون محدودة بحدّ.
 وإما أن يكون محيطاً، وهذا المحيط:
 إما أن يقتضي تحدّد الجهات المختلفة بأطراف محيطه؛ وذلك محال لتشابهها فبقي أن

١. نسخها: جوهر. ٢. مج ٢: فما يكون موضوعاً فيه هو جوهر.
 ٣. مج ٢: لا يوجب. ٤. آس ١: المتتالية (نسخه بدل): المتعاقبة.
 ٥. ت: كونه. ٦. ت: إن. ٧. آس ١: -منه.

يحدّد جهة العلو بمحيطه، و جهة السفلى بمركزه الذي هو في غاية البعد عن المحيط و ذلك ما أردنا بيانه. و صاحب الكتاب لم يستوعب كلّ الأقسام لوضوح بطلان ما لم يذكره منها. و قد ذكر في إثبات هذا المطلوب في غير هذا الكتاب^١ وجهاً أخصر من المذكور هاهنا، و هو أنّ نلا متدادات^٢ في جميع الجوانب غايات لوجوب تناهي الأبعاد. و تلك الغايات لا يمكن أن تتعدى بالحركة والإشارة، وإلا لكانتا^٣ إلى لا صوب ولا شيء؛ ولا يمكن أيضاً خرقها وانقسامها، لأنّ ذلك لا يكون إلا بالحركة، وليس وراءها غاية لتكون الحركة إليها، ولا هي أيضاً ملتزمة من أجسام وإلا لأمكن افتراقها، فعاد المحذور؛ فهي إذن جسم واحد. و لا يجوز أن يكون بعضه يقتضي العلوية و بعضه يقتضي السفلية لعدم الأولوية بل كلّه عنو؛ و أمّا السفلى فإنما يتحدّد بغاية البعد عنه؛ و لا يتأتى ذلك إلا إذا كان محيطاً و هو المطلوب.

قال:

فصل

[ليس فوق المحدّد جرم]

و المحدّد ليس فوقه جرم آخر فلا موضع له. و يتعيّن وضعه بما تحته؛ و لما تحته موضع و وضع به؛ فهو متقدّم على الأماكن بالعلية، و على الحركات، لا على المتمكّنات و المتحرّكات لما سيأتي.

أقول: أمّا قوله: «و المحدّد ليس فوقه جرم آخر»: فلما بينّا أنّه غاية الامتدادات. و أمّا قوله: «فلا موضع له»، فلأنّ «الموضع» هاهنا، لفظ^٤ مرادف للـ«مكان»، و «المكان» - كما ستعرف - هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي. و على هذا يلزم أن يكون ما لا حاوي له لا مكان له. و قوله: «و يتعيّن وضعه بما تحته. و لما تحته موضع و وضع به»، ربما يتوهم من تعيّن

١. المشارع، مشرع ١، موقف ٢، فصل ١ با تصرف به حذف و زوائد.

٢. س: الامتدادات. ٣. آس ١: لكانت (نسخه بدل: لكانتا).

٤. آس ٢: لفظة.

وضع كلّ واحد بالآخر لزوم الدور، وليس ذلك بلازم؛ إنّما^١ يكون لازماً لو كان تعيّن وضع كلّ واحد بسبب تعيّن وضع الآخر، وليس كذا؛ بل كلّ واحد يتعيّن وضعه بذات الآخر، فلا دور.

قوله: «فهو متقدّم على الأماكن بالعلّية، و على الحركات»: معناه أنّ المحدّد لكونه محيطاً بكلّ الأجسام، فهو مكان لها^٢ بأسرها؛ ولولا وجوده ومكانيّته لها^٣، لما حصل جسم في مكان أصلاً، فهذا معنى علّيته للأمكنة. وأمّا تقدّمه على الحركات، فلاّته^٤ لولاه لما حصلت الحركة، لما عرفت أنّ كلّ حركة فإلى صوب و^٥ غاية، و هو غاية الامتدادات بأسرها.

و قوله: «لا على المتمكّنات و المتحرّكات لما سيأتي»: يريد أنّ المتمكّنات و المتحرّكات هي الأجسام؛ و المحدّد أيضاً جسم؛ فلو كان متقدماً على الأجسام المتمكّنة و المتحرّكة بالعلّية، للزم أن يكون^٦ الجسم علّة للجسم. و سيأتي في علم ما بعد الطبيعة بطلان ذلك.

قال:

التلويح الثاني

في قواعد توجب لوازم للمحدّد^٧

ضابط: معيارك في أن تُفرّق بين ما للجسم من ذاته، و ما له من غيره، أن تجرّد النظر إلى ماهيّته دون غيرها من العوارض و تأثير خارجٍ فاعلٍ و كلّ ممكنٍ لها؛ فما يجب لها، بذاتها، كما يستدعي الجسم مقداراً ما غير متعيّن، و وضعاً ما، فلا ينتسب^٨ إلى غيرها. و ما نسبته حينئذٍ إليها الإمكان فلا بدّ من مخصّص خارج كمقدار خاصٍ و وضع خاصٍ و مكان خاصٍ كالمدرّة^٩؛ إذ لو اقتضى النوع لاستوى في الكلّ و ليس كذا.

١. مج ٢: وإنّما.	٢. آس ١: له.	٣. آس ١: - لها.
٤. ت: فلأنّ.	٥. مج ٢: + إلى.	٦. آس ١: - يكون.
٧. آس ١: المحدّد.	٨. مج ٢، آس ٢: فلا ينتسب.	٩. مج ٢: كما لمدرّة.

أقول: الممكنات إنما يجب بعللها؛ فمع قطع النظر عن العلة لا يكون للمعلول وجود - كما سيحقق ذلك عند الكلام في العلل والمعلولات - وحيث الأمر كذلك، فكلما تحقق مع قطع النظر عن شيء، أو مع فرض عدم ذلك الشيء، فإن ذلك الذي تحقق لا يكون معلولاً لذلك الشيء، فإذا لحظنا الجسم بقولنا و قطعنا النظر عن كل ما سواه فما يجب له حينئذ، فإنما وجوبه له لذاته لا لغيره؛ لأن التقدير عدم ملاحظة الغير و تجريد النظر إلى ماهية الجسم من حيث هي ماهية الجسم، غير ملحوظ معها شيء من العوارض، أو التأثيرات التي تكون من فاعل خارجي. وبالجملة، مع قطع النظر عن كل أمر ممكن للجسم من حيث هو جسم.

فقوله: «وكل ممكن لها»: أي كل ممكن لماهية الجسم من حيث هي.

و قوله: «فما يجب لها بذاتها» أي ما يجب لتلك الماهية والحالة هذه، فإنما يجب لنفس تلك الماهية وذاتها، لا لأمر خارج عنها من الأمور التي لم يجعل ملحوظة في العقل عند تجريد^٢ ماهية الجسم فيه.

و قوله: «كما يستدعي الجسم مقداراً ما غير متعين و وضعاً ما فلا ينسب إلى غيرها»: يريد أننا إذا لحظنا ماهية الجسم و قطعنا النظر عن كل ما عداها، فإنها تستدعي المقدار من حيث هو مقدار، لا من حيث إنه مقدار مخصوص بأنه ذراع مثلاً، أو أقل أو أكثر، بل من حيث مطلق مقداريته التي تعم المقادير المتعينة بأسرها و تنطبق على كل واحد واحد منها، وكذلك الوضع فلا ينسب ذلك المقدار والوضع - المطلقان - إلى علة مغايرة لماهية الجسم؛ وإلا لما أمكن وجوبهما مع قطع النظر عن ذلك المغاير.

قوله: «و ما نسبته إليها حينئذ الإمكان فلا بد من مخصص خارج»: معناه أن كل أمر لا يجب للجسم مع الفرض المذكور بل يكون بالنسبة إلى ماهيته ممكناً لا واجباً، فلا بد في حصوله من علة خارجة عن ماهية الجسم؛ وذلك^٣ لأن كل ممكن لا بد له من سبب، وذلك السبب ليس ماهية الجسم لأن نسبته إليها الإمكان ونسبة المعلول إلى العلة الوجوب - كما ستعرف - فتعين معلوليته لأمر خارج عن الجسم.

و قوله: «كمقدار خاص و وضع خاص و مكان خاص كالمدرّة^١»: يريد بذلك أن المقدار وإن كان من حيث عمومته تقتضيه ماهية الجسم، فإنه من حيث خصوصه يقتضيه أمرٌ خارج عن ماهيته؛ وكذا الوضع و المكان كمقدار المدرّة مثلاً، و وضعها و مكانها.

و قوله: «إذ لو اقتضى النوع لاستوى في الكل و ليس كذا»: معناه لو كان المقدار و الوضع المخصوصان اللذان لفردٍ من أفراد نوع من^٢ الجسم - كالمدرّة التي هي من نوع الأرض، من مقتضيات ذلك النوع - لكان ذلك المقدارُ و الوضعُ متساويين في كلّ شخص من أشخاص ذلك النوع؛ لأنّ المقتضى إذا كان هو النوع، فأينما تحقّق ذلك النوع تحقّق ما هو مقتضاه لا محالة.

قال: و الشكل للجسم ليس كالمقدار له، فإنّ المقدار عمومته مقتضاه دون خصوصه؛ و الشكل بعمومه ظاهر أنّه مقتضى الجسم. و تعلم أنّ الجسم البسيط - و هو الذي طبيعته واحدة ليس فيه اختلاف قوى و طبائع - إذا خلّي و ذاته^٣ يقتضي ما يقتضي غير مختلف، فلا يناسب في الاقتضاء من الأشكال إلّا الكرويّ، فإنّ غير الكرويّ مختلف، فيختلف تأثير شيء واحد عن قوّة واحدة في مادة واحدة و هو محال؛ فلا متشابه في الأشكال غير الكرويّ. فزاد الشكل على المقدار بأنّ الجسم يقتضيه بخصوصه أيضاً إلّا أنّه يتوقّف على الفاعل لافتقاره إلى المقدار المستفاد منه.

[في الشكل و المقدار و نسبتهما إلى الجسم]

أقول: لا شكّ أنّ العقل إذا لحظ الجسم مجرداً عن كلّ أمر، يمكن تجرّده عنه و النظر إليه دونه، فإنّه - و الحالة هذه - لا بدّ له من مقدار و شكل، لأنّه واجب التناهي، و كلّ كذا فلا بدّ و أن يحيط به حدٌّ أو حدود، و لا بدّ لتلك الإحاطة من هيئة.

و «الشكل» هو هيئة إحاطة الحدّ الواحد أو الحدود بالمقدار. فالذي يحيط به حدٌّ واحد فقط هو الذي شكّله كرويّ؛ و الذي يحيط به حدودٌ فوق واحد فهو ماعداه من الأشكال.

١. مج ٢: كما المدرّة.

٢. آس ١: - من.

٣. مج ٢: فذاته.

و قد عرفت أن كل ما وجب للشيء مع قطع النظر عما سواه، فهو من مقتضيات ذلك الشيء. وإذا كان حال المقدار و الشكل بالنسبة إلى الجسم المتناهي كذا، فهما من مقتضياته؛ لكنهما وإن اشتركا في كونهما من مقتضيات الجسم، فإنهما يفترقان في حكم آخر:

وهو أن «المقدار» يقتضيه الجسم لعموم كونه مقداراً ولا يقتضيه لخصوص كونه مقداراً، لما علمت أنه لو اقتضاه بخصوصه لتشاركت الأجسام بأسرها في خصوصيات المقادير، فلا تكون للأجسام مقادير مختلفة؛ هذا خلف.

وأما «الشكل»، فإن الجسم يقتضيه بعمومه و خصوصه معاً؛
أما بعمومه فظاهر.

وأما بخصوصه فلأن الجسم إذا لحظناه و قطعنا النظر عن كل أمر ممكن له، أو معه، فإنه حينئذ لا يكون مركباً إذ التركيب من جملة الأمور الممكنة و قد قطعنا النظر عنها. وإذا لم يكن مركباً كان بسيطاً، وإذا كان بسيطاً كانت طبيعته واحدة ليس فيه اختلاف قوى و طبائع؛ إذ لا نعني بالبسيط إلا ذلك. ولو قدر أن فيه قوى و طبائع مختلفة، لكان اختلافها و تغايرها من الأمور الممكنة التي قطعنا النظر عنها - و ستعرف فيما يستأنف ما معنى «القوة» و «الطبيعة» - وكلما كان كذا، فإنه يجب أن يكون ما يقتضيه غير مختلف، لأن ما لا يختلف من حيث هو غير مختلف، فإنه يستحيل أن يصدر عنه أمر فيه اختلاف.

ولو كان الجسم - الذي كلامنا فيه - يقتضي أمراً مختلفاً لكان قد اختلف تأثير^٤ شيء واحد و هو الصورة الجسمية عن قوة واحدة و هي مبدأ التأثير - كما ستعرف - في مادة واحدة و هي الهيولى التي باعتبارها يقبل الجسم الشكل و المقدار؛ و ذلك محال.

فلزم من هذا أن كل شكل يقتضيه الجسم البسيط فهو غير مختلف، و لا شيء من غير الكري هو غير مختلف، فلا شيء من الشكل الذي يقتضيه الجسم البسيط^٥ هو غير الكري.

٣. آس ١: كذا فيجب.

٢. آس ١: بما.

١. س: فإذا.

٤. مع ٢: تأثير.

٥. ت: - فهو غير مختلف، و لا شيء من غير الكري هو غير مختلف فلا شيء من الشكل الذي يقتضيه الجسم البسيط.

أما الصغرى، فقد بينت.

و أما الكبرى فلأن غير الكري جانب منه يكون خطأ، و جانب منه يكون سطحاً، و جانب منه يكون زاوية؛ و هذا اختلاف فكل غير الكري هو شكل مختلف. و ذلك يلزمه الكبرى^١ فزاد «الشكل» على «المقدار» بأن الجسم يقتضيه بخصوصه كما يقتضيه بعمومه، بخلاف المقدار الذي^٢ يقتضيه الجسم بعمومه فقط، دون خصوصه.

و هذا الشكل المخصوص و هو الكري، و إن كان ماهية الجسم هي المقتضية له، فإنه لا يستغني بها عن فاعل خارجي فإنه حيث لا مقدار فلا شكل.

ف«الشكل المخصوص» لا يوجد إلا على «مقدار مخصص»، فهو مفتقر في وجوده

إليه.

و ذلك المقدار المخصوص قد^٣ علمت افتقاره إلى الفاعل الخارج عن^٤ الجسم، و كل ما يفتقر في وجوده إلى شيء، يكون ذلك الشيء^٥ مستفاداً من فاعل خارجي، فإن ذلك الشيء لا محالة يكون مفتقراً إلى ذلك الفاعل الخارجي؛ و حال الشكل في افتقاره إلى المقدار المخصوص المستفاد من ذلك الفاعل الخارجي^٦ هكذا؛ فيتحقق افتقار الشكل إليه أيضاً، إلا أن ذلك الافتقار^٧ هو بواسطة افتقار المقدار المتخصص لا ابتداءً.

قال: و كل جسم إذا خلّي و ذاته يستدعي لخصوصية^٨ نوعه مكاناً كالماء و

الهواء: ففي البسيط يتعين مقتضى طبعه، و في المركب ما يقتضي الغالب، أو ما

يتفق^٩ التركيب فيه عند استواء المجاذبات.

[في أن المكان الطبيعي للجسم لا يكون إلا واحداً]

أقول: الغرض من هذا الكلام إثبات أن «المكان الطبيعي» للجسم لا يكون إلا واحداً و برهانه أن «كل جسم إذا خلّي و ذاته» أي مع ذاته مع قطع النظر عن كل ماعداه من الأمور

١. آس ٢: الكري. ٢. آس ١: - الذي. ٣. آس ٢: فقد. ٤. آس ١: من. ٥. س: - الشيء. ٦. ت: - الخارجي. ٧. آس ٢: الاعتبار. ٨. مج ١: بخصوصه: آس ٢: بخصوصية. ٩. مج ٢: يقتضي.

الممكنة معه، فإنه لا بدّ وأن يحصل في مكان مخصوص؛ ونحن نجد أنّ أنواع الجسم مختلفة في استدعاء الأمكنة كالماء والهواء، فإن المكان الذي يستدعيه كلّ واحد منهما بطبعه غير الذي يستدعيه الآخر بطبعه. ومعنى هذا «الاستدعاء» أنّه إن كان فيه لم يطلب مفارقتّه، وإن كان خارجاً عنه وجد فيه ميل إليه طبعاً.

وإذا تقرّر هذا، فلا يخلو الجسم إمّا أن يكون بسيطاً أو مركّباً؛ وأيّاً ما كان فمكانه واحد: أمّا البسيط، فلو لم يكن مكانه الطبيعي واحداً لكان له مكانان طبيعيان، فإذا حصل في أحدهما فإمّا أن يطلب الآخر، أو لا يطلب؛ فإن طلب، لم يكن الذي هو فيه طبعياً له.

وإن لم يطلب، لم يكن الذي ليس فيه طبعياً له؛ هذا إن حصل في أحدهما وإن كان خارجاً عنهما، فإمّا أن يطلبهما معاً، أو لا يطلب واحداً منهما، أو يطلب أحدهما دون الآخر والثلاثة باطله:

أمّا الأول، فلأنّ توجهه إلى أحدهما منافٍ^٢ لتوجهه إلى الآخر وذلك معلوم بالبديهة. وأمّا الثاني، فلأنّه لو لم يطلب التوجه إليهما لما كانا طبيعيتين له والتقدير خلافه. وأمّا الثالث، فلأنّ الذي يطلب التوجه إليه هو الطبيعي؛ وأمّا الذي لم يطلب التوجه إليه فلا يكون طبعياً؛ وعلى هذا يكون المكان الطبيعي واحداً وفرض أكثر من واحد؛ هذا خلف.

وأمّا الجسم المركّب من البسائط، فإمّا أن يكون أحد تلك البسائط غالباً، أو لا يكون؛ فإن كان غالباً، فمكان ذلك المركّب هو المكان الذي يقتضيه ذلك البسيط الغالب لا غير. وإن لم يكن في بسائطه ما هو غالب، بل تساوت فيه مقادير القوى وهو المركّب المعتدل، فلا يخلو إمّا أن يميل إلى مكان أحد بسائطه، أو لا يميل:

فإن مال فهو ترجيح من غير مرجح.

وإن لم يميل كان مكانه هو المكان الذي اتفق تركيبه المعتدل فيه.

فالحاصل أنّ الجسم إمّا بسيط، أو مركّب غير معتدل، أو مركّب معتدل؛ وأي^٣ هذه الثلاثة كان، فمكانه الطبيعي واحد.

و صاحب الكتاب ذكر كل واحد من هذه الثلاثة و بين أن مكانه لا يكون إلا واحداً:
 فقله: «ففي البسيط يتعين مقتضى طبعه»: إشاره إلى الأول الذي يتعين مكانه الطبيعي
 على حسب ما يقتضيه طبع ذلك الجسم.
 و قوله: «و في المركب ما يقتضي الغالب» إشارة إلى الثاني الذي^١ بيتنا أن مكانه هو مكان
 ما غلب فيه من البسائط.
 و قوله: «أو ما يتفق التركيب فيه عند استواء المجاذبات»: إشارة إلى الثالث الذي
 يستوي مجاذبات بسائطه التي يقتضي كل واحد منها مكاناً طبيعياً لاعتداله و تساوي قواها
 فيه.

قال: قيل: و لا مركب معتدل؛ فإنه لا يتصور فيه ميل إلى مكان واحد من
 بسائطه، و لا حد مشترك بين جميع البسائط؛ و ستعلم أنه لا يتصور جرم عديم
 الميل ممّا عندنا إلى مكان طبيعي بحسب طبعه.

[المركب المعتدل لا وجود له في الأعيان]

أقول: لما بين أن المركب المعتدل لو كان موجوداً لكان مكانه واحداً، ذكر هاهنا أن
 المعتدل المذكور لا وجود له في الأعيان، و بين ذلك ببيان يبتني على أنه لا جسم عديم
 الميل. و لما كان احتجاجهم على أن كل جسم فيه ميل ممّا لا يفيد اليقين عنده، لما يورده^٢
 عليه من النقد، لا جرم لم يكن جازماً بصحة ما أورده بياناً لامتناع وجود المركب المعتدل؛ و
 إنما^٣ ذكره على سبيل الحكاية؛ و نبّه^٤ على ذلك بقوله: «قيل: و لا مركب معتدل». و البيان
 الذي ذكره في صحة هذه الدعوى، هو أنه لو كان المركب المعتدل موجوداً لكان إمّا فيه
 ميل، أو ليس فيه ميل؛ و القسمان باطلان فالمقدّم باطل:

أما^٥ بطلان أن فيه ميلاً، فلأن ذلك الميل إمّا إلى مكان أحد بسائطه، أو إلى مكان آخر:
 فإن كان الأول، فهو مـ^١ لعدم الترجيح وإليه أشار بقوله: «فإنه لا يتصور فيه ميل إلى
 مكان واحد من بسائطه».

٣. مج ٢: فإنما.

٢. مج ٢: نوره.

١. س: للذي.

٥. س: وأما.

٤. س: فنبّه.

وإن كان الثاني، فكما أن مقادير قوى البسائط فيه متساوية، فكذلك يجب أن يكون المكان الذي يميل إليه، متساوي النسبة إلى أمكنة كل بسيط من بسائطه؛ فيكون ذلك المكان حداً مشتركاً بين جميعها وهو محال. وإلى استحالته أشار بقوله: «ولا حدّ مشترك بين جميع البسائط».

أمّا بطلان أن لا يكون فيه ميل، فسيأتي تقريره في الفصل الذي يلي هذا وهو المراد بقوله: «وستعلم أنه لا يتصور جرم عديم الميل».

وقوله: «مما عندنا إلى مكان طبيعي بحسب طبعه»: يشير بـ«ما عندنا» إلى «عالم الكون والفساد». فإن احتجاجهم على^٢ أن لا جسم عديم الميل، وإن كان عامّاً في جميع الأجسام إلا أن كلامه هاهنا مختصّ بالمركبات التي لا تكون إلا في العالم الذي نحن فيه.

قال:

فصل

[في ما يتعلّق بالميل]

الجسم المتحرّك تحسّ فيه ميلاً يمانع ممانعة، وليس هو نفس الحركة فإنّ المسكن عند تسكينه يُشاهد ميله.

وقد يكون الميل من نفسه كما للحجر عند العود إلى المركز.

وقد يكون من غيره فيبطل ميل نفسه، كحجر حرّكه قاسراً إلى فوق و تحسّ حينئذ فيه الممانعة. و«الميل القسري» لا يبطل بذاته، إذ لا شيء مرجّح لعدم نفسه؛ ولا يبطله المتحرّك لذاته إذ لو كان كذا ما استمرّ، فيتعيّن أنّ ما يتحرّك فيه أجزاؤه يعاون المقسور بتوهين الميل القسري المنقطع مدده شيئاً فشيئاً؛ وهكذا الماء تسخّنها وعودها إلى البرودة بتوسط النار و توهين الهواء سخونتها ببرده، إلى أن يتمكن من الطبع.

وليس الميل هو طبيعة الشيء التي هي عبارة عن «مبدأ أول لكلّ تغير و ثبات

ذاتي للجسم»، فإنها تبقى^١ عند السكون الطبيعي، وليس الميل كذا؛ فإنَّ الجسم إذا وصل إلى مكانه الطبيعي لا ميل له: أمّا إليه فلاّته فيه، و أمّا عنه فلاّان الطبيعة الواحدة لا تميل عمّا مالت إليه.

وكلّ ما كان الميل الطبيعي أقوى كان أضعف لجسمه عن قبول الميل القسري و [كانت] ^٢ الحركة بالميل ^٣ القسري أبطأ وأضعف.

أقول: يشتمل هذا الكلام على سبعة مباحث تتعلق بالميل:

البحث الأول - في إثبات وجوده و تعيين^٤ ماهيته

أمّا ماهيته، فهي الممانعة التي تحسها في الجسم المتحرّك كالحجر الهابط، أو في الجسم الساكن كالزق^٥ المنفوخ المسكّن تحت الماء.

و أمّا وجوده، فيدلّ عليه إحساسنا به؛ إذ لو لم يكن موجوداً لما كان محسوساً و بهذا يظهر أنّ قوله: «الجسم المتحرّك تحسّ فيه ميلاً يمانع ممانعة»: تنبيه على وجوده و ماهيته.

البحث الثاني - في أنّ الميل مغاير للحركة

وإلى ذلك أشار بقوله: «وليس هو نفس الحركة فإنّ المسكّن عند تسكينه يُشاهد ميله»، و تقرير ذلك أنّ الميل قد يكون موجوداً في الشيء حال ما تكون الحركة مفقودة عنه، و الشيء الواحد في الحالة الواحدة لا يكون حاصلًا لشيءٍ، و غير حاصل لنفس ذلك الشيء، فإنّ ليس الميل و الحركة شيئاً واحداً، فهما متغايران.

البحث الثالث - في أقسام الميل

و هو إمّا أن يكون لا بسبب أمر خارج عن الجسم و قواه، أو يكون بسبب أمر خارج عنهما:

فإن كان بسبب الجسم و قواه، فإنّما أن يكون صادراً عن إرادة و هو «الميل الإرادي»، أو

٣. ت: + إلى.

٢. نسخه ها: كان.

١. ت، مج ٢: فإنّه يبقى.

٥. الزق: مشك أب.

٤. مج ٢: تعين.

لا عن إرادة و هو «الميل الطبيعي»، و إلى هذين القسمين أشار بقوله: «و قد يكون الميل من نفسه، كما للحجر عند العود إلى المركز» و «من نفسه»، أراد به من الجسم و قواه لا ممّا خرج عنهما - كما ذكرت - و المثال بـ «الحجر» و إن لم يكن يطابق إلّا قسم «ما لا يصدر عن إرادة»، فإنّه إنّما تمثّل به على القدر المشترك بين القسمين لا على أحدهما؛ و أمّا المثال المطابق للقسمة الآخر فكما للبدن عند حرّكاته الاختيارية.

و إن كان الميل بسبب خارج عن الجسم و قواه، فهو «الميل القسري» و إليه أشار بقوله: «و قد يكون من غيره».

البحث الرابع - في أنّ الميل القسري يبطل الميل الطبيعي و الإرادي

و هذا كالحجر الذي حرّكناه إلى فوق قسراً، فإنّ الممانعة القسريّة فيه محسوسة حينئذ، مع أنّ الممانعة التي هي الميل الطبيعي مفقودة منه في تلك الحالة، و هو المراد من قوله: «فيبطل^٢ ميل نفسه كحجر حرّكه قاسراً إلى فوق و تحسّ حينئذ فيه الممانعة».

البحث الخامس - في سبب بطلان الميل القسري

و تقريره أنّ ذلك الميل لمّا بطل بعد أن كان حاصلاً، فلا بدّ لبطلانه من سبب؛ و ذلك السبب إمّا هو، أو غيره:

لا جائز أن يكون هو، إذ الممكن لا يكون سبباً لعدم نفسه و إلّا لكان ممتنعاً؛ و لأنّ الممكن هو الذي نسبة الوجود و العدم إلى ماهيته على السواء، فكما أنّه لا يوجد إلّا بسبب خارجي، فكذلك لا يعدم إلّا بسبب خارجي؛ و هذا هو المراد من قوله^٣: «و الميل القسري لا يبطل بذاته إذ لا شيء مرجّح لعدم نفسه».

و لا جائز أن يكون غيره، لأنّ ذلك الغير إمّا الخارق الذي هو المتحرّك، أو المخروق بالحركة، أو أمرٌ مغاير لهما:

فإن كان الخارق، فقد أبطله بقوله: «و لا يبطله المتحرّك لذاته إذ لو كان كذا ما استمرّ».

٣. آس ١: بقوله.

٢. س: فبطل.

١. ت: يميل.

وإن كان هو الأمر المغاير للخارق والمخروق، فلم يتعرّض في الكتاب لإبطاله، وكأنّه اقتنع في ذلك بحكم الفطرة بعد الوقوف على ما ذكر.

ولابدّ من التنبيه على نوع تفصيل وهو أنّ ذلك السبب المُبطل:

إن كان من الصفات الثابتة للمتحرّك، لم يستمرّ معه الميل.

وإن كان هو الحركة فهي مقتضى الميل، فلا تكون مبطلّة له.

وإن كان أمراً ما^١ ثابتاً كيف كان، لم يستمرّ الميل مع وجوده.

و بالجملة، إذا استقرت أقسام هذا القسم لم تجد فيها ما يصلح مُبطلاً له على الوجه التدريجي كما هو عليه في نفس الأمر؛ وإذا بطل القسمان تعيّن أنّ سبب بطلان الميل بعد حصوله هو المخروق و إلى ذلك^٢ أشار بقوله: «فيتعيّن أنّ ما يتحرّك فيه أجزاءه يعاون المقسور بتوهين الميل القسري المنقطع مدّه شيئاً فشيئاً». وإنّما جعل^٣ «أجزاء المخروق» معاونه، لأنّ المقسور وإن لم يكن الميل الطبيعي فيه موجوداً، فمبدؤه موجود وهو^٤ يقتضي ضعف الميل القسري؛ ولولا ذلك لما كانت حركة الحجر الصغير بقوة قسريّة أقوى من حركة الحجر الكبير بمثل تلك القوة. وليس السبب في ذلك إلّا أنّ مبدأ الميل الطبيعي في الحجر الأكبر أقوى منه في الحجر الأصغر.

وقد توهم بعضهم من هذا أنّ الميل الطبيعي مع الميل القسري يجتمعان؛ وليس كذا بل يجتمع الميل القسري مع مبدأ الميل الطبيعي؛ ويجتمع المبدآن معاً.

ويختلف توهين المخروق للميل القسري في القوة والضعف بحسب اختلافه في الرقّة والغلظ؛ وبهذا يظهر أنّ ما يتحرّك فيه المقسور هو السبب في توهين الميل وإبطاله أولاً فأولاً، وأنّ غيره وإن كان مبطلاً إلّا أنّه لا يكون إبطاله له على هذا الوجه، بل بغتة كمصادم يُلاقيه.

وقد كان يمكن أن يحتجّ بذلك على المطلوب ابتداءً من غير حاجة إلى ذكر إبطال باقي الأقسام؛ لكن ذكرها لا يخلو من فائدة وزيادة تنبيه.

٣. آس ٢: + له.

٢. آس ٢: هذا.

١. س: - ما.

٤. مج ٢: فهو.

و قوله: «و هكذا الماء تَسَخَّنُهَا^١ و عودها إلى البرودة بتوسط النار و توهين الهواء سخونتها بيرده إلى أن يتمكن من الطبع»، معناه أن الحال في توهين أجزاء ما يتحرك فيه المقصور للميل القسري، كالحال في توهين الهواء سخونة الماء الحاصلة فيه بسبب النار؛ و ذلك^٢ أن الماء طبعه البرودة، فإذا سُخِّنَ بالنار كانت السخونة فيه أمراً خارجاً عن مقتضى طبعه، فهي في حكم الميل القسري، كما أن برودته في حكم الميل الطبيعي. و كما أن الهواء الذي هو أبرد من ذلك الماء المتسخن من حيث تسخينه، يبطل بيرده السخونة العرضية في الماء شيئاً فشيئاً معاًوناً في ذلك لما يقتضيه طبع الماء، فكذاك إبطال أجزاء المخروق للميل القسري. و «تمكن» البرودة من الطبع هو ثبوتها و استقرارها بسبب طبع الماء المقتضي لها.

البحث السادس - في أن الميل مغاير للطبيعة

و عَرَّفَ «الطبيعة» بقوله: «هي عبارة عن مبدأ أول لكل تغيرٍ و ثباتٍ ذاتي للجسم»: و احترز بـ«الأول» عن النفس في صدور التغذية و النمو و التوليد عنها، فإنها ليست بسبب قريب في ذلك. و لا ينتقض ذلك بأن «الطبيعة» تقتضي الحركة بواسطة الميل، لأن السبب القريب فيه هو الطبيعة و لكن بشرط الميل. و إيجابها للتغير إنما هو بشرط خروج الجسم عن بعض أحواله الطبيعية كحصول الحجر في حيز الهواء؛ و إيجابها للثبات بشرط كونه لا كذلك كحصول الحجر في المركز. و احترز بـ«الذاتي» عن الحركة و السكون القسريين. و استدلل على مغايرة الميل لها بقوله: «فإنها تبقى عند السكون الطبيعي و ليس الميل كذا»؛ و هو قياس من الشكل الثاني هكذا: «الطبيعة باقية عند كون الجسم ساكناً في حيزه الطبيعي، و لا شيء من الميل بياقٍ عند كون الجسم كذلك»، ينتج: «فلا شيء من الطبيعة بميل»؛ و ينعكس^٣: «لا شيء من الميل بطبيعة».

و برهن على صدق الكبرى بقوله: «فإن الجسم إذا وصل إلى مكانه الطبيعي لا ميل له^٤: أمّا إليه، فلائه فيه؛ و أمّا عنه، فلأن الطبيعة الواحدة لا تميل عمّا مالت إليه».

٣. س: يعكس.

٢. ت، مع ٢: ذاك.

١. مع ٢: تسخينها.

٤. س: - له.

البحث السابع - [كلّما كان الميل الطبيعي أقوى كان أَمْنَع عن قبول الميل القسري]

قوله: «وكلّما كان الميل الطبيعي أقوى كان أَمْنَع لجسمه^١ عن قبول الميل القسري و [كانت]^٢ الحركة بالميل القسري أبطأ وأضعف»: وربما شكّك^٣ على هذا بالبنية وما يجري مجراها، فإنّ الميل الطبيعي فيها أضعف من الميل في الحجر الصغير، مع أنّه أقبل للميل القسري منها^٤.

و جوابه: أنّ الذي ادّعاه موجبة كلية لا يلزم صدق عكسها كلياً. وليس^٥ كلّما كان أَمْنَع عن قبول الميل القسري، فميله الطبيعي أقوى، لجواز أن يكون المنع^٦ عن القبول لعدم بنية^٧ صالحة لذلك كالبنية المشكّك بها.

قال: و لا يتصوّر جسم عديم الميل، فإنّه لو أمكن جسم عديم الميل لكان ممتنعاً عليه الحركة:

أمّا الطبيعية، فلاّنها^٨ يجب أن يكون عن الميل.

و أمّا القسرية، فلاّنه لو حرّك قاسر بقوة جرماً عديم الميل - وليكن ج - مسافةً، و جرماً ذا ميلٍ بمثلها - وليكن ب - في تلك المسافة، فلا شكّ أنّ زمان حركة ب أطول لكثرة ممانعته، فإذا فرضنا جرماً ميله أقلّ من ميل ب على نسبة ما نقص^٩ زمان ج عن زمان ب - وليكن د - وحرّكه^{١٠} القاسر بتلك القوة أيضاً، فلا شكّ أنّه^{١١} في مثل زمان ب يقطع أضعاف مسافته حتّى يكون قد قطع في زمان حركة ج مثل مسافته فيتساوى حركتا مقسورين^{١٢} - ذي ميل و عديمه - هذا محال؛ أو يكون الفرض على أنّ الجيم والباء تحرّكا في زمان واحد وبقدر ما نقص مسافة ب عن ج ينقص ميل د عن ب و يحركه القاسر في مثل مسافة الباء؛ فلا شكّ أنّ بقدر نقصان

٣. آس ١: يشكّك.

٥. مج ٢: فليس.

٧. آس ١: هيئة.

١٠. ت: حركة.

٢. نسخه ها: كان.

٤. توضيح در هامش مج ٢: أي من البنية.

٦. آس ١: لجواز أنّ المنع؛ مج ٢: يكون الميل.

٩. آس ٢: + من.

١٢. آس ١: المقسورين.

٨. آس ١: فإنّها.

١١. ت: أنّ.

ميله عن ب، ينقص زمان حركته عن زمان حركة ب، فيكون نسبة نقصان زمان د
عن ج، على نسبة نقصان مسافته عن مسافته فاستويا؛ هذا محال.

[الجسم العديم الميل لا يتصور]

أقول: لو صحّ عديم الميل لا تمتنع حركته لكنها ما امتنع فما صحّ:

أما التالي، فبيّن البطلان.

و أما وجه اللزوم في الشرطية، أنه لو تحركت^١ لكانت حركته إما طبيعية أو إرادية أو
قسرية - و ستعرف وجه الحصر في ذلك - و الأقسام الثلاثة على تقدير أن لا ميل باطلّة. و
صاحب الكتاب أبطل الطبيعية و القسرية و لم يتعرّض للإرادية لأنّ من عرف الحكم في
القسرية عرف الحكم فيها على ما لا يخفى.

و أبطل الطبيعية بقوله: «فلأنها يجب أن يكون عن الميل».

و أما^٢ القسرية، فبيّن^٣ بطلانها بأنها لو كانت لكانت إما في زمان، أو لا في زمان؛ و
القسمان باطلان:

أما كونها لا في زمان، فلو ضوح بطلانه لم يتعرّض له المصنّف.

و أما كونها في زمان، فلأنّا إذا فرضنا ثلاثة أجسام ج و ب و د و فرضنا أنّ الجيم لا ميل
طبيعي فيه أصلاً، و أنّ الباء فيه ميل هو ضعف ميل د، فإنّ ج إذا تحرك قسراً بقوة ما مسافة ما
في زمان ما، ثمّ تحرك ب بمثل تلك القوة إلى خلاف جهة ميله الطبيعي، فلا شك^٤ أنّ حركته
تكون أبطأ، لوجود العائق الطبيعي فيه:

فإن كانت مسافتاهما متساويتين^٥ فلا بدّ و أن تكون حركة ب في زمان أطول.

و إن كان زمان حركتيهما متساويتين، فلا محالة أنّ مسافة ب أقصر.

فإن كان الأوّل، و فرضنا حركة ج في ساعة و حركة ب في ساعتين، فحركة د في ساعة

أيضاً، لأنّ نسبة الزمان إلى الزمان كنسبة الميل إلى الميل، لأنّ الحركة من حيث هي حركة و

٣. س: فبيّن.

٢. مع ٢: فأما.

١. ت. س: تحرك.

٥. س: متساويتان.

٤. آس ١ (نسخه بدل): فلا بد.

إن كانت مستدعية للزمان إلا أنه لا يتعين ذلك الزمان إلا بمخصّص؛ فإن الحركة المطلقة تستدعي زماناً مطلقاً، و الحركة المعيّنة تستدعي زماناً معيّناً؛ فالمخصّص للحركة هو المخصّص للزمان؛ فإذا فرض التساوي فيما دون^١ الميل لم يبق مخصّص للزمان إلا الميل. وبهذا^٢ يندفع قول من يقول: إنّ الحركة من حيث هي حركة تستدعي قدراً من الزمان، و تستدعي من جهة الميل قدراً آخر منه، فلا يلزم أن تكون نسبة الزمانين كنسبة الميلين. وإذا ثبت أن حركة ج الخالي عن الميل في ساعة، و حركة د الذي ميله نصف ميل ب في ساعة أيضاً، فقد تساوى حركة جسمين ذي ممانع و غير ذي ممانع؛ هذا خلف.

و إن كان الثاني، و هو أن يكون الزمانان متساويين و فرضنا حركة ج في مسافة ذراع و حركة ب في مسافة نصف ذراع، فحركة د يكون لا محالة في مسافة ذراع أيضاً؛ و يعود المحال المذكور بالتقرير الذي في الكتاب و هو ظاهر.

[الشكوك الواردة على هذه الحجة]

و قد شكك على هذه الحجة من وجوه ستّة:

أحدها، أن الزمان ليس كله في مقابلة الميل بل بعضه في مقابلة الميل و بعضه في مقابلة أصل الحركة. و قد مرّ تقريره و جوابه^٣.

ثانيها، المنع من وجود ميلين على النسبة المذكورة^٤ لجواز أن يكون للميل حد^٥ لا يتجاوزه.

و جوابه، أن ميل نصف الجسم نصف ميل كله و^٦ كما أن الأجسام لا تنتهي في الانقسام إلى ما لا يقبل القسمة و لا في الازدياد إلى ما لا يحتمل الزيادة عليه إلا أن يكون ذلك لمانع خارج عن طبيعة الجسمية، فكذلك الميل في تنقّصه وازدياده.

و ثالثها، أن المحال إنّما لزم من مجموع الأمور المفروضة لا من مجرد جسم عديم الميل.

٣. مج ٢: + فيه ما نبّهت عليه.

٥. س: الميل حدّاً.

٢. س: فهذا.

٤. مج ٢: ميلين على الوجه المذكور.

٦. س: - و: مج ٢: + هذا.

١. ت: فيما عدا.

و جوابه، أن كل واحد من تلك الفروض إذا كان واقعاً فليس المحال إلا من فرض عديم الميل.

و رابعها، أن الحجة إنما تدل على وجود عائق عن الحركة الطبيعية، فلم قلت إنه هو الميل؛ فإن العائق أعم ولا يلزم من وجود العام وجود الخاص.

و جوابه، أن التقدير فرض التساوي فيما عدا الميل فلم يبق التفاوت في الزمان إلا بسبب الميل.

و خامسها، أن الميل إذا ضعف حداً لم يكن له تأثير ألبتة، فكان وجوده و عدمه سواء و سيأتي تقريره و الكلام عليه.

و سادسها، أن هذه الحجة يمكن تمشيتها في أن الجسم لا يخلو عن ميل قسري معاوق^١ للميل الطبيعي؛ وأنتم فلا تقولون بذلك و سيأتي تقرير ذلك أيضاً و ما فيه.

و في هذه الإيرادات مباحث كثيرة لم أر التطويل بذكرها لكون صاحب الكتاب لم يعول على هذا الدليل، و لم يبين على هذا المطلوب شيئاً من المطالب المهمة، فلم يكن تحقيقه من المهمات؛ فلهذا لم أستوعب الكلام فيه.

قال: ضابط: و الجسم إذا وجد على حالة لا تجب له من ذاته، فلحقها به لعلّة؛ فإذا جرد النظر إلى ذاته كان ممكناً عليه تبدلها إلا لمانع؛ و الحالة الممكنة إن كانت هي الوضع أو الموضع لكان ممكناً عليه الانتقال عنها و ممكن التحرك واجب الميل.

أقول: قوله: «و ممكن التحرك واجب الميل»: فيه نظر؛ فإن الممكن في ذاته ربّما كان ممتنعاً بغيره؛ و ليس الحكم بوجوب الميل لإمكان التحرك بأولى من الحكم بامتناع التحرك لعدم الميل؛ فإن من شرط التحرك وجود الميل، و الشيء وإن كان ممكناً في ذاته فإنه يمتنع لعدم شرطه.

قال: مُخَلَّص^٢: و المحدّد^٣ للجهات ليس بعض أجزائه بما هو عليه من «الوضع» و «المحاذات» أولى من غيره، فلا وجوب لذلك في شيء منه إلا لعلّة؛

٢. مُخَلَّص: به معنای خلاصه شده.

١. س: يعاوق.

٣. آس ١، آس ٢، مج ٢: فالمحدّد.

[فكانت] ^١ الثقله ممكنة لذاته و لا موضع له و لا جهة فوقه ليتصوّر الميل

المستقيم، فيتعيّن الميل المستدير.

أقول: إنّما سمّاه بـ«المُخلّص» لأنّه يُخلّص ^٢ ممّا قبله إليه؛ إذ هو فرعه و خلاصته.

و قوله: «ليس بعض أجزائه»: لا يريد بذلك الأجزاء بالفعل، بل يريد ما يفرض له من الأجزاء؛ فإنّ المحدّد جسم واحد لا انفصال فيه كما عرفت.

قوله: «بما هو عليه من الوضع و المحاذات»: يريد بـ«الوضع» المقولة المشهورة - و ستعرفها - و أمّا «المحاذاة» فهي داخلة في مقولة الوضع أخصّ منها و يستغنى بذكر «الوضع» عن ذكرها.

و قوله: «فلا وجوب لذلك في شيء منه»، يريد أنّه لو وجب الوضع المخصوص و المحاذاة المخصوصة لشيء من الأجزاء المفروضة في المحدّد مع عدم الأوليّة، لكان ذلك ترجيحاً من غير مرجّح و هو محال.

و قوله: «إلا لعلّة»: معناه أنّ الوضع و المحاذاة وإن لم تكن واجبة لما يفرض جزءاً لذاته، فمن الجائز أن تكون واجبة بسببٍ خارجٍ عن ذات ذلك الجزء المفروض.

قوله: [فكانت] الثقله ممكنة لذاته»: يعني إنّنا إذا قطعنا النظر عن ذلك السبب الموجب للوضع و المحاذاة المخصوصين، لو كان ثمّ سبب موجب لهما لبقيا بالنسبة إلى الجزء المفروض نسبة وجودهما و عدمهما إليه على السواء؛ و متى كان كذلك فعلى أيّ وضع كان أمكن تبدّله بغيره و لا يصحّ ذلك إلا بالنقله؛ فلهذا كانت ممكنة لذات المحدّد.

قوله: «و لا موضع له و لا جهة فوقه ليتصوّر الميل المستقيم، فيتعيّن الميل المستدير»: معناه أنّه لما ثبت جواز النقلة على المحدّد وجب وجود الميل فيه - كما تبين قبل هذا - و هذا الميل الذي فيه لا يخلو إمّا أن يكون مستقيماً أو مستديراً:

لا جائز أن يكون مستقيماً لأنّ الميل المستقيم لا بدّ وأن يكون إلى جهة و كلامنا فيما هو محدّد لكلّ الجهات، فلو جاز عليه الميل المستقيم لكان وراءه جهة، و متى كان وراءه جهة

استدعت محدداً غيره، ووجب أن يكون ذلك المحدد المغاير له محيطاً به، فكان مكاناً له، فيكون هو المحدد الذي كلامنا فيه لا غيره؛ فلم يكن الذي فرضناه^١ محدداً للجهات محدداً لها؛ وهذا خلف.

وإذا امتنع أن يكون ذلك الميل الذي فيه مستقيماً، تعين أن يكون مستديراً؛ إذ لا ميل مغاير لهما.

قال: والتبدل الممكن للمحدد ليس لبعض أجزائه إلى بعض، ولا خارج له، فهو بالنسبة إلى داخل. ثم لو تحرك المحدد وما فيه، فليس ثم صوب ثابت ولا جهة معينة^٢ ولا حركة إلى غير صوب فيمتنع؛ فلا بد وأن يكون في وسطه ساكنٌ ليتبدل وضع كل واحد من المتحرك والساكن بالقياس إلى غيره. ولما علمت أن المحدد بسيط فيقتضي من الأشكال المستدير.

[التبدل الممكن للمحدد]

أقول: لما ثبت أن كل وضع يفرض للمحدد فهو ممكن التبدل بغيره، وكان الوضع - على ما ستعلم - هو نسبة أجزاء الجسم بعضها إلى البعض، أو إلى الأمور المغايرة لها، فمتى لم تتغير نسبة بعض الأجزاء إلى الآخر ولم تتغير النسبة إلى أمر مغاير، لم يكن الوضع قد تبدل؛ فتبدله إذن بتبدل النسبتين أو بتبدل أحدهما^٣؛ لكن تبدل أجزاء المحدد بعضها إلى بعض محال؛ لأن ذلك يقتضي صحة الخرق والانفصال والحركة المستقيمة عليه، وقد عرفت أنها لا تصح عليه لاستدعائها جهة أخرى ومحدداً آخر. وبهذا تبين^٤ امتناع تبدل النسبتين معاً عليه؛ فتعين^٥ أن وضعه إنما يتبدل بتغير نسبة أجزائه المفروضة إلى الأمور المغايرة لأجزائه. وتلك الأمور لا يخلو إما أن تكون خارجة عنه، أو داخله فيه: والأول، محال إذ لا جسم خارج عنه؛ فتعين تبدلها بالنسبة إلى جسم داخل فيه. وهذا الداخل لا يخلو إما أن يكون متحركاً، أو ساكناً:

٣. مج ٢: إحداهما.

٢. د: معينة.

١. آس ٢: فرضنا.

٥. آس ١: فيتعين.

٤. مج ٢: يتبين.

فإن كان متحرّكاً، فإمّا أن تكون حركته مساوية^١ لحركة المحدّد، أو غير مساوية لها: أمّا المساوية، فلا يقتضي تبدّل الوضع وقد استدل على ذلك بقوله: «ثمّ لو تحرّك المحدّد وما فيه، فليس ثمّ صوب ثابت ولا جهة متعيّنة ولا حركة إلى غير صوب فيمتنع». وحاصل هذا أنّه لو تحرّك المحدّد وما فيه لما كانا متحرّكين؛ هذا خلف.

وأمّا غير المساوية، فلا بدّ أن يفضل أحد الحركتين على الأخرى: فإن فضلت^٢ حركة المحاط على حركة المحيط، فهو في حكم ما لو كان المحيط ساكناً والمحاط به متحرّكاً بتلك الحركة الفاضلة لا غير؛ بل الأمر على هذا التقدير يكون بهذه المثابة عند التحقيق، فلا يكون المحيط الذي هو المحدّد متحرّكاً وهو خلاف الفرض. وإن فضلت حركة المحيط على حركة ما أحاط به، كان المحيط على الحقيقة متحرّكاً بالحركة الفاضلة، والمحاط به، ساكناً؛ فيرجع هذا القسم إلى قسم ما يكون المحدّد متحرّكاً والداخل فيه ساكناً، وذلك هو المراد بقوله: «فلا بدّ وأن يكون في وسطه ساكن ليتبدّل وضع كلّ واحد من المتحرّك والساكن بالقياس إلى غيره».

قوله: «و لما علمت أنّ المحدّد بسيط فيقتضي من الأشكال المستدير»: معناه وبرهانه قد سبق.

قال: تمهيد: الجسم الكائن الفاسد إذا خلع صورةً ولبس أخرى، فيمكن عليه الحركة المستقيمة لأنّه إن لبس المستجدة من الصّورة في مكان المختلعة، فله النقل إلى المكان المناسب؛ وإن لبس المستجدة في مكانها فيكون قبل اللبس زاحمًا ذا المكان فتحرّك إليه وحركه، وأمكنت^٣ الحركة المستقيمة^٤ على نوعيهما. وإن فرض تلاصق مكاني المستجدة والمختلعة، فالمجاورة^٥ ليست اتحاد المكان وأمكن للشيء التمكن في الطرف الآخر لمكان نوعه فوجدت الحركة المستقيمة إليه.

٢. مج ٢: فضل.

١. د: مساوقة (در ساير موارد نيز).

٤. ت، مج ٢، آس ٢: - الحركة المستقيمة.

٣. مج ٢، آس ٢: فأمكن.

٥. ت: والمجاورة.

[كل كائن و فاسد قابل للحركة المستقيمة]

أقول: الغرض من هذا إثبات أن كل كائن و فاسد فإنه قابل للحركة المستقيمة. وإنما سمّاه بـ«التمهيد»، لأن فائدته تظهر فيما بعده. و حيث سمّي ما كان الذي ذكره قبله لأجله بـ«المُخلّص»، سمّي هذا الذي هو لأجل ما بعده بـ«التمهيد».

و «الكائن» يحمل على الجسم باعتبار لبسه لصورة بعد ما كان لابساً لغيرها فاختلعتها. و «الفاسد» يحمل عليه باعتبار خلعه صورة ملبوسة عند لبسه^١ صورة أخرى.

و تقرير البرهان أن الجسم له بحسب كل صورة نوعيّة مكان طبيعي يخصّه، كالماء و الهواء اللذين لهما بحسب المائية مكان و بحسب الهوائية مكان آخر، فإذا صار الماء هواءً انتقل إلى حيّز الهواء؛ وإذا صار الهواء ماءً إنتقل إلى حيّز الماء؛ وإذا كان الأمر كذا فالجسم الكائن الفاسد - وليكن الماء إذا صار هواءً - لا يخلو إما أن تلبس الصّورة المستجدة كصورة الهوائية في مكان المختلعة كمكان الماء، أو في مكان المستجدة كمكان الهواء، أو في مكان آخر مغاير لمكانيهما؛ ولا تحتمل القسمة غير هذه الثلاثة لاستحالة تكوّنه لا في مكان؛ فإن كان في مكان المختلعة كما يصير الماء هواءً و هو في حيّز الماء، فلا بدّ و أن ينتقل بعد صيرورته هواءً بحركة مستقيمة إلى حيّز الهواء؛ وإلى هذا القسم أشار بقوله: «لأنّه إن لبس المستجدة من الصّورة في مكان المختلعة فله النقل إلى المكان المناسب».

و إن كان تكوّنه في مكان المستجدة كصيرورته هواءً و هو في حيّز الهواء، فمن الواجب أن يكون و هو ماء قد انتقل من حيّز الماء إلى حيّز الهواء بحركة مستقيمة. ثم لا يمكن انتقاله إلى حيّز الهواء إلّا و أن^٢ يزاحم الهواء و يُفرّقه، و لا يقع ذلك إلّا بحركة الهواء حركة مستقيمة أيضاً؛ فتكون الحركة المستقيمة ممكنة على نوعي الماء و الهواء معاً؛ و ذلك هو معنى قوله: «و إن لبس المستجدة في مكانها فيكون قبل اللبس زاحم ذا المكان فتحرّك إليه و حرّكه و أمكنت الحركة المستقيمة على نوعيهما».

و إن كان تكوّنه في مكان مغاير لمكاني المستجدة و المختلعة، كصيرورته هواءً في حيّز الأرض مثلاً، فحكمه في أنّه لا بدّ و أن ينتقل بحركة مستقيمة إلى حيّز الهواء، كحكمه لو كان تكوّنه في حيّز الماء؛ و لهذا السبب لم يتعرّض صاحب الكتاب لهذا القسم.

و أما قوله: «وإن فرض تلاصق مكائني المستجدة والمختلعة، فالمجاورة ليست اتحاد المكان»: فالمراد منه أن يكون جواباً عن سؤال مقدّر وهو أنّه لم لا يجوز أن تلبس المستجدة في مكان المختلعة و مع ذلك فلا يلزم^١ أن ينتقل بحركة مستقيمة إلى مكان المستجدة؟ والوجه فيه أن يكون الجزء المتكوّن مجاوراً لنوع^٢ ذي الصّورة المستجدة كما يكون الجزء من الماء الصائر هواءً مجاوراً لحيزّ الهواء ملاصقاً له. فإذا صار هواء لم يتحرّك منتقلاً إلى حيزّ الهواء، كما لو كان غير مجاور؛ لأنّ الملاصق للنوع إذا صار من ذلك النوع اتّحد به فاتّحد مكاناهما.

و الجواب هو أنّ المجاورة غير الاتحاد؛ فالمكانان وإن كانا متجاورين هما متغايران، و متى تحقّق تغايرهما فلا بدّ من الانتقال من أحدهما إلى الآخر بحسب استحقاق الصور النوعيّة.

و قوله: «و أمكن للشيء التمكن في الطرف الآخر لمكان نوعه فوجدت الحركة المستقيمة إليه»: معناه، أنا سواء سلّمنا أنّ المجاورة اتحاد المكان أو لم نسلّم ذلك، فإنّ المجاورة لا تقع إلّا للأطراف؛ والمجاور^٣ إذا صار من نوع المجاور أمكن أن ينتقل من أحد طرفيه إلى الآخر، لأنّ نسبتها إليه على السواء؛ وانتقاله من أحدهما إلى الآخر إنّما يكون بالحركة المستقيمة فهي موجودة له لا محالة فيلزم المطلوب.

قال: فالمحدّد^٤ للجهات لما كان فيه ميل مستدير امتنع عليه الميل المستقيم و كذا كلّ ذي ميل مستدير؛ لأنّ الطبيعة الواحدة لا تقتضي توجهاً إلى شيء وانصرافاً عنه فيطلب^٥ المرغوب عنه، هذا محال؛ فليس بكائنٍ فاسد لاستدعاء ذلك استقامة الحركة.

[المحدّد للجهات لا يقبل الكون و الفساد]

أقول: لما بين أن كلّ كائن فاسد فهو قابل للحركة المستقيمة، و قد كان ثبت أن كلّ قابل للحركة المستقيمة ففيه ميل مستقيم، فكلّ كائنٍ فاسدٍ ففيه ميل مستقيم؛ فها هنا جعل ذلك

٣. مج ٢: فالمجاور.

٢. س: للنوع.

١. س: لا يلزم.

٥. ت: فيطل.

٤. آس ١: والمحدد.

كبرى لقياس من الشكل الثاني ينتج أن المحدد للجهات لا يقبل الكون و الفساد هكذا: «لا شيء من المحدد للجهات فيه ميل مستقيم، وكل كائن فاسد فيه ميل مستقيم، فلا شيء مما هو محدّد للجهات بكائن فاسد».

و بين الصغرى، بأن «المحدّد فيه ميل مستدير، و لا شيء مما فيه ميل مستدير فيه ميل مستقيم، فلا شيء من المحدّد فيه ميل مستقيم». و صغرى هذا قد ثبتت من قبل. و أمّا كبراد، فبينها بأن الطبيعة الواحدة لو اقتضت الميل المستدير و الميل المستقيم معاً، مع أن في أحدهما انصرافاً عن الآخر و تركاً له، لكانت قد اقتضت توجّهاً إلى الشيء، و انصرافاً عنه؛ هذا خلف.

و مثال ذلك أن يتحرّك الجسم بحركة مستقيمة، فإذا وافى مكانه الطبيعي يتحرّك^٢ بحركة مستديرة، فيكون المطلوب بالحركة المستقيمة مرغوباً عنه بالحركة المستديرة؛ و هو محال.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يقتضي الحركة المستقيمة بشرط خروجه عن حيّزه الطبيعي، و المستديرة بشرط حصوله فيه، كما أن الجسم العنصري يقتضي الحركة المستقيمة^٣ بشرط أن لا يكون في المكان الطبيعي لذلك العنصر، و^٤ يقتضي السكون بشرط أن يكون في المكان الطبيعي بحسبه؟

قلنا في الجواب: إن الطبيعة الواحدة لم تقتض لذاتها لا الحركة و لا السكون، بل الذي اقتضته هو الحصول في الحيّز الطبيعي؛ ففي حالتَي الحركة و السكون مطلوب الطبيعة ذلك الأمر الواحد، بخلاف ما نحن فيه؛ فإن الحركة المستديرة فيها انصراف^٥ و توجّه عن المطلوب بالحركة المستقيمة - كما عرفت - ثم الجسم المحدّد لو اقتضى الحركة المستديرة في حيّز أو مكان طبيعي له - لو جاز ذلك - لكان طالباً بتلك الحركة وضعاً مخصوصاً طبيعياً إذا حصل على ذلك الوضع^٦ وقف، و ذلك محال؛ لأن نسبة الأوضاع كلّها إليه على السواء فلم يكن كون بعضها طبيعياً و البعض غير طبيعي أولى من العكس؛ هذا ما قيل وإن كان غير

٣. ت: - المستقيمة.

٤. س: الموضع.

٢. ت: تحرّك.

٥. س: انصرف.

١. ت، مع ٢: - معاً.

٤. س: - و.

خال عن شوائب الشبه^١.

و الفائدة من قوله: «و كذا كلّ ذي ميل مستدير»: أن يبيّن ما عدا المحدّد من الأفلاك المشهورة، هي أيضاً غير قابلة للكون والفساد، وغيرهما ممّا يذكر امتناعه على المحدّد؛ لأنّ كلّ ذلك مبنيّ استحالة على امتناع الحركة المستقيمة عليه؛ فوجب أن كلّما تمتنع الحركة المستقيمة عليه تمتنع هذه الأشياء المذكورة عليه؛ لكن الأفلاك المشهورة كلّها تمتنع الحركة المستقيمة^٢ عليها بدليل أن لها ميلاً مستديراً، وكلّ ذي ميل مستدير فليس له ميل مستقيم، ولا شيء ممّا ليس له ميل مستقيم^٣ بقابل للحركة^٤ المستقيمة. فهذه الأفلاك ليست بقابلة للحركة المستقيمة ويلزم المطلوب بناءً على صحّة الأصول.

قال: ولا يتمزّق، لما ذكرنا من وقوع الحركة في العدم وغير ذلك؛ ولأنّه إذا حرّكه القاسر عند الخرق:

إن طاعت الأجزاء في الجهات المختلفة دون ممانعة فلها ميل مستقيم مختلف.

وإن مالت إلى الالتيام أيضاً ففيها ميل مستقيم وقد برهن أن ذا الميل المستدير يستحيل عليه ذلك، والأفلاك الثابت لها الميل المستدير لا تنخرق لذلك.

[الأفلاك الثابت لها الميل المستدير لا تنخرق ولا تتمزّق]

أقول: قوله: «و لا يتمزّق لما ذكرنا من وقوع الحركة في العدم»: معناه أن المحدّد للجهات^٥ يستحيل عليه التمزّق والانخراق؛ لأنّ ذلك لا يتمّ إلا بالحركة المستقيمة، والحركة المستقيمة إنّما هي نحو جهة، والمحدّد ليس وراءه جهة ولا شيء، فيكون لو انخرق أو تمزّق متحرّكاً في العدم وذلك محال.

و قوله: «و غير ذلك»: يريد أن تمزّقه يمتنع لما ذكرنا أيضاً من أن له ميلاً مستديراً

١. آس ١: الشبهة؛ مج ٢: من شوائب.

٢. ت: - عليه تمتنع هذه الأشياء المذكورة عليه لكن الأفلاك المشهورة كلّها تمتنع الحركة المستقيمة.

٣. مج ٢: ممّا له ميل مستدير. ٤. ت: الحركة. ٥. آس ١: الجهات.

٦. مج ٢: - إنّما.

فلا يكون فيه ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة، وكل ما يتمزق فهو قابل للحركة المستقيمة، فالمحدد لا يتمزق.

قوله: «ولأنه إذا حرّكه القاسر عند الخرق إن طاوعت الأجزاء في الجهات المختلفة دون ممانعة فلها ميل مستقيم مختلف»: معناه أنه لو جاز الخرق عليه لما كان انخراقه لذاته، وإلا لما كان متصلاً؛ بل لا بدّ وأن يكون لخرقه سبب قاسر؛ وذلك السبب القاسر لا يخلو عند الخرق من أحد أمرين إما أن يكون أجزاء المخروق مطاوعة له، أو غير مطاوعة^١؛ فإن كانت مطاوعة له في الجهات المختلفة^٢ وجب أن يكون له ميل مستقيم إلى خلاف تلك الجهات لما علمت أن كلّما يتحرّك بالقسر إلى جهة فله ميل طبيعي إلى خلاف تلك الجهة، فإذا طاوع القاسر إلى جهات مختلفة، ففيه ميل مستقيم إلى جهات مختلفة.

قوله: «وإن مالت إلى الالتيام أيضاً ففيها ميل مستقيم»: هذا هو القسم الثاني وهو أن لا يكون أجزاء المحدّد المنخرق مطاوعةً للقاسر عند الخرق، بل يمانع إلى الالتيام؛ وذلك أيضاً إنما يصحّ بأن يوجد فيها ميل مستقيم إلى جهة الالتيام لا إلى جهة مطاوعة القاسر. قوله: «وقد برهن أن ذا الميل المستدير يستحيل عليه ذلك»: معناه أنه لما ثبت أن كلّ ما ينخرق فلا بدّ فيه^٣ من ميل مستقيم؛ وقد كان^٤ ثبت بما^٥ مضى من البرهان أن ذا الميل المستدير يستحيل عليه الميل المستقيم أيضاً، لاستحالة أن تقتضى الطبيعة الواحدة توجّهاً^٦ إلى شيء وصرفاً عنه، وجب أن يكون المحدّد الثابت له الميل المستدير لا يقبل الخرق.

قوله: «والأفلاك الثابت لها الميل المستدير لا تنخرق لذلك»: معناه أن المحدّد كما أنه لا ينخرق لأجل ما فيه من الميل المستدير، فكذلك ما عداه من الأفلاك المشهورة لأجل ما ثبت لها من الميل المستدير، بدليل حركتها المستديرة التي هي بواسطة الميل، أو الدالة على وجوده فيها - كما عرفت - لا يجوز أن تكون قابلة للخرق بعين ما استدلّ به على ذلك في المحدّد بطريق المطاوعة واللامطاوعة.

٢. مج ٢: الثلاث.

٥. س: مما.

١. آس ٢: + له: س: - أو غير مطاوعة.

٤. ت: كانت.

٣. آس ١: له.

٦. ت: توجيهاً.

قال: و من أوّل برهان إثبات الميل إلى هاهنا أكثره رأي بعض العلماء. قال المُشرّق: المستدير إذا تساوت أوضاعه يستوي لجرمه ميل أوضاعه ولا ميل عند الاستواء.

و برهان الميل، فيه بُعدٌ فإنّ الضعيف من الممانع عند قوّة كثيرة قد يستوي مع عديم الممانعة؛ والجرمُ الثقيل الذي لا يحركه ولا يمانعه إلاّ كثير من الرجال، فقوّة^١ محرّك أو ممانع واحدٍ منهم إذا استقلّ، وجودها و عدمها في التأثير سواء عند^٢ شدّة القوّة الزائدة عليه.

[نقد برهان القائلين بتعميم الميل في الأجسام]

أقول: لمّا أثبت وجود «الميل» لكلّ جسم، و تكلم فيما يتفرّع عليه من المباحث، ذكر هاهنا أنّه إنّما أتى بذلك على سبيل الحكاية لمذهب بعض الفضلاء، لا لأنّه يرى ذلك أو يعتقد صحّة الأدلّة المحكيّة عليه؛ لأنّ كلّ مبنّي على وجود الميل لكلّ جسم؛ وما ذكر على أنّه برهان عليه فهو مدخولٌ و منتقّد، فيكون كلّ ما فرّع عليه من الأحكام كذلك؛ لأنّ الطعن في الأصل يقتضي الطعن في الفرع؛ على أنّ من فروعه ما لا يخلو مع تسليم الأصل من شبه و أنظارٍ لا حاجة إلى إيرادها بعد ثبوت الطعن الساري^٣ إليه من الأصل.

و بيّن خلل الأصل على وجهين: أحدهما من طريق الحلّ، والثاني من طريق المعارضة: أمّا الذي من طريق الحلّ، فهو أنّ الذي أثبت به تعميم الميل في الأجسام قد عرفت أنّ إحدى مقدماته أنّه لا يجوز أن يستوي زمان حركة ذي الميل و عديمه، لاستحالة أن لا يكون للميل تأثير أصلاً فيكون وجوده و عدمه سواء، و ذلك محال.

و هذه المقدّمة ممنوعةٌ فإنّ تأثير الجزء لا يلزم أن يكون جزء تأثير الكلّ، فالميل القويّ إذا اقتضى زماناً للحركة، لا يلزم أن يكون الميل الضعيف يقتضي من الزمان ما نسبته إلى الزمان الذي اقتضاه القويّ، كنسبة ضعف هذا إلى قوّة ذلك.

و حقّق ذلك بمثال أورده و هو أن ألفاً من الرجال مثلاً، إذا حرّكوا شيئاً من الأجرام

الثقيلة كالحجر العظيم، فإذا رفعوه مقدار ذراع لا يلزم أن يكون الواحد منهم - لو انفرد - يرفعه ^١ جزءاً من ألف جزء من ^٢ ذراع، بل جاز أن لا يتمكن من تحريكه عند الانفصال ألبتة؛ فيكون وجود ذلك المحرك الواحد وعدمه على السواء، ومع هذا لم يلزم منه محال. والوجه فيه أن تأثير ذلك الواحد وكذا كل واحد إنما هو مشروط بانضمام الباقيين إليه، بحيث يكون للجموع ^٣ أثر واحد لا يتوزع على الآحاد عند الانفرد، بل عسى ذلك يكون عند الاجتماع لا غير.

وفي مقايضة الميل بهذا المثال نظراً وهو أن الميل لا معنى له إلا المدافعة والممانعة، فحيث لا مدافعة ولا ممانعة فلا ميل، والتقدير وجود ميل وإن كان ضعيفاً؛ ^٤ وإنما كان يصح إجراء الميل مجرى هذا المثال لو كانت المدافعة والممانعة من تأثيراته، لا أنه يكون هو هي نفسها ^٥.

و قوله: «قال المشرق»: يريد به صاحب الحكمة الإشراقية لأن تلك لا تكون إلا حقيقة إذ معنى «الإشراق» هو ما يفيض على النفوس وينطبع فيها من العلوم من جهة العقول الفعالة، وذلك لا يمكن أن يكون إلا مطابقاً لما في نفس الأمر كما سيأتي بيانه.

و قوله: «المستدير إذا تساوت أوضاعه يستوي لجرمه ميل أوضاعه ولا ميل عند الاستواء»: يريد أن يبين قبل الطعن في برهان الميل أن المحدد للجهات ليس فيه ميل مخالف للميل الذي هو من نفسه المحركة له بالإرادة؛ لأن المحدد مستدير ليس بعض الأوضاع أولى به من البعض، وكل كذا فلا ميل له، إذ لو كان له ميل لما كانت أوضاعه متساوية، ويلزمه من باب عكس النقيض أن كل ما أوضاعه متساوية فلا ميل له، فالمحدد لا ميل له.

و تحقيق هذا البحث أن المحدد كل وضع يفرض له، فليس ذلك الوضع بالنسبة إلى جرم المحدد أولى من غيره من باقي الأوضاع، وكل كذا فهو ممكن التبدل بالحركة، فلا يخلو إما أن يكون فيه ميل مخالف لجهة ميل تلك الحركة، أو لا يكون: فإن لم يكن، فهو المطلوب.

١. مج ٢: انفرد بنفسه رفعه. ٢. آس ١، س: - جزء من. ٣. مج ٢: للمجموع.

٤. ت: بعينها.

٥. ت: ٢: - و.

و إن كان، ففيه ميول مختلفة بحسب اختلاف ما يقبله من الحركات التي بحسب الأوضاع المتساوية؛ و إذا تساوت الميول لم يبق مدافعة إلى جهة، و لا معنى للميل إلاّ المدافعة؛ فلو كان فيه ميول متساوية إلى جهات مختلفة لما كان فيه ميل أصلاً؛ هذا خلف. و على تقدير أن لا يكون خلفاً فهو نفس مطلوبنا.

و قوله: «و برهان الميل فيه بُعد فإنّ الضعيف من الممانع عند قوّة كثيرة قد يستوي مع عديم الممانعة»: معناه أنّ القوّة المحرّكة بالقسر إذا كانت شديدة جداً ربّما استوى بالنسبة إليها الجسم^١ الذي فيه ميل ضعيف يمانعها منعاً ضعيفاً و الجسم الذي لا ميل ممانع فيه أصلاً. و قوله: «و الجرم الثقيل الذي لا يحركه و لا يمانعه إلاّ كثير من الرجال قوّة محرّك أو ممانع واحد منهم، إذ المستقل وجودها و عدمها في التأثير سواء عند شدّة القوّة الزائدة عليه»، معناه تصحيح ما ادّعاه من استواء ذي الممانعة الضعيفة و عديمها في عدم التأثير، فإنّ الجرم الثقيل كالحجر الكبير الذي لا يقدر على تحريكه إلاّ جماعة من الرجال و لا يقدر على منع الجماعة المذكورة من تحريكه إلاّ جماعة من الرجال أيضاً لا يكفي واحد منهم في تحريكه إذا استقل ذلك الواحد بالتحريك، كما لا يكفي واحد في منع الجماعة عن التحريك؛ و على هذا، فإنّ وجود قوّة ذلك الواحد المحرّك، أو الواحد الممانع^٢ من الحركة و عدم تلك القوه متساويان في تأثير التحريك، أو المنع منه، بالنسبة إلى شدّة قوّة الجماعة الزائدة على قوّة ذلك الواحد، كما قد عرفت وجه التحقيق في ذلك.

قال: و اعلم أنّ حجرين^٣ - مثلاً - متساويي الميل إذا تحرّك أحدهما إلى المركز و حرّكنا الثاني إليه بقوّة، إنّ^٤ الثاني الذي حرّكناه أسرع لانضمام قوتنا إلى ميله؛ ثمّ لو كان عديم الميل موجوداً و حرّكناه أيضاً إلى المركز بمثل قوّة حرّكناه بها الحجر إليه سواء، فحركة الحجر أسرع، للميلين. و هب! أنّهما تساويا، فإذا حرّكنا ب و د - المذكورين - قسراً صرفاً إلى المركز ميلاً^٥ على ما قلنا مع هذا الحجر، كان المحال لازماً على طريقه أو ألزم و ليس كذا.

١. د: - بالقسر إذا ... إليها الجسم.

٣. مع ١: الحجرين.

٤. آس ٢: فإن.

٢. مع ٢: المانع.

٥. مع ١، آس ١: مثلاً.

[في الخلل التي في برهان الميل]

أقول: هذا هو الخلل الذي يبينه في برهان الميل من طريق المعارضة و تقريره:
أن نفرض أجساماً خمسة:

أحدها، جسم متحرك إلى المركز بميل طبيعي له إليه كالحجر.
و ثانيها، جسم أرضي كحجر آخر، فيه ميل إلى المركز أيضاً مساوٍ لميل ذلك الجسم في
الشدة و الضعف، و هو مع ذلك متحرك إلى المركز بذلك الميل الطبيعي، و بميل آخر قسري
منضم إلى ميله الطبيعي.

و ثالثها، جسم لا ميل فيه إلى المركز، متحرك إليه بقوة قسرية مساوية للقوة القسرية
التي حرك بها الجسم الثاني إلى المركز.

و رابعها، جسم فيه ميل طبيعي إلى جهة المحيط، متحرك إلى المركز بمثل تلك القوة
القسرية.

و خامسها، جسم فيه ميل طبيعي إلى جهة المحيط أيضاً، هو أقل من الميل الذي في
الجسم الذي فرض قبله، مع أن الجسم المذكور متحرك بمثل تلك القوة القسرية إلى جهة
المركز.

و إذا تقرر هذا الفرض، فالجسم الثاني حركته إلى المركز أسرع من حركة الأول إليه، لأن
الثاني يتحرك إليه بميلين، و الأول يتحرك بميل واحد مساوٍ لأحد الميلين، فينضاف قوة
الميل القسري إلى قوة الميل الطبيعي المشترك بينهما، فلا بد أن يزداد تأثيره في سرعة
الحركة إلى المركز، و هذا هو المراد من قوله: «إن الثاني الذي حركناه أسرع لانضمام قوتنا
إلى ميله»؛ و بمثل^٢ هذا هو^٣ أيضاً - أعني الثاني - حركته أسرع من حركة الثالث، إذ الثاني
يتحرك بميلين، و الثالث يتحرك بأحدهما فقط، و ذلك هو معنى قوله: «فحركة الحجر أسرع
للميلين^٤».

و أما الجسم الرابع، فحركته أبطأ من الثاني و الثالث و الخامس؛ فهذا الرابع هو الذي

٣. آس ١: و هو.

٢. مع ٢: لمثل.

١. مع ٢: بميل.

٤. س: الميلين.

سمّيناه في برهان^١ الميل ب، وهذا الخامس هو الذي سمّيناه هناك د، فلنفرض أنّ زمان حركة الرابع ضعف زمان حركة الثاني - وليكن الرابع في ساعة، والثاني في نصف ساعة - ونفرض أنّ الميل المعاوq في الخامس نصف الميل المعاوq في الرابع، فيلزم على سياق ما يبيّن في برهان الميل أن يكون زمان حركة الخامس نصف زمان حركة الرابع؛ لكن الرابع في ساعة فالخامس^٢ في نصف ساعة؛ فيساوي زمان حركة ما فيه ميل معاوq مع زمان حركة ما لا ميل معاوq فيه، بل فيه مع ذلك ميل موافق؛ هذا خلف.

فلو لزم وجود الميل المعاوq عن الحركة القسرية في كلّ جسم بالبرهان الذي مضى، لزم هاهنا في الجسم المفروض ثانياً، أن يكون له مع الميل الطبيعي إلى المركز و الميل القسري الموافق له، ميل آخر إلى المحيط مخالف للميل الطبيعي؛ وذلك محال لاستحالة اجتماع الميلين المختلفين.

و قوله: «وهب! أنهما تساويا»: يريد أنّ الثاني مع كونه أسرع من الثالث في نفس الأمر، فإنّا^٣ لو نزلنا أنّه ليس بأسرع منه بل مساوٍ له في السرعة و البطؤ، فإنّ المحال يلزم من ذلك فضلاً عما لو كان أسرع.

و قوله: «فإذا حرّكنا ب و د - المذكورين - قسراً صرفاً إلى المركز مثلاً على ما قلنا مع هذا الحجر، كان المحال لازماً على طريقه أو ألزم»: فاعلم أنّه أراد ب ب الجسم الذي فيه ميل معاوq عن الحركة القسرية، و ب د الجسم الذي فيه ميل كذلك، إلّا أنّه أقلّ، وهما المذكوران في برهان الميل. فإذا استعملنا هاهنا ذلك البرهان مع الحجر الذي فيه ميلان إلى المركز، أحدهما طبيعي و الآخر قسري، كما استعملناه هناك في ب و د مع الجسم العديم الميل المسمّى ب ج لزم^٤ المحال هاهنا، كما لزم هناك:

أمّا أنّ المحال لازم فلما علمت^٥.

و أمّا أنّه ألزم، فلأنّ هناك لازم مساواة ما له ميل معاوq لما لا ميل معاوq له.

و هاهنا لازم مساواة ما له ميل معاوq لما ليس له ذلك، وفيه مع ذلك ميل طبيعي موافق؛ و لا شك أنّ هذا أشدّ استحالةً.

٣. آس ١: فإنّه.

٢. س: والخامس.

١. البرهان.

٥. آس ١: علمنا.

٤. مج ٢: للزم.

و قوله: «وليس كذا»: يريد أن برهان الميل لو كان حقاً لكان عدم وجود ميل معاق في الجسم المتحرك إلى المركز بميلين - طبيعي وقسري - محالاً، لكن ذلك ليس بمحال لأن هذا الميل المعاق معدوم عن الجسم المذكور في نفس الأمر لاستحالة وجود ميلين طبيعيين إلى جهتين مختلفتين في جسم واحد؛ ولو كان عدمه محالاً لما كان معدوماً في نفس الأمر لكنه معدوم فليس بمحال.

و اعلم أن تسميته لما احتج به على وجود الميل في كل جسم بـ«البرهان» مع كونه لا يرى صحته هو من طريق المجاز؛ إذ لو كان برهاناً لكان مفيداً لليقين؛ لأن «إفادة اليقين» مأخوذة في حدّه^١ فما كان يكون فيه نقده، ولا عليه طعن، والأمر عنده بخلاف ذلك.

قال: فكفانا أن المحدد لا ينخرق لما سبق أولاً، ولا يتحرك على الاستقامة فليس بكائن ولا فاسد.

و ميل العنصریات محسوس.

و للمستدير ميل آخر ستعرفه.

أقول: لما بنى على تعميم وجود الميل أن المحدد لا ينخرق ولا يتحرك حركة مستقيمة ولا يقبل الكون والفساد، ثم بين بعد ذلك أن برهان الميل فيه نقده، ذكر هاهنا أن القدر في وجود الميل الذي بنى عليه الأحكام المذكورة للمحدد، لا يقدح في حصول هذه الأحكام له؛ لأنه قد ثبت امتناع الحركة المستقيمة عليه لا من طريق وجود الميل، بل من طريق استحالة الحركة في العدم وإليه. ويلزم من ذلك أن لا يقبل الخرق ولا الكون والفساد؛ لأن كل ما ينخرق فهو قابل للحركة المستقيمة، وكذا كل كائن فاسد؛ فكل ما لا يقبل الحركة المستقيمة فليس بمنخرق ولا كائن ولا فاسد. وذلك كافٍ في نفي هذه الأشياء عن المحدد. وأما باقي الأفلاك المتحركة بالحركة المستديرة، فلا يكفي ذلك في نفي هذه الأشياء عنها، فلهذا اقتصر على ذكر المحدد.

و بعد أن قرّر هذا، ذكر أن الميل لا يخلو عنه جسم، لكن لا من طريق ذلك البرهان المزيّف، بل من طريق آخر وهو أن الأجسام على قسمين: عنصريّة وفلكيّة:

١. در جلد اول همین کتاب، در منطق، مرصد ششم، تلویح دوم، در تعریف برهان گفته است: «البرهان قياس مؤلف من مقدمات يقينية».

أمّا العنصريّات، فلكلّ واحد منها ميل محسوس إلى حيّزه الطبيعي، لا حاجة إلى إثباته ببرهان.

و أمّا الفلكيّات، فستعرف أنّ حركاتها المستديرة نفسانيّة فلها ميلٌ نفساني وهو الذي أشار إليه بأنّه «ميل آخر»؛ لأنّه لم يصرّح بذكر الميل النفساني من قبل؛ بل ذكرَ الطبيعي والقسري لا غير.

قال:

التلويح الثالث في المكان

وله أمارات أربعة باتّفاق الجماهير:

الأوّل، جواز انتقال الجسم عنه إلى غيره.

والثاني، استحالة حصول جسمين فيما يشغله أحدهما معاً.

والثالث، أنّه ينسب إليه الجسم بلفظة «في» وما في معناها.

والرابع، أنّه يختلف بالجهات مثل فوق وتحت ونحوهما.

وظنّ أنّ المكان هو الهيولى.

وقيل: هو الصّورة.

وقيل: ما يستقرّ عليه الجسم.

والأمارات المسلّمة كلّها ليس ولا واحد منها يجتمع فيه، فليس شيء منها

بمكان. وفي الأوّلين يلزم أن يكون الجسم في أحد جزئيه، هذا محال.

أقول: قوله: «وله أمارات أربعة باتّفاق الجماهير»: فاعلم أنّ الفائدة من ذكر أماراته عند الجماهير أنّ الشيء إذا لم يسلم فيه علامة أو لازم أو خاصّة أو أمر في ذاته، لا يصحّ النزاع فيه والاختلاف في ماهيّته؛ بل يصير ذلك خلافاً لفظياً. ولولا ذكر هذه الأمارات فيما نحن فيه لما أمكننا إبطال قول من يقول: إنّ «المكان» هو ما يستقر عليه الجسم مثلاً، إذ ليس

لنا^١ منع «العناية» والاصطلاح.

و قوله^٢: «الأوّل جواز انتقال الجسم عنه إلى غيره»: ربّما عورض بأنّ من الأجسام ما لا يجوز خروجه عن مكانه كما قيل في الأفلاك.

و جوابه، أنّ المراد جواز انتقال الجسم من حيث هو جسم متمكّن؛ وذلك لا ينافي الامتناع بسبب^٣ آخر كصورة نوعيّة أو غيرها، فإنّ عدم الانتقال في أمثال هذه، لا لأنّها أجسام أو متمكّنة بل بسبب آخر.

و قوله: «و الأمارات المسلّمة كلّها ليس و لا واحد منها يجتمع فيه»: يريد أنّ الأمارات الأربعة التي سلّم^٤ الجمهور حصولها للـ «مكان» لا تجتمع في واحد من هذه الثلاثة، أعني الهولي و الصّورة و ما يستقرّ عليه الجسم؛ فليس و لا واحد من الثلاثة المذكورة تجتمع فيه هذه الأمارات الأربعة^٥:

أمّا «الهولي»، فلأنّ الجسم من حيث هو جسم أو متمكّن على تقدير أن يكون هيولاه هي المكان لا يتصوّر انتقاله عنها؛ لأنّ الشيء لا ينتقل إلّا بجميع أجزائه و الهولي هي أحد جزئي الجسم، فلو انتقل لانتقلت بانتقاله فلا يتصوّر^٦ انتقاله عنها و إن تصوّر انتقاله في الجملة؛ وكذا كلّ ذي جزء فإنّه يمتنع لذاته أن ينتقل عن شيء من أجزائه إلى غيره و هو باق بعينه في حال النّقلة و^٧ ما قبلها.

و أمّا «الصّورة»، فحكمها هذا الحكم.

و أمّا «ما يستقرّ عليه الجسم»، فلا ينسب الجسم إليه بلفظة «في» و ما في معناها من الألفاظ الدالّة على الظرفية من أيّ لغة، كما يقال: «الماء في الكوز» و «الوتد في الحائط» و «زيد في الدار»؛ فإنّ التّرس إذا استقرّ على مقدار الدرهم لا يقال: «إنّ التّرس فيه» بل يقال: «إنّه عليه» و هذه تنتظم على صورة قياسيّة من الشكل الثّاني كقولنا: «كلّ مكان يصحّ انتقال الجسم عنه، و لا شيء من الهولي أو^٨ من الصّورة يصحّ انتقال الجسم عنه، فلا شيء من المكان بهولي و لا صورة»؛ و كقولنا: «بعض ما يستقرّ الجسم عليه ليس ينسب الجسم إليه

٣. مج ٢: + أمر.

٦. مج ٢: و لا يتصور.

٢. س: فقله.

٥. مج ٢: الأربع.

٨. مج ٢: و.

١. آس ١: - لنا.

٤. آس ١: يسلم.

٧. مج ٢: النّقلة على ما كان.

بأنه فيه، وكل مكان ينسب الجسم إليه بأنه فيه، فبعض ما يستقرّ الجسم عليه ليس بمكان؛
وقيل: كل ما يستقر الجسم عليه فهو مكان؛ لكون هذا القائل لم يجعل للمكان مفهوماً سوى
ذلك، هذا خلف.

قوله: «و في الأولين يلزم أن يكون الجسم في أحد جزئيه، هذا محال»: يريد أنه لو كان
مكان الجسم هو هيولاه أو صورته - وهما مراده بـ«الأولين» لكونه ذكرهما أولاً - للزم أن
يكون الجسم في أحد جزئيه، والتالي باطل فالمقدّم مثله.
أمّا الشرطية، فبيانها بما^١ ذكرنا من أن الجسم مركّب من الهيولى والصورة فيكون كلّ
واحد منهما جزءه^٢.

و أمّا بطلان التّالي فبيّن بذاته.

فإن قيل: إذا كانت الأمانة الأولى كافية في منع أن يكون المكان هيولى أو صورة، و
الأمانة الثالثة كافية في منع أن يكون ما يستقر عليه الجسم، فما الفائدة في ذكر الثانية و
الرابعة؟

و الجواب، أن الثانية يحتاج إليها للفرق بين «المكان» و «المحلّ» بالنسبة إلى ما يحصل
فيهما؛ فإن «المكان» الواحد لا يجتمع فيه جسمان يكون مشغولاً بكلّ واحد منهما، و
«المحلّ» الواحد يجتمع فيه حالاً أن يكون كلّ منهما سارياً فيه بالأسر كالطعم و اللون و
الرائحة في جسم واحد.

و لا يعارض هذا بأن جواز الانتقال يكفي فرقاً بينهما.

لأننا نقول: إنه وإن كان كذلك إلا أنه يفتقر في إبانة الفرق إلى إقامة البرهان على عدم
جواز انتقال الصور و الأعراض من محلّ إلى غيره، وأنّ عدم جواز ذلك لذواتها، و لنفس
حلولها في محالّها، و لا كذلك جواز اجتماع حالّين في محلّ.

و عدم جواز اجتماع جسمين في مكان فإنّه بيّن بذاته لا يفتقر إلى حجة و برهان.
و أمّا الأمانة الرابعة، فإنّ بعضهم يزعم أن النفس مكان للبدن؛ و ذلك يبطل بأنّ المسلّم
في المكان أنّه يختلف بالجهات و النفس فليس لها جهة.

وَمَا يَفْرَقُ بِهِ بَيْنَ «الْمَكَانِ» وَ«الْمَحَلِّ» أَنْ مَا يَحِلُّ فِي الْمَحَلِّ يَكُونُ شَائِعاً فِيهِ بِكَلِّيَّتِهِ كَالسَّوَادِ فِي الْجِسْمِ؛ وَلَا كَذَلِكَ الْمَتَمَكِّنُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْمَكَانِ.

قَالَ: وَظَنَّ أَنَّ الْمَكَانَ هُوَ الْخَلَاءُ، وَهُوَ امْتِدَادٌ يُمْكِنُ فِيهِ فَرَضُ أبعادٍ ثَلَاثَةٍ قَائِمَةٍ^١، قَائِمٌ لَا فِي مَادَةٍ^٢ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَمْلَأَهُ الْجِسْمُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَخْلُو عَنْ الْجِسْمِ عِنْدَ قَوْمٍ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ غَيْرِهِمْ.

[فِي الْخَلَاءِ وَ مَا ظَنَّ أَنَّهُ هُوَ الْمَكَانُ]

أَقُولُ: إِنَّهُ أَبْطَلَ أَوَّلًا مَكَانِيَّةَ مَا تَوَهَّمُ أَنَّهُ هُوَ الْمَكَانُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا تَصْدُقُ الْأَمَارَاتُ الْأَرْبَعَةُ^٣ عَلَيْهَا؛ وَمَقْصُودُهُ الْآنَ أَنْ يُبْطِلَ مَكَانِيَّةَ مَا تَوَهَّمُ أَنَّهُ كَذَلِكَ مِمَّا تَصْدُقُ الْأَمَارَاتُ الْمَذْكُورَةُ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ مَوْجُوداً، وَذَلِكَ هُوَ «الْخَلَاءُ»؛ فَاِبْتَدَأَ بِذِكْرِ تَعْرِيفِهِ، ثُمَّ بَارَأَ النَّاسَ فِيهِ، ثُمَّ بِإِبْطَالِ وَجُودِهِ:

[تَعْرِيفُ الْخَلَاءِ]

أَمَّا تَعْرِيفُهُ، فَهُوَ قَوْلُهُ: «وَهُوَ امْتِدَادٌ يُمْكِنُ فِيهِ فَرَضُ أبعادٍ ثَلَاثَةٍ قَائِمَةٍ، قَائِمٌ لَا فِي مَادَةٍ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَمْلَأَهُ الْجِسْمُ»: فَ«الامْتِدَادُ» تَعَمُّ الْخَطِّ وَالسَّطْحِ وَالْجِسْمِ، وَ«إِمْكَانُ فَرَضِ الأبعادِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ» يُخْرِجُ الْخَطَّ، وَكُونُهَا «قَائِمِيَّةٌ» يُخْرِجُ السَّطْحَ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِ«الْقَائِمِيَّةِ»^٤ كُونُهَا عَلَى زَوَايَا قَائِمَةٍ، وَذَلِكَ لَا يَتَأَتَّى فِي السَّطْحِ، وَإِنْ كَانَ يَتَأَتَّى فِيهِ فَرَضُ أبعادٍ ثَلَاثَةٍ لَكِنْ لَا عَلَى زَوَايَا قَوَائِمٍ كَمَا عَرَفْتَ؛ وَكَوْنُ قِيَامِهِ «لَا فِي مَادَةٍ»، يُخْرِجُ الْجِسْمَ التَّعْلِيمِي فَإِنَّهُ عَرَضٌ لَا يَدُلُّهُ مِنْ مَحَلٍّ وَذَلِكَ الْمَحَلُّ هُوَ الْمَادَةُ، وَالتَّقْدِيرُ أَنَّهُ لَا فِي مَادَةٍ؛ وَكَوْنُ^٥ «مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَمْلَأَهُ الْجِسْمُ»، يُخْرِجُ الْجِسْمَ الطَّبِيعِيَّ، فَإِنَّ^٦ الْجِسْمَ الطَّبِيعِيَّ لَا يَمْلَأُهُ جِسْمٌ آخَرُ لِأَنَّهُ هُوَ فِي نَفْسِهِ مَلَأٌ فَلَا يَمْلَأُهُ شَيْءٌ آخَرُ.

٣. مج ٢: الأربع.

٢. قائمة مقام في.

١. آس ١، آس ٢: قائمة.

٥. مج ٢ (هر دو موضع): قائمة.

٤. ت: مقام.

٧. آس ١: لأن.

٦. آس ١: كونه.

[آراء الناس في الخلأ]

وَأَمَّا آراء الناس فيه، فأصلها رأيان وما عداهما يتفرّع منهما:
الأوّل^١، أن هذا الامتداد المذكور يجوز أن لا يجامعه امتداد جسم طبيعي بل يبقى فراغاً
صِرفاً. وقد ذهب إلى ذلك جماعة من المتكلمين وهذا هو المراد بقوله: «و يجوز أن يخلو
عن الجسم عند قوم».

الرأي الثاني، قول من يقول بوجود هذا الامتداد إلا أنه لا يجوز خلوه عن الجسم، وهو
مذهب قوم آخرين؛ وإليه أشار بقوله: «و لا يجوز عند غيرهم». والفرق بين هذا المذهب و
بين مذهب القائلين بأنه لا خلأ، أن أصحاب هذا الرأي يرون أن بين طرفي الطاس مثلاً بُعداً
يداخله بعد الماء^٢، وأنه بحيث لو خرج الماء منه ولم يدخل في ذلك الإناء جسم آخر إما
هواء أو غيره، لبقى البعد بين جوانب الماء فارغاً؛ لكن خروج الجسم عنه من غير أن يخلفه
جسم آخر، هو عند هؤلاء محال.

وَأَمَّا من لا يرى أن للخلأ وجوداً ولا تحققاً^٣، فإنه لا يقول إن بين طرفي الإناء بُعداً
مغائراً لبعد الجسم الذي في ذلك الإناء؛ فهذا هو الفرق.

و يتفرّع من هذين الرأيين آراء أخرى:

منها، أن منهم من يقول: إن وراء العالم خلأ لا يتناهى.

و منهم من يقول: إنه لا خلأ إلا القدر الذي فيه العالم، وليس وراءه لا خلأ ولا ملاء، وإن
من الأجسام التي في هذا العالم ما هي غير متماسة ولا يوجد فيما بينها ما يماسها.

و منهم من يقول: إنه ليس في العالم جسمان لا يتماسان ولا يوجد فيما بينهما جسم
يماسهما.

ثم من القائلين بالخلأ من يرى أنه شيء موجود.

و منهم من يرى أنه لا شيء.

وفيهما آراء أخرى غير هذه؛ لا حاجة إلى استقصائها.

و إذا بطل وجود الخلأ بطلت هذه الآراء بأسرها.

١. مج ٢: + هو.

٢. س: - يداخله بعد الماء.

٣. س: - ولا تحققاً.

قال: والمجوزون لخلو الخلا، أثبتوا وراء العالم ممتداً غير متناه، و^١ عرفت استحالة اللانهاية فيه.

و وجوده محال؛ لأنه لو كان، فما^٢ شغله جسم إذا حصل فيه أصغر منه في الأقطار كلها، لا شك أنه يزداد عليه الخلا المساوي لأكبر منه، ولا شك أن بين الأجسام المتباعدة الخلا أكثر^٣ من المتقاربة، فله مقداراً وهو كم، فليس لا شيء؛ وإذا^٤ قام بنفسه وله طول وعرض وعمق فهو جسم.

[إبطال قول من يرى أن وراء العالم خلا لا يتناهي]

أقول: لما ذكر الآراء في الخلا، شرع بعد ذلك في إبطالها وابتدأ أولاً بإبطال قول من يرى أن وراء العالم خلا لا يتناهي. والقائل بذلك لا يخلو إما أن يرى أن الخلا شيء موجود، أو يرى أنه عدم محض:

فإن كان يرى عدميته فليس بينه وبين أهل الحق منازعة؛ فإن حصل دعواه أنه ليس وراء العالم شيء. وذلك مما لا يخالف فيه نفاة الخلا، بل هو عين مذهبهم؛ فإنهم إذا نفوا الخلا فقد اعترفوا بأن ما وراء العالم ليس بشيء ولا متناه؛ لأن ما ليس بشيء لا يصدق عليه «لا^٥ أنه متناه، ولا أنه غير متناه»، بل يسلب عنه التناهي وعدمه.

ولأجل أن هذا الرأي يرجع عند التحقيق إلى موافقة نفاة الخلا لا إلى مخالفتهم، لاجرم لم يتعرض له صاحب الكتاب. وأيضاً فإنه يناهض ما عرّف به الخلا لأنّ عدم الصرف لا يمكن فيه فرض الامتدادات المتقاطعة، فكان نفس تعريف الخلا كافياً في إبطال كونه عدمياً؛ فلم يفتقر بعد ذلك إلى إبطال ثانٍ.

وإن كان القائل إن الخلا الذي وراء العالم لا يتناهي، يرى مع ذلك أن الخلا شيء وذات موجود، فيدلّ على إبطاله أن ذلك الخلا على هذا التقدير هو امتداد موجود، وكل امتداد موجود فيجب أن يكون متناهياً - كما سبق - فالخلا الذي وراء العالم يجب أن يكون متناهياً وفرض أنه غير متناه، هذا خلف.

٣. آس ١: أكبر.

٦. ت: - لا.

٢. ت، مع ١: فيما.

٥. آس ١: قد.

١. مع ١: + قد.

٤. آس ٢: فإذا.

وإذا عرفت هذا، فقلوه: «أثبتوا وراء العالم ممتداً غير متناه»، أراد «شيئاً ممتداً» فأضر الموصوف وأظهر الصفة. وفيه إشعار بأن الخلأ الذي هو في إبطاله^١ ليس بعدم محض بل هو شيء ما. وقلوه: «و عرفت استحالة اللانهاية فيه»، يشير بذلك إلى ما بُرهن به على وجوب تناهي الامتدادات.

[براهين إبطال القول بوجود الخلأ]

و بعد أن تكلم في إبطال مذهب من يقول إن وراء العالم خلأ لا يتناهى، شرع في إبطال وجود الخلأ كيف كان على اختلاف الآراء فيه؛ ونصب على ذلك عدة براهين:

الأول منها، أن الخلأ لو كان موجوداً لكان قابلاً للزيادة والنقصان، وكلّ كذا فهو إمّا كم وإمّا ذو كم، وعلى التقديرين فإمّا أن يقوم بنفسه أو بمحل:

فإن قام بنفسه وله طول وعرض وعمق إذ التقدير أنه كذلك وهو مأخوذ في حده، لكان جسماً؛ إذ لانعني بـ«الجسم» إلا الجوهر الذي يمكن فيه فرض أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة؛ وهذا بهذه الصفة فيكون جسماً.

أمّا أنه جوهر فلأن التقدير قيامه بنفسه.

و أمّا باقى القيود فلأنها مأخوذة في تعريف الخلأ وإذا كان الضابط في الجسم ذلك، فكلّ ما هو كذلك فهو جسم، فالخلأ جسم، ولا شيء من الجسم بخلأ، فلا شيء من الخلأ بخلأ؛ هذا خلف. فإن لم يقم الخلأ بنفسه فهو في محلّ، وكلّ ما هو في محلّ فهو في مادة، إذ ذلك^٢ المحلّ يكون حينئذ هو مادته، ولا شيء ممّا هو في المادة بخلأ؛ فيلزم الخلف المذكور.

و حاصل هذا أنه لو كان الخلأ موجوداً لكان الخلأ ليس بخلأ؛ والتالي باطل فالمقدّم مثله.

و تقرير الشرطية ما عرفت.

و إذ قد تقرّر هذا، فقلوه: «و وجوده محال»: يريد أن وجود الخلأ محال على كلّ التقادير

١. نسخه ها: في إبطاله. ظاهراً كلمه ای افتاده است مثلاً: «في صدد» یا «في مقام» یا «في بيان إبطاله».

٢. آس ١: مادة وذلك.

سواء فرض داخل العالم أو خارجَه، كان متناهيًا أو غير متناه، صحَّ خلوه عن الجسم أو لم يصح.

و قوله: «لأنه لو كان، فما شغله جسم إذا حصل فيه أصغر منه في الأقطار كلها لا شك أنه يزداد^١ عليه الخلأ المساوي لأكبر منه»: أراد بـ«كان» هاهنا التامة، فيكون معناه أنه لو وجد الخلأ لكان الذي شغله جسمٌ ما من ذلك الخلأ، إذا حصل فيه أصغر من ذلك الجسم لا في قطر واحد فقط بل في جميع الأقطار، فإن الخلأ المساوي لأكبر من ذلك الجسم يزداد على الخلأ الذي كان مساوياً للجسم الأصغر.

و قوله: «ولا شك أن بين الأجسام المتباعدة الخلأ أكثر من المتقاربة^٢»: فمعناه ظاهرٌ وهو بيان ثانٍ لقبول الخلأ للزيادة والنقصان، وكأن^٣ البيان الأول أخصّ بالخلأ الذي لا يخلو عن الجسم، والثاني أخصّ بالذي يخلو عنه؛ وإن كان كلٌّ من البيانيين عامًّا في الذي يخلو والذي لا يخلو.

و قوله: «فله مقدار»: هذا نتيجة ما مضى و صورة القياس: «الخلأ يقبل الزيادة و النقصان، وكل ما يقبل الزيادة و النقصان فله مقدار، فالخلأ له مقدار».

و قوله: «وهو كم»، الضمير عائد إلى «المقدار» لا إلى «الخلأ»، إذ لا يلزم أن كل ما يقبل الزيادة و النقصان فهو كم، إلا إذا كان قابلاً لهما لذاته وهو لم يبيّن^٤ ذلك.

و قوله: «فليس لا شيء»: معناه أن العدم المحض لا يكون كمًّا ولا ذاكم فلا يقال: إن هذا العدم أكبر من ذلك العدم ولا أصغر منه؛ فكل ما يصدق عليه ذلك فليس بعدم؛ فالخلأ ليس بعدم.

و قوله: «وإذا قام بنفسه وله طول و عرض و عمق فهو جسم»: معناه أن هذا الخلأ الذي هو قابل للامتدادات الثلاثة المتقاطعة على الزوايا القوائم، لا جائز أن يقوم بغيره وإلا لكان ذلك الغير مادةً له فلا يكون خلأ - كما عرفت - فتعين أن يقوم بنفسه، و متى قام بنفسه وجبت^٥ جوهريته؛ و لا معنى للجسم إلا الجوهر الذي هو بالصفة المذكورة، فالخلأ إذن جسم؛ هذا خلف.

١. ت: كلها فيزداد. ٢. آس ١: المقارنة.

٣. آس ١: كان. ظاهراً در این جمله درست است. ٤. ت: فلم يبيّن.

٥. مع ٢: وجب.

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن تكون المقادير للجسم الذي فيه الخلأ، لا للخلأ نفسه؟ قلنا: هذا باطل لأن القطر الآخذ من أعلى زاوية حائط إلى أسفل الزاوية التي^١ تقابلها ليس في أبعاد الجدران المحيطة ما يساويه.

قال: ونزيده بياناً ونقول: إنه طابق الكم المتصل، وكل كم طابق المتصل فهو كم متصل، إذ المنفصل لا يطابق المتصل. والكمية المتصلة لو كان لها طبيعة مستغنية عن المحل^٢ لما افتقر نوعها إلى المحل؛ إذ لازم النوع لذاته لا يفارق أشخاصه، وافتقار شيء من نوعها يوجب افتقار كل واحد، فالخلأ اتصاله في مادة فهو جسم، وقد فُرض لا كذلك، هذا محال.

[برهان آخر على استحالة الخلأ]

أقول: إنه في البرهان الذي قبل هذا، بين أن الخلأ قابل للزيادة والنقصان، ثم بين أنه كلما كان كذا لم يكن خلأً؛ وهذا البرهان مشارك لما قبله في مقدمتيه لكنه بين الثانية منهما خاصةً ببيان^٣ هو أوضح مما بينها^٤ في البرهان المتقدم؛ وذلك هو معنى قوله: «و نزيده بياناً» وهذا «البيان» هو المشهور في الكتب. وأما الأول فلم أجده في كلام غيره. و قوله: «و نقول إنه طابق الكم المتصل»: الضمير في «إنه» عائد إلى «الخلأ» المقدّر وجوده.

و قوله: «والكمية المتصلة لو كان لها طبيعة مستغنية عن المحل فما افتقر نوعها إلى المحل»: يريد أن هذا الخلأ هو كم متصل لا شك في استغنائه عن المحل، وإلا لكان ملاً - كما سبق تقريره - وكلما استغنى بعض أشخاصه أو بعض أصنافه عن المحل فنوعه مستغن عن المحل، لكن نوعه هو الكم المتصل، فيلزم أن يستغني الكم المتصل عن المحل^٥ وذلك باطل بما قرّر.

قال: وتعلم أيضاً أنه يقبل الانفصال الوهمي فلا بد له من مادة - كما سبق - وإن مُنِع جواز الانفصال، فيقال: إذا حصل فيه الجسم إن لم يجتمع مع الخلأ فقد فرقه و

٣. آس ١: فبيانه.

٢. آس ٢، مج ٢: فما.

١. آس ١: + هي.

٥. ت: - لكن نوعه هو الكم ... المتصل عن المحل.

٤. ت: + به.

فصله؛ و إن اجتمع معه فتداخل البُعدان صائرة بُعداً واحداً بلازيادة مقدار، و لاتصير وحدتان وحدةً واحدةً؛ وقد عرفت أن لا شيئاً^١ صاروا واحداً. و أيضاً، تعلم أن الأجسام تتمانع عن «التداخل»، و التداخل هو أن يلقى أحدُ شيئين بكتلته كل الآخر، فيكون لكُلّه مكان جزئه^٢، و هو بيّن الاستحالة؛ و تمنع الأجسام ليس إلا لكمالها البُعدي. و الجسم لما جاز أن يلقى بعض الآخر ببعضه دون الكلّ بالكلّ^٣ فليس للجرميّة و لا للصورة و لا للمادة، فإنّها لو منعت ملاقة الكلّ بالكلّ لمنعت ملاقة البعض البعض، فإنّها متساوية^٤ في الكلّ و البعض؛ و التّالي باطل فكذلك المقدم.

و لا تظنّ أن التقاء الجسم آخرَ بسطحٍ عرضي، دون ذاته؛ فإنّ السطحين إن التقيا دون الجسمين فلكلّ طرفٍ إلى الآخر و طرفٌ إلى الجسم، فالسطح ذو عمق فصار جسماً، هذا محال. و على هذا حال الخطّ و النقطة؛ و لا التقاء في عرضي جسمين بذاتيهما لعدم قوامهما بنفسهما. فإذا ثبت أن التمانع للتمام البُعدي فلا يتصوّر التداخل في الخلأ و لا في الملاء؛ فبطل مذهبهم.

[برهان آخر على استحالة الخلأ]

أقول: هذا برهان آخر على استحالة الخلأ و تقريره أن الخلأ لو كان موجوداً لكان قابلاً للانفصال الوهمي و هو ظاهرٌ، و كلّ ما قبل الانفصال الوهمي^٥ فهو قابل للانفصال الانفكاكي - و قد سبق بيان ذلك - و كلّ متّصل قابل للانفصال الانفكاكي فهو في مادة - كما مضى في بيان أن الجسم مركّب من الهيولى و الصّورة - فلو كان الخلأ موجوداً لكان في مادة فلم يكن خلأ؛ هذا خلف. و هذه الجملة هي معنى قوله: «و تعلم أيضاً أنّه يقبل الانفصال الوهمي فلا بدّ له من مادة كما سبق».

و أمّا قوله: «و إن منع جواز الانفصال»: فإنّه لمّا قرّر البرهان، أورد على نفسه سؤالاً و هو

١. ت: + قد.

٢. ت: آس ١: جزؤه.

٣. ت: - بالكل.

٤. ت: مساوية.

٥. ت: - و هو ظاهرٌ و كلّ ما قبل الانفصال الوهمي: مع ٢: و هو ظاهر و كلّ ما كان قابلاً للانفصال الوهمي.

أنّ المجوّز للخلأ ربّما مَنع من قبول الخلأ للانفصال، فلا يلزم افتقاره إلى المادة المبيّن بواسطة قبول الانفصال؛ فلا يتم البرهان.

و أجاب عن السؤال بقوله: «فيقال إذا حصل فيه الجسم إن لم يجتمع مع الخلأ فقد فرّقه و فصله، و إن اجتمع معه فتداخل البعدان صائرة بُعداً واحداً بلا زيادة مقدار»: و تقرير هذا الجواب أنّه قد كان أخذ في تعريف الخلأ أنّ من شأنه أن يملأه الجسم، و لأنّه لو لم يكن من شأنه ذلك لكان فيه ممانعة و صلابة، فكان ملاً؛ و هو المطلوب؛ و إذ قد ثبت هذا فإذا حصل في الخلأ جسمٌ فلا يخلو إمّا أن لا يجتمع البُعد الجسمي مع البُعد الخلائي^١ أو يجتمع:

فإن لم يجتمع فقد انفصل البُعد الخلائي إلى الجزء الباقي و الجزء الزائل؛ و حينئذ يبطل قول من منع جواز الانفصال في الخلأ.

و إن اجتمع كلّ واحد من البعدين مع الآخر، فيلزم^٢ تداخل بُعدين بحيث يصير مقدار مجموعهما كمقدار أحدهما^٣ من غير زيادة عليه ألبتة، و ذلك بديهى البطلان؛ فإن كلّ عاقل يحكم ببديهة عقله أنّ عشرة أذرع و عشرة^٤ أذرع مثلاً، لا بدّ و أن يكون مجموعهما عشرين ذراعاً.

و قوله: «و لا تصير وحدتان وحدة واحدة»: معناه أنّ المقدار الواحد له اعتباران: اعتبار المقدارية التي هي من الكمّ المتصل، و اعتبار الوحدة التي هي مقوّمه للكمّ المنفصل الذي هو العدد؛ و كما أنّ البديهة حاكمة أنّ^٥ المقدار الحاصل من مجموع المقدارين أزيد من المقدار الذي هو لأحدهما، فكذلك هي حاكمة أنّ انضمام المقادير بعضها إلى بعض يحصل منه زيادة في الكمّ المنفصل، فلا يصير المقداران مقداراً واحداً إلّا إذا عُدّما و حصل ثالث و ليس ذلك صيرورة الإثنين واحداً على الحقيقة.

قوله: «و قد عرفت أن لا^٦ شيئين قد صاروا واحداً»: يشير بذلك إلى ما ذكره في الضوابط التي في آخر المنطق من بيان استحالة اتّحاد الاثنين^٧.

٣. ت: أحدها.

٤. ت: ألا.

٢. ت: فلزم.

٥. مع ٢: بأن.

١. آس ١: الخلأ.

٤. س: عشر ... عشر.

٧. جلد اول همين اثر.

و قوله: «و أيضاً تعلم أن الأجسام تتمانع عن التداخل؛ و (التداخل) هو أن يلقي أحد شيئين بكلّيته كلّ الآخر فيكون لكّله مكان جزئه^١ و هو يبيّن الاستحالة؛ و تمناع الأجسام ليس إلّا لكمالها البعدي»: معناه أن العقل حاكم بامتناع تداخل الأجسام بالتفسير الذي فسّر تداخلها به؛ و هو^٢ حاكم أيضاً بأنّ ذلك الامتناع ليس إلّا لأجل أبعاد الجسم - الثلاثة - التي تتقاطع على الزوايا القوائم. و كون الأجسام لها هذه الأبعاد الثلاثة، هو المراد بكمالها^٣ البعدي؛ فإنّ الذي له بُعدان فقط و هو السطح أو بُعد واحد فقط و هو الخطّ هو ناقص؛ و لهذا لا يقوم بنفسه بل هو عرضٌ لغيره بخلاف الجسم الذي له الأبعاد الثلاثة؛ و إذا ثبت أنّ الكمال البعدي هو العلّة في امتناع التداخل بالتفسير المذكور، و العلّة أينما وجدت وجد المعلول، فكلّما هو مجموع الأبعاد الثلاثة أو له الأبعاد الثلاثة^٤ فإنّه يمتنع فيه التداخل.

و قوله: «و الجسم لما جاز أن يلقي بعض الآخر ببعضه دون الكلّ بالكلّ، فليس للجرميّة و لا للصورة^٥ و لا للمادة؛ فإنّها لو منعت ملاقة الكلّ بالكلّ لمنعت ملاقة^٦ البعض البعض، فإنّها متساوية في الكلّ و البعض؛ و التّالي باطل فكذلك المقدم»: معناه أنّه لما ادّعى البديهة في استحالة تداخل الأجسام و أنّ ذلك للكمال^٧ البعدي لا لغيره^٨ من الأسباب، و كان ذلك من الأشياء التي ربّما لا يكون بديهة عند كلّ الناس، أخذ يؤيّدّها بحجّة ينتفع بها من لا يكون ذلك عنده بديهة:

و تقريرها أنّ «التداخل»، قسم من أقسام الملاقة - فإنّ الملاقة أعمّ من التي بالأسر و هي التداخل، و من التي ليست بالأسر كالملاقة بالسطوح مثلاً - فإن كان المانع من ملاقة كلّية جسمٍ لكتّيةٍ آخر، ذلك الجسم أو أحدُ جزئيه اللذين هما الصّورة و المادة مع كون هذه الثلاثة متساوية في كلّ الجسم و بعضه، لوجب أنّها كما منعت ملاقة الكلّ بالكلّ كذلك تمنع ملاقة البعض البعض، لكنّها ما منعت ملاقة البعض البعض و إلّا لما لاقى جسم جسمًا آخر ألبته، و ذلك على خلاف المحسوس؛ فهي إذن غير مانعة من ملاقة الكلّ بالكلّ؛ و إذا

١. ت، آس ١: جزؤه. ٢. مع ٢: معناه كما أن... فهو. ٣. س: لكمالها.
 ٤. آس ١: - أو له الأبعاد الثلاثة. ٥. ت: الصّورة. ٦. س: - ملاقة.
 ٧. آس ١: لكمال. ٨. آس ١: غيره.

لم يكن مانعة من ذلك فلا بدّ وأن يكون المانع منه فيما نشاهد امتناع ذلك فيه سبباً آخر مغايراً لهذه الثلاثة جملةً وإفراداً؛ وذلك السبب ليس إلّا التمام البُعدي؛ وحينئذ يحصل المطلوب، لما سبق.

واعلم أنّ لقائل أن يقول: لانسَلَمَ أنّه إذا لم يكن للجسم وجزئيه، وجب أن يكون للتمام البُعدي؛ بل جاز أن يكون لسبب آخر، كما قد توهم بعضهم أنّه للصلاية؛ وبهذا يتبيّن أن هذه الحجّة إقناعيّة وليست برهانيّة؛ وأنّه لولا الرجوع - آخر الأمر - إلى الحكم البديهي لما كانت هذه الحجّة كافية في المطلوب.

قوله: «و لا تظنّ أنّ التقاء جسم^٢ آخر بسطح عرضيّ دون ذاته»: معناه أنّه لما حكم ببطلان التّالي، ولم يكن حكمه بذلك إلّا لما نشاهد من ملاقة الأجسام بعضها بعضاً، أورد على ذلك الحكم سؤالاً وهو أنّا لانسَلَمَ ملاقة بعض الأجسام ببعض^٣ بل الملاقة بسطحيّ^٤ الجسمين؛ وأمّا الجسمان فلا يلاقي شيء من ذات أحدهما شيئاً من ذات الآخر بل أحد سطوح هذا ملاقٍ لأحد سطوح ذاك من غير ملاقة ذاتيهما؛ فكانت الملاقة بين عرضيّ الذاتين لا بين الذاتين نفسيهما.

و قوله: «فإنّ السطحين إن التقيا دون الجسمين فلكلّ طرفٍ إلى الآخر و طرفٌ إلى الجسم، فالسطح ذو عمق فصار جسماً هذا محال»: فاعلم أنّ هذا هو جواب ذلك الإيراد و معناه ظاهر.

و قوله: «و على هذا حال الخطّ والنقطة»: يريد أنّه كما بيّن بهذا امتناع التقاء الجسمين بسطحيهما^٥ فكذلك يتبيّن^٦ امتناع التقائهما بخطّين أو بنقطتين، فإنّه يلزم من ذلك أن يكون الخطّ سطحاً والنقطة خطأً بمثل هذا الدليل.

و قوله: «و لا التقاء في عرضيّ جسمين بذاتيهما لعدم قوامهما بنفسيهما»: هو جواب ثان عن الإيراد المذكور و تقريره أنّه إذا لاقى عرضٌ من جسم عرضاً آخر من جسم آخر

١. ت: بما؛ آس ١: مما. ظاهراً «كما سبق» درست است.

٢. ت: مع ٢: للبعض.

٣. مع ٢: لسطحي.

٤. آس ١: تبين بهذا ... بين.

٥. ت، آس ١: الجسم.

٦. آس ١: سطحيهما.

سواء كان العرضان سطحين أو خطين أو نقطتين، فكما أن هذه الأعراض لا تستقل في قوامها بنفسها، فكذلك لا تستقل في ملاقاتها إما هي ملاقية له؛ وكما أنها لا تقوم إلا بمحلها الذي هو الجسم، فكذلك لا تلاقي إلا بواسطة ملاقة ذاته^١ فثبت أن الجسم يلاقي جسماً آخر بذاته فيندفع الإشكال.

و قوله: «فإذا^٢ ثبت أن التمانع للتمام البُعدي فلا يتصور التداخل في الخلأ ولا في الملاء فبطل مذهبهم»: يريد أنه إذا ثبت أن تمناع الأجسام عن «التداخل» إنما هو لأجل تمام^٣ بُعديتها أعني كونها ذات أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قوائم، ثبت من هذا أن هذه الأبعاد هي العلة في امتناع التداخل؛ فيجب أن يمتنع التداخل في كل ما تحققت الأبعاد المذكورة فيه، سواء كان ذلك الذي تحققت فيه خلأً أو ملاءً. ومتى امتنع تداخل الأبعاد التامة لكونها أبعاداً تامةً وجب أن يبطل مذهب القائلين بالخلأ لأنه لا يتم إلا مع القول بجواز تداخل الأبعاد.

قال: وأيضاً لو تحقق الخلأ لم يتصور فيه حركة و سكون؛ أما الطبيعي، فلعدم الترجع والامتنياز؛ وأما القسري فلا بتناؤه على الطبيعي.

[برهان آخر في إبطال الخلأ]

أقول: هذا البرهان لا يبطل به كل خلأ، بل يبطل به الخلأ الذي يدعى أن العالم الجسماني حاصل في بعضه. ووجه تحريره أن الخلأ المذكور لو كان موجوداً لكان العالم الذي فيه إما أن يكون متحركاً أو ساكناً والقسمان باطلان، فالمقدم باطل^٤:
[١] أما أنه لا يكون متحركاً، فلأن حركته حينئذ إما طبيعية أو إرادية أو قسرية:
أما الطبيعية، فإنها بواسطة الميل، والميل إنما يكون إلى جهة، والخلأ متشابه^٥ ليس الميل فيه إلى جهة أولى من الميل إلى جهة أخرى، وكذا^٦ الحركة الإرادية.

٣. مع ٢: هو لتمام.

٦. آس ١: هكذا.

٢. آس ١: وإذا.

٥. ت، آس ١: فمتشابه.

١. آس ١ (نسخه بدل): ذاتها.

٤. س: + مثله.

و أما الحركة القسرية، فلأن^١ القسر إما أن يكون عن الميل الطبيعي أو عن الميل الإرادي؛ فإذا^٢ لم يكن هناك ميل، فلا يكون هناك قسر عن الميل، وذلك ظاهر.

[٢] و أما أنه لا يكون الجسم فيه ساكناً، فلأن السكون في حيّز معين من الخلاء إما أن يكون طبيعياً أو إرادياً أو قسرياً. و الكلام في إبطال الأقسام الثلاثة قريب من الكلام في إبطال^٣ كون الجسم فيه متحرّكاً.

فإن قيل: لم خصّصت البرهان بالخلاء الذي حصل^٤ في بعضه جملة الأجسام. قلت: الخلاء إن لم يحصل فيه جسم أصلاً، فظاهر أن هذا البرهان لا يتمشى فيه؛ وإن حصل فيه جسم، فإن كان ذلك الخلاء ما بين جسمين فكذلك أيضاً؛ لأن ترجيح إحدى^٥ الجهتين على الأخرى جاز أن يكون حينئذ لأجل الأجسام التي بينها الخلاء، فلا يكون لنا سبيل إلى دفع منازعة من يدّعي ذلك.

و إن لم يكن ذلك الخلاء ما بين جسمين وكان الجسم حاصلًا فيه كلّ، لم يكن هناك أحياز و جهات يترجّح بعضها على البعض من غير مرجّح فلا يتم البرهان؛ فهو لا يستمرّ و لا يتمشى إلا إذا قيّدت الدعوى بالقيود المذكورة.

و إذا عرفت هذا فقله: «أما الطبيعي فلعدم الترجّح و الامتياز»: يريد أن الحركة في الخلاء يمتنع إذا كانت طبيعياً لعدم الترجّح^٦ في حصول الميل إلى جهة دون أخرى من الخلاء المتشابه؛ و أن السكون الطبيعي فيه يمتنع، لأنه لا يمتاز بعض أجزاء الخلاء عن البعض ليكون^٧ حصوله بالطبع في بعضها أولى من^٨ البعض الآخر.

و قوله: «و أما القسري فلابتناؤه على الطبيعي»: فقد عرفت معناه في الحركة و السكون. و إنما لم يذكر الحركة و السكون الإراديين، لأن الحكم فيهما^٩ كالحكم في الطبيعيين.

قال: طريق آخر: قيل: و تعرف^{١٠} أن الحركات سرعتها و بطؤها تختلف بما

فيه الحركة؛ فإنّ الملاء الغليظ يمانع المتحرّك أكثر من الرقيق. فإذا فرض الخلاء فلا

١. س: فإنّ.

٢. س: فإنّ.

٣. ت، آس: بطلان.

٤. ت: - حصل.

٥. ت: أحد.

٦. مج ٢ (در هر دو موضع): الترجيح.

٧. س: ليكن.

٨. ت: بل.

٩. ت، مج ٢: فيها.

١٠. مج ٢: يعرف.

تَمَانَعُ أَصْلًا فَيَتَحَرَّكُ فِيهِ الْجِيمُ بِقُوَّةٍ مَسَافَةً وَيَتَحَرَّكُ فِي الْمَلَأِ فِي مِثْلِ تِلْكَ الْمَسَافَةِ
 الْبَاءُ الْمَسَاوِي لِجِيمٍ فِي الْمِيلِ؛ فَلَا شَكَّ أَنَّ زَمَانَ حَرَكَةِ جَ أَقْصَرَ لِعَدَمِ الْمَمَانَعَةِ؛ وَ
 يَفْرَضُ دَمْتَحَرَّكَأً فِي مَلَأٍ يَنْقُصُ غَلْظُهُ مِنَ الْأَوَّلِ عَلَى نِسْبَةِ مَا نَقَصَ زَمَانُ جَ عَنْ بَ
 فِي مِثْلِ مَسَافَتَيْهِمَا، فَيَنْقُصُ زَمَانُهُ عَنْ بَ بِمِثْلِ مَا زَادَ رَقَّةً مَكَانَهُ عَلَيْهِ فَتَسْتَوِي
 الْحَرَكَةُ فِي مَمَانَعٍ وَغَيْرِ مَمَانَعٍ، هَذَا مُحَالٌ؛ وَهَذَا حَالُهُ حَالُ^١ بَرَهَانِ الْمِيلِ.

[طريق آخر]

أقول: قد سبق بيان أن الحركة لابد وأن يكون في زمان، وأن ذلك الزمان لابد وأن
 يكون معيناً، وأن تعينه لا يكون إلا بسبب أمر خارج عن الجسم من حيث هو جسم، وعن
 الحركة من حيث هي حركة، ففي برهان الميل لما فرض تساوي الأجسام الثلاثة، أعني
 الجيم والباء والذال في الأمور الخارجة عن الأمور الطبيعية للجسم، وجب أن يكون سبب
 الاختلاف في السرعة والبطؤ أمراً طبيعياً له هو «الميل»؛ وهاهنا لما فرض تساويها في
 الميل وفي كل أمر مغاير لرقّة المسافة وغلظها، كان اختلافها في السرعة والبطؤ بسبب
 الرقّة والغلظ؛ فإن بنسبة غلظ المسافة ورقتها يكون بطؤ الحركة وسرعتها. وتقرير الحجة
 هاهنا كتقريرها في إثبات الميل على أن يجعل^٢ الخلاً كالجسم العديم الميل، والملا الغليظ
 كالذي فيه الميل القوي، والملا الرقيق كالذي فيه الميل الضعيف، ويساق البرهان كسياقه^٣
 هناك.

و قوله: «وهذا حاله حال برهان الميل»: يريد أن الإشكال المتوجّه على برهان الميل،
 هو بعينه متوجّه على هذا البرهان، والمعارضة^٤ بالثقل الذي لا يحركه إلا كثير من الرجال
 مع أن الواحد منهم لا يؤثر في تحريكه أصلاً، فيكون وجود ذلك الواحد وعدمه في تحريكه
 سواء، يعارض بها في هذا الموضع. ولا يخفي على ذي^٥ القريحة التامة إيراد ذلك أجمع
 على وجه التفصيل بعد وقوفه على ما ذكر في إثبات الميل.

٣. ت: يساق البرهان كسياقه.

٢. آس ١: نجعل.

١. مج ٢: وهذا... كحال.

٥. ت: ذلك.

٤. آس ١: فالمعارضة.

قال: ومما يبطله وقوف^١ أجسام ثقال ذوات تجاويف على الماء كالسفن و الطاسات؛ وإنما ذلك لتعلق الهواء بالسطح الباطن. وكذلك انجذاب البشرية في المحجمة إذا انجذب الهواء لضرورة عدم الخلأ وغير ذلك.

أقول: إن الأجسام الأرضية هي بالطبع طالبة للمركز؛ فهي ألينة ترسب في الماء، إلا لمانع قاسر، وليس المانع من رسوبها إذا كانت مجوفة، إلا ما فيها من الهواء الملازم لسطحها الباطن؛ فلو كان الخلأ جائزاً، لما كان^٢ تلازم سطحي الهواء والجسم المجوف لازماً، فما^٣ كان عدم رسوب ذلك الجسم في الماء من غير قاسر يقسره على الرسوب مطرداً. ولولا وجوب تلازم السطوح لضرورة عدم الخلأ، لما كانت بشرة المحجوم تابعة في الانجذاب للهواء المحصور في المحجمة. وهذه و أمثالها من العلامات التي يستدل^٤ بها على عدم الخلأ والحيل التي تبني^٥ على ذلك، هي من قبيل الإقناعيات لا من قبيل البرهانيات.

قال: ف«المكان» هو السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر للجسم المحوي. واجتمع فيه الأمارات كلها. والمحدد لا مكان ولا حيز له؛ إذ لا حيز سوى المكان إلا أن يعنى به حيثية وضعية قد تتعين بما تحت.

[المحدد لا مكان له ولا حيز]

أقول: إنه لما ذكر الأمارات الأربعة للمكان، أوجب من ذلك أن كل مكان فهذه الأمارات حاصلة له، وقد علمت أنه لا يلزم من ذلك أن كلما كانت هذه الأمارات حاصلة له فهو مكان؛ لأن الموجبة الكلية لا تنعكس كنفسها. وحيث لم تكن هذه الأربعة حاصلة إلا للبعد^٦ الخلائي والسطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي، وجب أن يكون أحد هذين هو المكان. فلما أقام البراهين والحجج على إبطال الخلأ تعين أن لا يكون المكان إلا السطح الباطن المذكور. وإذا كان هو المكان فقد وجب أن لا يكون المحدد للجهات في مكان؛ إذ لو كان في مكان لكان فوقه جسم آخر محيط به، ليكون

٢. آس ١: - الخلأ جائزاً لما كان.

١. مج ١: وفوق.

٥. ت: يبنى.

٤. آس ١: استدل.

٣. ت: فمن.

٦. آس ١: للبعدي.

السطح الظاهر من المحدّد مماساً للسطح الباطن من ذلك الجسم. و لو كان الأمر كذا لكان المحيط به هو المحدّد فلا يكون المحدّد محدّداً هذا خلف.

و أمّا «الحيز» فإنه يطلق على معنيين:

أحدهما، أن يكون مرادفاً للفظ «المكان» و على هذا لا يكون المحدد متحيّزاً.

و ثانيهما، أن يعنى به حيثيّة وضعيّة باعتبارها يصحّ أن يشار إلى الجسم إشارة حسيّة أنّه هاهنا أو هناك؛ وهذه لا يتوقف تعيّنهما^١ على وجود جسم خارج عن المحدّد بل قد يتعيّن هذه الحيثيّة بجسم هو تحت المحدّد داخل فيه. و على هذا فكلّ جسم متحيّز و ليس كلّ جسم متمكّناً.

قال:

فصل

[في أنّ العالم الجسماني واحد و أنّه يمتنع وجود عالمين]

لا إمكان عام لوجود عالمين كلّ في محدّد، فإنّ الكرات لا تتراض دون فرجة، فيلزم الخلاء. و إن ملئ بجرم مستقيم ذي^٢ امتداد فله طرفان، فله جهتان تستدعي محدّداً فوقهما، فليسا بمحدّدين^٣، هذا محال.

و لا عالمان تحت محدّد واحد في كلّ ما في الآخر إذ لا مركزان لمحيط واحد لتحصل^٤ جهتي^٥ سفلى، فيحصل موضعان للأرض و كذا للماء.

و بالجملة، لا يجوز أن يكون في العالم مكانان لنوع؛ فإنّه إن أخرج منهما إمّا أن يميل إلى كليهما و هو محال، أو إلى أحدهما و لا مخصّص، أو لا يميل و هو محال. و إذ لا خلا، فالأجرام متراصّة. و لما كان المحدّد كُريّاً و البسائط كلّها تقتضي كذلك فيمتلي المحدّد من كرات، فالأجسام منتظمة محفوفة بمجموعها كرة واحدة و بيضة واحدة.

و لكلّ نوع من الأجرام نوع من المكان توازي أعداده أعداده.

٣. آس ١: فليست المحدّدين.

٢. ت، آس ١: ذو.

١. آس ١: بعينها.

٥. آس ١، مج ٢: جهتا.

٤. مج ١: فتحصل.

أقول: مقصوده أن يبيّن أنّ العالم الجسماني واحد؛ وأنّه يمتنع وجود عالّمين؛ ولهذا قيّد «الإمكان المسلوب» بـ«العام»، لأنّه في قوّة ما ليس بممتنع؛ فيكون سلبه في قوّة قولنا: «ممتنع» ولا كذلك الإمكان الخاص والأخصّ.

و تحرير البرهان على صحّة المدّعى أنّه لو كان العالم الجسماني أكثر من واحد مع أنّك قد علمت أنّ شكله كُرِّي لكان لا يخلو إمّا أن تكون بين العالمين الكُرِّيَّين فرجة، أو لا تكون؛ فإن لم تكن، فهو ظاهر البطلان لأنّا نعلم^١ بالبديهة أنّ الكرات لا تتراصّ بحيث لا تكون بينها فرجة.

وإن كان، فتلك الفرجة إن لم يملأها جسم فقد لزم وجود الخلاء، وهو محال. وإن ملئت بجسم فذلك الجسم ممتنع أن يكون كُرِّيًّا؛ وإلّا لعاد المحال المذكور، فهو إذن جرم مستقيم ذو امتداد، وكلّ جرم مستقيم ذي امتداد فله طرفان، وكلّ كذا فهو ذو جهتين، وكلّ ذي جهتين فهو يستدعي وجود جسم محدّد يكون محيطاً به؛ وإذا كان محيطاً به كان أيضاً محيطاً بالجسمين الذين فرض أنّهما محدّدان، فيلزم أن يكون فوق المحدّدين محدّد آخر؛ وقد كنت^٢ عرفت أنّ المحدّد لا يكون فوقه جسم بل هو الذي يكون منتهى الأجسام، على هذا فلا يكون الجسمان اللذان فرض أنّهما محدّدان، محدّدَيْن، هذا خلف. وعلى تقدير أن لا يكون خلفاً فالمطلوب حاصل أيضاً؛ لأنّ المحيط بكلّ الأجسام على هذا التقدير يكون واحداً؛ فلا يكون العالم أكثر من واحد.

فإن فرضت إثنين العالم الجسماني بمعنى أنّ في العالم كرتين، في كلّ واحدة منهما أجسام من نوع الأجسام التي في الكرة الأخرى، فهذا أيضاً محال؛ لأنّه إن لم يحيط بهما محدّد واحد لزم المحال المتقدّم؛ وإن أحاط بهما محدّد واحد، فإن كان مركز كلّ واحد من الكرتين هو مركز المحدّد بعينه، فقد لزم وجود مركزين لمحيط واحد وذلك ظاهر البطلان. وإن لم يكن مركز كلّ منهما مركزاً^٣ لذلك المحدّد - مع أنّك قد عرفت أنّ المركز في غاية البعد من المحيط - فتكون جهة السفّل، كما أنّ المحيط جهة العلو، فللسفل^٤ جهتان؛ فيكون

٣. آس ١: لم يكن مركزهما مركز.

٢. ت: - كنت.

١. آس ١: لأن نعلم.

٤. آس ١: وللسفل.

الجسم الطالب لجهة السفلى كالأرض والماء، له موضعان طبيعيتان؛ وذلك محال في كل نوع من الأجسام، إذ لو جاز أن يكون في العالم مكانان طبيعيتان لنوع من أنواع الأجسام، لكان إذا خرج ذلك النوع من المكانين، فإمّا أن يميل إلى المكانين معاً وذلك بيّن الاستحالة؛ إذ لا يتوجّه جسم واحد في حالة واحدة إلى جهتين مختلفتين؛ أو يميل إلى أحد المكانين دون الآخر، وحينئذ يكون ذلك تخصيصاً من غير مخصّص وهو محال؛ أو لا يميل إلى واحد منهما وهذا يقتضي أن لا يكون واحد منهما طبيعياً له؛ إذ المكان الطبيعي هو الذي يميل إليه الجسم بطبعه إذا خرج عنه؛ وهذا خلاف الفرض.

وبعد الوقوف على هذا فلا تخفى فوائد ألفاظ الكتاب وكيفية انتظام البرهان الدالّ على استحالة وجود عالمين منها.

ولأجل أن هذه المسألة من تفاريع استحالة الخلاء، ذكرها عقيب كلامه في الخلاء؛ ثم ذكر بعدها أبحاثاً تتفرّع على امتناع الخلاء، وعلى كريمة^١ المحدّد وكلّ جسم بسيط بحسب طبعه؛ وعلى أن النوع الواحد لا يكون له مكانان طبيعيتان؛ وتلك الأبحاث ظاهرة من ألفاظ الكتاب لا حاجة بها إلى تفسير وإيضاح.

قال:

المورد الثالث
في الحركة و الزمان و أحوالهما
وفيه أربع تلويحات

التلويح^١ الأول
في الحركة

و هي هيئة غير قارّة بالضرورة؛ أو ترسم بأنّها خروج الشيء من القوّة إلى
الفعل لا دفعة.

أقول: لما كان موضوع العلم الطبيعي هو «الجسم الطبيعي من جهة ما يتحرّك ويسكن»،
وجب أن يتكلم في ذلك العلم في «الحركة» و مقدارها الذي هو «الزمان».

[في تعريف الحركة]

و أوّل ذلك الكلام في تعريف «الحركة» و قد عُرِفَت بعدّة تعريفات:
منها، أنّها كون الشيء متوسطاً بين المبدأ و المنتهى بحيث إنّ في كلّ حدٍّ يفرض من
الوسط لا يكون قبله و لا بعده فيه أي في ذلك الحدّ.
و منها، أنّها كمال أوّل لما بالقوّة من جهة ما هو بالقوّة. و عنوا بذلك أنّ الجسم مثلاً، إذا

١. د: التلويح؛ سائر نسخهها: - التلويح.

كان في مكان و يمكن حصوله في مكان آخر فهناك إمكانان: إمكان الحصول فيه، و إمكان التوجه إليه؛ لكن «التوجه» قبل «الحصول» مع أن كل واحد منهما كمالاً بمعنى أنه أمر ممكن للشيء الذي يقال إنه كمال له؛ فذلك التوجه و السلوك هو «كمال أول» أي قبل الحصول في المكان الآخر الذي هو «كمال ثانٍ» بالنسبة إليه. و «ما بالقوة» هو الجسم المذكور. و ليس التوجه كمالاً له من كل الوجوه، بل هو كمال له من جهة المعنى الذي باعتباره كان ذلك الجسم بالقوة، و هو حصوله في ذلك المكان الآخر.

و صاحب الكتاب عدل عن هذين التعريفين المشهورين:

أما عن الأول: [١] فلأن المبدأ و المنتهى ليس إلا مبدأ الحركة و منتهاها، فيكون تعريف الحركة بنفسها.

[٢] و لأن المبدأ و المنتهى: إن أريد بهما اللذان بالفعل، فالحركة المستديرة، ليست^١ لها بالفعل بل بالقوة.

و إن أريد بهما اللذان بالقوة، خرج عن التعريف^٢ الحركات التي لها مبدأ و منتهى بالفعل. و إن أريد بهما ما هو أعم من القوة و الفعل، فأمثال^٣ ذلك ينبغي اجتنابه في التعريفات لتغليطه.

[٣] و لأن «القبل» و «البعد» لا يعرف^٤ إلا بالزمان المعرف بالحركة فيكون دوراً.

و أما عدوله عن التعريف الثاني:

[١] فلأنه^٥ ينتقض بتحصيل السيف لدفع العدو؛ فإن التعريف المذكور يصدق عليه و ليس بحركة، و كذلك ما هو من أمثاله.

[٢] و لأن «الكمال» لفظ مشترك:

فإن غني به ما يلائم الشيء، فهو خطأ؛ لأن من الحركات ما لا يلائم المحرك و لا المتحرك.

و إن غني به ما به يصير الشيء نوعاً [فليست]^٦ الحركة كذا؛ و معلوم أنه ليس المراد به

١. ت: ليسا.

٢. س: تعريفه.

٣. آس ١: وأمثلة.

٤. در هامش مع ٢: أي كل واحد منهما.

٥. مع ٢: فإنه.

٦. نسخه ها: فليس.

ها هنا إلا ما هو ممكن الحصول للشيء؛ و تصوّر^١ ذلك مع تصوّر ما قيل في تتمة التعريف، هو أخفى من تصور «الحركة» وقد عرفت أنّه لا يجوز تعريف الشيء بما هو أخفى منه. وهذه التشكيكات ربّما أمكن تكلف الجواب عنها، لكنّ المصنّف رأى أن يذكر السهل الجلي و يترك الصعب الخفي.

والذي اختاره صاحب الكتاب من تعريفات الحركة تعريفان: أحدهما، قوله: «و هي هيئة غير قارّة بالضرورة». و شرح ذلك أنّك ستعلم أنّ الموجودات الممكنة على خمسة أقسام: الجوهر و الإضافة و الحركة و الكمّ و الكيف، فـ«الهيئة» خرج الجوهر، و بـ«كونها غير قارة» خرج ما هو ثابت من الكمّ و الكيف و الإضافة، و بقي «الحركة»، و ما ليس بثابت من هذه الثلاثة كالزمان من أقسام الكمّ، فبقيد «الضرورة» خرج ما ليس بثابت من الثلاثة، لأنّ غير القار معناه ما لا يجتمع في الأعيان أجزاءه المفروضة؛ و على هذا^٢، قسمين منه ما هو كذلك لذاته و ماهيته^٣ و هو الذي هو كذلك بالضرورة؛ و منه ما هو كذلك بالعرض مثل الزمان؛ فإنّ امتناع ثبات أجزائه إنّما هو بسبب محلّه و هو الحركة لأنّك ستعلم أنّه مقدارها؛ فتعيّن أنّ هذا التعريف لا ينطبق على شيء من الموجودات إلا على «الحركة».

و ثانيهما، قوله: «أو ترسم بأنّها خروج الشيء من القوّة إلى الفعل لا دفعة». و تحقيق هذا «الرسم» أنّ الموجودات تنقسم بالقسمة العقلية: إلى ما يكون بالفعل من جميع الوجوه، و إلى ما يكون بالقوّة من جميع الوجوه، و إلى ما يكون بالفعل من وجهٍ و بالقوه من وجه^٤؛ فأما الذي هو بالفعل من كلّ الوجوه، فلا يتصوّر عليه الحركة، لأنّ الحركة طلب، و الطلب إنّما يكون لأمر غير حاصل و ما لا يكون فيه أمر بالقوه؛ فكلّ ما من شأنه أن يكون له فهو حاصل له.

و أمّا الذي هو بالقوّة من جميع الوجوه، فهذا لا وجود له، لأنّ كونه موجوداً و^٥ كونه بالقوه ليس بالقوّة.

٣. ت: ما بيّنته.

٢. مج ٢: وهذا على.

١. آس ١: فتصور.

٥. آس ١: أو.

٤. مج ٢ (هر دو موضع): جهة.

فالموجود الذي تتصوّر حركته ليس إلّا الذي هو بالفعل من بعض الوجوه، وبالقوّة من بعضها؛ وكلّ ما هو كذا فإذا خرج من القوّة إلى الفعل في الأمر الذي هو له بالقوه: فإن كان خروجه دفعةً فذلك الخروج هو «الكون»؛ وإن كان خروجه لا دفعةً بل يسيراً يسيراً وعلى التدريج، فخروجه ذلك هو «الحركة»؛ فهذا معنى التعريف المذكور.

وقد قيل عليه: إنّ «لا دفعة» تعرف بـ«الدفعة» المعرّفة بـ«الزمان» المعرّف بـ«الحركة»

فهو دور.

و أجاب عنه في غير هذا الكتاب بأنّ الدفعة و اللادفعة^٢ تصوّرهما بديهي^٣.

وليس^٤ لقائل أن يقول: إنّ لا دفعة هو «الزمان»؛ لأنّا لانسلّم ذلك بل هو أمر يلزمه الزمان، ولا يلزم من كون اللازم يُعرّف بشيء أن يكون ملزومه يُعرّف بنفس ذلك الشيء.

قال: وهي إمّا مكانية وهي ظاهرة، أو وضعيّة كتبدّل نسبة أجزاء الشيء إلى الجهات و نسبة بعضها إلى بعض أيضاً بالجهات، كحركة المحدّد، إذ لا مكان له فهي وضعيّة، وكحركة جرم دائر على مركز نفسه لا على ما يخرج منه^٥، فإنّ لكلّه حركة ولم يخرج الكلّ^٦ عن مكانه فهي وضعيّة، أو كميّة؛ فإنّ الشيء قد يتحرّك إلى مقدار أكبر إمّا بزيادة الأجزاء و يسمّى «نموّاً»، أو دونها و يسمّى «تخلّلاً»؛ أو إلى مقدار أصغر إمّا بنقصان الأجزاء و هو «ذبول»، أو دونه و هو «التكاثف»؛ وإمّا واقعة في الكيف كالجسم يتحرّك من السواد إلى البياض شيئاً فشيئاً.

[كيفية وقوع الحركة في المقولات]

أقول: إنّك ستعرف أنّ المقولات المشهورة عشرة. وفي المشهور أنّ «الحركة» تقع في أربعة منها وهي «الآين» و «الوضع» و «الكمّ» و «الكيف»؛ وفي ستّة منها لا تقع. ولصاحب الكتاب منازعة في وقوعها في بعض ما ذكر أنّها تقع فيه، و منازعة في عدم وقوعها في

١. مج ٢: بعض الوجوه. ٢. ت: لا دفعة.

٣. على رغم تتبع، در آثار سهروردی به این سخن دست نیافتم. ٤. آس ١: فليس.

٥. آس ١: عنه. ٦. مج ٢: -الكلّ.

بعض ما ذكر عدم وقوعها فيه؛ وسأذكر بعض ذلك فيما يأتي إن شاء الله؛ وأما الآن فإني أقرّر ما ذكره في الأربعة التي تقع فيها الحركة:

فالحركة في الأين، هي التي سمّاها بالمكانية. وقوله: «وهي ظاهرة»: يريد أن تصورها بين بذاته وأن وجودها أيضاً بين بذاته؛ فإنّ أحداً لا ينكر انتقال الجسم من مكان إلى مكان آخر؛ بخلاف الحركة في الثلاثة الباقية؛ فإنّ بعضهم لم يتنبّه للحركة في الوضع و الشيخ الرئيس يذكر أنّه أوّل من تنبّه لها. وقيل: إنّ الفارابي ذكرها قبله. والمصنّف لا يجوز الحركة في الكمّ والكيف؛ وسأقرّر حجّته في ذلك.

قوله: «أو وضعيّة كتبدّل نسبة أجزاء الشيء إلى الجهات، ونسبة بعضها إلى بعض أيضاً بالجهات كحركة المحدّد»: يريد به «الأجزاء» لا الأجزاء التي بالفعل، بل الأجزاء التي بالفرض؛ فإنّ المحدّد لا جزء له بالفعل وإنّما^١ الجزء المفروض له يكون محاذياً بالجهة^٢ فيصير محاذياً بالحركة لأخرى^٣. وإذا كان أحد الجزئين المفروضين إلى جهةٍ والآخر إلى أخرى، تبدّلت نسبة الأجزاء إلى الجهات بالحركة.

وقوله: «إذ لا مكان له فهي وضعيّة»: معناه أنّ حركة المحدّد لا يشته بالحركة في الكمّ. ولا بالحركة في الكيف، ولا بغيرهما؛ وإنّما يشته بالحركة في الأين، فأزال ذلك الاشتباه بأنّ المحدّد لا مكان له، والحركة في الأين هي النقلة من مكان إلى آخر، وإذ لا مكان فلا حركة مكانية فتعين أنّها «حركة في الوضع».

قوله: «وكحركة جرم دائر على مركز نفسه لا على ما يخرج منه»: يريد أن الذي يتحرك على مركز نفسه^٤ وإن كان في مكان، فإنّه لا ينتقل بحركته تلك من مكانه إلى غيره، بخلاف ما يدور على ما يخرج من مركزه، فإنّه لا بدّ من استبداله مكانه بتلك الحركة.

وقوله: «فإنّ لكلّه حركة ولم يخرج الكلّ عن مكانه فهي وضعيّة»: احترز به «كلّه» عن الأجزاء المفروضة، فإنّها وإن استبدلت الأمكنة فإنّ الكلّ لم يستبدل مكانه من حيث هو كلّ، فلا تكون حركته مكانية، فتعيّن كونها في الوضع، فإنّها لا تشته إلاّ بها كما عرفت.

١. مع ٢: وأما. ٢. ت: لجهة.

٣. آس ١: الأخرى.

٤. ت: - يريد أن الذي يتحرك على مركز نفسه.

و قوله: «أو كمية فإن الشيء قد يتحرك إلى مقدار أكبر إما بزيادة الأجزاء و يسمى «نمواً» أو دونها و يسمى «تخلخلاً» أو إلى مقدار أصغر إما بنقصان الأجزاء و هو «ذبول» أو دونه و هو «التكاثف»: معناه ظاهر؛ إلا أن له في منع التخلخل و التكاثف كلاماً يأتي ذكر بعضه في علم ما بعد الطبيعة.

قوله: «و إما واقعة في الكيف كالجسم يتحرك من السواد إلى البياض شيئاً فشيئاً»: فاعلم أن الحركة في الكيف إنما هي لقبوله الشدة والضعف. وليس معنى الشدة أن البياض الضعيف مثلاً ينضم إليه بياض آخر، لاستحالة اجتماع البياضين في محل واحد، بل معناه أن البياض الضعيف يعدم عن المحل و يحدث فيه بياض آخر أشد منه، وكذا في جانب الضعف، فإن الشديد يعدم و يحدث ما هو أضعف منه.

قال: و الثلاثة الأول تغيراتها كلها حركة لوجوب التجدد المتعلق بالمسافة. و

التغير في الكيف قد يتصور و لا حركة، كعلم يتبدل بغيره، أو إرادة كذا دفعةً.

أقول: قد عرفت أن خروج الشيء من القوة إلى الفعل: إما أن يكون دفعة أو على التدريج، و أن الذي على التدريج هو «الحركة»؛ فالثلاثة الأول التي هي الأين و الوضع و الكم^١ تغير الجسم في أيها كان - أعني خروجها من مكان إلى مكان، أو استبداله وضعاً بوضع آخر، أو مقداراً بمقدار غيره إما أصغر أو أكبر منه - لا يكون إلا حركة؛ أي لا يكون دفعة بل لا يكون إلا على التدريج؛ لأن هذه الثلاثة لها تعلق بالمسافة:

أما^٢ «الأين» فظاهر، وكذا الوضع؛ لأنه لا يتغير إلا بتغير النسبة إما إلى جسم هو داخل في الجسم الذي تغير وضعه، وإما إلى جسم هو خارج عنه.

و أما الكم: فإن كان التغير^٣ فيه بالنمو فهو بتفريق جسم ما لأجزاء النامي و دخوله بينها. و إن كان بالذبول فهو بانفصال بعض أجزاء الذابل عنه، و ذلك لا يتم إلا بالحركة المكانية؛ فإن كان بالتخلخل و التكاثف، فإن المكان الذي يشغله المتخلخل أكبر مما كان يشغله قبل تخلخله؛ و المكان الذي يشغله المتكاثف أصغر من الذي كان شاغلاً له قبل تكاثفه؛ و كل تغير يتعلق بالمسافة فهو واجب التجدد كما ستعرف.

٣. أس ١: للتغير.

٢. ت: وأما.

١. ت: + فإن.

و أمّا الكيف، فقد يقع التغيُّر فيه دفعةً لا على التدريج، كعلمٍ يبدِّل^١ بعلم آخر دفعةً، أو إرادةٍ تبدّلت بإرادةٍ أخرى دفعةً.

واعلم أنّه في غير هذا الكتاب بيّن أنّ الحركة لا يتصوّر إلّا في الأين والوضع فقط، وفيما عداهما لا حركة^٢؛ وما يتوهّم من الحركة في الكمّ والكيف فلا أصل له:

أمّا في الكمّ، فإنّ «النموّ» و «الذبول» عائدان إلى الحركة الأينيّة كما عرفت؛ والتخلخل والتكاثف، فصاحب الكتاب لا يقول بهما وينكر وجودهما كما يرد تقريره فيما سيأتي؛ و على تقدير صحتهما فإنّ تغيُّرهما ليس بحركة وكذا تغيُّر الكيف.

و البيان المشترك في ذلك أنّ الوسط بين ما «عنه الحركة» وما «إليه الحركة»، إمّا أن يكون واحداً أو كثيراً:

فإن كان واحداً فلا حركة.

وإن كان كثيراً فتلك الكثرة سواء كان اختلافها بالنوع أو بالعدد فهي إمّا متناهية أو غير متناهية:

فإن كانت متناهيةً لزم ترْكُب الحركة من أمور لا تقبل القسمة وسيرد^٣ بطلانه.

وإن لم تكن متناهية مع أنّها محصورة بين حاصرين، فذلك محال أيضاً.

ومن أراد زيادة التقرير فعليه بكتاب المشارع والمطارحات^٤. ومثل هذا الدليل لا يتأتّى

في النسب و^٥ الأيون فإنّها اعتبارية.

قال: والحركة في تقسيم آخر إمّا أن يقتضيها شيء خارج عن الجسم وقواه، و

هي قسريّة كإعلاء حجر؛ أو يقتضيها قوّة للجسم إمّا^٦ أن يكون أبداً^٧ إلى جهة

واحدة و هي الطبيعيّة التسخيريّة كحركة الأرضيات إلى الوسط، أو إلى جهات

مختلفة و هي^٨ إراديّة كحركات الحيوان.

١. آس ٢: يتبدّل.

٢. احتمالاً مقصود نظر سهروردي است در الهيات المشارع، ص ٣٧٥ كه فقط حركت در وضع و أين را معتبر دانسته است: «... بل الحركتان المعتبرتان وهما بحسب الوضع و الأين».

٣. آس ١: سنرد. ٤. المشارع، طبيعيات، خطي، مشرع ١، موقف ٣، فصل ١.

٥. مج ٢: النسب إلى؛ ت: النسب إلّا. ٦. مج ٢: فإمّا.

٧. ت: - أبداً. ٨. مج ٢: فهي.

[تقسيم الحركة بالقسرية و الطبيعية و الإرادية]

أقول: قوله: «و هي الطبيعية التسخيرية»: فيه نظر؛ فإنك قد عرفت في المنطق أنه إذا قيل: كذا هو الكذا - بالأنف و اللام في المحمول - فإنه يدل على مساواته للموضوع؛ و هاهنا فليس كذا، لأن الحركة الفلكية^٢ - كما ستعرف - إرادية مع أنها أبدأ إلى جهة واحدة. و جوابه: أن الفلك لو اختلفت إراداته لاختلفت جهات حركاته. و المراد بـ «كون الطبيعية أبدأ إلى جهة واحدة»، أنها لا تختلف الحركة الصادرة عنها باعتبار و لا يصح اختلافها بوجه من حيث هي.

و قوله: «أو إلى جهات مختلفة و هي إرادية»: إنما لم يقل «و هي الإرادية» لأن المحمول هاهنا أعم؛ فإن كل حركة هي كذا فهي إرادية؛ و ليس كل حركة إرادية^٣ فهي كذا؛ كما في الحركة الفلكية.

و نو قسّمت الحركة: إلى ما يقتضيها شيء خارج عن الجسم و قواه و هي «القسرية»^٤. و إلى ما لا يكون كذا؛ و هي إما صادرة عن شعور و إرادة و هي «الإرادية»، أو غير صادرة عن ذلك:

و هي إما إلى جهات مختلفة و هي «الطبيعية» مطلقاً، كحركة النمو و التغذي و جذب المغناطيس الحديد

أو إلى جهة واحدة و هي «الطبيعية التسخيرية»، كحركة الحجر إلى المركز الذي هو الوسط لكان ذلك التقسيم أوضح و أولى.

قال: و الحركة طوراً^٥ آخر تنقسم إلى ما بالذات كما يقبلها^٦ الجسم بنفسه، و قد تكون بالعرض و هو أن لا يقبل الحركة بنفسه بل بتوسط ما هو فيه كحركة القاعد في السفينة.

[تقسيم الحركة إلى ما بالذات و ما بالعرض]

أقول: قد ظن بعضهم أن «الحركة القسرية» هي حركة بالعرض و ليس كذا؛ فإن الحركة

٣. د: - إنما لم يقل ... حركة إرادية.

٢. ت: + هي.

١. مج: ليس.

٦. ت: آس ١، آس ٢: يقبل.

٥. آس ٢، ١: للحركة طور.

٤. ت: قسرية.

القسريّة وإن كانت بأمرٍ خارج عن الجسم والقوى المختصّة به، فإنّ القابل لها هو الجسم؛ و الحركة التي بالعرض لا يكون الشيء قابلاً لها لذاته كحركة السواد بواسطة الجسم الذي هو محلّه.

قال:

التلويح الثاني

في أنّ الحركة لا يقتضيها مجرد الجسميّة و لا نوع منها

اعلم أنّ الحركة لو اقتضاها نفس الجرميّة وجب على أنواعها، فكان كلّ جسم متحرّكاً، و ليس كذلك. و ليس التحرك^١ فصلاً للجسم إذ جعله جسماً ليس جعله متحرّكاً بل فيه جعلان، لا كما كان في السواد ولونيّته، فلها مفيد من خارج^٢.

أقول: قد عرفت أنّ اتحاد الجعلين ليس بضابط في الفصل؛ لكن ذلك لا يضرّ في هذا المقام إذ لا يختلف به الغرض. و الفائدة من التنبيه على عدم اتّحاد جعل الجسم و الحركة هاهنا، أنّه لو كان جعلهما واحداً لما لزم من^٣ الاشتراك في الجسميّة مع الاختلاف في الحركة و السكون، أو الاختلاف في أقسام الحركات، أن يكون المفيد للحركة أمراً مغايراً لما أفاد الجسم، فلا تكون له علّة خارجة عن علّة الجسم؛ و المقصود إثبات علّة مفيدة لوجود حركة الجسم خارجة عن الجسم و عن علته. و ممّا يدلّ على عدم اتحاد جعليهما عدم الحركة مع بقاء الجسم، و ثبات الجسم مع تجدد الحركة.

قال: برهان^٤ آخر: هو أنّ الحركة ذاتٌ تحدث متجدداً، فله علّة متجدّدة و

ليس الجسم كذلك.

و أيضاً، الجسم متشابه فيقتضي التشابه^٥، و لا شيء من الحركة بمتشابهة^٦

فلا يقتضيها الجرم.

٢. مج ١: - لا كما كان في السواد ولونيّته فلها مفيد من خارج.

١. ت: - التحرك.

٥. آس ١: المشابه.

٤. مج ١: - برهان.

٣. س: - من.

٦. مج ٢، آس ٢، ت: متشابهة.

[برهان آخر]

أقول: قوله: «و ليس الجسم كذلك»: يريد أن الجسم ذات ثابتة ليست بحادثة على سبيل التجدد. وقد ذهب إلى القول بتجده بعض أرباب علم الكلام، وقد نقل ذلك عن النظام.

و لا يعوز في إبطال هذا المذهب على الحسن، لأن القائل بذلك يعدّ حكم الحسن بالاستمرار هاهنا من جملة أغلاطه.

و قوله: «ولا شيء من الحركة متشابهة^١»: يريد أن الحركة يقتضيها الجسم شيئاً فشيئاً؛ فلو كانت من مقتضيات الجسم لكان إذا اقتضى جزءاً منها دام ذلك الجزء بدوام الجسم فما وجد الجزء الآخر، فلم تكن الحركة حركة، هذا خلف.

و ممّا يدلّ على أن الحركة ليست^٢ من مقتضيات الجسم، أن منها مستديرة، و^٣ منها مستقيمة.

ثم^٤ المستقيمة، منها إلى الوسط، و منها عن الوسط؛ و كلّ واحدة من هذه قد تكون سريعة و قد تكون بطيئة، فلو كان الجسم من حيث هو جسم يقتضي واحداً من هذه^٥ الأقسام لكان كلّ جسم يقتضي تلك الحركة المخصوصة؛ فإنّ الجسم من حيث جسميته لو اقتضى الحركة إلى المركز لما كان في الأجسام ما يتحرك إلى المحيط البتة؛ وكذا لو اقتضى غيرها من الحركات لما وُجد منها ما يتحرك بخلافه، و التوالي كلّها باطلة، فالمقدّم باطل.

قال:

فصل

[الطبيعة ليست موجبة للحركة]

و تعلم أن الحركة ليست طبيعياً لجسم من الأجسام بأن يقتضيها لطبيعته، لأنّ الطبيعة ثابتة و الحركة غير ثابتة، فلها علّة لا تثبت؛ على ما مضى.

١. آس ١: بمتشابه.

٢. آس ٢: ليس.

٣. آس ٢: إن.

٤. آس ٢: ليس.

٥. آس ٢: ليس.

و أيضاً، الحركة حركة إلى شيءٍ فلها مقصدٌ. ثم ما إليه الحركة إما أن يترجّع وجوده بالنسبة إلى اقتضاء الماهية الجسمية، أولم يترجّع: فإن لم تقتضِ الماهية الجسمية فاستوى طرفا نقيضه بالنسبة إليها فلا يتحرك طبعاً إليه.

وإن ترجّح فإذا وصل إليه لا يفارقه بطبعه؛ وقبل الوصول [كانت] ^١المفارقة لا بذاتها بل لمانع، وإلا لا ^٢اقتضاء، فلا ترجّح لذاتها؛ فلو خُلِيت الماهية الجسمية و معها كلّ ما يلائمها، فلا تتحرك أصلاً، فلا حركة طبيعية؛ و ما سميت «طبيعية» ابتناؤها على مفارقة غير طبيعية.

و نفس الطبيعة الثابتة أيضاً ما اقتضتها، بل الطبيعة ووصولها إلى كلّ نقطة غير ملائمة هي جزء علة الحركة عنها؛ فللعلة جزء ثابت، و جزء ^٣غير ثابت.

أقول: قوله: «فإن لم تقتضِ الماهية الجسمية، فاستوى طرفا نقيضه بالنسبة إليها فلا يتحرك طبعاً إليه»: معناه أنّ الشيء الذي يتوجّه إليه الجسم بالحركة إن لم تكن ماهية ذلك النوع من الجسم مقتضية له، كإقتضاء ماهية الحجر الحصول في المركز، لكان حصول ذلك الحجر في المركز، و لا حصوله فيه، المتناقضان هما ^٤بالنسبة إلى الطبيعة الحجرية على السواء؛ و لو كان كذا لما [كانت] ^٥حركته بالطبع إلى المركز بأولى من حركته بالطبع إلى المحيط، أو أولى من سكونه حيث هو، وليس الأمر كذا.

قوله: «و إن ترجّح فإذا وصل إليه لا يفارقه بطبعه»: يريد أنّ ما إليه الحركة إذا كان حصوله للجسم المتحرك أرجح من لا حصوله له بالنسبة إلى ماهيته، كما أنّ الحصول في المركز بالنسبة إلى ماهية الحجر أرجح من الحصول في حيّز آخر، فإنّ ذلك الجسم إذا وصل إلى ما كان قاصداً له بالحركة فإنّه لا يفارقه بطبعه؛ إذ لو فارقه بالطبع لكان غيره أرجح منه، أو كان هو غير راجح و هو على خلاف التقدير.

قوله: «وقبل الوصول [كانت] ^٦المفارقة لا بذاتها بل لمانع وإلا لا اقتضاء فلا ترجّح

٣. آس ١، آس ٢: آخر.

٦. نسخه: كان.

٢. مع ٢ (تصحیح شده): فلا.

٥. نسخه: كان.

١. نسخه: كان.

٤. آس ١: -هما.

لذاتها»: أراد أن قبل وصول الجسم إلى ما كان طالباً له بالحركة كانت مفارقتها لذلك المطلوب لا بذات الماهية الجسمية؛ بل المفارقة إنما حصلت لأجل مانع منع من الوصول إلى مطلوب تلك الماهية بالحركة؛ وإلا لو كانت مفارقتها للمطلوب بذات ماهيته لما كان مقتضياً للحصول على الأمر المطلوب بالحركة، كما في الحجر الطالب للمركز لو كانت مفارقتها له لذاته؛ وإذا لم يكن مقتضياً له فلا يكون هو مترجحاً بالنسبة إلى ذاته؛ وقيل إنه مترجح بالنسبة إليها، هذا خلف.

قوله: «فلو خلّيت الماهية الجرمية و معها كلّ ما يلائمها فلا تتحرك أصلاً فلا حركة طبيعية»: معناه أن الحركة إنما يُطلب بها الملائم المفقود؛ فإذا كانت الملائمات كلّها حاصلة، ليس شيء منها مفقوداً، لم تكن الحركة متصورة والحالة هذه.

قوله: «و ما سميت (طبيعية) ابتنائها على مفارقة غير طبيعية»: معناه أنه لولا مفارقة الجسم لأمر طبيعي له، كمفارقة الحجر للمركز، لما كان متحركاً بالطبع إليه؛ فتلك الحركة الطبيعية أثبتت على مفارقة أمر طبيعي.

و قوله: «و نفس الطبيعة الثابتة أيضاً ما اقتضتها^١»: يريد أنه كما أن الجسم غير مقتضٍ للحركة بدليل أن الجسم ثابت، والحركة غير ثابتة، فكذلك الطبيعة لا يجوز أن تكون مقتضية للحركة^٢؛ لأن الطبيعة ثابتة والحركة^٣ ليست بثابتة.

و قوله: «بل الطبيعة و وصولها إلى كلّ نقطة غير ملائمة هي جزء علّة الحركة عنها»: معناه أن علّة الحركة [ليست هي]^٤ الطبيعة وحدها؛ بل علّتها مجموع أمرين: أحدهما، الطبيعة.

و ثانيهما، وصول الجسم المتحرك إلى كلّ نقطة مفروضة في مسافة الحركة من النقط التي لا يلائم ذلك الجسم سكونه عندها، كالنقط المفروضة في مسافة حركة الحجر^٥ إلى المركز. و ذلك الوصول هو جزء العلّة الموجبة لحركة ذلك الجسم من كلّ واحد من تلك النقط إلى غيرها، والجزء الآخر لتلك العلّة هو الطبيعة.

١. ت: عن. ٢. آس: اقتضاها. ٣. مع ٢: - للحركة.

٤. ت: - غير ثابتة، فكذلك الطبيعة لا يجوز أن تكون مقتضية للحركة لأن الطبيعة ثابتة والحركة.

٥. نسخه: ليس هو. ٦. مع ٢: مسافة الحجر المتحرك.

قوله: «فللعلّة جزء ثابت و آخر غير ثابت»، يريد أن علّة الحركة مركبة من جزئين: جزء ثابت هو الطبيعة، و آخر غير ثابت^١ وهو الوصول إلى كلّ نقطة من النقط المذكورة.

قال: و تعلم أنّ لا جسم يهوي بطبعه أبداً، كما ظنّ أن الأرض كذا، لما علمت من وجوب النهاية في الأجرام، و أن لا حركة طبيعّة للجسم؛ و لو كان كذا ما كان يلحقها جرمٌ خفيف قد رُمي من جبل أو نحوه.

أقول: قوله: «و أن لا حركة طبيعّة للجسم»: معناه و وجه الاستدلال منه^٢ أن الحركة التي تسمّى «طبيعّة» لا تقتضيها الطبيعة لذاتها، بل لمفارقة أمر ملائم؛ فإن كانت تلك الحركة مكانيّة فإنما تقتضيها الطبيعة لفقد أين ملائم، فهي إذا أوصلت^٣ الجسم إلى ذلك الأين وقفت حركته فلا يكون متحرّكاً أبداً، و فرض أنّه متحرّك كذلك، هذا خلف.

قوله: «و لو كان كذا ما كان يلحقها جرم خفيف قد رُمي من جبل أو نحوه»: معناه أنّه لو كانت الأرض تهوي بالطبع أبداً، لكانت حركتها أسبق من حركة الجسم الخفيف كالتيبة و الريشة، لأنّ الأثقل أسبق في الحركة إلى جهة السفلى. و كان منشأ هذا التوهّم في الأرض كون المتوهّم له لم يتصوّر أن جهة السفلى إنّما تحدّدت بالمركز و وجدّ الأرض هي المانعة لكثير من الأجسام المركّبة عن النزول إلى جهة أسفل؛ فلمّا وجدّها مانعةً غيرها^٤ عن النزول، و لم يجد لها نفسها ما يمنعها عن ذلك، حكم بموجب^٥ ذلك أنّها لا تزال تهوي أبداً؛ و بالجملة، فهذا من الظنون الواهية و الأوهام العامية.

قال:

التلويح الثالث

في الزمان

و ليعلم^٦ أنّ بين ابتداء كلّ حركة و انتهائها إلى حدّ معين:

[١] إمكان حركة أبطأ منها يبتدئ معها؛ و لا تصوّر لبلوغها الغاية إلّا بعدها.

١. س: - يريد أن علّة الحركة ... و آخر غير ثابت.

٢. مج ٢: فيه.

٣. آس ١: فإذا وصلت.

٤. س: لموجب.

٥. مج ٢، آس ٢: لتعلم.

[٢] وإمكان حركة سريعة تبتدئ معها و تنبّت دون الوصول إلى الغاية^١.

[٣] وإمكان حركة سريعة تبتدئ في منتصفها و تصل معها.

[٤] وإمكان حركة نصف هذه و نصف نصفها^٢ وهكذا.

فها هنا إمكان متقدّر غير ثابت:

أما تقدّره^٣، فلأنّ له النصف و السدس، و كلّ ما كان كذا تتقدّر، و ليس عدماً
بحثاً إذ لا يمكن له مقدار.

و أما عدم ثباته، فلفوات الآخذة في منتصفها من مبداء تلك المسافة بمثل
سرعتها أن يلحقها أبداً. و ليس مقدار هذا الإمكان هو مقدار المتحرّك، و لا مقدار
المسافة لإمكان^٤ ثباتهما دون إمكان ثباته؛ و قد يتفقان في السريع و البطيء.

و يختلف مقدار إمكان الحركة، و مقدار إمكان^٥ نصف الحركة دون مقدار
كلّها. و لم يختلف فيهما مقدار متحرّك واحد، و ليس نفس السرعة و البطؤ؛ فإنّ
السريعة و البطيئة يتفاوت إمكان نصفهما و كلّهما دون اختلاف السرعة و البطؤ
لا نفس الحركة^٦ من حيث هي هي؛ فإنّها موجودة في المختلفات في هذا المقدار.
و كلّ مقدار فهو مقدارٌ لشيء، و إذ^٧ لم يكن مقداراً أمر^٨ ثابت، إذ لو كان كذا
لثبت، فهو مقدار أمر لا يتصوّر ثباته و هو الحركة؛ فالزمان هو مقدار الحركة من
جهة المتقدّم و المتأخّر اللذين لا يجتمعان.

أقول: «الإمكان» ها هنا لا يراد به الإمكان الحقيقي، فإنّ ذلك لا يتقدّر و لا يكون له نصف
و ثلث و غيرهما؛ وإنّما المراد به أمرٌ تقع فيه الحركات، و لا كلّ الحركات، فإنّ حركة الفلك
الأقصى هذا الإمكان المتقدّر هو مقدارها و تقدّره بها؛ فلا تكون تلك الحركة واقعة فيه.
و قد^٩ قيل إنّ لا يجوز أن يكون الفرض المذكور معرّفاً للزمان؛ لأنّه قد أخذ فيه المَع و
القبل و البعد، و ذلك كلّ زمان، فلو عرّف الزمان به لزم الدور؛ وإنّما المقصود التنبيه بهذه
الفروض على عدّة مباحث:

١. آس ٢: وإمكان حركة... إلى الغاية: سائر نسخهها: - وإمكان حركة... إلى الغاية.

٢. مج ٢: - و. ٣. آس ١: تقديره. ٤. ت: - هو مقدار... المسافة لإمكان.

٥. مج ١: مقدار مكان الحركة و مقدار مكان. ٦. مج ٢: + اختلاف.

٧. آس ١: إذا. ٨. ت: لم يكن مقداراً من. ٩. س: - قد.

البحث الأول - أن الزمان من الأمور المتقدّرة: وتحقيق ذلك من الفروض المذكورة ظاهر.

البحث الثاني - أنه موجود و ليس عدماً صرفاً: ودليل ذلك قوله: «إذ لا يمكن له مقدار»: يشير بذلك إلى أن العدم لا يتصوّر تقدّره فلو كان عديميّاً لما كان متقدّراً و التّالي باطل، فالمقدّم مثله.

البحث الثالث - أنه غير ثابت: واستدلّ عليه بقوله: «و أمّا عدم ثباته فلفوات الآخذة في منتصفها من مبدأ تلك المسافة بمثل سرعتها أن يلحقها أبداً»: ومعنى ذلك أنا إذا فرضنا جسماً تحرّك في مسافة معلومة بسرعة معلومة، ثمّ فرضنا جسماً آخر تحرّك بمثل تلك السرعة في مثل تلك المسافة، لكنّه ابتداء بالحركة من أوّل تلك المسافة بعد أن كان الجسم المفروض أولاً، قد قطع نصف مسافته؛ فمن المعلوم أن الجسم الثاني لا يلحق الأوّل أبته؛ و لولا أن شيئاً قد فاتّه لا يمكن استدراكه وإلاّ لما كان كذا، فـ«الآخذة» يشير بها إلى حركة الجسم الثاني. و «في منتصفها» أي في منتصف حركة الجسم الأوّل.

البحث الرابع - أن هذا الإمكان المتقدّر ليس هو مقداراً لأمر ثابت: إذ لو كان كذا لكان ثابتاً، فلا يكون^٢ حينئذ لا مقدار المتحرّك، و لا مقدار المسافة؛ وهذا معنى قوله: «و ليس مقدار هذا الإمكان هو مقدار المتحرّك و لا مقدار المسافة^٣ لإمكان ثباتهما دون إمكان ثباته».

و قوله: «وقد يتّفقان في السريع والبطيء و يختلف مقدار إمكان الحركة»: هو قياس من الشكل الثاني، معناه مقدار المتحرّك و مقدار المسافة يتّفقان في الجسم السريع الحركة و البطيء الحركة، و لا شيء من مقدار إمكان الحركة كذلك؛ فلا شيء من مقدار المتحرّك و لا من مقدار المسافة بمقدار إمكان الحركة.

١. مج ٢: بميل. ٢. ت: فلا يخلو.

٣. ت: - وهذا معنى قوله: «و ليس مقدار ... و لا مقدار المسافة».

قوله: «و مقدار إمكان نصف الحركة دون مقدار كلّها و لم يختلف فيهما مقدار متحرك واحد»: هو قياس آخر تقريره^١: أن مقدار إمكان نصف الحركة يخالف مقدار كلّها لأنه أقلّ منه، فإنّ مقدار النصف نصف مقدار الكلّ، ولا شيء من مقدار المتحرك يختلف فيهما أي في كلّ الحركة و نصفها، فلا شيء من مقدار ذلك الإمكان بمقدار المتحرك.

البحث الخامس - أنّه ليس نفس السرعة و البطوء و دليل ذلك هو قوله: «فإنّ السريعة و البطيئة يختلف إمكان نصفهما وكلّهما دون اختلاف السرعة و البطوء»: يريد^٢ به أنّ هذا الإمكان المتقدّر يختلف في النصف و الكلّ، ولا شيء من السرعة و البطوء يختلف في النصف و الكلّ، فلا شيء من هذا الإمكان هو نفس السرعة و البطوء.

البحث السادس - أنّه ليس نفس الحركة من حيث هي و احترز بقوله: «من حيث هي هي» عن الحركة من حيث تقدّرّها، فإنّها من هذه الحيثيّة هي الزمان؛ و ليس الزمان في الأعيان أمراً زائداً عليها، وإنّما^٣ يزيد عليها إذا اعتبرت في الذهن من حيث هي حركة. و دليل مغايرة هذا الإمكان للحركة من حيث هي حركة هو قوله: «فإنّها موجودة في المختلفات في هذا المقدار»، يريد بذلك أنّ الحركات اشتركت في كونها حركة و اختلفت في مقدار هذا الإمكان، و ما به الاشتراك مغاير لما به الافتراق.

البحث السابع - أنّه مقدار الحركة من جهة المتقدّم و المتأخّر اللذين لا يجتمعان؛ لأنّ المقدار لا بدّ و أن يكون مقداراً لشيء، و إذ ليس مقداراً لأمر ثابت فهو إذن مقدار لأمر غير ثابت؛ بل مقدار لأمر لا يتصوّر ثباته، و ذلك هو «الحركة» من الجهة المذكورة. و احترز بكونهما «لا يجتمعان»، عن المتقدّم المجتمع مع المتأخّر من أجزاء المسافة؛ فإنّ الحركة قد تُقدّرُ بها كما يقال: «سار فرسخاً».

قال: طريق آخر: كلّ حادث بعد أن لم يكن له قبل لم يكن فيه موجوداً.

٣. مج ٢: فإنّما.

٢. ت: و يريد.

١. أس ١: تقديره.

لا يبقى القبل مع البعد، لا كقبلية الواحد على الاثنين، فإنهما قد يجتمعان، فإن حال اللاكون لم يجتمع مع حال الكون؛ وإذا^١ حصل^٢ شيء آخر لم يكن حين كان هذا، ففي حالة كون هذا لا كون الثاني فهو قبله، وكذلك ما بعد الثاني، فهنا قبلات واجبة التجدد ليست نفس العدم، إذ عدم شيء قد يكون بعد ولا كذلك القبل؛ ولا إمكانه ولا نفس فاعله ولا جوهر أو عرض ممكنة الثبات، لأن هذه قد يكون قبل الشيء ومعها وبعده ولا كذلك القبليّة. وهذه القبلات لها مقدار فإن «قبلاً» قد يكون أبعد من «قبل».

وليس مقدار أمر ثابت، فهو لأمر واجب التجدد وهو الحركة ومقدارها هو الزمان.

[دليل آخر على إثبات الزمان]

أقول: هذا دليل آخر على إثبات الزمان وتحقيق ماهيته، وأنه غير متصور الثبات، وأنه مقدار الحركة؛ وحاصله أن عدم الحادث قبل وجوده قبليّة لاتجامع البعدية بخلاف قبليّة الواحد على الاثنين، فإن تلك لاتمنع من اجتماعهما.

وهذه القبليّة ليس نفس عدم الحادث، ولا إمكانه ولا فاعله، ولا أمراً ممكن الثبات - سواء كان جوهرًا أو عرضاً - لأن كل واحد من هذه قد يكون قبل الحادث ومعها وبعده، وتلك القبليّة لاتكون معه ولا بعده.

ولما كان بعض القبليات أقرب من بعض^٣ أو أبعد من بعضها^٤ فلها مقدار، وليس هو مقداراً^٥ لأمر ثابت، وإلا لكان ثابتاً، فهو لأمر غير ثابت^٦ وهو الحركة.

[إشارة إلى مباحثات في الزمان]

وقد بوحث في الزمان مباحثات كثيرة:

فمهم من أنكر وجوده لأنه بين منقضى^٧ ولاحق وكلاهما غير موجود:

٣. ت، آس ١: - من بعض.

٤. د: - ثابت.

٢. د: - حصل.

٥. مع ٢: مقدار.

١. مع ٢: فإذا.

٤. ت: بعض.

٧. آس ١: متقضى.

فإن كان فيه ما هو حاضر، فإن كان منقسماً:
فليس إلا إلى الماضي و المستقبل الغير الموجودين.
و إن لم يكن منقسماً لزم تركبُ الزمان من الآتات؛ فلزم تركب المسافة من الجواهر
الأفراد - كما ستعلم - و ذلك محال.

و جوابه، أن المنقضي^١ هو الذي كان موجوداً و زال وجوده، و اللاحق هو الذي بصدد
الوجود، فالمعترف بهما معترف بالوجود. و هذا الإشكال بعينه يتوجه على وجود الحركة و
الجواب هو الجواب.

و قد عورض هذا البرهان^٢ الدالّ على وجود الزمان، بأنّ الزمان لو كان موجوداً لكان
بعض أجزائه قبل البعض قبليةً لاتّجامع البعدية؛ فلو كانت تدلّ على وجود الزمان لكان
لكلّ زمان زمان إلى ما لا نهاية و هو باطل.

و جوابه أنّه إن أراد^٣ أنّه يلزم أن يكون كلّ زمان في زمان فهو ممنوع.
و إن أراد أنّه يلزم أن يكون قبل كلّ زمان زمان فلانسلّم بطلان ذلك.
و إن أراد غيرهما فعليه بيانه.

و منهم من أنكر كونه مقدار الحركة، و احتجّ بأنّ الحركة بجميع أعراضها حاصلة في
الزمان فيمتنع كون الزمان حاصلًا فيها.

و سيأتي جوابه و يعرف به جواب ما يورد من أمثاله.

و منهم من زعم أن الزمان واجب الوجود لذاته؛ و سأذكره مع الجواب عنه.

قال: و «الآن» هو طرف للزمان به تتصل أجزاءه بعضها ببعض كاتصال
الماضي و المستقبل. و يتعيّن «الآن» بشعور دفعي أو وقوع أمر دفعي فيتعيّن به آن،
و إلا سنبرهن أن الحركة التي منها الزمان لا مقطّع لها أصلاً، فلا طرف لها بالفعل.

[في الآن]

أقول: إن الزمان ليس مقداراً لكل حركة بل لحركة الفلك الأقصى؛ و ستعرف أن تلك

متصلة ليس لها ابتداء ولا انتهاء^١، فلا يكون لها مقطع ولا طرف بالفعل، فلا يكون للزمان الذي هو مقدارها طرفاً أيضاً بالفعل، بل يجوز أن يكون ذلك له بالفرض، كما يفرض مثل ذلك في المسافة المتصلة. وإنما يتعين بما يقع الشعور به دفعةً، أو يكون حصوله في نفسه حصولاً دفعياً كتماسة جسم لآخر^٢؛ وعلى غير هذا الوجه لا يتحصل «الآن».

وبالجملة، فنسبة «الآن» إلى «الزمان» كنسبة النقطة إلى الخط؛ وكما أن النقطة طرف للخط كذلك الآن وهو طرف الزمان؛ وكما أن الخط كخط الدائرة لا طرف له بالفعل وإنما يتحصل له طرف بالفرض، فكذلك الزمان.

قال: ولا يتصور أن تكون^٣ الآنات متشافعةً وإلا زاد مقدار عدد على واحد؛ فيتألف^٤ منها مقدار حركة^٥ وصارت^٦ الحركة لها جزء لا يتجزى وذلك محال؛ فإنه إن فرضت حركة لا تتجزى واقعة في مسافة، فالمسافة التي تستغرقها^٧ تلك الحركة إن كانت^٨ منقسمةً ففي كل جزء منها يكون شيء من الحركة، فانقسمت وقد فرضت غير متجزئة. ولا يتصور أن يكون للمسافة^٩ جزء لا يتجزى للبراهين التي ذكرت فبطل تشافع الآنات؛ فالآنات الواقعة^{١٠} دفعةً ليست بحركات لا يتصور وقوعها إلا شيئاً فشيئاً.

[الزمان والحركة لا يتركبان من أجزاء لا تتجزى]

أقول: الغرض من هذا الكلام بيان أن الزمان والحركة لا يتركبان من أجزاء لا تتجزى، لا بالفعل ولا بالفرض، كما أن الجسم لا يتركب من أجزاء هذه صفتها.

وبرهانه، أن الآنات لو اجتمعت؛ فإما أن يحصل من اجتماعها زمان، أو لا يحصل؛ فإن لم يحصل فليس الزمان مركباً منها.

وإن حصل فهو مقدار حركة كما سبق؛ فيصح قوله: «يتألف^{١١} منها مقدار حركة».

٣. مع ٢: لا يتصور كون.

٢. آس ١: آخر.

١. مع ٢: بداية ولا نهاية.

٦. ت: فصارت.

٥. مع ١: الحركة.

٤. ت، آس ١: فتألف.

٩. ت: المسافة.

٨. آس ١: كان.

٧. مع ١: استغرقها.

١١. آس ١، ت: فتألف.

١٠. آس ١: واقعة.

وإذا كان الزمان مطابقاً للحركة، فالحركة التي هي مقدرةٌ بذلك^١ الزمان المتألف من تلك الآنات، تجب أن تكون متألفةً من أجزاء مطابقة للآنات التي لا تنقسم، فتكون تلك الأجزاء التي للحركة أيضاً لا تنقسم. لكن هذا اللازم محال؛ فالملزوم وهو تشافع الآنات أيضاً محال. و ذلك هو المراد بقوله: «فصارت الحركة لها جزء لا يتجزى و ذلك محال».

وإنما قلنا إن وجود جزء لا يتجزى في الحركة محال، لأنَّ القدر المقطوع من المسافة بذلك الجزء الذي لا يتجزى من الحركة، إما أن يكون منقسماً بالقوة و الفرض، أو لا يكون منقسماً كذلك و القسمان باطلان:

أما الأول، فلأنه حينئذ يكون في كل جزء من تلك الأجزاء المفروضة^٢ في ذلك القدر المقطوع من المسافة شيء من الحركة، وإلا لم يكن للحركة عبور^٣ عليه و لا بدّ و أن يكون ذلك الشيء من الحركة مغايراً للذي في الجزء الآخر المفترض، فيكون الذي فرض من الحركة غير منقسمٍ منقسماً، هذا خلف. و ذلك هو معنى قوله: «فإنه إن فرضت حركة لا تتجزى واقعة في مسافة فالمسافة التي تستغرقها تلك الحركة إن كانت منقسمة ففي كل جزء منها يكون شيء من الحركة فانقسمت و قد فرضت غير متجزئة».

و أما الثاني، و هو أن يكون القدر المقطوع من المسافة غير منقسمٍ لا بالفعل و لا بالفرض، فذلك هو الجوهر الفرد، و قد سبقت البراهين على بطلانه. و هذا القسم هو المراد بقوله: «و لا يتصور أن يكون للمسافة جزء لا يتجزى للبراهين التي ذكرت».

قال: سؤال: نعين آناً فنقول: الفلك فيه ساكن أو متحرك؛ و لما استحال

السكون فيكون متحركاً فتقع حركته في الآن.

جواب: و^٤ ليس بمتحرك أيضاً في الآن إذ برهن على أن لا حركة دفعية.

سؤال: يلزم أن يكون جسم غير متحرك و لا ساكن.

جواب: لا يلزم من عدم تحركه^٥ و سكونه في الآن خلوه عنهما في نفسه.

أقول: لما بين أن الحركة لا تقع في «الآن»، أورد على ذلك نقضاً، و هو السؤال الذي ذكره أولاً، ثم أجاب عنه بأننا لانسلم الحصر؛ بل جاز أن لا يكون ساكناً في الآن و لا متحركاً في

٣. س: - عبور.

٢. ت: المفترضة.

١. ت. مع ٢: مقدار ذلك.

٥. آس ١: تحريكه.

٤. مع ٢: - و.

الآن، وذلك هو الحق في نفس الأمر؛ لأنّ السكون ممتنع^١ على الفلك كما سنبتين ذلك فيما بعد، وأمّا الحركة في الآن فممتنعة أيضاً؛ لأنّ الآن دفعي والحركة ليست بدفعيّة. ثمّ أورد على هذا الجواب سؤالاً آخر و تقريره أنّه لو صحّ هذا الجواب للزم صحة اجتماع النقيضين^٢ وهو أنّ الفلك ليس بمتحرّك ولا ساكن؛ إذ ليس السكون إلّا عدم الحركة عمّا من شأنه أن يكون متحرّكاً.

ثمّ أجاب عن هذا السؤال الثّاني بأنّا لانسلّم لزوم صحة^٣ اجتماع النقيضين وإنّما كان يصحّ ذلك الجواب^٤ إن^٥ لو كان المتحرّك في «الآن» مناقضاً للساكن، أو مساوياً لما هو مناقض له، وليس كذا بل هو أخصّ من نقيضه؛ لأنّ نقيض «الساكن» هو «اللاساكن» المساوي للمتحرّك، والمتحرّك في الآن^٦ أخصّ من المتحرّك مطلقاً، والأخصّ من المساوي للشيء فهو أخصّ من ذلك الشيء؛ فتكون هذه المنفصلة مانعة من الجمع وغير مانعة من الخلوّ - كما عرفت - فلم يلزم اجتماع النقيضين. ونظير ذلك قولنا لزيد المتحرّك في البيت: إنّهُ ليس بساكن ولا بمتحرّك في السوق.

قال: فالزمان ليس لقبليّاته مقطعٌ إذ لو كان له مبدأ لكان له قبل، أو كان له مقطع كان له بُعد، فكان قبل كلّهُ أو بعد كلّهُ منه شيء متجزّ، هذا محال.

[في أنّ الزمان لا بداية له ولا نهاية]

أقول: حاصل هذا أنّ الزمان لا بداية له ولا نهاية؛ إذ لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده، والقبل زمانٌ فيكون قبل كلّ زمان^٧ زمانٌ هذا خلف. ولو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده، والبعد زمانٌ فيكون بعد كلّ زمان^٨ زمانٌ وهو خلف أيضاً.

و قوله: «شيء متجزّ»: أراد أنّ ذلك القبل إن لم يكن حادثاً فهو المطلوب؛ وإن كان حادثاً فقبله قبل آخر، ويكون مجموع القبليين هو القبل، وكلّ واحد منهما^٩ جزؤه؛ وأمّا

١. س: يمتنع. ٢. مج ٢: - و تقريره أنّه ... اجتماع النقيضين.

٣. آس ١: صحّة لزوم. ٤. ت: - الجواب. ٥. س: - إن.

٦. مج ٢: - أخصّ من نقيضه ... للمتحرّك، والمتحرّك في الآن. ٧. ت، آس ١: الزمان.

٨. ت، آس ١: الزمان. ٩. س: + هو.

البعد فإنه إن لم يكن منقطعاً فهو مطلوبنا؛ وإن كان منقطعاً فبعده بعد آخر؛ والكلام فيه كالقلام في القبل.

[كلام مع الذي توهم أن الزمان واجب الوجود]

وقد توهم بعضهم من هذا، أن الزمان واجب الوجود لذاته؛ واحتج بأن الزمان يلزم من فرض عدمه محال، وكل ما يلزم من فرض عدمه محال فهو واجب الوجود لذاته، فالزمان واجب الوجود لذاته.^٢

و جوابه: منع الصغرى، فإننا لانسلم أن المحال لازم من فرض عدمه، بل هو لازم من فرض عدمه قبل وجوده أو بعد وجوده؛ فإن ادعى المحتج أن مراده من الصغرى ذلك، منعنا حينئذ صدق الكبرى وذلك ظاهر. وربما جعل ذلك حجة على^٣ أن لا زمان، هكذا؛ لو كان الزمان حاصلًا، لكان إما واجب الوجود لذاته، أو ممكن الوجود لذاته^٤؛ والقسمان باطلان فالمقدم باطل:

أما الأول، فلأنه مفتقر إلى الحركة المفتقرة إلى الزمان، والمفتقر إلى الغير لا يكون واجباً. وأما الثاني، فلأنه يلزم من فرض عدمه محال فلا يكون ممكناً؛ وقد عرفت وجه الجواب عنه.

قال: وليس الزمان مقدار حركة مستقيمة، فإن الحركات المستقيمة لا يذهب في جهة غير متناهية لتناهي الجهات، وبالتعاود^٥ لا بد لها من الانصرام إذ بين كل حركتين مستقيمتين زمان سكون:

وبرهانه أن الحركات ذوات الحدود إذا أوصل^٦ بها المحرك إلى حد يكون في آن الوصول موصلاً بالفعل؛ ثم يزول عنه كونه موصلاً دفعة، وإن بقي زماناً حتى يصل تارة أخرى فإن الموصلية غير أن صيرورته غير موصلة، وبين الآنين زمان هو زمان السكون.

٢. مج ٢: - فالزمان واجب الوجود لذاته.

١. مج ٢: البعد فإن.

٥. آس ١: الجهات والأبعاد وبالتعاودة.

٤. مج ٢: - لذاته.

٣. مج ٢: - على.

٧. مج ٢: فإن.

٦. مج ٢، آس ٢: وصل.

و ليس للموصلية على زوالها تقدم ذاتي كما ظنّ الظاهريون، إذ بينهما ترتب زمني و الشيء على زواله لا يتقدم بالعلية و بنينا الكلام على زوال الموصلية دفعة لا على التحرك و المفارقة^١، إذ ليس فيهما أول دفعي. و الزمان^٢ قبلياته^٣ لا تنصرم أبداً فهي من حركة غير منصرمة و هي الوضعية الدورية.

[الحركة التي هي موضوع الزمان مستديرة]

أقول: لما بين أن الزمان مقدار الحركة، و أنه لا بداية له و لا نهاية، فرع على ذلك أن الحركة التي هي موضوعه لا يجوز أن تكون مستقيمة بل هي مستديرة. و استدل على ذلك بأن موضوعه لو كان حركة مستقيمة لكان لا يخلو إما أن يذهب إلى غير النهاية، أو لا يذهب كذلك بل يقف.

فإن لم يذهب إلى غير النهاية لزم انقطاع الزمان.

و إن ذهبت إلى غير النهاية فإما بالتعاود، أو لا بالتعاود:

فإن لم يكن بالتعاود لزم وجود أبعاد لا نهاية لها و قد سبق بطلانه.

و إن كان بالتعاود^٤ لزم انقطاع الحركة؛ فلزم انقطاع الزمان الذي هي موضوعه؛ فلا يكون دائماً على الاتصال و هو - كما ستعلم - محال. و مقدمات هذا البرهان بعضها قد سلف بيانه و بعضها سيأتي برهانه.

و أمّا^٥ الذي يُبرهن عليه ها هنا هو أن الحركة المستقيمة المعاودة^٦ يلزم انقطاعها عند تعاودها؛ إذ بين كل حركتين مستقيمتين زمان سكون.

و برهان ذلك أن الحركات المستقيمة لا بدّ و أن تكون نحو جهة، و لا بدّ أن تكون لتلك الجهة غايةً و حدّ ينتهي إليه؛ و المحرك الموصول للجسم إلى ذلك الحدّ - سواء كان هو^٧ الميل

١. آس ١: التحرك بالمفارقة. ٢. مج ٢: فالزمان.

٤. در هامش مج ٢: أي الذهاب إلى غير النهاية.

٦. آس ١، مج ٢: المعاود. ٧. مج ٢: هو.

٣. آس ١: قبلياً.

٥. س، آس ١، مج ٢: أمّا.

أو الطبيعة أو أي شيء كان - يجب أن يكون مغايراً للمحرّك له من ذلك الحدّ^١ إلى آخر، سواء كان محرّكاً له إلى^٢ عين^٣ ما ابتدأت منه الحركة الأولى، كما في الحركة من آ إلى ب ثم من ب إلى آ هكذا: آ ————— ب، آ^٤، وكان محرّكاً له لا إلى ما ابتدأت منه، كما في الحركة من آ إلى ب، ثم من ب إلى ج هكذا: آ ————— ب، ج^٥. ولا شك أن الموصل بالحركة إلى ب يكون موجوداً^٦ حال الوصول إليه؛ لأنّ العلة يجب أن تكون موجودة حال وجود المعلول، و الوصول آنّي الوجود والسبب المقتضي للحركة من ب إلى آ أو إلى ج لا يجمع وجوده وجود السبب الموصل إلى ب، فهو حادث بعد أن الموصليّة بعديّة لا تجماع القبليّة، لا كالبعدية الذاتية؛ وهذا الحادث هو آنّي الوجود أيضاً، فبين أن الموصليّة إلى ب و أن اللاموصليّة إليه - وهو الآن الذي وجد فيه سبب الحركة من ب إلى ما انتهت إليه - إمّا أن يكون زمان^٧ أو لا يكون:

فإن لم يكن لزم تتالي الآتات.

وإن كان فذلك هو زمان السكون وهو المطلوب.

فهذا تقرير البرهان على وجوب السكون بين كلّ حركتين مستقيمتين إلى جهتين متغايرتين.

وإذا عرفت هذا، فقلوه: «إنّ الحركات ذوات الحدود»: أراد به «الحدود» نهايات الحركات وغاياتها، كب في المثال المذكور.

قلوه: «ثم يزول عنه كونه موصلاً دفعةً»: فيه نظر وهو أنا لانسلم أن اللاموصلية يكون دفعةً بل في جميع الزمان الذي هو بعد أن الموصلية؛ ويحتاج في تقريره إلى أن يقال: إنّ الجسم الواصل إلى ب إمّا أن يكون في حال من أحوال اللاموصلية غير آخذ في المفارقة له والحركة عنه، أو لا يكون في حال من أحوال اللاموصلية كذلك:

فإن كان الأوّل، فلا شك أن تلك الحال هي أوّل أحوال اللاموصلية ولا شك أنّها تكون^٨

٢. س: - له إلى.

١. آس ١: - الحدّ؛ مع ٢: - من ذلك الحدّ.

٤. مع ٢: ١ - ب، ب - ١.

٣. ت: غير.

٦. آس ١: موجود.

٥. آس ١، د: هكذا: ١ - ب، آ.

٨. س: - تكون.

٧. آس ٢، ت: - زمان.

آنية الوجود و^١ حينئذ يصحّ كلامه.

وإن كان الثاني، فهو في كلّ وقت من أوقات اللاموصلية يكون ذلك الجسم متحرّكاً، فيستدعي وجود محرّك حادث بعد أن لم يكن لاستحالة اجتماع السبب الموجب لحركة الجسم إلى جهة مع السبب الموجب لحركته إلى ما يخالف تلك الجهة.

وستعلم أن حدوث كلّ حادث يستدعي وجود حركة متصلة مستمرة:

فإن كانت مستقيمة عاد الكلام.

وإن كانت مستديرة فتلك هي الحركة الحافظة للزمان وهو مطلوبنا.

و قوله: «وإن بقي زماناً حتّى يصل تارة أخرى»: معناه أن كون اللاموصلية واقعة دفعةً لا يقدر^٢ فيه استمرارها إلى حين ما يصل الجسم المتحرّك مرة ثانية إلى ذلك الحد، كالمحرّك من آ إلى ب، ثمّ من بعد كونه موصلاً إلى ب يزول عنه كونه موصلاً إليها، ويستمرّ كونه غير موصل إليها في جميع زمان عود ذلك الجسم إلى آ، ثمّ حركته من آ إلى ب، ووصوله إليها مرّة أخرى؛ لأنّ الأمور الواقعة دفعة على قسمين:

منها، ما يستمر في الزمان الذي طرفه ذلك الآن.

ومنها، من لا يستمر زماناً ألبتة.

قوله: «و الشيء على زواله لا يتقدم بالعلية»: يريد أن تقدّم الموصلية على اللاموصلية ليس تقدماً ذاتياً وهو تقدم العلة على المعلول؛ إذ لو كان كذا للزم أن يكون الشيء علة لعدم نفسه وهو باطل.

قوله: «وبنينا الكلام على زوال الموصلية دفعةً لا على التحرك والمفارقة إذ ليس فيهما أوّل دفعي»؛ هذا جواب سؤال مقدر وهو أن اللاموصلية عبارة عن كون الجسم مفارقاً لذلك الحد، أو متحرّكاً عنه؛ و «المفارقة» و «التحرك» لا تكون آنية بل زمانية، فقولكم: إن كونه غير موصل آنيّ الوجود، محال.

و جوابه أن^٣ اللاموصلية ليست عبارة عن المفارقة والتحرك، فلا يقدر كونهما غير آنيين في كونهما آنية.

قال: وبعض محشفي^١ اليهود أخذ يزِدّ على المعلّم الأوّل ويفرض رحي أتت من الهواء فصادمت حصاةً صاعدةً^٢ قسراً، قال بين حركتي الحصاة والرحى^٣ إن وقع زمان سكون تكون^٤ الحصاة قد قاومت الرحي وهذا محال. ولا يعلم أنّ الرحي لم يلحق الحصاة إلا بعد ممانعات من الهواء المتحرّك بتنجية الرحي ويقع زمان السكون قبل وصول الرحي.

[كلام أبو البركات ونقده]

أقول: الرادّ الذي أشار إليه هو أوحد الزمان أبو البركات، صاحب المعتبر. ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال بوجه آخر وهو أنّ الحصاة لم تصل إلى غاية حركتها؛ بل عادت قبل بلوغها إلى تلك الغاية؛ وكلامنا فيما بلغ به المحرّك إلى غاية حركته. واعلم أنّ دليل إثبات السكون بين كلّ حركتين متضادتين، قد عورض بعدّة معارضات وصاحب الكتاب اقتصر على ذكر هذه المعارضة الواحدة وجوابها.

قال: واستحفظ الزمان بأظهر الحركات وهي التي منها الحركة اليومية و يتقدّر به الحركات^٥. ونسبته إلى الحركات نسبة خشبة الذراع إلى المذروعات. وربما يقدر الزمان بما قدر بجزئي آخر من نوعه كالفنجانات وغيرها. وقسم الزمان إلى حجج وشهور وأيام وساعات. وقد يقدر العدمي كالسكون بالزمان بالعرض، على أنّ موضوعه لو كان متحرّكاً لتحرك^٧ كذا. وكما أنّ الشيء في العدد إمّا مبدأه كالواحد أو أقسامه كالزوج والفرد أو معدوده، ففي الزمان ما يوجد كالمبدأ وهو الآن وأجزاؤه من الشهور والأيام، وما يعدّه^٨ الزمان ويقدره كالحركات.

والجسم من حيث هو جسم ليس في الزمان بل لأنّه في الحركة وهي في الزمان.

٣. ت. مج ١: - والرحى.

٢. آس ١: صاعداً.

١. المحشفي.

٥. مج ٢: - وهي التي ... يتقدّر به الحركات.

٤. آس ١: تلك.

٨. آس ١: بعده؛ د. بعد.

٧. مج ٢: يتحرّك.

٦. آس ١: + قد.

و الأشياء الغير المتغيرة أصلاً كالعقليات، و التي تتغير و تثبت من جهة
كالأجسام، هي ^١ مع الزمان، لافيه.
و نسبة ما مع الزمان إليه في الثبات هو «الدهر»، و نسبة بعضه إلى بعض
اصطلح عليه بـ«السرمد»، و الذاهل عن الحركة ذاهل عن الزمان.

[في أن الحركة اليومية حافظة للزمان و في الدهر و السرمد]

أقول: قوله: «و هي التي منها الحركة اليومية»: يشير بذلك إلى حركة الجرم الأقصى
المحرك لما تحته من الأفلاك في كل يوم و ليلة دورة واحدة من المشرق إلى المغرب حركة
بالعرض. و مباحث علم الهيئة تدل على هذه الحركة.
قوله: «و الذاهل عن الحركة ذاهل عن الزمان»: هذا من جملة ما ينبه به على أن الزمان
مقدار الحركة و يتمثلون عليه بنوم أصحاب الكهف كما هو مشهور.

قال:

التلويح الرابع

في بعض أحوال الحركة و الزمان

و يتبين ^٢ من طريق آخر أن الحركة ليس لها جزء لا يتجزأ: فإنها لو كان ^٣ لها
ذلك كان البطؤ ^٤ و السرعة بتخلل السكنات، و التالي باطل، فكذا المقدم.
و وجه اللزوم أن الحركة الغير المتجزئة إذا وقعت، فسرير و بطيء إذا شرعا
معاً، و قطع السريع جزءاً واحداً، فالبطيء إن قطع أقل من جزء فانقسم، أو مثله
فمتساويان ^٥ فيما بعد هكذا، أو أكثر من جزء فصار أسرع من السريع. فسيل
التفاوت و قوف البطيء ليتحرك السريع.
و أوجب هؤلاء تخلل السكنات بين الحركات؛ فغاية ما يتخلل من السكون أن
يكون بمقدار زمان كل حركة يتخلل مثله من زمان السكون؛ مع أن هذا يستحيل

١. آس ١: وهي.

٢. آس ١: تبين.

٣. آس ١: كانت.

٤. آس ٢، مج ٢: فيتساويان.

٥. مج ١: لبطؤ.

بدياً، إذ لو كان كذا لكان سكون المتحرك محسوساً، فالحركة محسوسة مستمرة و زمانها أقل من السكون ولا يحس^١، هذا عجب.

ثم السهم إذا تحرك^٢ ينبغي أن تزداد حركة الشمس المشرقية^٣ عليها بقدر زمان سكونها وهو ضعف زمان الحركة هذا محال.

و أيضاً، وقوف السهم في الهواء مع بقاء الميل القاسر ممتنع، فإن الفاعل المتشابه يتشابه فعله وإذا لا تخلل للسكون فلا جزء لها غير متجزئ. وبرهن بهذا أن لا جزء للمسافة، فإن الحركة المتجزئة إن وقعت في مسافة غير متجزئة، فكل^٤ ما يفرض جزءاً لها إن وقع فيها فاجتمعت الحركات متواردة متتالية على محل واحد ثابتة عليه، هذا محال. وإن وقع كل جزء لها في جزء منها، فانقسمت.

أقول: قد كان بين أن الحركة لا تتألف من أجزاء لا تتجزئ^٥ بطريق مبني على أن المسافة لا تتركب من الجواهر الأفراد^٦. وهذا الطريق هو عكس ذلك، لأنه بين أولاً أن الحركة لا يجوز تألفها من الأجزاء الغير المتجزئة؛ ثم بنى على ذلك امتناع تركب المسافة من الجواهر الأفراد. وألفاظ الكتاب ظاهرة إلا في قوله: «فكل^٧ ما يفرض جزءاً لها إن وقع^٨ فيها فاجتمعت الحركات متواردة متتالية على محل واحد ثابتة عليه هذا محال. وإن وقع كل جزء لها في جزء منها فانقسمت»: فإن الضمير في «لها» عائد إلى «الحركة» وفي «فيها» و «منها» عائد إلى «المسافة» وبذلك يتضح مقصوده.

قال:

فصل

[في تضاد الحركات]

و تضاد الحركات ليس بالزمان والمكان. و محل الحركة قد^٩ يختلف فيها

١. مج ٢: فلا تحس. ٢. مج ٢، آس ١: تحركت. ٣. آس ١: المشرقة.
 ٤. مج ١: وكل. ٥. مج ٢: لا تتركب من الجواهر الأفراد.
 ٦. مج ٢: لا تتألف من أجزاء لا تتجزئ. ٧. آس ١: وكل.
 ٨. آس ١: وقعت. ٩. مج ٢، آس ٢: فقد.

مثلان و يتفق فيها ضدان؛ فالتضاد بالجهات، فضد كل حركة هو ما قابلها على خط مستقيم؛ فضد الصاعدة النازلة^١، و المتيامنة المتياسرة التي تقابلها على زوايا^٢ قائمة. و لا ضد للمستديرات إذ لا جهة لها.

أقول: إن الحركة تتعلق بستة أشياء: ما منه، و ما إليه، و ما له، و ما به، و ما فيه، و الزمان. و ليس في شيء من ذلك ما يصلح أن يكون سبباً لتضاد الحركات سوى «ما منه» و «ما إليه». و أمّا الأربعة^٣ الباقية فليست صالحة لذلك.

و صاحب الكتاب ذكر منها ثلاثة و هي الزمان، و ما فيه الحركة و هو المكان، و ما له الحركة و هو محل الحركة.

و احتج بأن كل واحد منها قد يختلف فيه مثلان، و يتفق فيه ضدان، أي تحصل في المختلفات من هذه الأشياء حركتان متماثلتان، و في المتفقات منها حركتان متضادتان.

أمّا الزمان، فإن الماضي منه و المستقبل مثلاً، تحصل فيهما حركتا جسمين أو جسم واحد إلى جهة واحدة؛ و يحصل في زمان واحد حركتا جسمين إحداهما^٤ إلى المركز، و الأخرى إلى المحيط.

و أمّا المكان، فقد تحصل في الأعلى منه حركة، و في الأسفل حركة أخرى إلى جهتها، و تحصل في المسافة الواحدة حركتان صاعدة و هابطة.

و أمّا محل الحركة، فإن الماء قد يتحرك إلى المحيط قسراً، و يتحرك إليه النار طبعاً، مع أن الماء و النار مختلفان في الصورة النوعية.

و ليس بين الطبع و القسر تضاد، لاجتماعهما في الجسم الواحد إلى جهة واحدة، كالحجر الذي يضاف إلى حركته الطبيعية إلى المركز حركة قسرية إليه، و يتحرك الجسم الواحد إلى جهتين مختلفتين تارة بالطبع و تارة بالقسر.

و هاهنا سوالان:

الأول منهما، أن يقال: لم حصرتم سبب تضاد الحركات في الستة المذكورة؟ و لم

لا يجوز أن يكون السبب لتضادها [أمرًا مغايرًا] ^١ لهذه؟

السؤال الثاني، هب إنا سلّمنا الحصر في الستّة، لكن قد بقي منها ما لم يذكره صاحب الكتاب و هو المحرّك الذي به الحركة، فلم ينسب التضادّ إليه؟

و الجواب عن الأوّل أنّه لم يعوّل في أنّ التضاد لأجل ما منه، و ما إليه، على الحصر المذكور، بل على صدق حدّ التضاد على الحركتين المتقابلتين على خطّ مستقيم كالصاعدة و النازلة ^٢ و المتيامنة و المتياسرة؛ و إنّما ذكر الزمان و المكان و محلّ الحركة للتنبيه، و ليقاس ^٣ غيرها عليها؛ و به يظهر الجواب عن الثاني؛ على أنّ الكلام غير خال عن تساهلٍ إلّا أنّه لا يضرّ و لا يقدح في شيء من ^٤ المهمّات.

و ممّا يدلّ على أنّ المحرّك لا يجوز أن يكون سبباً لتضادّ الحركات، أنّ المحرّك الواحد قد يحركّ جسمًا واحدًا إلى جهتين مختلفتين.

و اعلم أنّ من الحركات ما لا تتعلّق بالستّة كلّها، فإنّ حركة المحدّد ليس لها ^٥ ما منه، و ما إليه؛ و ليس لها تعلّق بالمكان، إذ لا مكان للمحدّد؛ و لا بالزمان لأنّه مقدارها بخلاف باقي الحركات.

و ليس التضاد لأجل ما منه فقط أو ما إليه فقط؛ بل ما منه و ما إليه جميعاً.

٣. د: لقياس.

٢. س: الهابطة.

١. نسخهها: أمر مغاير.

٥. آس ١: -لها.

٤. آس ١: -من.

[المرصد الثاني]

[في بسائط الأجسام]

قال:

المرصد الثاني
في بسائط الأجسام
وفيه تلويحات ثلاثة

التلويح^١ الأول
في أقسامها

والأجرام البسيطة:

منها، ما^٢ لا يقبل التركيب و هي المحدّد و ما معه؛ لأنّها عديمة الميل
المستقيم. و في المركّبات لا بدّ من حركة مستقيمة لأحد الأجزاء إلى مكان الآخر و
إلا لا تركيب. و إذ^٣ لم يتفكّك فمماسها لا يتّصل بها و لا يتشكّل بشكلٍ لما سبق.
و منها، ما يقبل التشكّل و تركّه و التفكّك إمّا بسهولة و هو الرطب، و إمّا
بصعوبة و هو اليابس^٤. و كلّ كائن فاسد هو ذو ميل مستقيم لا بدّ له من ذلك، لأنّه
ينفصل عن غيره و يفكّك بالنتيجة غيره^٥. و ما سوى الرطوبة و اليابوسة من القوى
المُعِدّة للانفعال لا يعمّ الكائنات الفاسدة. و كلّ ينتمي إلى أحد هذين و تركيبهما.
و القوى المُعِدّة نحو الفعل فما^٦ يعمّ هذه الأجسام هي الحرارة، و هي كيفيّة

١. د: التلويح؛ سائر نسخه ها: - التلويح.

٢. آس ٢: إذا.

٣. مج ٢: اليابوسة.

٤. مج ٢: - ما.

٥. آس ٢: بالتحية عن غيره.

٦. مج ٢، آس ٢: مما.

توجب عند التمكن حركة الشيء عن الوسط من شأنها التفريق والتحليل والتلطيف.

والبرودة، وهي كيفية يوجب عند التمكن حركة الشيء إلى الوسط من شأنها التسكين والتعقيد. وقد شوهد اقتضاء الحرارة التصعيد والبرودة خلافه فيقتضيان^١ على درجاتهما درجاتهما^٢.

والحركات محصورة فيما هي على الوسط كما للأثيريات، وإلى ما إلى الوسط و يقال لما هذا شأنه «ثقيل»، وإلى ما عن الوسط و يقال لما هذا شأنه «خفيف»، فكل جسم عنصري إما يميل عن الوسط، أو إليه، فلا يخرج عن الحرارة والبرودة. فإذا ركب كل من الفعلين مع كل من الانفعالين^٣ حصل أربعة أقسام: حار يابس، وحار رطب، وبارد يابس، وبارد رطب.

واليبوسة بأي الفعالتين^٤ اقترنت^٥ زادت^٦ خفة أو ثقلًا، فحصل الأركان الأربعة: خفيف مطلق ينحو أقصى الفوق كالنار، وثقيل مطلق ينحو أقصى السفلى وهو الأرض، وخفيف غير مطلق كالهواء، وثقيل غير مطلق كالماء.

أقول: إن الأجسام على قسمين: بسيطة ومركبة^٧.

و «جسم البسيط» يقال بمعنيين:

أحدهما، أنه الذي يشارك جزؤه كله في الاسم والحد.

و ثانيهما، أنه الذي لا يلتئم حقيقته من أجسام مختلفة الطبائع.

و المراد بـ«البسيط» هاهنا هو الثاني؛ لأن الفلك لا يصدق على [جزئه]^٨ المفروض أنه

فلك.

وإنما قلت «من أجسام مختلفة الطبائع» ولم أقل «من أمور أو من أشياء»، احترازاً^٩ من

الهيولى والصورة الجسمية والصورة النوعية؛ فإن كل جسم مركب منها، وكل واحد منها

٣. مع ١: الفعلين ... الانفعالين.

٥. مع ١: أقترنت: ت: قرنت.

٨. نسخهها: جزؤه.

٢. آس ١: - درجاتهما.

٧. مع ٢: بسيط ومركب.

١. آس ١: يقتضيان.

٤. آس ٢ (نسخه بدل): الفاعلين.

٦. آس ٢: زادها.

٩. ت: احتراز.

مخالف للآخر في ذاته و طبيعته، فلم يكن في الأجسام ما هو بسيط البتّة. و على هذا فـ«المركب» هو الذي تلتئم حقيقته من أجسام مختلفة الطبائع، كبدن الإنسان و كل واحد من أعضائه المتشابهة الأجزاء كاللحم و العظم. و هذه قد تشبه بالبسائط التي بالمعنى الثاني، لأنّها و إن كانت مركبة من أجسام مختلفة الطبائع في نفس الأمر و هي العناصر الأربعة، إلّا أنّها بحسب الحس لا يظهر فيها تركيب؛ و إنّما تصدق عليها البساطة^١ بالمعنى الأول، إذ جزء اللحم يصدق عليه أنّه لحم، و جزء العظم يصدق عليه أنّه عظم كالماء و الهواء.

فأمّا المركبات، فإنّه آخر الكلام فيها، وكلامه هاهنا في البسائط؛ لأنّ البسيط متقدم على المركب بالطبع، فيجب أن يقدّم عليه في الوضع^٢ و التعليم أيضاً؛ فهذا هو المراد من قوله: «في بسائط الأجسام».

و أمّا قوله: «و الأجرام^٣ البسيطة منها ما لا يقبل التركيب»: فمراده أنّها لا يتركب منها غيرها، لأنّها^٤ هي لا يتركب من غيرها؛ فإنّ ذلك و إن كان حقاً في نفسه إلّا أنّه ليس بمقصود هاهنا؛ لأنّ مورد القسمة هو البسيط. فلو كان مراده أنّها ليست بمركبة من غيرها لكان المعنى أنّ البسيط لا يكون مركباً و ذلك لغو؛ و لأنّ غرضه أن يقسّم البسائط إلى الأفلاك و العناصر. و لمّا كانت العناصر هي التي يتركب منها المركبات، فالأفلاك التي في مقابلتها^٥ هي التي لا يتركب منها شيء من الأجسام.

قوله: «و هي المحدّد و ما معه»: يريد بـ«ما معه» باقي الأفلاك المتحرّكة بالاستدارة. و قوله: «لأنّها عديمة الميل المستقيم»: فيه نظر؛ لأنّ الذي مضى من بيان عدم الميل المستقيم إنّما هو مختصّ بالمحدّد لا بغيره من الأفلاك، و ما استدلّ به على عدم الميل المستقيم فيما عدا المحدّد قد عرفت ما فيه، فصاحب الكتاب في هذا الموضع تبع المشهور لا قانون التحقيق و البرهان.

و قوله: «و إذا لم يتفكّك فمماسّها لا يتصل بها»: فاعلم أنّ الاتّصال المذكور هو أمر

١. مج ٢: البسائط. ٢. ت: الموضع؛ آس ١: بالوضع.

٣. س: الأجسام. ٤. آس ١: إلّا أنّها.

٥. س: - المركبات فالأفلاك التي في مقابلتها.

يخصّ الرطب؛ فإنّ الرطب إذا لاقى ما يجانسه بطل السطح بينهما بسهولة؛ فعلى هذا ما لا يكون رطباً لعدم قبوله للتفكك، والانفصال يجب أن لا يتصل بما يماسه ويلاقيه.

قوله: «و منها ما يقبل التشكّل وتركه والتفكك إمّا بسهولة وهو الرطب، وإمّا بصعوبة وهو اليابس»: فاعلم أنّه لما ذكر أنّ المحدّد وما معه لا يقبل التشكّل وترك التشكل جعل في مقابلة ذلك ما يقبل التشكل وتركه؛ وقسمه إلى ما يقبل ذلك بسهولة، وإلى ما يقبله بصعوبة؛ فصارت الأجسام كلّها على ثلاثة أقسام:

[١] ما لا يقبل التشكّل وتركه أصلاً وهو المحدّد على^١ ما هو المتيقّن بالبرهان وما معه أيضاً على ما هو المشهور؛ وعند صاحب الكتاب فيه شك.

[٢] وما يقبل ذلك على أحد القسمين الباقيين.

قوله: «لأنّه ينفصل عن غيره ويفكك بالنتيجة غيره»: يريد أنّ ذلك يحصل له لاستحقاقه بحسب كلّ صورة نوعيّة مكاناً غير الذي استحقّه بحسب صورته الأخرى، بحيث لو جاز أن يستحقّ بحسب الصورتين مكاناً واحداً، لما لزم^٢ من كونه وفساده حصول^٣ الحركة المستقيمة.

قوله: «و الحركات محصورة فيما هي على الوسط كما للأثيريّات»: هذه العبارة أجود من عبارة من يقول: «فيما هو حول الوسط» لأنّ التي حول الوسط^٤ لا يدخل فيها حركات أفلاك التدوير. و مراده بـ«ما على الوسط» ما يعمّ الأفلاك التي مراكزها مركز الأرض و الأفلاك الخارجة المركز، و أفلاك التدوير والكواكب، وهذه كلّها تسمّى بـ«الأثيريّات» و «الفلكيّات»^٥ و «السمايّات».

قوله: «فيقتضيان على درجاتهما درجاتهما^٦»: يريد أنّ ازدياد الميل المصعد إلى فوق بحسب ازدياد الحرارة و ازدياد الميل المقتضي للنزول إلى أسفل بحسب ازدياد البرودة، فبمقدار زيادة الحرارة و البرودة و نقصانها تكون زيادة المثليين و نقصانها؛ ويدلّ على ذلك التجربة.

١. آس ١: - ذلك بسهولة وإلى ما ... تركه أصلاً وهو المحدّد على. ٢. آس ١: للزم.

٣. آس ١: وحصول. ٤. آس ١: - لأنّ التي حول الوسط.

٥. ت، مج ٢: وبالفلكيات. ٦. آس ١: - درجاتهما.

قوله: «فحصل الأركان الأربعة»:

فاعلم أنّ هذه الأربعة إنّما سمّيت «أركاناً» باعتبار أنّها أجزاء ذاتية للعالم الجسماني .
و أمّا باعتبار أنّها يحصل منها مركّبات بالتركيب والاستحالة فتسمّى «أسطقسات»^١ .
وباعتبار حصولها منها بالاستحالة من غير تركيب فتسمّى «عناصر» وسيأتي ذكر ذلك .
و قوله: «خفيف مطلق»: فمعناه أنّه في أيّ مكان كان من أمكنة العناصر المغايرة له، فإنّه يكون طالباً لجهة المحيط .

و قوله: «و ثقيل مطلق»: فمعناه أنّه في أيّ مكان^٢ كان منها، فإنّه يكون طالباً لجهة المركز .

و قوله: «و خفيف غير مطلق كالهواء»: يريد أنّه إن كان في حيّز الأرض أو الماء كان طالباً لجهة المحيط؛ وإن كان في حيّز النار كان طالباً لجهة^٣ المركز .

و قوله: «و ثقيل غير مطلق كالماء»: يريد أنّه إن كان في حيّز الهواء أو^٤ النار كان طالباً لجهة المركز؛ وإن كان في حيّز الأرض كان طالباً لجهة المحيط .

قال: و الأرض أثقل من الماء لرسوب التراب والحجارة فيه .

و يدلّ على حرارة الهواء انسلاله عن الماء؛ و الزّيق المملوّ من الهواء يرسب قسراً في الماء و يطفو طبعاً .

سؤال: إنّما يطفو^٥ لضغط ثقل الماء لا لطبعه، و البخارات و النار تتصاعد لجذب الهواء إياها .

جواب: لو كان طفو الزّيق للضغط فكّلما كان الزّيق أكبر كان أمتع للقسر و [كانت]^٦ حركته أبطأ؛ و شوهد على خلاف هذا وكذا فيما يتصاعد .

و يدلّ على شدّة ميعان الهواء سرعة تشكّله و انفصاله، فهذه هي الأمّهات الأربعة يتولّد منها ما يتولّد؛ و كميّاتها المذكورة هي أمّهات الكميّات المحسوسة التي عندنا . و هي مختلفة بالطبع لا يستقرّ أحدها حيث استقرّ الآخر؛ و هذا في

٢. مج ٢: + من أمكنة .

٥. أس ١: - يطفو .

١. مج ٢: أسطقسات . در ساير موارد نیز چنین است .

٤. مج ٢: و .

٣. مج ٢: جهة .

٦. نسخه ها: فكان .

الأطراف أظهر. و لكل واحد من هذه صورة مقومة لماهية نوعه. و وجود هيولاه غير محسوسة تنبعث عنها الكيفيات المحسوسة.
 و الكيفية قد تتبدل مع انحفاظ الصورة كالماء إذا سُخِّنَ أو تَبَخَّرَ أو انجَمَدَ فإنَّ صورة المائية في البخار و الجمد باقية؛ لأنها ترجع إلى مقتضاها بأقلّ معاون و الكيفيات المحسوسة كالحرارة و نحوها تشتد و تضعف بالمزاج و البساطة.
 و الصورة جوهر و ستعلم أنَّ مثلها لا تشتد و لا تضعف.
 و إذا قيل: إنَّ الماء الحارَّ بارد لا يعنى بالفعل، بل باعتبار الصورة المقتضية للبرد عند زوال المانع. و الكيفية الخارجة إذا اشتدت قد تبطل^١ الصورة و تُعَدَّ المادة لما يناسبها من الصُّور.

[في العناصر و الكيفيات الأربعة و بعض حالاتها و أحكامها]

أقول: قوله: «و كفيّاتها^٢ المذكورة هي أمّهات الكيفيات المحسوسة التي عندنا»: يريد بكيفياتها المذكورة^٣ الحرارة و البرودة و الرطوبة و اليبوسة. و إنّما كانت «أمّهات» لأنَّ المزاج^٤ يحصل بتفاعلها كما ستعرف.
 و باقي الكيفيات المحسوسة كالطعوم و الألوان و الروائح هي توابع للمزاج بمعنى أنّه مُعَدّ لحصول هذه الكيفيات من المبدأ المفارق و هي تابعة للمزاج الحاصل بتفاعل الأربعة فلهذا كانت أمّهات^٥.

و قوله: «و هي مختلفة بالطبع»: يشير بذلك إلى العناصر لا إلى الكيفيات.
 و قوله: «لا يستقرّ أحدها حيث استقرّ الآخر»: هذا هو الذي جعله دليلاً على اختلافها بالطبع؛ إذ لو كانت طبيعتها واحدة لكان مكانها واحداً و التّالي باطل، فالمقدّم مثله.
 و قوله: «و هذا في الأطراف أظهر»: أراد أن الميل الذي يحرك العنصر إلى مكانه الطبيعي عند كونه خارجاً عنه، يشتدّ إذا قرب ذلك العنصر من طرف المكان الطبيعي الذي له؛ و سبب ذلك حصول الميل بعد الميل على الوجه الذي تعرفه.

٣. مع ٢: + هي.

٢. مع ٢: و الكيفيات.

١. ت: اشتدت فلا تبطل.

٥. آس ١: أمّهاتاً.

٤. آس ١: مزاج.

قوله: «و لكل واحد من هذه صورة مقومة لماهية نوعه و وجوده هيلواه غير محسوسة تنبعث عنها الكيفيات المحسوسة»: فاعلم أن هذه هي الصورة النوعية و كونها غير محسوسة قد رجع عنه في كثير من كتبه، و كذا كونها مغايرة للكيفيات المحسوسة، و قد أوضح ذلك في حكمة الإشراق و غيره^١ من الكتب؛ و تساهل فيه هاهنا لكونه لا يختل به شيء من القواعد المهمة. و يكتفي هاهنا بمجرد المنع لأنه لم يُقِم على الإثبات حجة، و لا ادعى فيه برهاناً.

قوله: «و الكيفية قد تتبدل مع انحفاظ الصورة كالماء إذا تسخن أو تبخر أو انجمد، فإن الصورة^٢ المائية في البخار و الجمد باقية»: فاعلم أن هذا أحد الأدلة على أن لكل واحد من العناصر صورة مقومة مغايرة للكيفيات الغير المقومة. و حاصله، أن الصورة باقية عند زوال الكيفيات؛ و الباقي غير الزائل. و لمن منع أن يقول: لانسلم؛ بل أحد الكيفيات باق عند زوال^٣ بعضها. و هذا الدليل لا يتمشى في النار عند زوال حرارتها؛ و لا في الهواء عند زوال رطوبته.

و قوله: «لأنها ترجع إلى مقتضاها بأقل معاون»: هو دليل ثان على المطلوب و تقريره أن الماء المسخن مثلاً، يعود إلى البرودة بعد زوال المسخن و لولا أن له صورة مُعيدة^٤، لما كان كذا، و هذا إنما يدل على وجود المُعيد^٥. و أما كون ذلك المعيد صورة أو غير صورة فلا بد له من برهان.

قوله: «و الكيفيات المحسوسة كالحرارة و نحوها تشتد و تضعف بالمزاج و البساطة، و الصورة جوهر و ستعلم أن مثلها لا يشتد و لا يضعف^٦»: هذا دليل ثالث من الشكل الثاني و^٧ هو أن الصورة العنصرية كصورة المائية لا تقبل الشدة و الضعف، و الكيفيات المحسوسة قابلة لذلك، فالصورة العنصرية مغايرة للكيفيات.

و جوابه منع الصغرى؛ أمّا الكبرى فإن كانت^٨ جزئية لم تكن منتجاً؛ و إن أخذت كلية فهي ممنوعة.

٣. آس ١: الزوال.

٢. ت، مع ٢: صورة.

١. آس ٢: غيرها.

٥. س: المعد (در مواضع بعد نیز چنین است).

٤. د: مفيدة.

٨. ت: كان.

٧. ت، آس ١: -و.

٦. س: و يضعف.

قوله: «وإذا قيل إنَّ الماء الحارَّ بارد لايعنى بالفعل، بل باعتبار الصّورة المقتضية للبرّد عند زوال المانع»: معناه أن الماء الحارَّ إذا قيل إنّه بارد فليس المراد أنّه مع كونه حارّاً بالفعل هو بارد بالفعل؛ بل المراد أن له طبيعة تقتضى عند زوال المسخّن أن يكون منهيّاً إلى المركز. باردًا، كما تقتضي طبيعة الحجر عند زوال القاسر المصعّد أن يكون منهبطاً إلى المركز.

قوله: «و الكيفيّة الخارجة إذا اشتدّت قد تبطل الصّورة و تعدّ المادة لما تناسبها من الصور»: هذا ككيفيّة^١ الحرارة الخارجة عن الكيفيّة التي تقتضيها الماء بطبعه وهي البرودة، فإنّها إذا قويت حدّاً أبطلت الصّورة المائيّة و أعدّت الهيولى لقبول الصّورة الهوائيّة المناسبة لكيفيّة الحرارة.

قال:

فصل

[في أحكام العناصر الأربعة]

و هذه الأربعة تنقلب بعضها إلى بعض: و يُحسّ انقلاب الهواء ناراً بما نشاهد من النفاخات، فإنّ الهواء يمدّ النار بالانقلاب إليها؛ و الهواء الحارّ الذي منه السّموم المحرق^٢.

و استحالة النار هواءً يُحسّ من الشّعْل و الشّرر، فإنّها تصير هواءً و ينفصل الدخان الذي كلّما قوى النار قلّ؛ و لو بقيت هذه على الناريّة لتحركت إلى مكانها على خطّ مستقيم على زاوية^٣ قائمة، لأنّه أقرب الطرق؛ و كذا كلّ متحرّك طبعاً فأحرقت ما حاذاها و ليس كذا.

و انقلاب الماء هواءً نشاهده بالصاعد من البخار الصائر هواءً لشدة الانحلال^٤.

و انقلاب الهواء ماءً يمتحن بما يركب على السطوح الظاهرة للطاسات و الزجاجات المملّوءة من الجمد^٥، أو^٦ المكبوبة^٧ عليه، من القطرات؛ و لو كان للرشح

٢. السّموم المُحرّق: باد گرم سوزان.

١. آس ١: الكيفيّة.

٤. ت: - و انقلاب الماء ... لشدة الانحلال.

٣. آس ١: زوايا.

٧. المكبوبة: ظرف وارونه.

٦. آس ١: و.

٥. الجمد: يخ و برف.

ماكان عند الكبّ، وكان الحارّ أولى به لأنّه ألطف وأقبل للرشح وليس^١ كذا؛ فهو هواء انفعل بشديد بردٍ فصار ماءً.

وشوهد في بعض المواضع سحباً لم ينسق من موضع آخر، تكاثف^٢ وانحدر كلّ ماءً.

و انقلاب الماء أرضاً يرى في بعض المواضع مياهٌ تتقاطر فتستحجر^٣. والعجب أنّها إن أخذت قبل الوصول إلى الأرض لم يستحجر فهي لخاصية^٤ في تلك الأرض، فيها قوة معدنيّة شديدة التأثير في التحجر، وربما تكون باطنّة فتظهر بالزلازل.

و إن صحّ انقلاب بعض الناس حجراً، كما رأينا في بلادنا أشخاصاً و صوراً مشاكلة للإنسان لايعوزها من التخطيط شيء على بعض أحوال تختص بالناس، و على قرب من مدينتنا سُهرورد أشباح على هيآت رجال ونساء وبهائم وأطفال وأثاث بيوت يكاد يغلب على الظنّ أنّها كانت قوالب إنسيّة و ما يتعلّق بها، فهي^٥ لمثل هذه القوّة، التي قد يظهر على قومٍ غضب الله عليهم.

وقد يبرد الدخان الممتزج مع البخار في الهواء شديداً، فيستعد لصورة بعض الأجساد الأرضية، كأشياء يقذفها السحاب الصاعق من النصال^٦ ونحوها، يرى في أرض ديلم و جيلان وغيرهما.

وقد نزل من الهواء في بعض الأزمنة مازاد على مائة و خمسين رطلاً شيء كالحديد حكاة الشيخ الرئيس من زمانه^٧.

و جعل الأرض ماءً شاهده أصحاب الكيمياء المحلّلين للصلاب بمياه حارّة^٨ يشربونها؛ فهذه لها هيولى مشتركة تخلع و تلبس.

و لا ينقلب عنصر إلّا إلى مشاركته في كيفية، فإن انقلب^٩ إلى ضدّه بالكيفيتين فبتوسط الانقلاب الأول.

١. آس ١: - وليس.

٢. ت: فتكاثف.

٣. آس ١: ويستحجر.

٤. آس ١: بخاصية.

٥. جواب «إن صحّ انقلاب...».

٦. النصال، جمع نُصل به معنى تير.

٧. الشفاء، الطبيعيات، المعادن والآثار العلوية، مقاله ١، فصل ١، ص ٥.

٨. آس ١، آس ٢: حادة.

٩. مع ١: وإن قلب.

أقول: قوله: «و هذه الأربعة»: يشير بها^١ إلى الأرض و الماء و الهواء و النار. و في حكمة الإشراف^٢ جعلها ثلاثة: «حاجز» و هو الأرض، و «لطيف» و هو الهواء، و «مقتصد» و هو الماء؛ و أما النار فلم يجعلها عنصراً مفرداً بل جعلها من عنصر الهواء؛ فإنه قسمه إلى شديد الحرارة و سمّاه «ناراً»، و إلى ما ليس كذلك و هو الذي يعبر عنه بـ «مطلق الهواء». و الخلاف المعنوي في ذلك أنه هل النار يمتاز عن الهواء بصورة مقوِّمة، أو بكيفية خارجية. و التساهل في أمثال ذلك ممّا لا يقدر في شيء من الأصول.

قوله: «ينقلب بعضها إلى بعض»^٣: يريد بذلك أن الهیولی المشتركة بينها تخلع صورة بعضها و تلبس صورة البعض.

و ذلك على تقدير^٤ أنها أربعة يكون إثني عشر قسماً؛ لأنّ كلّ واحد من الأربعة تحصل لها ثلاثة أقسام من أقسام الكون، و ضرب ثلاثة في أربعة، فكانت^٥ اثنا عشر.

قوله: «انفعل ببرد شديد فصار ماء»: إنّما يتعيّن ذلك بعد أن أبطل^٦ أن يكون ذلك الماء من داخل الآنية بالشرح إن لو أبطل أيضاً^٧ أن يكون من خارجها بال جذب أو غيره. و قد أبطل ذلك بأنّه لو كان لهذا السبب لكان كونه عند أحياض كثيرة أولى^٨؛ و التجربة تدلّ على خلافه.

قوله: «فهذه لها هيولى مشتركة»: يريد أنّه لو لا الهیولی المذكورة لكان انقلاب بعض العناصر إلى بعض قلباً للأعيان و ذلك بديهی البطلان.

قوله: «و لا ينقلب عنصر إلّا إلى مشاركه في كيفية»: معناه أن كلّ واحد من العناصر: إمّا أن يكون مبايناً لعنصر آخر في كيفية واحدة من الأربع فقط، كمباينة الأرض للماء في الرطوبة دون البرودة.

و إمّا أن يكون مبايناً له في كيفيتين من الأربع، كمباينة الماء للنار في البرودة و الرطوبة معاً، على ما هو المشهور من أن النار حارّة يابسة، و إن كان في يبوسة النار خلاف لا حاجة إلى تحقيق الحق فيه ها هنا.

١. ت. آس ١: - بها. ٢. حكمة الإشراف، ص ١٨٧.

٣. مج ٢: بعضها بعضاً. ٤. س: بتقدير.

٥. آس ٢: فكانت: سائر نسخه ها: - فكانت. ٦. د: بعد إبطال.

٧. آس ١: - أيضاً. ٨. س: أوفى.

قوله: «فإن انقلب إلى ضده بالكيفيتين فتوسط^١ الانقلاب الأول»، يريد أن الماء إذا انقلب إلى النار التي هي ضد الماء لا في كيفية واحدة فقط، بل في كيفيتي الحرارة واليبوسة، فإنه لا ينقلب إليها إلا بعد انقلابه إلى الهواء المضاد للماء بكيفية البرودة دون كيفية الرطوبة و على ذلك يقاس غيره.

قال:

التلويح الثاني في طبقات العناصر

و العناصر على بساطتها^٢ قل ما يوجد:

فالأرض لها ثلاث طبقات:
أحدها، ما يقرب من^٣ المركز ويكون تراباً صرفاً.
و وراه^٤ طبقة وهو طين لامتزاج المياه.
و وراهما الطبقة العليا بعضها استولى عليه الماء والرطوبة؛ وبعضها انكشف
للشعاع المبخّر للرطوبات فهو يابس^٥.

[طبقات الماء]:

و الماء^٦، لا يوجد منه الصافي لمخالطة الأرض.
و مياه الأبحر ذات مرارة، أو ملوحة لمخالطة أجزاء أرضية محترقة^٧. وكلما
لأتحيله^٨ الحرارة إحالة^٩ تامة فهو مَرٌّ.
و الماء كان ينبغي أيضاً أن يحيط على الأرض^{١٠} إلا أنها قد تنقلب - بما اختلط

٣. مج ٢: إلى.

٢. مج ١: بساطتها.

١. آس ١: بتوسط.

٤. مج ١: - ثلاث طبقات: أحدها ... صرفاً و وراه.

٥. دو رساله در آثار علوى، الرسالة السنجرية، ص ١٢: «بسبب شعاع آفتاب بريان شده است».

٦. مج ٢: المياه.

٧. الرسالة السنجرية، ص ١٣: «سبب شورى و تلخيش آن است كه اجزاء سوخته از زمين با او آميخته بود».

٨. آس ١: تحيله. ٩. آس ٢: إحالة؛ نسخهها: - إحالة.

١٠. ت، مج ١، آس ٢: بالأرض.

معها من اليابس و دوام الحرارة عليها - جرماً أرضياً^١ يصير موضعاً مرتفعاً و هي
توجب أخذوداً في الأرض فلا يمكن^٢ الانبساط، و في ذلك من الله رحمةً و عنايةً
على الحيوان المحتاج إلى التنفس.

[أسباب تكوّن الجبال:]

- [١] و قد يحصل من أبخر زالت^٣ مياهها جبالاً و ذلك أحد أسبابها؛ و لهذا قد
يوجد في بعض الجبال عظام الحيتان و الصدف.
- [٢] مع أنّ الجبل قد يحصل من زلزلة فصلت قطعةً على ناحية فارتفعت.
- [٣] أو رياح جمعت بهبوبها تراباً و غيرها.
- [٤] أو لعمارات تراكمت فتخرّبت؛ و كثيراً من هذا في بلادنا، فتوجد فيها أمتعة
البيوت و آلات الذهب و الفضة.

و الهواء ثلاث طبقات:

الأولى، ما قارب الأرض و تخالطه الأبخرة المتصاعدة و هذا طبقتان:
منه، ما اشتدّ قربهُ من الأرض و انعكس^٤ إليها تسخين النور من مطرح
الشعاع.

و منه، ما كان أبعد فبقي بارداً.
و الثانية، ما فوق هذا و هو هواء صرف.
و الثالثة، خالطت الدخان و النارية.

[طبقة النار:]

و النار طبقة واحدة و هي أصفى العناصر؛ فإنّها سريعة إحالة^٥ ما جاورها إلى
جوهرها.

٣. مع ٢: زال.

٢. مع ١: لها.

١. مع ٢: و.

٥. ت: إحالتها؛ آس ٢: الإحالة.

٤. آس ١: فانعكس.

و النار إذا صفت فلا لون لها. اعتبر بما قرب من الشعل من أصولها و من المصباح من الفتيلة، فترى هنالك ثلثة ينفذ فيها البصر، فتظن أنها خلا تحرق ما لاقته^١.

أقول: قوله: «و مياه الأبحر ذات مرارة أو ملوحة»؛ العلة الغائية في ملوحة ماء البحر أن^٢ لا ينتن، فيعم نته القدر المكشوف من الأرض، فيفسد ما عليه من النبات و الحيوان، كما نشاهد في المياه التي طال وقوفها و مكثها.

قوله: «و كلما لا تحيله الحرارة تامة فهو مر»، هو قضية تجريبية. و قوله: «و هي توجب أخذوداً في الأرض»، «الأخدود» واحد «الأخاديد»، و هي الشقوق في الأرض.

قوله: «و النار إذا صفت فلا لون لها»؛ إنما احتاج إلى ذكر ذلك لأنه لما ذكر أن النار فوق الهواء و لا شك أنها تحت الفلك، استشعر أن يقال: لو كان الأمر كذا لكانت يستر ما فوقها من السماء و الكواكب؛ و لكان عنصرها يرى مضيئاً أحمر كالنار التي عندنا^٣ في الشعل و غيرها؛ فأزال هذا التوهم بأن النار الصافية أي التي لا يخالطها شيء آخر ليست ملونة، إنما الملون منها بلون^٤ الحمرة هو ما قد^٥ خالطه أجزاء أرضية؛ ولهذا كلما كثر الدخان في النار التي عندنا ازدادت حمرة، و كلما قل أخذت في الصفاء و قلة التلون.

قال:

التلويح الثالث

في إثبات الاستحالة في الكيف

إن الأجسام يؤثر بعضها في بعض إما بالتجاور كالسخين بالنار^٦، أو بالملاقاة كإحراقها، أو بالمقابلة كإضاءة الشمس؛ و دون ذلك لا مناسبة فلا تعلق.

٣. آس ١: عند.

٦. مج ١: للنار.

٢. آس ١: أن.

٥. ت، آس ١: قد.

١. ت: - ما لاقته؛ مج ٢: لاقية.

٤. د: تكون.

و أسباب الحرارة ثلاثة:

[السبب] الأول، مجاورة جسم حار، والذين ظنّوا أنّ الكيفيات صورٌ منعوا الاستحالة في الكيف، وحكموا بأنّ الماء لا يتسخّن بالنار بل فُشّت فيه أجزاء نارية داخلته، والبردُ هو الصّورة الباقية وكذلك غيره.

و يبطل قولهم بالجمد المبرّد ما فوقه، و^١ أجزاءه الباردة لا يتصاعد؛ والظرف المملوّ من الماء لم يخرج منه شيء ليدخل الفاشي. ولو كان كما قالوا، كان المسخّن في مستصحف^٢ كآنية الحديد والنحاس أبطأ تسخّناً، وأقلّه من مسخّن في ضعيف كالخزف؛ لأنّ الأوّل أَمِنَ من الفشو على نسبة استصحافه^٣.

والأمر على خلاف هذا؛ ولما كانت^٤ القماقم الصيّاحَة تنشق، بل كانت ترتفع فالرفع أهون من الشقّ.

و قالوا: إنّ التخلخل بمخالطة أجزاء شيء غيره. وكذبهم أيضاً، ما قلنا؛ بل المقدار عرضٌ لأنّ الجسم يتكاثف ويتخلخل و ماهيته محفوظة.

السبب الثاني، الحركة، كما يرى من حال المحكوك والمُخَضَّض^٥. والماء الجاري أقلّ برداً من الراكد. وقال هؤلاء إنّها مُخْرِجة لِمَا كُمِنَ من النار؛ فأوجبوا أنّ الفضاء يخرج منه^٦ من النار ما يحرقه؛ وإذا كان وقوده تحت زجاج يجعله كآته نار و ينفصل كثيراً بالشعل و يبقى الجمر ما يبقى؛ فالعاقل لا يصدق بكمون مثل هذا، ثمّ كمنت فما أحرقت و ما تبيّنت بالكسر و القطع المُظهِر لما بطن.

و لو كان كما قالوا، لبرّد باطن هذه الأشياء سيّما المائعات، و انعقد باطنُ سهم الرصاص الذائب بالحركة و ليس كذا؛ و ليس ذوب السهم من حرارة الهواء إذ لا لبث المشروط في النار التي هي أشدّ حرّاً؛ ولأنّه لا يذوب عند الاستقرار في الهواء وهذا^٧ أولى.

١. مع ١: -و. ٢. آس ١: مستصحف: صحفه: كاسه بزرگ.

٣. آس ١، ٢: استصحافه. ٤. ت، مع ١، آس ٢: كان.

٥. آس ١: المتخضض: المحكوك و المخضض: خارش شده، سايده شده و مالىده شده.

٦. مع ٢: فيه. ٧. مع ٢: فهذا.

ولا كما قالوا من^١ جذب النار إلى باطنها؛ فإن النار من طبعها البروز والرقي^٢
لا خلافهما.

السبب الثالث، الشعاع، ويحس أن الذي هو^٣ أشد ضوءاً هو أقبل^٤ للحرارة.
و ليعتبر بالمرآة الحارقة التي لها مقعّر ينعكس إلى مركزه الشعاع عند مقابلة
الشمس، فتحرق ما قابلها فقبل^٥ أثرها.

وزعم هؤلاء أن الشعاع جسم لطيف ينبث في الأشياء ومعها الحرارة.
وكذبهم أنه لو تولّد من الشمس - كما ظنّوا - كانت^٦ الشمس حارةً واللاتي
لا تقبل الميل المستقيم غير حارة ولا باردة؛ ولعدم انفصالها لا رطوبة ولا يابسة.
وليس من شرط كلّ مسخن أن يكون حاراً؛ واعتبر بما ذكرنا من الحركة وهي
غير حارة في نفسها.

فمن الأعراض متعاشقة و^٧ متباغضة متطاردة؛ فلو كان الشعاع جرمًا حاراً
لمال عن الوسط، لا إليه، كما قالوا؛ ولانعكس من اليابس أشدّ ممّا من الرطب؛ فإنّه
أولى ممّا هو بعكسه واقع؛ والكوة إذا أخذت بغتة ما بطل؛ ولتحلّل أجزاء ذي
الشعاع؛ ولتجرّك على الاستقامة على قائمة الزوايا، لا كما يرى مختلفاً؛ ولتداخل
في الهواء؛ ويستثنى في الكلّ نقيض التالي لنقيض المقدم؛ فالشعاع عرض يحصل
في الأجرام عند مقابلة النير بتوسط جرم شفاف كالهواء. وفي الصيف اشتداد الحرّ
والضوء لشدة المقابلة وفي الشتاء ضعفهما لقلتهما^٨.

أقول: قوله: «و دون ذلك لا مناسبة فلا تعلق»؛ معناه أن الجسم لا يؤثر في جسم آخر إلا
إذا كان أحدهما بالنسبة إلى الآخر إمّا مجاوراً، أو مقارناً، أو مقابلاً؛ فإنّه متى فقدت هذه
الثلاثة لم يبق لأحد الجسمين إلى الآخر نسبةً لحصر النسب بين الجسمين فيها. وإذا فقدت

١. آس ١: متى.

٢. آس ٢: الترقي.

٣. آس ٢: هو؛ سائر نسخه ها: - هو.

٤. آس ١: مما يقبل.

٥. آس ١: لكانت.

٦. آس ١: قبل.

٧. آس ٢: - و.

٨. آس ١: لقلتهما (ظاهراً تصحيف: لقلتهما)؛ آس ٢: لمقابلتها (نسخه بدل: لقلتها). ضمير «ضعفهما» به «حرّ و
ضوء» و ضمير «لقلتها» به «المقابلة» عايد است.

النسبة فقد التأثير؛ إذ لا بدّ في التأثير من نسبة بين المؤثر والمتأثر، وإلا لم يكن أحدهما متعلقاً بالآخر، فلا يحصل التأثير والتأثر بينهما. وهذا مبني على الاستقراء لأن لقائل أن يقول: لأسلم حصر النسبة بين الجسمين في الثلاثة المذكورة إذ الحصر غير بديهي وأنتم فما ذكرتم عليه برهاناً.

قوله: «وأسباب الحرارة ثلاثة»: فاعلم أنه لم يدع في ذلك منع الخلو، ولا منع الجمع، بل ذكر أن كل واحد من الثلاثة سبب لحصول الحرارة.

قوله: «ولو كان كما قالوا، كان المسخن في مستحصف، كآنية الحديد والنحاس، أبطأ تسخيناً؛ وأقله من مسخن في ضعيف كالخزف؛ لأن الأول أمنع من الفشو على نسبة استحصافه والأمر على خلاف هذا»: معناه أنه لو كانت الاستحالة بالفشو لكان تسخن الماء في آنية بالنار، نسبته في السرعة والبطؤ والشدة والضعف كنسبة مسام الآنية في الكثرة والقلّة بشرط تساوي المسخن والمتسخن، فكان كلما كانت المسام أكثر كان التسخن أسرع وأشدّ، وكلما كانت المسام أقل كان التسخن أبطأ وأضعف؛ لكن التالي باطل فإن التسخن في النحاس^١ والحديد الذي مسامه أقل، أسرع وأشدّ من التسخن في الخزف الذي مسامه أكثر؛ فالمقدم - وهو أن الاستحالة بالفشو - باطل.

قوله: «ولما كانت^٢ القماقم الصياحة تنشق، بل كانت ترتفع، فالرفع أهون من الشق»: يريد أن النار من طبعها الصعود، فلو كانت القماقم المملوءة^٣ من الماء إذا سخنت داخلتها أجزاء نارية بحيث صارت هي الغالبة^٤ عليها، لكان يرتفع القمقم بارتفاع تلك الأجزاء؛ ولا نجد الأمر كذا بل ينشق لزيادة حجم ما فيه بالتخلخل مع عدم السبيل إلى النفوذ^٥ والخروج منه.

فإن عورض ذلك بأن الشق أهون من الرفع فلهذا انشق ولم يرتفع.

قيل: إننا^٦ نعلم قطعاً أن الأمر بخلاف هذا؛ فإن ارتفاع الآنية أهون من انشقاقها.

قوله: «وقالوا: إن^٧ التخلخل بمخالطة أجزاء شيء غيره»: فاعلم أن التخلخل يقال

٣. آس ١: المملوء.

٦. آس ١: -إننا.

٢. ت: كان.

٥. آس ١: الصعود.

١. ت: المس.

٤. آس ١: الغالية.

٧. آس ١: قوله وهذا.

لمعينين:

أحدهما، زيادة حجم الجسم بسبب نفوذ أجزاء جسم آخر فيه و مخالطتها إياه.

و ثانيهما، زيادة حجمه من غير ورود جسم آخر عليه.

و الذين أنكروا «الاستحالة»، منعوا من زيادة حجم الماء في القمقمة الصياحة بسبب الحرارة من غير أن يداخل^١ ذلك الماء أجزاءً ناريّةً؛ و منعوا «التخلخل» بالمعنى الثاني مطلقاً.

قوله: «و كذبهم أيضاً ما قلنا»: يشير بذلك إلى أنه لولا تخلخل ما في القمقمة من غير ورود أجزاء ناريّةٍ لكان الرفع أهون من الشق.

و اعلم أنه قد رجع عن ذلك في غير هذا الكتاب^٢، و ذكر أن سبب انشقاق القمقمة هو ما توجبه الحرارة من الميل، و منع أن تكون زيادة الحجم هي السبب فيه لوجوب تقدّم^٣ الشق على الزيادة؛ إذ لا سبيل إلى الزيادة بدونه فيكون متقدّماً على تلك الزيادة؛ فلو كان هي السبب لكانت متقدمة على ما تقدّم عليها من جهة العلّية و المعلوليّة و ذلك محال.

و في «التخلخل» و «التكاثف» زيادة بحث سياّتي الكلام فيه في علم ما بعد الطبيعة^٤. قوله: «بل المقدار عرض لأنّ الجسم يتكاثف و يتخلخل و ماهيّته محفوظة»: يريد أنه لمّا بطل أن ذلك الانشقاق لأجل نفوذ الأجزاء النارية، تعيّن أنه لزيادة مقدار^٥ ما حوته الآنية من غير ورود مادة؛ فإن استنكر زيادة المقدار من غير ورود مادة، أزيل ذلك الاستنكار بأنّ المقدار عرض في المادة، و هي في^٦ ذاتها لا مقدار لها، فتكون نسبة المقادير كلّها إليها متساوية؛ فلا تتعجّب من قبول المادة الواحدة للمقدار الكبير و الصغير.

و ممّا يدلّ على عرضية المقدار تشارك الأجسام في ماهيّة الجسميّة و اختلافها في المقادير؛ فتختلف^٧ المقادير و ماهيّة الجسم محفوظة، و كلّ ما هو كذا فهو عرض.

و قد عورض^٨ هذا بأنّ المقادير اشتركت في طبيعة المقدارية و اختلفت بخصوصياتها؛

٢. حكمة الإشراف، صص ٧٧-٧٨.

١. آس ١: يدخل.

٤. نك: الهيأت شرح تلويحات (جلد سوم همین اثر)، صص ٦٣-٦٨.

٣. آس ١: التقدّم.

٦. آس ١: + صحة.

٥. س: - مقدار.

٧. آس ٢: + في.

٨. آس ١: - وقد عورض.

فعلى هذا جاز أن يكون المقدار هو الجسم؛ فالمقدار المطلق بإزاء الجسم المطلق، والمقدار المخصّص بإزاء الجسم المخصّص.

قوله: «وقال هؤلاء إنها مُخرجة لما كمن من النار»: أشار هؤلاء إلى مانعي الاستحالة. و المُخرج لما كمن - على مذهبهم - هو الحركة؛ فهذا سبب إظهارها للسخونة عندهم. قوله: «فأوجبوا أن الفضاء يخرج منه من النار ما يحرقه»: يشير بذلك إلى أنه لو كان ما يخرج منه مُحرقاً له، لكان ما يكمن فيه أيضاً مُحرقاً له؛ فكلّما لم يكن الكامن مُحرقاً لم يكن الخارج مُحرقاً؛ فلو كان الكمون حقاً^١ لما كان ما يخرج من الفضاء - وهو غليظ الخشب - مُحرقاً له؛ والتالي باطل فالمقدّم مثله.

قوله: «واللاتي^٢ لا تقبل الميل المستقيم غير حارّة ولا باردة»: يريد أن الحرارة يوجب الميل إلى المحيط، والبرودة يوجب الميل إلى المركز، وكلاهما ميلان مستقيمان، فما لا يقبل الميل المستقيم لا يكون لا حاراً ولا بارداً.

قوله: «ولعدم انفصالها لا رطوبة ولا يابسة»: أراد أن «الرطب» هو الذي يقبل الانفصال و الاتصال بسهولة، و «اليابس» هو الذي يقبلهما بعسر^٣؛ فما لا يقبل الانفصال أصلاً يستحيل أن يكون رطباً أو يابساً بهذا المعنى.

قوله: «فمن الأعراض متعاشقة»: هذا كالضوء والحرارة.

قوله: «ومتباغضة متطاردة»: هذا كالحرارة والبرودة، والسواد والبياض، وبالجملة كلّ ضدّين كذا.

قوله: «فالشعاع عرضٌ يحصل في الأجرام عند مقابلة النير بتوسط جرم شفاف كالهواء»: معناه أنه لما ثبت أن الشعاع لا يجوز أن يكون جسماً وجب أن يكون عرضاً. و سيتبيّن^٤ في علم ما بعد الطبيعة أن الأعراض لا يجوز عليها الانتقال؛ فحينئذ لا يجوز انتقال الشعاع من النير إلى ما يكون مقابلاً له، فحصوله فيما يقابله^٥ إذن إنما هو على سبيل الحدوث فيه لا على وجه الانتقال، بل المقابلة شرط في ذلك الحدوث؛ واشتراط توسط

٣. مج ٢: بصعوبة.

٢. س: التي.

١. س: مُحرقاً.

٥. آس ٢: يقبله.

٤. آس ١: سنتبين.

الجرم الشفاف، فمما لم يُقَم عليه برهاناً. و ذكر في غير هذا الكتاب أن لأرباب المشاهدات تجارب تدلّ على عدم اشتراطه؛ فيجب أن يحمل كلامه هاهنا على التوسط الاتفاقي فيما عندنا^١ من غير تعرّض لما هو غائب الآن عنّا^٢.

قال:

فصل

[آثار الأثيريّات]

و العناصر مطيعة للأثيريّات. و أظهر آثارها للنتيرين: من نُضج الفواكه و إفادة الأصباغ و مدّ المياه؛ و سنبرهن على هذا فيما بعد.

و الهواء شفاف؛ و لو كان ذا لون ما تأتّى^٣ لمنكره الإنكار فلا تثبت عليّة الشعاع. و مما يدلّ على أن الحرّ ليس من الشمس أنه لو كان منها كان ما هو أقرب إليها من البخارات أشدّ حرارة؛ و ليس كذلك بل ما قرب من الأرض.

أقول: قوله: «و الهواء شفاف؛ و لو كان ذا لون ما تأتّى^٤ لمنكره الإنكار»: يشير بذلك إلى^٥ القائلين بأنّ ما بين السماء و الأرض خلاً صرف.

و قوله: «فلا تثبت عليّة الشعاع»: يريد أن الهواء لما لم يكن ملوّناً لم يكن قابلاً للإستضاءة؛ و استضاءة الجوّ إنّما هي للهباء المبعوث في الهواء؛ و هو الذي يشاهد في الصيف، و هو أجزاء أرضية متصغّرة^٦ جداً؛ فهي لصغرها لا تخرق الهواء فتنزّل إلى المركز. و لو كان ما ليس بملوّن قابلاً للضوء و الشعاع لما رُويت الكواكب في الليل؛ لأنّ الأرض أصغر من الشمس بأضعاف مضاعفة - كما شهدت به مباحث^٧ علم الهيئة - فلا تكون حاجزة بين الشمس و بين ما نشاهده من السماء في الليل. و ليس ذلك إلّا لأنّ السماء لا يقبل الإضاءة لعدم تلوّنها. و لا يعارض ذلك بعدم مشاهدتنا للكواكب في النهار؛ فإنّ السبب في ذلك ليس

٣. مع ١: يتأتّى.

٤. آس ١: مصغرة.

٢. مع ٢: عنّا الآن.

٥. آس ١: -إلى.

١. آس ١: عند.

٤. آس ١: يأتي.

٧. آس ١: -مباحث.

هو استضاءة السماء، كما قد يَظُنُّ ذلك مَنْ لا خبرة له؛ بل السبب هو أنَّ حَسَّ البصر إذا اشتغل برؤية ضوء كثير فإنه لا يرى ما ضَعُف عنه كثيراً. ويدلّ على ذلك كوننا لانشاهد الكواكب في الليل إذا كنّا بين مشاعل متكاثرة الأضواء؛ فإنّ ذلك غير معلّل باستضاءة السماء بأضواء تلك المشاعل؛ إذ لو كان كذا لما رَأَى الكواكب في تلك الحال مَنْ كان بعيداً عن المشاعل المذكورة؛ إذ لا يمكن عنده من الأضواء ما يشغل^٢ بصره.

ولأوحد الزمان صاحب المعتبر مقالة مفردة في هذا المعنى وما ذكرته^٣ هو خلاصتها.

٣. آس ١: ذكرتها.

٢. آس ١. مج ٢: يشغل.

١. «ما» نافية است.

[المرصد الثالث]

[في المزاج و التركيب و الآثار العلوية]

قال:

المرصد الثالث

في المزاج و التركيب و الآثار العلوية

و فيه تلويحات ثلاثة

[التلويح] ١ الأول

في حقيقة المزاج

ليعلم أنَّ الممتزجات لم تبطل قواها وإلا لا مزاج^٢ بل هو فساد.

و «المزاج»: كيفية متوسطة حصلت من كفيات البسائط المجتمعة المتصغرة

الأجزاء المتضادة المتفاعلة، متشابهة في جميع الأجزاء.

أقول: قوله: «لم تبطل قواها»: أراد بـ«القوى» هاهنا «الصور النوعية». و التعريف المشهور للـ«قوة» أنه مبدأ التأثير في آخر من حيث إنه آخر. و هذا يعم «الصور» و «الكفيات» لكن ينبغي أن يفهم منه هاهنا تخصُّصه بـ«الصور»: إذ «الكفيات» لابدَّ من بطلانها عند الامتزاج؛ فإنَّ كفيات البسائط تبطل و تحدث كيفية مغايرة لها؛ لأنَّ اشتدادَّ الكيفية و ضعفها كما في السواد مثلاً، ليس لأنَّ السواد الضعيف كان باقياً، ثمَّ انضمَّ إليه سواد آخر، فكان السواد الشديد هو مجموعهما؛ لأنَّ اجتماع سوادين في محلٍّ واحد محال؛ بل

عَدِمَ السَّوَادُ الضَّعِيفُ وَ حَدَثَ سَوَادٌ آخَرُ أَشَدَّ مِنْهُ؛ وَ عَلَى هَذَا هُوَ الْقِيَاسُ فِي جَانِبِ الضَّعْفِ.
و قَوْلُهُ: «و إِلَّا لَا مَزَاجَ بَلْ هُوَ فُسَادٌ»، يُرِيدُ أَنَّهُ لَوْ بَطُلَتْ صُورُ بَسَائِطِ الْمَمْتَزَجِ النُّوعِيَّةِ وَ
حَصَلَتْ تِلْكَ الْبَسَائِطُ عَلَى صُورٍ أُخَرَ مُغَايِرَةٍ لَهَا، لَكَانَ قَدْ فَسَدَتْ تِلْكَ الْبَسَائِطُ وَ تَكُونُ^١
أَجْسَادٌ أُخَرَ غَيْرَهَا، فَلَا تَكُونُ هِيَ أَجْزَاءَ ذَلِكَ الْمَمْتَزَجِ وَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الْمَمْتَزَجُ حَصَلَ مِنْ
امْتَزَاجِهَا وَ التَّقْدِيرُ أَنَّهَا أَجْزَاءُ لَهُ وَ أَنَّهُ امْتَزَجَ مِنْهَا، هَذَا خَلْفَ.

قَوْلُهُ: «و الْمَزَاجُ كَيْفِيَّةٌ مُتَوَسِّطَةٌ»: مَعْنَى تَوَسُّطِهَا أَنَّهَا تَسْتَحَرُّ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْبَارِدِ، وَ
تَسْتَبِرُّ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْحَارِّ مِثْلًا.

و قَوْلُهُ: «حَصَلَتْ مِنْ كَيْفِيَّاتِ الْبَسَائِطِ الْمَجْتَمِعَةِ الْمُتَصَغَّرَةِ الْأَجْزَاءُ»؛ يُرِيدُ بِ«الْبَسَائِطِ»
الْعُنَاصِرَ الْأَرْبَعَةَ؛ وَ «الْاجْتِمَاعَ» وَ «التَّصَغُّرَ»^٢ صِفَةً لَهَا لَا لِكَيْفِيَّاتِهَا. وَ الْفَائِدَةُ مِنْ «تَصَغُّرِ
أَجْزَائِهَا» أَنَّ امْتَزَاجَ الْعُنَاصِرِ إِنَّمَا هُوَ بِتَفَاعُلِهَا؛ إِذْ لَوْ لَا «التَّفَاعُلُ» لَكَانَ تَرْكِيبًا لَا امْتَزَاجًا؛ فَإِنَّهُ
لَا فَرْقَ بَيْنَ «الامْتَزَاجِ» وَ «التَّرْكِيبِ» إِلَّا ذَلِكَ.

و «التَّفَاعُلُ»^٣ هَاهُنَا إِنَّمَا هُوَ بِالتَّمَاسِ، وَ إِنْ كُنَّا لَا نَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ لغير ذلك أَيْضًا.
وَ «التَّمَاسُ» إِنَّمَا هُوَ بِ«الْسطُوحِ»؛ فَكَلَّمَا كَانَتْ السُّطُوحُ أَكْثَرَ كَانَ التَّمَاسُ وَ التَّفَاعُلُ
الْمَعْلَلُ بِهِ أَكْثَرَ؛ وَ كَلَّمَا كَانَتْ السُّطُوحُ أَقْلَ كَانَا^٤ أَقْلَ^٥، لَكِنْ كَثْرَةُ السُّطُوحِ إِنَّمَا تَكُونُ بِكَثْرَةِ
الْأَجْزَاءِ، وَ كَثْرَةُ الْأَجْزَاءِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِتَصَغُّرِهَا؛ فَعَلَى هَذَا كَلَّمَا كَانَ تَصَغُّرُ الْأَجْزَاءِ أَكْثَرَ
كَانَ تَفَاعُلُ الْعُنَاصِرِ - بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ - أَكْثَرَ. وَلَمَّا كَانَ مِنْ ضَرُورَةِ الْمَزَاجِ كَثْرَةُ التَّفَاعُلِ، كَانَ
مِنْ ضَرُورَتِهِ أَيْضًا تَصَغُّرُ أَجْزَاءِ الْعُنَاصِرِ.

و قَوْلُهُ: «الْمُتَضَادَّةُ التَّفَاعُلَةُ»: هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلـ«بَسَائِطِ» الَّتِي هِيَ الْعُنَاصِرُ
أَيْضًا؛ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِكَيْفِيَّاتِ تِلْكَ الْبَسَائِطِ؛ فَإِنْ حَمَلْنَاهُ عَلَى الْأَوَّلِ كَانَ «التَّضَادُّ»
هَاهُنَا بِالْعَرَضِ لَا بِالذَّاتِ، لَكِنْ التَّضَادُّ بِالذَّاتِ إِنَّمَا هُوَ بَيْنَ الْكَيْفِيَّتَيْنِ كَالْحَرَارَةِ وَ الْبَرُودَةِ، لَا
بَيْنَ مَحَلِّهِمَا كَالْحَارِّ وَ الْبَارِدِ.

٢. آس ١: التصغير.

٥. س: أكثرين ... أقلين.

١. نسخهها: تَكُونُ. اما «تَكُونُتْ» مناسب است.

٣. آس ١: الفاعل.

٤. آس ١: كان.

٦. آس ١: تصغرها.

فإن قيل: للحارّ مثلاً^١ أنّه ضدّ البارد و بالعكس، كان ذلك مقولاً عليها بسبب كونه مقولاً على كيفيتهما - وسيتحقّق ذلك من^٢ علم ما بعد الطبيعة - وكان التفاعل على هذا الاحتمال محتملاً لوجهين:

أحدهما، أن تكون الصّورة النوعيّة التي لهذا^٣ العنصر مؤثّرة في كسر سورة كيفية ذلك العنصر، و الصّورة النوعيّة التي لذلك العنصر مؤثّرة في كسر سورة كيفية هذا العنصر^٤، كما تؤثّر الصّورة المائيّة في كسر سورة حرارة النار، و تؤثّر الصّورة الناريّة في كسر سورة برودة الماء.

و ثانيهما، أن تكون الكيفية التي لبعض هذا مؤثّرة في الكيفية التي لبعض ذاك، و الكيفية التي لبعض الآخر من ذاك مؤثّرة في الكيفية التي لبعض^٥ الآخر من هذا، حتّى لا يكون الشيء الواحد في حال كونه مقهوراً قاهراً، و باعتبار كونه مكسوراً كاسراً؛ و إن حملناه على الثّاني كان «التضادّ» مقولاً بالذات، و «التفاعل» محتملاً للوجهين المذكورين بعينهما إلّا أنّه على الوجه الأوّل منهما يكون مقولاً بالعرض، و على الوجه الآخر يكون مقولاً بالذات.

و قوله: «متشابهة في جميع الأجزاء»: يشير بذلك إلى أنّ الكيفية^٦ المتوسّطة التي هي المزاج لا تختلف في أجزاء الممتزج بحيث يكون بعض أجزائه أشدّ سخونة أو برودة من بعض، وكذلك في الرطوبة و اليبوسة وغيرها. وإذا اختلفت الكيفية في أجزاء الممتزج كان ذلك تركيباً أيضاً.

و اعلم أنّ هذا التعريف يتناول المزاج الأوّل فما فوقه؛ و ستعرف الفرق بينهما.

قال: و كلّ من العناصر يفعل بصورته و ينفعل بمادته، إذ التأثير و التّأثر مختلفان، لا يتصوّران من حيثيّة واحدة متشابهة. و حركة الحجر إلى أسفل حال اقتضائها؛ و قبولها هكذا. وإذا قيل: انتقل الحرّ أو اجتمع مع البرد^٧، يُعنى به حامله.

١. آس ١: مثلاً للحار. ٢. س: سنحقق ذلك في. ٣. س: لذلك.

٤. س: - و الصّورة النوعيّة التي لذلك العنصر مؤثّرة في كسر سورة كيفية هذا العنصر.

٥. آس ١: للكيفية التي في البعض. ٦. آس ١: إلى كيفية.

٧. آس ١: البرودة.

أقول: قوله: «و حركة الحجر إلى أسفل حال اقتضاها؛ وقبولها هكذا»: يريد أن المؤثر في التحريك هو الصورة الحجرية؛ وأما القابل لتلك الحركة فهو المادة التي هي محل تلك الصورة.

قال: والمركبات من العناصر قد تؤثر بالمزاج كتبريد ما غلب عليه البرد على حسب غلبته، وسمّوه «التأثير بالكيفية»: وقد تؤثر بقوة تتبع المزاج وهي إما أن يكون تأثيرها يستمر على وتيرة واحدة أو تؤثر على جهات مختلفة: و الأولى، خصّوها باسم «الخاصية» كجذب المغناطيس للحديد، و كتأثير بعض السموم في الحيوان، فإنّ اليسير منه إذا نال عضواً سرى إلى جميع البدن؛ و لو كان^١ بالمزاج لكان البسيط التام الكيفية الغير المنكسرة^٢ سورتها أولى به، و ليس كذلك.

و الثانية، هي القوة^٣ النفسانية؛ مع أنّ المركّب قد يفعل بالعنصر كهوي بعض المواليد إلى الأرض.

[كيفية تأثير المركبات من العناصر]

أقول: إنّ المركبات المزاجية إما أن تؤثر بنفس المزاج، أو^٤ بأمر تابع للمزاج، أو بأمر متقدّم على المزاج:

فالأوّل، هو المؤثر بالكيفية الغالبة على الممتزج. و الثاني، ينقسم إلى ما يفعل على وتيرة واحدة و هو المؤثر بالخاصية^٥، أو على وتائر مختلفة و هو المؤثر بالقوة النفسانية. و الثالث، هو الذي يفعل بالعنصر.

فهذا هو وجه الحصر في الأقسام التي ذكرها صاحب الكتاب.

قال: و قد يحتاج النوع إلى مزاجين كالإنسان إلى مزاج^٦ الدم و أخواته؛ و لكلّ مزاج.

٣. مج ١: قوة.

٦. ت: المزاج.

٢. ت: المنكسر.

٥. آس ١: بالخاصة.

١. مج ١: لو يكن.

٤. آس ٢: تأثير.

وقد يكون المزاج الثاني أو الثالث فصاعداً صناعاتاً كالسكنجبين.
وبعضهم خصّ التركيب الثاني - إذا لم يتمّ التفاعلُ و توشطُ الكيفيات فيه -
باسم «المركب».

وليس تساوي الأجزاء بشرطٍ في المزاج؛ فقد يغلب القليل في المزاج على
الكثير، فالصنعيون^١ يبيضون بقليل من الزرنيخ المبيض الذي استحکم عقده في
الرصاص المكلس كثيراً من النحاس.
وإذا قيل: «مزاج كذا معتدل» لا يعنى به المعتدل المطلق بل على ما يناسب كلّ
نوع بحسبه.

وفي المزاج لابدّ من تصغير الأجزاء بالتحليل ليلقى أكثر كلّ أكثر الآخر. فإنّ
الصلبين لا يلقي كلّ واحد منهما من الآخر ما يلقي الماء من اللبن^٢ عند الخلط؛ ولا
يتوهم التداخل إذ لا يشرط فيه ملاقة الكلّ بالكلّ؛ فالمزاج يحتاج إلى تكثّر^٣
السطوح^٤؛ وأجزاء التكثر^٥، التلاقي.

[المزاج و بعض أحوالها و أحكامها]

أقول: قوله: «وقد يحتاج النوع إلى مزاجين كالإنسان إلى مزاج الدم وأخواته ولكلّ
مزاج»، أراد به «أخواته» البلغم والمُرّتين - أعني الصفراء والسوداء - فإنّ بدن الإنسان
يتركّب من الأعضاء الآلية كالرأس واليد، وكلّ واحد من هذه الأعضاء الآلية يتركّب من
الأعضاء المتشابهة الأجزاء كاللحم والعظم، وهذه المتشابهة الأجزاء تتركّب من الأخلط
الأربعة وهي الدم والصفراء والبلغم والسوداء، وكلّ واحد من هذه الأخلط يتركّب من
العناصر المذكورة؛ فتركّب الأخلط من العناصر هو «المزاج الأوّل»، و تركّب الأعضاء
المتشابهة من الأخلط هو «المزاج الثاني» لأنّ لكلّ واحد من هذه الأخلط مزاجاً أيضاً.
قوله: «وقد يكون المزاج الثاني أو الثالث فصاعداً صناعاتاً كالسكنجبين»: فاعلم أنّ

٣. مج ١، مج ٢: تكثير.

٤. ت، آس ١: وكلّ من.

٢. مج ٢: اللبن من الماء.

٥. آس ٢: التكثر.

١. آس ١، مج ٢: والصنعيون.

٤. آس ٢: سطوح.

المزاج الأول وهو الذي من العناصر لا يكون إلا طبيعياً؛ وأما ما بعده من الأمزجة على اختلاف مراتبها فهي على قسمين:

منها، ما يكون طبيعياً كمزاج الأعضاء المتشابهة.

ومن هنا، ما يكون صناعياً كالسكنجيين الممتزج من الخلّ والعسل بالصناعة، وإن كان امتزاج كلّ منهما إنما هو بالطبيعة.

قوله: «وإذا قيل مزاج كذا معتدل لا يعني به المعتدل المطلق بل على ما يناسب كلّ نوع بحسبه»: فيجب أن تعلم أن المزاج المعتدل يطلق بمعنيين:

أحدهما، مشتق من «التعادل» وهو أن يتساوى فيه مقادير قوى بسائطه؛ وقد بين أن المزاج بهذا المعنى لا وجود له لأنه حينئذ إما أن يميل إلى مكان أحد العناصر، أو لا يميل: فإن مال، فذلك العنصر هو الغالب فيه.

وإن لم يميل، لم يكن لكل واحد من العناصر التي فيه ما يمنعه عن الميل إلى حيّزه، وذلك ممّا يقتضي عدم ثبات ذلك الممتزج.

و ثانيهما، مشتق من «العدل» وهو أن يتوفّر على المركّب من قوى بسائطه وكميّاتها وكميّاتها - القسط اللائق به؛ كما أن كون مزاج الدماغ بارداً رطباً هو^١ الاعتدال الذي بحسبه، وكون مزاج القلب حاراً يابساً هو^٢ الاعتدال الذي له، وكذلك الحال في كون مزاج الحيّة^٣ حاراً يابساً، ومزاج السمكة بارداً رطباً؛ ولكلّ من هذه الأمزجة طرفاً إفراط و تفريط إن تعدّاهما لم يصلح لما هو بحسبه.

[أقسام الاعتدال]

والمعتدل بهذا المعنى على ثمانية أقسام^٤:

الأول، الاعتدال النوعي بالنسبة إلى الخارج كمزاج الإنسان بالنسبة إلى مزاج غيره من الحيوان.

٣. الحيّة: مار و افعى.

٢. س: وهو.

١. س: وهو.

٤. برگرفته از منتهی الأفكار اثرالدين ابهرى. خطی کتابخانه مجلس شورای اسلامی. مجموعه شماره ٢٧٥٢.

الثاني، الاعتدال النوعي بالنسبة إلى^١ الداخل كمزاج أعدل شخص من أعدل صنف من النوع.

الثالث، الاعتدال الصنفي بالنسبة إلى الخارج و هو الذي يحصل لصنف من النوع بالقياس إلى غيره.

الرابع، الاعتدال الصنفي بالنسبة إلى الداخل و هو الذي يكون لأعدل شخص من الصنف. الخامس، الاعتدال الشخصي بالنسبة إلى الخارج و هو الذي يجب أن يحصل للشخص حتى يكون موجوداً صحيحاً.

السادس، الاعتدال الشخصي بالنسبة^٢ إلى الداخل و هو الذي إذا كان للشخص كان ذلك الشخص على أفضل أحواله.

السابع، الاعتدال العضوي بالنسبة إلى الخارج فهو^٣ المزاج الذي يختص بكل عضو من^٤ الأعضاء.

الثامن، الاعتدال العضوي بالنسبة إلى الداخل و هو المزاج الذي إذا حصل للعضو كان على أفضل أحواله.

و الخارج عن الاعتدال أيضاً على أقسام ثمانية: لأنّ خروجه عن الاعتدال إمّا في أحد الكيفيتين^٥ الفعليّتين، أو الانفعاليّين فقط، أو فيهما معاً؛ فإن كان الأوّل فهو إمّا الحارّ أو البارد أو الرطب أو اليابس؛ وإن كان الثّاني فهو الحارّ الرطب، و الحارّ اليابس، و البارد الرطب، و البارد اليابس.

قال:

فصل

[في بعض أحكام العناصر و الكيفيات حالة التركيب]

كلّ واحد من العناصر حالة التركيب يسمّى «الأسطقس^٦» كالهواء للمواليد. و

١. ت: - الخارج كمزاج الإنسان بالنسبة إلى مزاج غيره من الحيوان. الثّاني، الاعتدال النوعي بالنسبة إلى.

٢. آس ١: - بالنسبة. ٣. مج ٢: و هو. ٤. آس ٢: + هذه.

٥. ت: الكيف. ٦. مج ٢: الأسطقس.

كلُّ إذا استحال إلى شيء يسمى «عنصره» كالهواء إلى السحاب، وإذا قيس إلى مجموع العالم يسمى «ركنه».

واعلم أنَّ الحرارة و البرودة كلُّ منهما إذا غلب^١ على شيء قد يشتدَّ تأثيره أولاً ثمَّ يضعف، لأنَّه يغصب أولاً عن ضده ما ظهر، فيعكف عليه فيشتدَّ تأثيره فيه. فإذا غصب بالكلية انتشر^٢ تأثيره فيضعف. وكلُّ إذا غلب على الظاهر اشتدَّ ضده في الباطن، لأنَّ القوَّة المبرِّدة أو المسخِّنة يقتصر قوَّتُها التي كانت على الكلِّ عند مصادفة الضدِّ على الباطن فيشتدَّ أثرها فيه.

أقول: إنَّ تأثير القوَّة في المحلِّ الأصغر أقوى من تأثيرها في المحلِّ الأكبر، فلهذا إذا كانت القوَّة المسخِّنة أو القوَّة المبرِّدة مقتصرة^٣ التأثير على ظاهر جسم ما، كان تأثيرها فيه^٤ قوياً فإذا استولت تلك القوَّة على ظاهر ذلك الجسم و باطنه ضَعَفَ تأثيرها فيه^٥ لزيادة محلِّ التأثير مع بقاء القوَّة المؤثرة كما كانت. و أمَّا القوَّة التي كانت مسخِّنة أو مبرِّدة لذلك الجسم قبل استيلاء قوَّة أخرى على ظاهره، فإنَّ تأثيرها يكون ضعيفاً لكبر محلِّه ثمَّ يقوى في الباطن عند استيلاء تلك على الظاهر لصغره.

و من الناس مَنْ علَّل ذلك بأنَّ أحد الضدَّين يهرب من الآخر منتقلاً^٦ من الظاهر إلى الباطن؛ فلهذا تقوى حرارة الباطن عند تبرِّد الظاهر، و برودة الباطن عند تسخُّن الظاهر. وهذا خطأ؛ لأنَّ الأعراض - كما ستعرف - يمتنع عليها الانتقال. و ربَّما أمكن أن يكون لذلك سببٌ آخر مغايرٌ لهذين الأمرين لأنَّه لم يبيِّن الحصر فيهما. و صاحب الكتاب لم يُقِم على تعيين السبب الذي ذكره برهاناً مع أنَّه لا يستغني عنه في هذا الموضع. و قد جرت عادتهم أن يتمثلوا بتسخُّن باطن الأرض و أجواف الحيوانات في الشتاء و تبرِّدهما في الصيف. و المصنِّف إنَّما لم يتمثَّل به لاستبعاده وجود قوَّة مسخِّنة في باطن الأرض، و وجود قوَّة مبرِّدة في أجواف الحيوانات بل لِمَنعه من ذلك أصلاً كما صرح به في غير هذا الكتاب.

٣. آس ١: مقتصر.

٢. آس ١: انكسر.

١. آس ٢: غلبت.

٥. ت: - قوياً فإذا... ضعف تأثيرها فيه.

٤. آس ١، مج ٢: - فيه.

٦. س: نقلاً.

قال:

التلويح الثاني في الآثار العلوية^١

اعلم أنَّ الحرارة - من الشعاع وغيره - تُحلُّ وتُصعد: فما من الرطب يسمَّى «بخاراً»، وما من اليابس يسمَّى «دخاناً» وإن لم يكن أسود كما هو المسمى به عند العامة. و يصعد اليابس أعلى لشدة لطفه^٢.
فالبخار^٣ إذا انتهى إلى الطبقة الباردة فيضربه البرد فيتكاثف و ينعقد «سحاباً» و ينزل «مطراً».

وإن اشتدَّ على السحاب برْدٌ شديد قبل نزوله مطراً، هبط كالقطن المحلوج و هو «الثَّلج». وإن كان غلبة البرد بعد التقطير^٤ و تشكَّل القطرات و أصابه^٥ بعد ذلك حرٌّ، فيلتجى^٦ البرد إلى الباطن منحصراً فيه، كما في الربيع و الخريف، فينجمد «برداً»^٧، و ينمحق زواياه بتسخين^٨ الحركة فيستدير. و ما ثقل من البخار قبل صعود كثير^٩، أو ضربته برْدٌ قبله ينزل «طلاً»^{١٠}، وإن كان البرد أشدَّ ينزل مثل «ثلج رقيق»^{١١}.

و يتحلل كثير من البخار إلى الهواء سيّما إن ارتقى أشدَّ.
و ما قرب من البخار المتكاثف من الأرض متبدداً يسمَّى «ضباباً»^{١٢}.
و البخار كلّما كان ألطف كان أشدَّ قبولاً للجمود. و من ذلك ما يشاهد في الحمّامات من انعقاد أبخرة مظلمة و عودها قطرات ببرد يسير. و كثيراً ما^{١٣} يستخّنون الماء في البلاد الحارة ثم يبرّدونه لما قلنا. و قد يحدث المطر من غير

١. بخش مهم مطالب این تلویح برگرفته است از الشفاء، الطبيعيات، المعادن والآثار العلوية، مقاله ٢، فصل ٥، صص ٦٧-٧٤.
٢. ت: ملطفه.
٣. مج ٢: و البخار.
٤. مج ٢: التقطير.
٥. مج ٢: فأصابه.
٦. مج ٢: فينتجى.
٧. برْد: تگرگ.
٨. مج ١: بتسخين.
٩. مج ١: صعوداً كثيراً.
١٠. طَل: باران نرم با قطرات ریز (المنجد: المطر الضعيف، الندى).
١١. ثلج رقيق: مقابل «طل» يعنى برف ریز و نرم.
١٢. ضباب (جمع)، مفرد آن: ضبابة: مه، ابرى كه زمين را پوشاند.
١٣. مج ١: - ما.

بخارات كثيرة لغلبة البرد على الهواء.

و الهواء المبتلّ و الغيوم الرقيقة قد يحدث منها «قوس قُزَح»^١ و «الهالة» و غيرها:

أما «الهالة» فمن انعكاس البصر من الغيم الرقيق إلى النير؛ و أجزاء الغيم متراسة^٢ كالمرايا المجمعة على شكل دائرة، فتُرى الهالة كأنّها دائرة.

و هاهنا قاعدة:

اعلم أنّ الصغير من المرايا يرى فيه لون الشيء^٣ دون تمام شكله؛ و ذو اللون لا يرى فيه لون الشيء تماماً. و الصورة ليست في المرأة، وإلاّ ما اختلفت^٤ رؤيتك للشيء فيها إذا تبدّل موضعك و المرأة و الشيء بحالهما.

و الهالة أيضاً هي هكذا تتبدّل الرؤية باختلاف المواضع.

و قوس قزح من انعكاس شعاع الشمس إلى البخارات الرطبة. و لا تتمّ دائرة لأنها لو تّمت وقع منها شيء تحت الأرض، و قوس قزح من يشاهده تكون الشمس خلف قفاه أن يشرق القوس فهي مغربة و بالعكس^٥ و هي كالقطب لتلك الدائرة؛ و عند الاستواء قلّ ما يقع و إن اتّفق فهي دائرة صغيرة.

أقول: إنه لما تكلم في العناصر و أحكامها و كيفية امتزاجها و تركيبها، شرع الآن في ذكر ما يتكوّن منها بمعاونة الأجرام السماوية على الوجه الذي بيّنه.

و اعلم أنّ «الكائنات» على قسمين:

أحدهما، ما يتكوّن بغير تركيب عنصري.

و ثانيهما، ما يتكوّن بالتركيب العنصري.

و الذي يتكوّن بغير تركيب عنصري:

فمنه، ما يتكوّن من مادة البخار.

و منه، ما يتكوّن من مادة الدخان.

١. قوس قزح: رنگین کمان. ٢. متراسة: بهم چسبیده و فشرده.

٣. مع ١: شيء. ٤. مع ١: اختلف. ٥. مع ١: القوسي فهي متغربة بالعكس.

و كلامه الآن في المتكوّن من مادة البخار من قسم الذي حدوثه بغير تركيب. وذكر من ذلك ثمانية أشياء هي: السحاب والمطر والثلج والبرّد والطلّ والضباب والهالة وقوس قزح. والأمور التي حكم بأنّها أسباب لهذه، فهي ممّا تشهد التجربة والحدس بصحتها. وقد تجد أمثالها مشاهدة، كما ترى في الحمام من تصاعد الأبخرة وانعقادها وتقاطرها؛ وما تراه من تكاثف ما يخرج من الأنفاس في البرد الشديد، كثلج؛ وكروية شبه ألوان قوس قزح في قطعة كاغذ أو ما يجري مجراها إذا كانت موضوعة على ماء راكد وكانت الشمس على قرب أحد الأفقين وغير ذلك من أحوال المرايا وما يُرى فيها من الصور والألوان. وهذه كلّها تجارب تحقّق ما ادّعاه من أسباب الأشياء التي ذكرها من جملة المتكوّنات^١. وإنّما يتم تحقّق^٢ ذلك بما ينضمّ إليه من القرائن والأحوال التي توجب الحدس المفيد لليقين. فإن لم يحصل ذلك لبعض الناس بعد وقوفه على ما أورده صاحب الكتاب، فإنّما ذلك لبلادة في أصل الجبلة أو لغفول عنه بسبب فهم^٣ نفساني غيره.

قال: و «الدخان» ما رجع منه لغلبة البرد عليه شديداً، أو لم يشتدّ ولكن رجع بمصادمة الهواء الدائر. فحركة^٤ الفلك كما يرد بعضاً دائرة^٥ سهام على جهات مختلفة وتحمّل^٦ على الهواء وحركته فيحصل منه «الريح». وقد يتصادم فيما بين غمامتين عاليتين وسافلة بالتردد، فيحصل منه الريح الدوّار المسّى «زابعة»^٧.

وقد تكون الزوابع من مقاومة ريحين مختلفين يصطدمان^٨؛ وقد يصادف غيماً فيؤدّيه في الهواء كـ «تّنين»^٩.

وما انحبس من الدخان في الغيم يطلب مخلصاً إلى فوق إن بقي فيه الحرّ، أو إلى تحت لغلبة البرد^{١٠} بأن يكون^{١١} البخار والدخان تصاعداً معاً ممتزجين،

١. ت: المكونات. ٢. آس ١: - تحقّق.

٣. مج ٢ (ناخوانا، ظاهراً): بسبب أمر مهم.

٥. آس ١: دائر. ٦. مج ١: فيتحمّل.

٨. مج ٢: يصتدمان؛ آس ٢: يتصادمان.

١٠. مج ١: لبرد. ١١. مج ٢: + ذلك.

٤. ت: لحركة.

٧. مج ٢: زوبعة؛ زابعة؛ جرد باد.

٩. تّنين: اژدها، مار بزرگ.

فانعقد^١ البخار «سحاباً»، و انحبس فيه الدخان فيثقل. و ربما تكثر مدد موادّه فيصعب تخلّصه، فيقاوم الغيم بقوة فيمزقه^٢، فيحصل من شدة حركته و مصاكنه صوت عظيم هو «الرعد»، و من اصطكاكه نارية هي «البرق».

و قد ينفصل الدخان مشتعلًا إن كان أغلظ فهو «صاعقة» تحرق الذهب في الكيس، دونه^٣.

و «البرق» يرى قبل «الرعد» لأن الصوت لا بدّ له من حركة الهواء، و لا حركة دفعية، فيحتاج إلى زمان؛ و لا كذلك الرؤية - على ما تبين - فتري^٤ حركة يد القصار و يسمع صوت الدقّ بعده بزمان.

و الدخان إن استمرّ صعوده يصل إلى كرة النار فتشتعل؛ فإن اتصلت مادّته إلى الأرض سرى الاشتعال^٥ منتهياً إليها:

فإن تلطّف بسرعة انقلب ناراً فشفّت، فظنّ أنّها انطفئت.

و إن لم يتلطّف بسرعة و بقي زماناً و دار مع النار الدائرة بموافقة الفلك كان منه «الشهب» و «ذوات الأذنان»^٦.

و إن^٧ استجمر ظهرت «علامات حُمُر هائلة» في الهواء :

فإن استفحم لغلظ المادة ظهرت «علامات سودّ»، و قد يحدث من بقية مادة الشهب «السّموم» مع أنّه قد يكون أيضاً من عبور الريح على أرض غلب عليها نارية.

أقول: لما تكلم في الحوادث التي تكوّنّها عن البخار من غير تركيب، شرع الآن في الحوادث التي تكوّنّها^٨ عن الدخان كذلك. والذي ذكره منها في هذا الكتاب إثنا عشر وهي: الريح، و الزابغة، و التّنين^٩ الذي يرى في الجوّ، و الرعد، و البرق، و الصاعقة، و النار التي تُرى

١. مج ١: فما انعقد. ٢. آس ١: فمزقه. ٣. ضمير «دونه» راجع است به «كيس». ٤. مج ٢: وتري. ٥. آس ٢: يرى الاشتعال: آس ١: - سرى الاشتعال. ٦. مج ٢: مع أنّه قد يتكوّن ذوات الأذنان. ٧. مج ٢: فإن. ٨. آس ١: كونها. ٩. س: الشي.

ذاهبة من السماء متصلة بالأرض، والشهب، والكواكب ذوات الأذنان، والعلامات الحمر، و
السود في الهواء، وحرارة الريح التي تسمى «سوما».

واعلم أن من الأسباب المذكورة لهذا، ما يحكم الحدس بأنه لولا انضمام قوى روحانية
توجبها الاتصالات الفلكية إليها، لما كانت كافية في إيجاب ما أوجبه من هذه الأشياء؛ فإن
من الرياح والزوابع ما يقلع الأشجار العظام، ويختطف^١ المراكب من البحار. ومن الصواعق
ما ينزل إلى قعر البحر فيحرق ما يمر به من الحيوانات التي فيه. وربما وقع على جبل فدكته
دكاً. وقد يكون جرم^٢ الصاعقة دقيقاً مثل حد السيف فيقطع ما يصادفه من الأشياء الصلبة
بنصفين، ولا يكون مقدار الانفراج إلا قليلاً. هذا مع أن مادتها قد قيل: إنها تكون لطيفة جداً
لشدة تسخينها، واللطافة توجب شدة^٣ الانفعال لا قوة الفعل، لاسيما مثل هذه الأفعال
العظيمة.

ومن الكواكب ذوات الأذنان ما يبقى شهوراً عديدة^٤. وقد وجد فيها ما له حركتان
طولية وعرضية.

وكأنه ذكر هذه الأسباب و أمثالها هاهنا، لا لأنها تامة السببية، بل لأنها هي الأسباب
المادية الطبيعية التي تشهد بها أحوال تجريبية و أمور حدسية؛ إذ «الطبيعي» لو التزم أن
يُعطي عِلل هذه - التامة - لكان يحتاج إلى أن يخرج عن موضوع علمه، ويكون مع ذلك قد
التزم بما لا يمكنه الخروج من عهده، ولا الوفاء بما التزمه منه.

ولو قيل لصاحب العلم الطبيعي لم وقع الاختلاف في أمزجة أجزاء عضو واحد حتى
ظهر في كل جزء صغير منه الأمور العجيبة والأحوال المختلفة، وكذلك في أمزجة ريش
واحد من الطاووس أو غيره، حتى استعدّ بكل مزاج منها للون من هذه الألوان^٥ المشاهدة
على ذلك الترتيب العجيب والتأليف اللطيف الأنيق، وأمور أخرى - يطول الكلام فيها - لما
كان يمكنه أن يأتي في ذلك بما يكون مقنعاً على التفصيل؛ بل يعلم على سبيل الإجمال: أن
الأمزجة المختلفة موجبة لحصول استعدادات في المادة لأموار مختلفة؛ ولست أعني بهذا^٦

١. س: يخطف.

٢. آس ١: جرما.

٣. آس ١: شدة.

٤. س: مديدة.

٥. آس ١: الألوان.

٦. آس ١: بهذه.

الاستعداد مجرد الإمكان^١ الذي لا ترجح معه؛ فإن ذلك حاصل للمادة أبداً فإن نسبة المادة إلى قبول صورة الفرسية و الإنسانية على السواء؛ و^٢ إنما بالمزاج يترجح قبول المادة لأحدهما؛ فالاستعداد الذي معه الترجح هو الذي يفيد المزاج. و أما العلل التامة لكل واحد واحد من متكونات عالم الكون و الفساد على التفصيل، فمما ليس في قدرة «الطبيعي» من حيث هو^٣ ضيعي أن يتكلم فيه على وجه يؤدي إلى حقيقة؛ فالإجمال إذن أحرى به وأولى.

قال: و الأبخرة و الأدخنة، ما تنحبس منها تحت الأرض و فيه ثقب و فرج،

فيها هواء و بخار و مياه، فقد تبرد الأبخرة و الهواء فيصير «ماء»:

فما له قوة و مدد تتفجر «عيناً»، و يجري على الولاء لضرورة عدم الخلأ و ليس للهواء مدخل بين ما خرج و ما تبعه^٤.

و ما لا مدد له من العيون يركد.

و ما له مدد إلا أن أجزاءه^٥ متبددة أو الأرض واهية لا تحتاج إلى مقاومة، حصلت منه «القنوات»، و «ماء البئر» أيضاً ممّا قلنا، إلا أنه ليس بذئ مدد يصل إلى الانبساط على الأرض.

و أما الأدخنة و كذا بعض الأبخرة، إذا لم تجد مخلصاً «زلزلت» الأرض، و ربّما خسفت. و قد تتخلص ناراً و يحصل منها^٦ «صوت هائل».

و قد تكون تحت الأرض ثقب واسعة و مواضع مثل الغيران فانهدت و انهدت^٧ ما قابلها من الجبال و البلاد.

و قد تحدث «الزلزلة» في موضع فهدت قلّة جبل فتحدث من سقوطه «الزلزلة» في ناحية أخرى.

[أسباب مياه العيون و القنوات و الآبار و الزلزلة]

أقول: الوجه في كون ضرورة عدم الخلأ، موجبة لجريان العيون المنفجرة^٨ على الولاء،

٣. آس ١: - هو.

٤. آس ١: منه.

٢. س: - و.

٥. ت. آس ٢: أجزاءه.

٨. د: المتفجرة.

١. س: إمكان.

٤. آس ٢: يتبعه.

٧. مج ٢: فانهدت.

أنه كلما استحال ما في باطن الأرض من الأهوية والأبخرة المحتبسة ماءً بسبب ما يعرض لها من شدة البرد، جرت تلك المياه من الأعلى إلى الأسفل، فانجذب^١ إلى مواضعها هواء أو بخار^٢ آخر، إذ لو لم ينجذب^٣ إليها ذلك، ل بقيت خالية؛ ثم يتبرد ذلك الهواء أو البخار^٤ بالبرد الحاصل هناك، فينقلب^٥ ماءً أيضاً؛ ثم يجري فيستمد هواءً أو بخاراً غيره؛ ثم لا يزال الأمر كذلك إلا أن يمنع منه مانع يحدث، إما على التدريج، أو دفعةً.

وقد ذهب صاحب المعتبر^٦ إلى أن السبب في العيون والقنوات وما يجري مجراها هو ما يسيل من^٧ الثلوج ومياه الأمطار؛ لأننا^٨ نجدها تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وأن استحالة الأهوية والأبخرة المنحصرة في الأرض لا مدخل له في ذلك.

واحتج^٩ بأن باطن الأرض في الصيف أشدّ برداً منه في الشتاء؛ فلو كان سبب هذه استحالتهم^{١٠} لوجب أن تكون العيون والقنوات ومياه الآبار في الصيف^{١١} أزيد وفي الشتاء أنقص، مع أن الأمر بخلاف ذلك على ما دلّت عليه التجربة.

والحق أن السبب الذي ذكره صاحب المعتبر معتبرٌ لا محالة، إلا أنه غير مانع من اعتبار السبب المذكور في هذا الكتاب وغيره من الكتب المشهورة. واحتجّاه في المنع إنما يدلّ على أنه لا يجوز أن يكون ذلك هو^{١٢} السبب فقط، لا على أنه لا يجوز أن يكون ذلك سبباً في الجملة.

وكثير من الأسباب المذكورة للآثار العلوية وغيرها من المتكوّنات التي حدوثها بغير^{١٣} تركيب، قد^{١٤} ذكر لها أسباب^{١٥} أخرى ولا مانع من أن يكون للواحد بالنوع أسبابٌ متعدّدة إلا أن حدوثه يكون عن بعضها أكثرياً، وعن بعضها أقلّياً؛ فهم في الأكثر يذكرون السبب الأكثر دون الأقل؛ وربما ذكروا كلّ ما يعرفونه من الأسباب كيف كانت؛ أو كلّ ما يحتمل

١. س: فأنحدر.
٢. س: هواء ببخار.
٣. س: لم ينحدر.
٤. س، آس: ١: و.
٥. از اينجا تا عبارت: «ايضاحه والتنبيه عليه» در ص ٢٠٨ از نسخه «د» افتاده است.
٦. المعتبر، ج ٢، ص ٢١٠.
٧. آس ١: ينقلب.
٨. آس ١: - من.
٩. آس ٢: لأنّها.
١٠. س: استدّل.
١١. آس ١: استحالتها. ضمير «هما» راجع است به «أهويه وأبخره».
١٢. آس ١: - في الصيف.
١٣. آس ١: - هو.
١٤. آس ٢: من غير.
١٥. آس ٢: فقد.
١٦. مع ٢: ذكر لها أسباباً.

أن يكون سبباً لذلك أو يصلح لسببته^١، وإن لم يجزموا بأنه^٢ سبب في الواقع؛ وعلى هذا يجب أن يحمل كلامه في عدة^٣ مواضع من هذا الكتاب؛ كما^٤ في أسباب الرياح والزلازل وغيرهما^٥.

قال:

فصل

[في المواليد الثلاثة]

و تحدث^٦ من العناصر الأربعة المواليد الثلاثة: النبات والحيوان والمعادن.

أقول: لما فرغ من الكلام في المتكوّنات التي حدوثها بغير تركيب مزاجي، شرع الآن في المتكوّنات التي تكوّنُها بتركيب مزاجي؛ وهي على الأقسام الثلاثة التي ذكرها: لأنّ المتكوّن التركيبي لا يخلو إمّا أن يتحقّق له حسّ وحركة إرادية، أو لا يتحقّق له ذلك. والأوّل هو «الحيوان»، والثاني إن تحقّقنا له تغذيةً ونموّاً وتوليداً فهو «النبات»، وإلاّ فهو «المعدن»^٧. وإمّا قلتُ^٨: «إمّا أن يتحقّق له حسّ وحركة إرادية أو لا يتحقّق له ذلك»، ولم أقل: «إمّا أن يكون له ذلك أو لا يكون»، لأنّه لم يقم برهان قطعي على أنّ النبات أو بعض أنواعه ليس له شعورٌ أو إحساس ضعيف أو حركة إرادية خفيفة.

وقد زعم بعضهم أنّ النخلة لها ذلك. واحتج بميل الأثنى منها إلى ذكرٍ مخصوص من جملة نخيل كثيرة^٩. وقد شوهد ميلُها إلى جهته، وإن كانت الريح إلى خلاف تلك الجهة. وكذا ميلُ عروقتها إلى الصوب الذي فيه الماء في النهر، وانحرافُها في صعودها عن الجدار المجاور لها.

و ادّعى بعضهم ذلك في كلّ أنواع النبات بل وفي الأحجار والمعادن أيضاً، محتجّاً بأنّه لم يتحرّك إلى جهة دون غيرها إلّا لشعوره^{١٠} بأنّ التي تحرّك إليها أولى بالنسبة إليه ممّا

١. س: للسببية.	٢. آس ١: لآته.	٣. آس ١: هذه.
٤. مج ٢: + ذكر.	٥. مج ٢: غيرها.	٦. مج ٢: تحصل.
٧. س: المعادن.	٨. مج ٢: قلنا.	٩. آس ١: نخيلة؛ آس ١: - كثيرة.
١٠. س: بشعوره.		

تَحَرَّكَ عنها. وليس شيء من أمثال هذه الحجج بمفيد لليقين؛ بل ولا يحصل منها غلبةٌ ظنٌّ أيضاً؛ اللهم إلا أن يكون ذلك بالنسبة إلى بعض الأشخاص دون البعض. فإنَّ الأمور الحدسية لا يبعد اختلافها بحسب الأشخاص كما عرفت. وبهذا^١ يتبين فائدة التحقيق^٢ المذكور في قسمي النبات والمعدن^٣.

و ممَّا يدلُّ على تركَّب هذه الثلاثة من العناصر الأربعة، أنا إذا وضعناها في القرع و الأنبيق حصل منها جوهر أرضي و مائي و هوائي.
و أمَّا الجوهر الناري فيدلُّ على وجوده أنَّه لا بدَّ من حرارة طابخة و حامل تلك الحرارة هو النار.

قال:

التلويح الثالث في المعادن

فإنَّ^٤ الغير المتخلَّص من البخار و الدخان المحتبس في باطن الجبال و الأرضين ممتزج^٥ على ضروبٍ بحسب اختلاف الأمكنة و الأزمان و المواد فتحصل منه المعدنيات:

أمَّا الأدخنة المحتبسة، إذا غلبت تتولَّد منها جواهر غير منطرقة^٦ و لا ذائبة بالنار وحدها، مثل «النوشادر» و «الملح»:

و «النوشادر» قد يتخذ من سُخام^٧ الأتُون المتصعد^٨.

١. س: فبهذا. ٢. ت، آس: التحقّق. ٣. آس: المعادن.

٤. مج: ١ وإنّ. ٥. مج: ١، آس: ٢: يمتزج.

٦. مشتقات مختلف اين كلمه در نسخه‌ها در باب انفعال و تفعل، بصورت «منطرقة» و «متطرقة» و گاه بی نقطه نوشته شده است. در الشفاء، الطبيعيات، المعادن والآثار العلوية، فصل ٥، ص ٢٠ به بعد و نیز در المعتبر، ج ٢، ص ٢٢٨ به بعد «منطرق» و سایر مشتقات آن از باب انفعال بکار رفته است. در اين اثر، در متن، اغلب باب انفعال انتخاب شده است هر چند در معنى تفاوت ندارند. و از اين پس در پاورق اختلاف نسخ ذکر نخواهد شد.

٧. مج: ٢، آس: ٢: بالتصعيد.

و «الملح» قد يتخذ من الكلس^۱ و الرماد بأن يطبخ في الماء و يصفى و يطبخ حتى ينعقد ملحاً.

و النوشادر يقرب تكوُّنه من الملح إلا أن النارية فيه أكثر.
و ما غلب^۲ فيه البخار على الدخان، و انعقاد صافيين انعقاداً تاماً، كان منه جواهر غير منطرقة عسرة الذوب كـ «البلور» و «الياقوت» و نحوهما.
و «الكبريت» يحصل من بخار امتزج مع دخان و هواء امتزاجاً تاماً^۳ حتى حصل فيه دهنية.

و «الزئبق» من بخار ممتزج مع دخان كبريتي امتزاجاً محكماً لم ينفصل عنه.
و إذا امتزج البخار و الدخان امتزاجاً أقرب إلى الاعتدال كان منها «الأجساد السبعة»: كـ «الذهب» و «الفضة» و «النحاس» و «الحديد» و «الرصاصين»^۴ و «الخارصيني»^۵.

و أبوا^۶ كل هذه الزئبق و الكبريت؛ و لهذا ما يرى من الزئبق متدرجاً^۷ فيما أذيب منها:

فالمعتدل الذي لا يعتره آفة تصير «ذهباً».
و الذي تلحقه آفة فأحد^۸ هذه، على حسب الحوادث و يختلف باختلاف صفاء مادتي الزئبقية و الكبريتية و غلظتهما و اختلاطهما و غلبة الكيفيات.
و عند ذوب^۹ هذه تميل إلى التصاعد الجزء اللطيف و تمنعه الغليظ، فيتقاومان، فيحصل من ذلك حركة دورية. فما لا يذوب و لا ينطرق و يصعب تحليله فلغلبة الأرضية فيه - كـ «المركسيثا»^{۱۰} و «الطلق»^{۱۱} - و قلة المائية و

۱. کلس: آهک. ۲. مج ۲: غلبت. ۳. آس ۱: دخان و هو امتزاج تام.

۴. رصاص: شرب. و مقصود از دورصاص، سرب سفید و سیاه است.

۵. خارصینی: روی. (فرهنگ معین).

۶. مج ۲: أبو. یعنی پدر همه، زئبق (جیوه) و کبریت است. ۷. آس ۱: متدرجاً؛ مج ۱: متدرجاً.

۸. مج ۱: واحد. ۹. مج ۱: دون.

۱۰. سنگ سخت، سلفور طبیعی ... شیشه را خط نمی اندازد. (فرهنگ معین).

۱۱. طلق: نوعی سنگ معدنی که اسیدها بر آن اثر نمی کند. (فرهنگ معین).

الدهنية؛ فهذه و نحوهما مما تصعب إذابته - كبرادة الحديد - إذا شوي^١ بالزرنينخ
أو الكبريت مرّات^٢ أسرع إليها الذوب.

و ما يذوب و لا ينطرق كالزجاج فلغلبة مائية و قلة دهنية و أرضية.

و ما ينطرق و يذوب فللدهنية المحفوظة الغير التامة الانعقاد و المائية
الخائرة^٣.

و ما يشتعل فيه النار، ففيه غلبة هوائية أو نارية.

و كلّ ما ينعقد بالحرّ يذوبه البرد؛ و ما ينعقد بالبرد^٤ يذوبه الحر.

و الحجارة تتكوّن من طين تطبخه الحرارة.

أقول: إنّ الجواهر المعدنية إمّا أن تكون متطّقة^٥، أو غير متطّقة:

ف«المتطّقة» هي الأجساد^٦ السبعة و هي الذهب و الفضة و الرصاص و النحاس و
الحديد و الأسرّب و الخارصيني.

و «غير المتطّقة»، إمّا أن يكون عدم قبولها للتطّرق^٧ لغاية صلابتها كالبلور و الياقوت،
أو لغاية لينها كالزئبق.

و التي في غاية الصلابة إمّا أن ينحلّ بالماء كالملح و النوشادر، و إمّا أن لا ينحلّ بالماء
كالكبريت و الزرنينخ.

و قد قسمتها المصنف في هذا الكتاب على وجه آخر و هي أنّها:

إمّا أن لا يذوب و لا يتطرق كالمرقسيتا و الطلق.

و إمّا أن يذوب و لا يتطرق كالزجاج.

و إمّا أن يتطرق و يذوب كالذهب و الفضة.

١. آس ١، آس ٢: سوي. «شوي»: پخته شدن، بريان شدن. ٢. مج ١: مراراً.

٣. خثورة: غلظت موجود در مايعات مثل آنچه در غسل است بر خلاف آب صاف كه غلظتي ندارد.

٤. آس ١: - بالبرد.

٥. در شرح، در نسخه «آس ١» باب تفعل مشخص است و در «ت» و «س» و «مج ٢»، اغلب بي نقطه است و در

همه، در مصدر «تطرق» بكار رفته است. ما نيز - بر خلاف متن - باب تفعل را انتخاب کرده ايم. از نظر معنی در

اين كلمه، تفاوت روشنی بين انفعال و تفعل نیست. منطرق و متطرق يعنی قابل کوييدن باشند مثل طلا.

٦. س: للأجساد. ٧. آس ١: للمتطرق.

و لم يذكر القسم الرابع الذي ^١ يقتضيه القسمة العقلية و هو ما يتطرق و لا يذوب. و كأنه لم يجد في المعدنيات ما هو بهذه الصفة.

و الذي يذوب على قسمين:

منه، ما يذوب بالنار وحدها كالأجساد السبعة.

و منه، ما لا يذوب بالنار وحدها مثل النوشادر و الملح.

و إذا عرفت التقسيم فقله: «ممتزج على ضروبٍ بحسب اختلاف الأمكنة»: فاعلم أن في بعض الأراضي قوى مولدة لمعادن مخصوصة و لهذا لا يتولد بعض المعادن في أي بقعة اتفقت، بل في أماكن معينة ^٢ و بقاع معروفة بذلك؛ و هذا مما يفارق به المعادن أنواع النبات و الحيوان فإن القوة المولدة للمثل فيهما موجودة في أشخاص أنواعهما بخلاف الجواهر المعدنية؛ فإن حامل نظير ^٣ تلك القوة لها إنما هو الأراضي و البقاع لمخصصات ^٤ سمائية لا سبيل لنا إلى معرفتها على التفصيل.

و قوله: «و الأزمان»: أراد بذلك فصول السنة المختلفة بالحر و البرد و مسامتة الشمس و انحرافها عن المسامتة و أمور ^٥ أخرى مما تختلف بها الأزمنة؛ لأنها من حيث هي أزمنة لا اختلاف فيها فلا توجب أموراً مختلفة إذ هو ترجيح من غير مرجح.

و قوله: «و المواد»: فمعناه أن المعادن تختلف باختلاف مادتي الدخان و البخار؛ فإن منها، ما، الدخانية عليه أغلب من البخارية. و منها، ما هو بالعكس من ذلك.

و مراتب كل واحد من الأمرين غير مضبوطة لنا و لا محصورة. و من المواد التي للمعادن ما هو أقرب من ذلك، كالأجساد السبعة التي ذكر أنها متكوّنة من الزئبق و الكبريت اللذين كل منهما مركب من مواد آخر هي أبعد. قوله: «يتولد منها جواهر غير متطرقة و لا ذائبة بالنار»: يريد به «المتطرق» ما يندفع إلى عمقه بانبساط يعرض له في القطرين الآخرين قليلاً قليلاً ^٦، لا بأن ينفصل منه شيء، و لا بأن كان مازجاً شيء غريب.

١. آس ٢: التي.

٢. مع ٢: متعينة.

٣. آس ١: نظر.

٤. مع ٢: بمخصصات.

٥. ت: و عن المسامتة أمور.

٦. مع ٢: يسيراً يسيراً.

و «الذائب» هو الجسم الذي فيه رطوبة تلازم اليبوسة فتسيل مع الملازمة.
 قوله: «و النوشادر قد يتخذ من سُخام الأتُون بالتصعيد»: إنما ذكر ذلك ليكون دليلاً على دعواه أن المادة الغالبة في النوشادر هي الدخان.
 و «التصعيد» عبارة عن تحريك الحرارة أجزاء الجسم اليابس بعد تحليلها إيّاها إلى فوق إذا كان ذلك بالصناعة؛ فإن لم يكن بالصناعة فهو «التدخين»؛ وإن لم يكن الجسم الذي حرّكت الحرارة أجزاءه إلى فوق يابساً فهو «التقطير» إن كان بالصناعة و حصلت منه^١ أجزاء مائية؛ و «التبخير» إن لم يكن كذلك.
 و قوله: «و الملح قد يتخذ من الكلس و الرماد بأن يطبخ في الماء و يصفى و يطبخ حتّى ينعقد ملحاً»: فإنّما أورده^٢ محتجاً به على أن الأجزاء الأرضية^٣ الدخانية هي الغالبة في الملح.
 و «الكلس» هو بقية غير المشتعل ممّا يحترق.
 و «الرماد» هو بقية ما اشتعل و تفرقت أجزاؤه تفرّقاً تامّاً.
 و المراد بـ«المشتعل» أنّه الذي ينفصل عنه إمّا رطب حارّ دهني، أو يابس لطيف؛ فيقبل هذان الاستحالة إلى النارية.
 و «الطبخ» فإنّما هو بحرارة معطية للشيء رطوبة^٤ و محلّلة منه رطوبة إلا أن ما يعطيه من الرطوبة أكثر^٥ ممّا يحلّل منه. و المتحلل من ظاهره من الرطوبة الطبيعية أكثر^٦ ممّا يتحلّل منها من باطنه؛ و القابل من ظاهره أيضاً من الرطوبة الغريبة أكثر من الذي يقبله باطنه منها و تكسبه الحرارة الرطبة تخلّخلأ.
 و لا يصحّ الطبخ إلا فيما في جوهره رطوبة؛ فإنّ التراب الصرف لا يطبخ و لا يصحّ أيضاً في الرطب المحض فإنّ الماء غير قابل للطبخ أيضاً.
 قوله: «و النوشادر يقرب بكونه من الملح إلا أن النارية فيه أكثر»: إنّما حكم بأكثرية النارية فيه لأنّه عند التصعيد لا يبقى شيء منه أسفل.

٣. آس ١: الأرضية.

٦. آس ١: أكبر.

٢. آس ١: أورد.

٥. ت: أكبر.

١. مج ٢: فيه.

٤. مج ٢: -و.

قوله: «كان منه جواهر غير متطرقة عسرة الذوب كالبلور والياقوت ونحوهما»: في هذا الكلام إشعار بأن البلور والياقوت و ما يجري مجراهما من الأحجار قابلة للذوب، إلا أن قبولها لذلك إنما هو بعسر لا بسهولة؛ وهذا الحكم يحتاج فيه إلى التجربة. و كان صاحب الكتاب اقتنع فيه بغلبة البخار على الدخان في هذه الأحجار و أمثالها و ليس ذلك بيقيني^١، و لو كان يقينياً لما دلّ على قبولها للذوب دلالة قطعية.

و كثير من الأحكام المذكورة في هذا الباب مبنية على التساهل و الظن.

قوله: «و الزئبق من بخار ممتزج مع دخان كبريتي امتزاجاً محكماً لم ينفصل عنه»: فاعلم أنه قد شبه^٢ تكوّن الزئبق بقطرات الماء التي تغشاها أجزاء ترابية كالغلاف لها؛ فإذا لاقت قطرة منها قطرة انخرق الغلافان صائرين غلافاً واحداً لهما، لأنه من مائة خالطت أرضية لطيفة كبريتية مخالطة شديدة حتى أن كل جزء يتميز^٣ منها يغشاه شيء من تلك الليوسة كأنها جلدة لذلك الجزء المتميز.

و سبب بياض الزئبق هو صفاء مائته، و بياض أرضيته اللطيفة، و ممازجة هوائية له.

قوله: «و إذا امتزج البخار و الدخان امتزاجاً أقرب إلى الاعتدال كان منها الأجساد السبعة كالذهب و الفضة و النحاس و الحديد و الرصاصين^٤ و الخارصيني»: فاعلم أنه لما ذكر ما كان الدخان فيه غالباً على البخار، ثم ذكر بعده ما كان البخار فيه غالباً على الدخان، ذكر هاهنا ما كانا فيه قريبين إلى الاعتدال إذ لا سبيل إلى الحكم بالاعتدال الحقيقي منهما؛ و هذا أيضاً من الأحكام الظنية لا القطعية - فيما أرى - و إتيانه في أول السبعة بـ «كاف التشبيه» غير لائق بهذا الموضع لأنه ذكر السبعة كلها بعينها، لا ما هو شبيه بها أو ببعضها، و كان^٥ الأولى أن يقول عوض «كالذهب»: «وهي الذهب» إلى آخره. و أراد بـ «الرصاصين» الأبيض و الأسود، و هو الذي يسمّى بـ «الأسرب». و قد عرفت هذه السبعة بأنها^٦ أجساد متطرقة صائرة على النار ذائبة؛ فبـ «المتطرقة» تميّزت عما هو كالزجاج و المينا؛ و بـ «الصائرة على النار» تميّزت عن مثل الشمع المتبخّر^٧ بالنار؛ و بـ «الذائبة» عن الأكلاس و ما هو في حكمها من الأحجار.

٣. آس ١: - يتميز.

٦. س: بأن هذه السبعة.

٢. س: يشبه.

٥. ت: فكان.

١. آس ١: يقيني

٤. ت: الرصاص.

٧. س: المسخن.

و ليس لقائل أن يقول: إن الحديد غير داخل في هذا التعريف لكونه لا يقبل الذوب.
 لأننا نقول^١: إنه قد جرّب قبوله لذلك بالحيلة.
 قوله: «و أبواكل هذه الزئبق والكبريت»: أشار بهذه إلى السبعة المذكورة خاصة لا إلى
 كل ما مضى ذكره من المعدنيات.
 و قوله: «ولهذا ما يرى من الزئبق متدحرجاً فيما أذيب منها»: فهو الحجة فيما ادّعاه من
 كون الزئبق عنصراً^٢ لها.
 وفيه وجهان آخران لم يذكرهما:
 أحدهما، تعلق الزئبق بها^٣.
 و ثانيهما، أنه إذا عقد الزئبق برائحة الكبريت كان كالرصاص.
 و الثلاثة إقناعية إلا أن يؤيدها حدس موجب لليقين.
 فإن سأل سائل أنه لم احتجّ على^٤ عنصرية الزئبق لها و لم يحتجّ^٥ على عنصرية
 الكبريت مع أن دعواه يعتمدهما؟
 قيل له: قد سبق أن الزئبق من مائة كبريتية؛ فعنصريته لها دليل على عنصرية الكبريت
 لها؛ ولأن التجربة و الامتحان دلاً - على ما زعم أرباب صنعة الكيمياء - أن الذهب و الفضة
 مركبان من الزئبق و^٦ الكبريت؛ و جزم الحكم بذلك متوقف على التجربة أو الحدس.
 و قد شكك صاحب المعتبر^٧ على ذلك بأننا لانجد الزئبق و الكبريت في المواضع التي
 يتولد فيها الذهب، و لانجد شيئاً من الذهب في المواضع التي يتولد فيها الزئبق أو^٨
 الكبريت، و كذلك باقي السبعة؛ و لو كانت متولدة منهما لكان الأمر بخلاف ذلك.
 و ليس بشك قادح في المدعى بل يوجب ظناً بخلافه^٩.
 قوله: «فالمعتدل الذي^{١٠} لا يعتريه آفة يصير ذهباً، والذي يلحقه آفة فأحد هذه على
 حسب الحوادث؛ و يختلف باختلاف صفاء مادّتي الزئبقية و الكبريتية و غلظهما و

٣. مج ٢: به.

٤. س، آس ١: أو.

٩. ت: في خلافه.

٢. آس ٢: عنصر.

٥. آس ١: - يحتج.

٨. ت: و.

١. آس ١: لأنه يقول.

٤. ت: عن.

٧. المعتبر، ج ٢، ص ٢٢٨.

١٠. آس ١: - الذي.

اختلاطهما و غلبة الكيفيات»: فاعلم أنه يشير بذلك إلى ما قيل من أن الزئبق و الكبريت إذا كانا صافيين، و كان انطبأخ الزئبق بالكبريت انطبأخاً تاماً:

فإن كان الكبريت أحمر و فيه قوَّة صبَاغة لطيفة غير مُحَرَّقة تولَّد «الذهب».

و إن كان الكبريت أبيض تتولَّد «الفضَّة».

و أمَّا إن كانا نقيَّين و كان في الكبريت قوَّة صبَاغة لكن قبل استكمال النضح و صل إليه برْدُ عاقدُ تولَّد «الخارصيني».

و إن كان الزئبق نقيّاً و الكبريت رديّاً:

فإن كان في الكبريت قوَّة احتراقية تولَّد «النحاس».

و إن كان الزئبق غير جيّد المخالطة بالكبريت^١ تولَّد «الرصاص الأبيض».

و إن كان الزئبق و الكبريت رديَّين:

فإن كان الزئبق متخلخلاً أرضياً و كان الكبريت مع ردائته مُحَرَّقاً تولَّد «الحديد».

و إن كانا مع ردائتهما ضعيفي التركيب تولَّد «الرصاص الأسود» و هو الأسرب.

و الذي زعموه مصحَّحاً للحكم بهذه الدعاوي هو^٢ أن أصحاب الكيمياء يعتقدون الزئبق

بالكباريت^٣ انعقادات محسوسة؛ فيحصل لهم ظنُّ غالب أو حكمٌ قطعي بأنَّ الأمور الطبيعية مقارنة للأمور الصناعية.

و «الكيمياء» عبارة عن سلب الجواهر المعدنية خواصَّها وإفادتها خواصَّ غيرها وإفادة

بعضها خواصَّ بعض ليتوصَّل إلى اتخاذ الفضَّة و الذهب من غيرهما من الأجساد و هو من فروع العلم الطبيعي.

و ذهب صاحب المعتبر^٤ و كثير من الناس إلى إنكاره. و الرئيس ابن سينا^٥ كان من

المصحِّحين له. و الاحتمال العقلي ثابت فيه؛ لأنَّ انفصال^٦ الذهب و الفضَّة عن غيرهما من المعادن إنَّما هو بأمور زائدة على الجسمية المشتركة فيها عارضة لها، كاللون و الرزانة في

٣. آس ٢: بالكبريت.

١. ت. مع ٢: للكبريت. ٢. آس ١: و هو.

٤. المعتبر، ج ٢، صص ٢٣١ - ٢٣٢.

٥. الشفاء، الطبيعيات، المعادن والآثار، مقاله ١، فصل ٥، صص ٢٢ - ٢٣.

٦. ت: الانفصال.

الذهب؛ ولا مانع من اكتساب الجسم ذلك لكن الطريق إلى ذلك لا شك في عسره.
قوله: «و عند ذوب هذه يميل إلى التصاعد الجزء اللطيف و يمنعه الغليظ فيتقاومان فيحصل من ذلك حركة دورية»: فاعلم أن الحرارة من شأنها^١ إفادة الميل المصعد، وكلما كان الجسم ألطف كان أقبل للخفة من الحرارة، فالهواء أقبل لذلك من الماء التي هي أقبل له من الأرض، فالمركب من لطيف وكثيف يتبادر الأقبل منها للتصعيد^٢ قبل مبادرة الإبطاء، فيعرض من ذلك تفريق المختلفات و جمع المتشاكلات؛ لأن تلك الأجزاء إذا تفرقت بالحرارة انضم كل منها إلى مشاكله و^٣ ما هو من نوعه. وهذا هو معنى ما يجري في كلامهم أن «الجنسية علة الضم».

وهذا التفريق و الجمع إنما يعرضان في المركب الذي لا يكون بسائطه^٤ شديدة الالتحام؛ أما الذي يكون التحام بسائطه شديداً، فلا يخلو إما أن يكون اللطيف و الكثيف اللذين فيه، قريبين من الاعتدال، أو لا يكونا كذلك:

فإن كان الأول، فإذا قوى عمل الحرارة فيه حدثت^٥ له حركة دورية كما في الذهب، لأن اللطيف كلما مال إلى التصعيد^٦ جذبته الكثيف المائل إلى الانحدار. و لأجل التلازم بينهما المانع من تفرقهما تتولد من تجاذبها الحركة المذكورة^٧.

وإن كان الثاني، فإن كان الغالب هو اللطيف فربما استصحب الكثيف و تصاعدا بالكلية، وربما نقي الكثيف أو شيء منه و هذا كالحاس المزبحر زبحرة محكمة بالنوشادر إذا قوي عمل الحرارة فيه على ما ذكره^٨ أرباب التجربة؛ فإن لم يكن غالباً جداً فربما أثرت النار^٩ بحرارتها القويّة في تليينه لا في تسييله؛ وربما لم تقو أيضاً على تليينه كالطلق و النورة اللهم إلا بشيء من الحيل.

وإذا عرفت هذا علمت أن الذي حكم به غير عام في الأجساد السبعة بل هو مختص ببعضها كالذهب و الفضة لقرب ما فيهما من الجوهرين اللطيف و الكثيف من الاعتدال. و كأنه أراد أن الحكم المذكور لا يخرج عن هذه السبعة إلى غيرها من المعادن؛ لا^{١٠} أنه جعله

٣. آس ١: + هو.

٦. آس ١: التصعد.

٩. آس ١: - النار.

٢. آس ١: للتصعد.

٥. ت، آس ١: حدث.

٨. ت، آس ١: ذكر.

١. آس ١: - من شأنها.

٤. مج ٢: في بسائطه.

٧. مج ٢: الدورية.

١٠. آس ١: إلا.

عاماً فيها و حاصلاً لكل واحد منها؛ و لم أجد أهل التجربة حكموا به. و المشهور عند الطبيعيين هو الذي ذكرته و إليه يؤدي القياس.

قوله: «و ما يتطرق و يذوب فللهنية المحفوظة الغير التامة الانعقاد و المائية الخائرة»: أراد به «الخثورة»^١ ما يكون واسطة بين الحَلِّ و العقد؛ و هي قد تكون لمخالطة الأرضية للماء، أو لمخالطة الهوائية للمائية، كما في الزبد إذ هو هواء يحيط به سطح مائي.

قوله: «و كل ما ينعقد بالحرّ يذويه البرد و ما ينعقد بالبرد يذويه الحر»: فاعلم أن المائية من شأنها الجمود بالبرد، و الانعقاد باليبوسة، و أن يخثر بمخالطة شيء أرضي، و يتحلل و يترقق بالحرّ.

و من شأن الأرضية اشتداد جفافها بالحر، و سيلانها و ابتدادها بالبرد.

و الحرّ يخفف اليابس و يجمّده و يرقق الرطب.

و البرد يجمّد الرطب، و يلين اليابس.

و اليابس يجمد.

و الرطوبة مذيبة محللة.

و الحرارة تعين كلاهما على فعله.

فالرطب إذا كان حاراً كان أشدّ تحليلاً لما من شأنه أن يتحلل به.

و اليابس إذا كان حاراً فهو أشدّ تعقيداً لما من شأنه أن ينعقد به.

و إذا^٢ عرفت هذه الأصول تبين لك بها صحة الحكمين المذكورين و يتبين لك بها أيضاً

أن ما حكم عليه بالحكم الأول فالغالب عليه اليبوسة؛ و ما حكم عليه بالحكم الثاني فالغالب عليه الرطوبة.

قوله: «و الحجارة تتكوّن من طين تطبخه الحرارة»: فاعلم أن الحجر يُكوّن بحسب

التفجير و بحسب الجمود؛ و متى عملت الحرارة في الطين اللزج حتّى استحكمت الممازجة بين رطبه و يابسه، صار ذلك الطين حجراً ككوز الفقّاع.

[إشارة إلى تكوّن الجبال و منافعها]

و من هذا السبب أيضاً تتكوّن الجبال؛ فإنّ الحرارة العظيمة إذا صادفت طيناً كثيراً لزجاً إمّا دفعةً، أو على مرور الأيام، عقدته حجراً عظيماً. و السبب الأكثر في ارتفاعه اختلاف أجزائه بعد تحجّره في الصلابة و الرخاوة. فإذا وجدت مياه شديدة الجري، أو رياح عاصفة انحفرت الرخوة، و بقيت الصلبة مرتفعة عنها؛ ثم لا يزال السيول و الرياح تغوص في ذلك الحفر حتّى تغور غوراً شديداً و تبقى الأجزاء الصلبة شاهقة و هي «الجبل».

و ربما كان تكوّن الجبال لتراكم عمارات تخرّبت في أزمنة متطاولة.

و ربّما كان لأسباب أخرى غير هذه.

و العلة الغائية في تكوّن الجبال، هي أنّ أكثر العيون و السحب و المعادن إنّما يتكوّن فيها أو فيما يقرب منها:

أمّا «العيون»، فإنّها لصلابتها تحتقن الأبخرة فيها و لا تنفصل عنها و قد عرفت أنّ الأبخرة المحتقنة مبدأ و مادة للعيون. و يشبه أن يكون مستقرّ الجبال ميهاً. و قد شبهوا الجبال بـ«الأنابيق»؛ و الأراضي التي تحتها بـ«القروع»^١؛ و العيون بـ«الأذنان».

و أمّا «السحب»، فلما في باطنها من النداءة، و لما يبقى على ظواهرها^٢ من الثلوج و الأنداء بسبب البرد الذي يوجه ارتفاعها و شهوقها، و لاحتباس^٣ ما يتصاعد فيها من الأبخرة المانع لها من التفرّق و التحلّل.

و أمّا «المعادن»، فلأنّ مادّتها الأبخرة الباقية مدّة مديدة في موضع واحد و لا يكاد أن يوجد إلّا في الجبال.

فهذا ما ذكر من منافعها^٤؛ و لعلّ فيها من المنافع ما لا تحيط به علماً. و الله أعلم و أحكم.

١. مج ٢: بالقرع.

٢. س: ظاهرها.

٣. س: ذكره منافعها.

٤. س: لا احتباس.

[المرصد الرابع]

[في النفوس]

قال:

المرصد الرابع

في النفوس

وفيه موارد ثلاثة

المورد الأول

في النفس النباتية

إنه تشاهد من النبات أحوالاً مثل النمو والتغذي لو كانت للجريمة^١ أو لصورة عمّت، لعمّت أيضاً، وليس فليس؛ فإذا ن له ذلك بما قبل من^٢ واهب الصور من صورة لمزاج^٣ وقع له أتمّ ممّا للمعادن؛ فتلك الصورة هي مبدأ الأفاعيل التي^٤ انتفت عن غيره.

أقول: اعلم أن الأفاعيل الصادرة عن أنواع الأجسام تنقسم بالقسمة الأولى إلى قسمين:

[١] إلى ما تكون صادرة عن إرادة وإدراك.

[٢] وإلى ما لا تكون صادرة عن إرادة وإدراك.

و لا يجوز تبديل لفظتي «الإرادة» و «الإدراك» بـ «المريد» و «المدرِك»، و إلا لم تكن

القوى النباتية موجودة للحيوان.

٣. آس ١: بمزاج.

٢. آس ١: - من.

١. آس ١: لجريمة.

٤. ت، آس ١: - التي.

و ليس المعنيّ بـ «صدر الفعل» عنهما أو «لا صدوره» عنهما كونه كذلك كيف اتفق؛ إذ كلّ الممكنات صادرة عن علوم المبادئ المفارقة - كما ستعلم - بل المعنيّ به كونه صادراً أو غير صادر^١ عنها بالنسبة إلى الأمر الذي به تقوم ذلك النوع من الأجسام نوعاً بالفعل. وهذا ممّا ينبغي^٢ إيضاحه والتنبيه عليه وإن لم يكن مسطوراً فيما وجدته من كتبهم.

وكلّ واحد من هذين القسمين ينقسم أيضاً إلى قسمين:

[١] إلى ما لا يصحّ إلا إلى جهة واحدة.

[٢] وإلى ما يصحّ إلى جهات مختلفة.

فالنفس النباتية هي التي تصدر عنها الأفاعيل التي من قبيل القسم الثاني من القسم الثاني، وهي الأفاعيل التي لا تصدر عن إرادة وإدراك، وتصحّ مع ذلك إلى جهات مختلفة، كالنمو الذي هو زيادة في الأقطار المختلفة مع أنّا لانشعر به ولا نقصده. وأمّا القسم الأول منه، فهو المسمّى بـ «القوة التسخيرية» وهي الطبيعة^٣ كالقوة المحركة للحجر إلى أسفل.

وقد عرفت أنّ بعضهم ادّعى صدور هذه الحركة وأمثالها عن شعور وقصد.

وفيه بُعد، إلا أن يعنى به علوم المبادئ المفارقة وإراداتها.

وقسنا القسم الأول، جعلوا الأول منهما هو^٤ الحركات التي تصدر عن النفس الفلكية، والثاني منهما هو الأفاعيل التي تصدر عن نفوس الحيوانات الأرضية.

وفي الأول نظر؛ فإنّ النفس الفلكية وإن^٥ سلّمنا أنّه لا تصدر عنها حركات إلى جهات مختلفة، فإنّا لانسلّم أنّها لا تصحّ عليها باعتبار إرادات متجدّدة لو كانت لها؛ مع أنّ النفس الفلكية جاز أن تكون لها حركات مختلفة، كالحركات التي لأفلاك كلّ كوكب إن كانت كأعضاء حيوان واحد، وكانت صادرة عن نفس واحدة؛ فإنّ ذلك ممّا لم يقم على بطلانه برهان.

ولمّا كانت الأجسام مشتركة في الجسمية، فلو كانت الأحوال المشاهدة من النبات كالغذاء والنموّ وتوليد المثل لأجل الجسمية العامة، لكانت الأحوال المذكورة حاصلة

١. آس ١: - صادر.

٢. از عبارت: «بالبرد الحاصل هناك» در ص ١٩١ تا اینجا، از نسخه «د» افتاده است.

٣. آس ١، د: الطبيعة. ٤. س: هي. ٥. مج ٢: لئن.

لكل جسم فكانت^١ عامة أيضاً؛ لأنّ الاشتراك في الملزومات يقتضي الاشتراك في اللوازم. لكن هذه الأحوال ليست بعامة للأجسام فليست^٢ هي للجسمية العامة؛ وكذلك لو كانت هذه الأحوال لأجل صورة من الصور النوعية التي للبسائط كصورة المائية أو الهوائية أو الأرضية؛ إذ لو أنّها لصورة المائية مثلاً، لكان كل ماء كذلك؛ فكان الحكم المذكور عاماً لكل المياه؛ وليس التالي بحق فليس المقدم حقاً.

و هاهنا وجه آخر لم يذكره في هذا الكتاب، وهو أنّ الصور^٣ العنصرية و الصورة الجسمية متشابهة في كلّ الجسم وجزئه، والأفاعيل التي للجسم النباتي إنّما هي لمجموع ذلك الجسم لا لكل واحد من أجزائه وأخلاقه. وإذا ثبت أنّ هذه الأحوال غير معللة بالجرميّة، ولا بصورة تعم نوعاً من أنواع الأجسام البسيطة، تعيّن أنّها لصورة تابعة للأجسام المركّبة؛ ولا لكلّ مركّب، بل للمركّبات المزاجية؛ فـ«المزاج» هو المعدّ لحصول تلك الصّورة لا العلة^٤ الفاعلية لها؛ وبرهان ذلك سنحقّقه^٥ ممّا يرد عليك.

و أمّا العلة الفاعلية لهذه الصّورة، فإنّها تجب أن لا تكون جسماً ولا جسمانية وإلاّ لوجب العموم المنفي فيما سبق و^٦ ذلك هو المعبر عنه بـ«واهب الصور»؛ لأنّه هو العلة الموجبة لوجود الصور.

و إنّما اختلفت الصور بسبب اختلاف الأمزجة؛ فكلّما^٧ كان المزاج أتمّ كان استعداده^٨ لقبول صورة أكمل:

فالمزاج المعدّ لقبول آثار النفس الإنسانية أتمّ من^٩ المزاج المعدّ لقبول آثار نفوس الحيوانات الأخر.

و المزاج المعدّ لقبول آثار النفس النباتية أتمّ من^{١٠} المزاج المعدّ لقبول الصور المعدنيّة. وفي المشهور أنّ المزاج المعدّ لقبول الصّورة الأكمل أقرب إلى الاعتدال الحقيقي من

٢. مج ٢: فليست؛ سائر نسخه ها: فليس.

١. مج ٢: وكانت.

٤. س: للعلة.

٣. س: الصّورة النوعية.

٥. ت: سيتحقّقه؛ مج ٢: سيتحقّق.

٧. س، مج ٢: وكلّما.

٦. آس ١: -و.

٨. س: الاستعداد؛ آس ١: استعداد.

١٠. آس ١: -النفس النباتية أتمّ من.

٩. س: ثمّ من.

المزاج المعدّل لقبول الصّورة الأنقص؛ وما وجدتُ لهم^١ برهاناً على ذلك. ولعلّه هو المراد بـ«الآتم» هاهنا أتباعاً للمشهور. ولعلّه عدل عن المشهور لكونه لم يجد البرهان عليه وأراد بـ«الآتم» ما كان إعدادة لقبول الكمال من الواهب أشدّ وأقوى، وذلك واضح لا يحتاج إلى برهان.

قال: ولما لم تحصل الأشخاص^٢ النباتيّة ونحوها دفعةً على كمالها الممكن، ولا على وجه لا يتحلّل منها شيء، ولا على جهة لا يلحقها فساد، والعناية الإلهية ستعرف أنّها^٣ تستبقي نوعاً ما لبقاء لذاته؛ فباعتبار^٤ هذا احتياج النبات ونحوه إلى مبادئ أفعال ثلاثة.

وجه احتياج أشخاص النبات والحيوان إلى القوى الثلاثة المذكورة
أقول: المقصود من هذا الكلام، بيان وجه احتياج أشخاص النبات والحيوان إلى القوى الثلاثة المذكورة، وهي الغذائية والنامية والمولدة. والوجه^٥ في ذلك أنّ الأشخاص المذكورة باعتبار أنّ كمالها المقداري^٦ الذي يمكن حصوله لها لا يحصل لها^٧ دفعة بل على التدريج، يفتقر إلى القوّة النامية؛ وباعتبار أنّ تلك الأشخاص لم يحصل على وجه لا يتحلّل منها شيء كالمحدّد وما معه من الأجسام الفلكية، افتقرت إلى القوّة الغذائية لتخلف بدل ما يتحلّل؛ وباعتبار أنّها لم يحصل على جهة لا يلحقها فساد، افتقرت إلى القوّة المولدة التي تستحفظ بها الأنواع بتعاقب الأشخاص؛ على ما ستعرف من وجوب ذلك في العناية الإلهية. و قوله: «ولما لم تحصل الأشخاص النباتيّة»: يجب أن يفهم منه عدم وقوع ذلك عندنا، لا عدم إمكان وقوعه - كما قد ظنّ ذلك جماعة - فإنّ حصول شخص كامل دفعةً ممّا لم يقيم عندنا^٨ البرهان على امتناعه.

و قوله: «ونحوها»: أراد به أشخاص الحيوان فإنّها مشاركة لأشخاص النبات في هذه الأحوال المذكورة.

١. آس ١: له. ٢. مع ١: + من. ٣. ت: إنّما.
٤. آس ١: اعتبار. ٥. س: فالوجه. ٦. آس ١: المقدار.
٧. آس ١: الذي لا يمكن حصولها له. ٨. آس ١: عند.

و قوله: «دفعه على كمالها الممكن»: يريد أنها وإن كان مطلق وجودها يوجد دفعةً فإن وجوده على المقدار الذي في قوته أن يبلغ إليه لا يوجد دفعة بل تدريجاً و «كمالها» المذكور يجب أن يقيد بالمقداري فإن ذلك وإن لم يصريح به في الكتاب لفظاً فهو الذي عناه معنىً. قوله: «و العناية الإلهية ستعرف أنها تستبقي نوع ما لا بقاء لذاته»: كأنه يشير بذلك إلى طريقته في الإمكان الأشرف التي يذكرها في العلم الإلهي^١.

و قوله: «فباعتبار هذا احتاج النبات ونحوه^٢ إلى مبادئ أفعال ثلاثة»: أشار بـ«نحوه» إلى الحيوان وإنما لم يقل «احتاج إلى أفعال ثلاثة» بل حكم باحتياجه إلى مبادئ تلك الأفعال، لأن الأفعال المذكورة معلومة لنا بالمشاهدة والوجدان، لا حاجة إلى إثباتها بهذه الحجة، بل الذي يفتقر إلى إثباته بها هو المبادئ التي^٣ صدرت عنها تلك الأفعال؛ إذ لا بد للفعل من مبدأ فعلٍ.

و إنما لم يكن للثلاثة مبدأ واحد بل مبادئ، ولهذا ذكره بلفظ الجمع لما ستعلمه في علم ما بعد الطبيعة من أن الشيء الواحد بالاعتبار الواحد لا يصدر عنه أمران متغايران بل لا يصدران إلا عن شيئين أو عن شيء واحد باعتبارين؛ والمجموع المركب منه و من أحد اعتباراته مغايرٌ للمجموع المركب منه و من اعتباره الآخر؛ فكان كل واحد من المجموعين مبدءاً على حدة و سيأتي في القوى أبحاث هي أشدّ إيضاحاً من هذه.

قال: والقوى^٤ فيه: [١] إما أن^٥ تكون قوة متصرفة في مادة الغذاء لتحيله^٦ إلى شبيه جوهر المغذي^٧ لبديل المتحلل من أجزائه و سميت «الغاذية».

[٢] أو تكون قوة موجبة لزيادة في أجزائه^٨ على تناسب مرعي في الأقطار - لا كيف اتفق حتى تبلغ إلى غاية ما فيه من مقداره و هي «النامية».

[٣] أو قوة توجب اختزال فضلة من المادة ليكون مبدءاً لشخص آخر و هي «المولدة».

٣. آس ١: - التي.

٦. مع ١: لتحليله.

٢. مع ٢: نحوها.

٥. مع ٢: - أن.

٨. د: - و سميت ... في أجزائه.

١. در جلد سوم همین اثر.

٤. مع ١: فالقوى.

٧. مع ١: المتغذي.

[القوى النباتية و أفعالها]

أقول: إن القوى النباتية إما لأجل الشخص أو لأجل النوع؛ والتي لأجل الشخص هي «الغاذية» و «النامية»، والتي لأجل النوع هي «المولدة».

و للغاذية أفعال ثلاثة: «الإحالة»، و «التشبيه»، و «الإلصاق»؛ فإنها تُحيل المطعوم على مراتب مختلفة حتى تصير خلطاً، أولاً؛ ثم يجعل ذلك الخلط شبيهاً بجوهر العضو المغتذي، ثانياً؛ و يلصقه بذلك العضو ساداً لِمَكان ما تحلل من أجزائه بدلاً منها، ثالثاً؛ فهي قوة متصرفة في مادة الغذاء أي فيما يُؤكل و يُشرب لتُحيله إلى شبيه جوهر المغتذي و ذلك على وجوه:

منها، الاستحالة التي تعرض لمادة الغذاء و هي في الفم. و يدلّ عليها كون الحنطة الممضوغة مُنضِجةً للدمامل بخلاف المدقوقة.

و منها، استحالتها في المعدة و الأمعاء حتى تصير مثل كشك الشعير.

و منها، استحالتها في الكبد حتى تصير الأخلاط الأربعة المشهورة.

و^٢ بعد الاستحالات المذكورة يحصل التشبيه^٣ و الإلصاق عند وصولها إلى الأعضاء؛ و المباحث الطبية تحقّق ذلك على التفصيل.

و «النامية» قوة موجبة لزيادة في أجزاء الجسم على تناسب مرعيّ في أقطاره أي إنّها تزيد في كل واحد من الطول و العرض و العمق بنسبة زيادتها في الآخر، لا زيادة حاصلة على غير هذا الوجه، أو كيف اتّفق من الزيادات؛ و بهذا التناسب المذكور امتاز «النمو» عن الزيادات الصناعية، فإنّ الصانع^٤ إذا زاد في طول جسم نقص من عَرْضه أو عُمقه و بالعكس؛ و غاية هذه الزيادة التي على هذا الوجه المذكور أن يبلغ ذلك الجسم إلى أنهي ما في قوته أن يبلغه من المقدار و هو غاية النشو؛ و بهذا امتاز «النمو» عن الزيادات الخارجة عن الأمر الطبيعي كـ «الورم»، و عن الزيادة التي هي «السمن»؛ إذ ليس المقصود بها أن يبلغ الجسم إلى غاية نشوه.

٣. ت: التشبيه.

٢. آس ١: و.

١. آس ١: باقياً.

٤. آس ١: الصنائع.

و «المولدة» قوة يوجب اختزال فضلة من المادة ليكون مبدءاً لشخص آخر.
و قيل: إنَّ المصوِّرة غير المولدة وهي التي تفيد تلك الفضلة بعد استحالتها الصور و القوى و الأعراض.

و اعلم أنَّ مبدء التغذية و النمو و التوليد لا يجوز أن يكون حالاً في روح أو عضو، لأنَّ ذلك لا يزال في التحلُّ و السيَّلان، و إذا تبدَّل المحلُّ تبدَّل الحالُّ بالضرورة. و الحافظ^١ للمزاج المستقبلي للبدل لا يجوز أن يكون الذي فات، إذ الشيء بعد عدمه لا يؤثر؛ ولا^٢ الذي حدث، لأنَّه فرع البدل، و فرع الشيء لا يتصور أن يكون مستقبلياً له.

و ليس في جسم النبات و بدن الحيوان جزء ثابت يصحُّ أن ينسب ذلك إليه؛ و لا تصحُّ نسبته أيضاً إلى نفس مدبِّرة غير منطبعة فإنَّك ستحقِّق^٣ أنَّ النفس وحدانيَّة، و أنَّ إدراكها لذاتها نفس ذاتها، فلا تتركَّب من مدرك و طبيعة غير إدراكيَّة؛ ثمَّ إنَّا نعلم قطعاً أنَّ نفوسنا غافلة عن هذه التدبيرات المتقنة ذوات النظام، و إذا علمتها فإنَّما تعلمها بضربٍ من الاستدال^٤.

و لا يمكن أيضاً أن تنسب هذه الأمور إلى جوهر عديم الشعور؛ و لا إلى قوة متشابهة الحال؛ لأنَّ كل واحد من هذه له أفعال متغايرة و حركات مختلفة و كيف تصدر هذه التحريكات المختلفة الجهات على نظام واحد و ترتيب متقن عن^٥ طبيعة غير إدراكية و أمر غير ذي شعور؛ هذا ممَّا لا يقبله العقل السليم؛ فإنَّ المبدأ لهذه الأشياء هو أمر مدرك خارج يسمُّونه «ربَّ النوع». و ربَّما أتاك تنمة بحث فيه^٦. و الذي في أجسام النبات و أبدان الحيوان إنَّما هي ميول لجذبٍ أو دفعٍ أو لصقٍ. و تلك الميول هي التي نسمِّيها هاهنا بـ«القوى» و ربَّما تفتن بالحدس لذلك؛ و قد أشار إليه صاحب الكتاب في كثير من كتبه^٧ و نقله عن محقِّقي الأوَّلين.

قال: و هذه في بعض النبات تتعلَّق بشخص واحد، و في بعضه بشخصين^٨ كما

١. آس ٢: المحافظة.

٢. آس ١: - لا.

٣. ت، مج ٢: ستحقِّق.

٤. از اينجا تا عبارت «من الشكل الثاني أنَّ ذات» در ص ٢٥٤ با نسخه «د» با خط ديگر نوشته شده است.

٥. ت، آس ١: من. ٦. در الهيات خواهد آمد.

٨. د: - بشخصين.

٧. حكمة الإشراف، ص ١٤٣، ١٥٥-١٥٨.

للنخل^١. و [في]^٢ الحيوانات أيضاً تتعلّق^٣ بشخصين: في أحدهما مبدأ الفعل، و في الثاني مبدأ الانفعال.

و المولدة تستخدم القوتين.

و النامية مستخدمة الغاذية^٤.

و تخدم الغاذية قوئ:

الأولى، «الجاذبة»، إذ لابدّ لها من قوّة تُميّزها.

و الثانية، «الهاضمة»، إذ تفتقر إلى قوّة تحلّل الغذاء ليستعدّ لقبول تصرّفها.

و الثالثة، «الماسكة»، إذ لابدّ ممّا يمسك^٥ لتصرّف الهاضمة تصرّفها.

و الرابعة، «الدافعة»، لما لا تقبل المشابهة.

و الدليل على أنّ الغاذية غير القوتين بقاؤها بعدهما إلى حين الأجل، و النامية

غير المولدة لوجودها دون هذه الباقية بعدها و في الفجّ^٦ من الثمار لا مولدة بخلاف

هاتين.

أقول: قوله: «في أحدهما مبدأ الفعل، و في الثاني مبدأ الانفعال»: يشير بالذي فيه «مبدأ

الفعل» إلى الذكر، و بالذي فيه «مبدأ الانفعال» إلى الأنثى، فإنّ منّي الأنثى فيه قوّة منعقدة و

ليس فيه قوّة عاقدة، إذ لو كان فيه قوّة عاقدة لكانت^٧ إذا لاقت المادة القابلة للانعقاد حصل

الانعقاد لا محالة، إذ لا معنى للقوّة العاقدة إلّا ذلك، و حيث لم يكن الأمر كذا فليس بذي قوّة

عاقدة. و أمّا منّي الذكر فلا شكّ في وجود القوّة العاقدة فيه. و أمّا القوّة المنعقدة ففي وجودها

فيه^٨ خلاف بين المعلم الأوّل و جالينوس، فإنّ المعلم الأوّل ينكره، و جالينوس يثبتته. و

لا يليق بمثل هذا المختصر نقل الاحتجاجات في هذا الباب.

قوله: «و المولدة تستخدم^٩ القوتين»: يريد أنّها تستخدم الغاذية و النامية:

أمّا استخدامها للغاذية، فيما تمدّها من الغذاء و^{١٠} من الظاهر أنّ المادة التي تتصرّف فيها

١. آس ١، ت: للنخل.

٢. نسخها: - في.

٣. آس ١: - تتعلّق.

٤. مج ٢: للغاذية.

٥. مج ١: لا بد مماسك.

٦. الفجّ: ميوّة نارسيده و ناپخته.

٧. ت، آس ١: لكان.

٨. آس، مج ١: فيها.

٩. آس ١: فتستخدم.

١٠. ت، آس ١: - و.

المولدة كالمني من الحيوان، و البذر^١ من النبات، لولا الغذائية لما حصلت.
و أمّا استخدامها للنامية، فيما يفيد من التمديدات المشاكلة.
قوله: «و النامية مستخدمة^٢ الغذائية»: فاعلم أنّ الغذائية فعلها تحصيل الغذاء وإصاقه و تشبيهه بالعضو المغتذي، و لا توجب زيادة المقدار، بل الموجبة^٣ لذلك هو النامية؛ و أمّا الغذائية لو انفردت ما أوجبت إلا المساواة؛ و من المعلوم أنّ زيادة المقدار لا يحصل إلا بعد الأفعال الثلاثة المنسوبة إلى الغذائية؛ على أنّ بعضهم قد زعم أنّ النامية هي الغذائية بعينها، فإنّ فعلهما واحد إلا أنّه إن^٤ كان على قدر ما تحلّل فهو «الاغتذاء»، و إن كان أزيد منه فهو «النمو».

قوله: «و تخدم الغذائية قوى: الأولى الجاذبة إذ لا بدّ لها من قوّة تميّزها»: يريد أنّ الغذائية مفتقرة إلى ما يجلب إليها ميزة و هو الغذاء - كما سبق - مع أنّه يحتمل أن يكون «تميّزها» تصحيف «تمدّها» أي تأتيها بمددٍ كما ذكر في غير هذا الكتاب^٥. و هذه القوّة موجودة في المعدة و الرّحم و سائر الأعضاء.

أمّا الدليل على وجودها في المعدة، أنّ حركة الغذاء من الفم إليها إمّا أن تكون إرادية أو طبيعّية أو قسريّة:

لا جائز أن تكون إرادية و إلا لكان الغذاء حيواناً متحرّكاً بالإرادة و ليس الأمر كذا.
و لا جائز أن تكون طبيعّية لأنّ الطبيعّية إنّما تكون إلى جهة واحدة؛ و لو جعل رأس الإنسان إلى^٦ الأرض و رجلاه في الهواء لأمكنه أن يزدرد إزدراداً تاماً، كما لو كان على الوضع المعتاد.

و إذا بطل القسمان تعيّن كونها قسريّة؛ فلا بدّ لها من قاسرٍ و هو إمّا دفع من فوق، أو جذب من أسفل؛ لكنّه ليس بدفع من فوق، فإنّا نجد المري و المعدة عند الحاجة الشديدة إلى الغذاء يجذبان الطعام عند المضغ من غير إرادة الحيوان؛ و لأنّنا نجد المعدة تجذب الطعام اللذيذ

٣. مج ٢: الموجب.

٢. س: تستخدم.

١. س: البزر.

٤. س: إذا.

٥. المشارع، المشرع الرابع، فصل ٣، في القوى النباتية: «و تخدم الغذائية ... الجاذبة التي تأتيها بمدد».

٦. ت: على.

الموافق لها بسرعة؛ فإنَّ مَنْ تناولَ غذاءً ثمَّ تناول بعده الحلواء واستعمل القي كانت الحلواء هي التي تخرج بالقي أخيراً، وذلك لجذب المعدة لها إلى قعرها؛ ففي المعدة قوّة جاذبة وهو المطلوب.

وأما دليل^١ وجود هذه القوّة في الرّحم، فإنّها إذا كانت قريبة العهد بانقطاع الطمث عنها و كانت مع ذلك خالية من الفضول فإنّها عند الجماع تجذب الإحليل جذباً محسوساً.
وأما دليل وجودها في باقي الأعضاء، أنّ الأخلط الأربعة ممتزجة في الكبد ثمَّ يتميّز^٢ بعضها عن بعض وينصب كل واحد منها إلى عضو معيّن؛ فلولا أنّ في ذلك العضو قوّة جاذبة له إليه، لما كان ذلك الخلط مختصّاً بذلك العضو الخاص.

قوله: «و الثّانية الهاضمة، إذ تفتقر إلى قوّة تحلّل الغذاء ليستعدّ^٣ لقبول تصرفها»: الأشبه أنّ «تحلّل» تصحيف من النّسخ و صوابه «تحيل» من «الإحالة» والذي وجدته في جميع النسخ المصحّحة التي وقفتُ عليها هو «تحلّل» من «التحليل» وهو غير مناسب في هذا الموضع على ما أرى.

و «الهضم» هو تغيير الغذاء إلى حيث يصلح أن تصير جزءاً من المغتذي بالفعل ولذلك التغيير مراتب أربع وقد مضى ذكرها.

قوله: «و الثّالثة الماسكة، إذ لا بدّ ممّا يمسك لتتصرّف الهاضمة تصرفها»: هذه القوه أيضاً موجودة في المعدة والرّحم وسائر الأعضاء:

أما في المعدة، فلأنّها^٤ تحتوي على الغذاء احتواء تامّاً بحيث يماسّه من جميع الجوانب و لا يبقى بينها وبينه فرجة؛ وليس ذلك لامتلاء المعدة، فإنّها قد تمسك الغذاء القليل و لا تمسك الكثير إذا كانت الماسكة ضعيفة، كما في سوء الاستمراء فيحدث النفخ و القراقر؛ و لولا أنّ في المعدة قوّة ماسكة لما كانت الأغذية الرطبة لاثتة فيها و كانت المعدة لازمة لها من كلّ الجوانب.

و أما إثبات هذه القوّة في الرّحم، فلأنّا نجدها بعد اجتذاب المنيّ إليها منضمة انضماماً

٣. س: واستعدّ.

٢. آس: ١: تميّز.

١. آس: ١: الدليل على.

٤. س: فلأنّ فيها ما.

شديداً من جميع الجوانب منطبقه الفم بحيث لا يمكن أن يدخل فيه طرف الميل؛ ولأنَّ طبيعة المنيّ النزول إلى أسفل لثقل جرمه، فلولاً هذه القوة لما وقف.

وأمّا إثباتها في سائر الأعضاء فلمثل هذا السبب.

قوله: «و الرابعة الدافعة لما لا يقبل المشابهة»: الدليل على وجود هذه القوة، أننا نجد الأمعاء عند التبرّز كأنّها تنزع من موضعها^١ لدفع ما فيها إلى أسفل، ونرى الأحشاء تتحرك إلى أسفل أيضاً.

و الأغذية تتركب من جوهريّن:

أحدهما، يكون صالحاً لأن تتشبه بجوهر المغتذي.

و الآخر، لا يكون صالحاً لذلك، وهو الذي تدفعه الدافعة بالتبرّز و البول و العرق و الوسخ الخارج، إمّا من المنافذ الظاهرة كالأذن و الأنف، أو^٢ الخفية كالمسام الضيّقة، و بالورم المتفجّر، و بالزوائد النابتة كالشعر و الظفر.

و قد شكك بأنّ من الأغذية ما هي متشابهة الأجزاء، فلا يكون من جوهريّن كالحنطة.

و هو ضعيف، إذ التشابه المحسوس لا يمنع من التركّب من المختلفات في نفس الأمر.

قوله: «و الدليل على أنّ الغاذية غير القوتين بقاؤها بعدهما إلى حين الأجل»: فاعلم أنّ الغاذية موجودة من أوّل العمر إلى آخره.

و النامية موجودة في أوّل العمر لا في^٣ آخره، و المولّدة موجودة في أوسط العمر، أمّا دون أوّله فقط، أو دون أوّله و آخره، كما في حق النساء، على ما نجده في الواقع.

قوله: «و النامية غير المولّدة لوجودها دون هذه الباقيه بعدها»: معناه أنّ الدليل على مغايرة النامية للمولّدة، أنّ النامية توجد بدون المولّدة كما في أوّل العمر.

و المولّدة تبقى بعد النامية، كما في أوسط العمر عند سنّ الكهولة.

قوله: «و في الفجّ من الثمار لا مولّدة بخلاف هاتين»: يريد بـ«الفجّ» ما لم ينضج نضجاً طبيعياً.

و «النضج» هو إحالة توجبها حرارة لجسم ذي رطوبة لتبلغه إلى غاية مقصوده.

١. آس ٢: مواضعها.

٢. ت: و.

٣. ت: إلى.

و الفرق بين «الفجاجة» و «النهوة»، كون النهوة يقال في مقابلة «النضج» المتعلق بالصناعة في الأكثر، والفجاجة يقال^١ في مقابلة الطبيعي منه في الأغلب. والمعنى أن الثمرة الفجة كالحصرم ليس فيها قوة مولدة، مع أن القوتين الباقيتين - أعنى الغذائية والنامية - موجودتان فيه، و لولا التغير للزم أن يكون الشيء^٢ الواحد موجوداً معدوماً في حالة واحدة بالنسبة إلى شيء واحد وذلك معلوم البطلان بديهية^٣.

واعلم أن في القوى النباتية مباحث كثيرة و^٤ لا يناسب هذا الشرح أكثر من هذا القدر منها.

٣. آس ١: بديهية.

٢. مج ٢: للشيء.

١. آس ١: - يقال.

٤. مج ٢: - و.

قال:

المورد الثاني

في النفس الحيوانية

وإذا امتزجت العناصر مزاجاً أتمّ ممّا^١ سبق من النبات، قبلت كمالاً أشرف من كماله وهي «النفس الحيوانية». و«حدّ» النفس على ما يعمّ الأرضيات^٢ هي «كمالٌ أوّل^٣ لجسم طبيعي آلي».

وقيّد في الحيوانات الأرضيّة بقولهم: «من شأنه أن يحسّ ويتحرّك». واحترز بـ«الطبيعي» عن الصناعي^٤، وبـ«الأوّل» عن كمالات ثوانٍ^٥ كالعلم وغيرها من الأفاعيل واللوازم، وبـ«الآلي» عن صور^٦ العناصر.

أقول: إنّ النبات والحيوان اشتركا في القوى النباتية، وامتاز الحيوان عن النبات بقوى مدركة ومحركة. فقولُه: «قبلت كمالاً أشرف من كماله»: إنّما كان «أشرف» بهذا الاعتبار. وقولُه: «وحدّ النفس على ما يعمّ الأرضيات»: يريد بـ«الحدّ» هاهنا مطلق التعريف. و إنّما خصّ «الأرضيات» دون السمايات لأنّ السمايات لا تفعل بواسطة الآلات إلّا على رأي من يقول: «إنّ الكواكب وفلك التدوير^٧ وفلك الخارج المركز هي كالأعضاء والآلات للنفس المدبّرة للفلك الكلي» وذلك بخلاف المشهور.

١. مج ١: امتزاجاً أتمّ ممّن. ٢. آس ١: الأرضيات. ٣. مج ١: الأوّل.
٤. مج ١: الصناعي. ٥. س: الكمالات الثواني. ٦. آس ١، مج ١: صورة.
٧. مج ٢: الكوكب والتدوير.

وإنما لم يذكر تعريفاً يعمّ الثلاثة - أعني النفس النباتية والحيوانية والفلكية - لما قيل في المشهور: إنّ الثلاثة المذكورة لا يطلق عليها اسم^١ «النفس» إلّا بالاشتراك؛ فإنّا إن فسّرنا النفس بما يصدر عنه فعلٌ ما، كان «العقل» و«الطبيعة» نفساً وليس كذا؛ وإن فسّرناها بأنّها التي تكون مع ذلك فاعلة بالقصد والإرادة خرجت «النفس النباتية»؛ وإن جعلنا «للفعل على جهات مختلفة» مدخلاً، يخرج عن ذلك النفس^٢ الفلكية^٣.

وفي غير هذا الكتاب^٤ قد جوز أن تعمّ الثلاثة صحّة صدور الأفعال المختلفة عنها لأن^٥ نفس الفلك يصحّ ذلك عليها، وإنما امتنع بسبب من خارج هو ثبات إرادتها^٦.

قوله: «هي كمال أول لجسم طبيعي آلي»: إنّما عبّر عنها بـ«الكمال» دون «الصورة» و«القوّة» - وإن كانت الثلاثة صادقة عليها، إذ هي «قوّة» باعتبار فعلها الذي هو التحريك، و باعتبار انفعالها عن المحسوسات والمعقولات؛ و«صورة» باعتبار الهيولى التي تقوم وجودها؛ و«كمال» باعتبار النوع الذي يقوم^٧ بها حقيقته ووجود جنسه المخصّص به^٨ - لأنّ «الكمال» أتمّ من «الصورة» فإنّه بالقياس إلى الأمر المحصّل الذي هو النوع، و«الصورة» هي بالقياس إلى المادة التي هي بعيدة وغير محصّلة؛ وهو أيضاً أولى من «القوّة»، فإنّ القوّه يقال بالنسبة إلى فعل صادر هو من العوارض الخارجيّة، ولا كذلك «الكمال». ثمّ إنّ المَلِك يصحّ أن يقال إنّ «كمال» للمدينة ولا يصحّ أن يقال إنّ «صورة» لها أو «قوّة»، وكذا الرُّبَّان للسفينة.

وأيضاً، فإنّ «الصورة» لا يقال إلّا لما يكون منطبعة في المادة، و«الكمال» يقال عليه وعلى غيره

ولفظ «القوّة» مشترك بين القوّة الفعلية والقوّة الانفعالية، واستعمال مثل ذلك يجتنّب^٩ في التعريفات.

ولقائل أن يقول: و«الكمال» أيضاً، لفظ مشترك فإنّه يطلق على المعنى المذكور وعلى

٣. آس ١: النباتية.

٥. آس ١: لا.

٨. آس ٢: بها.

٢. مج ٢: نفس.

٤. المشارع. المشرع الرابع. فصل ١.

٧. مج ٢: يقوم.

٦. ت: إراداتها.

٩. س: مخل: مج ٢: مجتنّب.

الأمر الذي ينحوه الشيء ممّا يكون خيراً و^١ ملائماً له، ولا شكّ أنّه قد استُعْمِلَ في هذا التعريف على اشتراكه؛ إذ لو عُني به ما يقوم النوع لما احتيج إلى التقييد بـ«الأوّل» ليخرج الكمالات الثواني.

ومن الناس من جعل «الطبيعي» وصفاً للـ«كمال الأوّل» لا للـ«جسم»؛ وأورد التعريف هكذا: «النفوس كمالٌ أوّلٌ طبيعي لجسم آلي». واحترز بـ«الطبيعي» عن التشكيلات الصناعية فإنّها أيضاً كمالات.

وهذا التعريف إنّما هو للنفوس باعتبار^٢ تدبيرها للبدن وهي متّحدة بالبدن بمعنى أنّه يحصل منهما نوع واحد^٣؛ وأمّا من حيث ذاتها وماهيّتها فهي بسيطة ولا يسمّى نفساً بذلك الاعتبار، بل الأخصّ^٤ بها حينئذ اسم «العقل».

ويتوجّه على هذا التعريف أن كلّ أحد يعلم نفسه علماً ضرورياً غنياً عن الاكتساب، فلا حاجة به إلى حدٍّ ولا رسم.

ويمكن أن يجاب بأنّه تعريف بحسب الاسم لا بحسب الماهيّة.

قال: وهذه النفس - بعد استيفاء القوى النباتية - تخصّها قوتان: «مدرّكة» و «محرّكة».

والمحرّكة إمّا محرّكة على أنّها «باعثة»، أو على أنّها «فاعلة»:

و «الباعثة» هي القوّة النزوعية المُدعنة لمدرّكات^٥ كالخيال أو الوهم أو^٦ النفس؛ فيحمّل الإدراك لها على البعث إلى طلبٍ أو هربٍ بحسب السوانح.

وهي ذات شعبتين:

[١] شهوانيّة: وهي الباعثة على التحريك إلى جلبِ أشياء ضرورية أو نافعة نفعاً ممّا، طلباً للذة.

[٢] و غضبيّة: وهي الحاملة على دفعٍ و هربٍ ممّا لا يلائم، طالبة^٧ للغلبة. و

٣. س: منهما واحداً.

٢. آس ١: وباعتبار.

١. س: أو.

٦. آس ١: و.

٥. مج ٢: للمدرّكات.

٤. آس ١: أخصّ.

٧. مج ١: - للذة، و غضبيّة وهي الحاملة على دفعٍ و هربٍ ممّا لا يلائم طالبة.

تخدمها المحركة على أنها «الفاعلة»؛ وهي قوة تنبعث في الأعصاب والعضلات من شأنها أن تشنّج العضلات لجذب الأوتار والرباطات أو^١ إرخائها وتمديدِها.

[في قوى المدركة والمحركة]

أقول: إن الإنسان وبالجملّة الحيوان، إذا أدرك - إمّا بخياله^٢ أو وهمه أو نفسه الناطقة بالإدراك الذي يخصّها وهو «التعقل» - أمراً من الأمور، تبع ذلك الإدراك «شوق»؛ إمّا إلى طلب ذلك المدرك وتحصيله - إن كان نافعاً أو^٣ لذياً؛ إمّا في نفس الأمر، أو بحسب اعتقاده وظنه - وإمّا إلى الهرب والخلاص منه - إن كان ذلك المدرك ضارّاً أو مؤلماً إمّا بالحقيقة أو بحسب الظنّ والاعتقاد - و ذلك الشوق إذا قويّ وتأكد صار «إجماعاً» تتبعه حركة الحيوان بالقوة المنبعثة في أعضائه وعضلاته؛ فـ«الإدراك» يحصل أولاً، و«الشوق» ثانياً، و«الإجماع» ثالثاً، و«الحركة» رابعاً.

ومما يدلّ على أنّ «الشوق» يغيّر الإدراك حصول الإدراك بدونه وأن لم يصحّ العكس. وأيضاً، فإنّه ربما اشترك جماعة في إدراك أمر واحد واختلفوا في الشوق إليه وعدمه. وأمّا «الإجماع» فعساه أن لا يغيّر الشوق إلّا بالشدة والضعف مع اتفاقهما في النوع، إذ هو^٤ عبارة عن شوق متأكد ولهذا لم يتعرّض له في الكتاب.

وهذه الثلاثة كالآمرة والباعثة على الحركة، وأمّا المحركة بالحقيقة فهي القوة^٥ العضلية.

و«الأعصاب» أجسام تنبت من الدماغ أو النخاع، بيض لونه، ليّنة في الانعطاف، صلبة في الانفصال، خلقت لتأدية الحسّ والحركة الإرادية إلى الأعضاء الحساسة والمتحركة بالإرادة.

و«العضلات» أجسام مركّبة من العصب ومن جسم ينبت من أطراف العظام - شبيه بالعصب يسمّى «عقباً»^٦ و«رباطاً» - و من اللحم ومن غشاء يحلّلها، خلقت لتحريك

٣. آس ١: و.

٦. آس ١: بالقوة.

٢. آس ١: تخيله.

٥. آس ١: إهو.

١. آس ١: -أو.

٤. ت: -أن.

٧. س: عصباً.

الأعضاء بحسب الإرادة. وذلك أَنَّ العصب إذا اتَّصل بالرباط و تشبَّكَ^١ كلَّ واحد منهما بالآخر حتَّى صاراكشيء واحد، وانتقش الحاصل منهما واحتشى الفُرج التي بين الأجزاء المنتقشة باللحم و حلل^٢ بغشاء كان هذا المجموع «عضلة».

و «الأوتار» أجسام تنبت من أطراف بعض العضل، شبيهة بالعصب، و تتَّصل أطرافها المقابلة لها بالأعضاء المتحرِّكة؛ وهي مؤلَّفة - في الأكثر - من العصب الذي هو جزء من العضل إذا برز من الجهة الأخرى و من الرباطات.

و «الرباطات» أيضاً عصبانية المرأى و الملمس، تنبت من الأعضاء إلى جهة العضل. و بتشنج العضلات تلزم حركة العضو إلى جهة مبدأ العصب، و بإرخائها تلزم حركة العضو إلى خلاف جهة المبدأ.

قال: و المدركات على قسمين: ظاهرة و هي^٣ الحواس الخمس^٤:

منها، «اللمس» و هي قوَّة منبَّهة في جلد البدن كلَّه من جهة ما انبثَّ فيه، فيدرك ما يماسه و يؤثر فيه بالمضادة، كالكيفيات الأربعة و الخفة و الثقل و الملاسة و الخشونة و الصلابة و اللين.

[في الحواس الخمس الظاهرة و أوَّلها «اللمس»]

أقول: لَمَّا كان الحيوان يمتاز عن غيره بقوتين: محرِّكة بالإرادة و مدركة، ذكر أوَّلاً المحرِّكة ثم ذكر بعد ذلك المدركة. و قد كان الأولى أن يبدأ بالمدركة كما فعل في المطارحات^٥، لأنَّ «الحركة الإرادية» مرتبة على «الإدراك»، فيكون مقدِّماً^٦ عليها طبعاً فينبغي تقديمه وضعاً أيضاً، إذ هو الأولى و الأنسب؛ لكنَّه لَمَّا كان الكلام في الإدراك طويلاً و^٧ متشعباً^٨ و كانت^٩ مسائله كثيرة مشكَّلة، لا جرم قدَّم الكلام في الأقلَّ الأسهل، و آخر الكلام في الأكثر الأصعب ترتيباً بحسب التعليم؛ و لأنَّ الحركة الإرادية ربَّما استدلَّ بها على

٣. ت: هو.

٢. س: جلل.

١. اشتبك.

٥. المشارع، طبيعيات، مشرع ٤، فصل ٤: «في القوى الحيوانية».

٤. ت، آس ١: الخمسة.

٨. ت: متَّسعاً.

٧. س: - و.

٦. س، آس ١، مج ٢: متقدِّماً.

٩. ت: كان.

الإدراك لكن من الغير لا من ذات المدرك، لأن الإدراك من الأمور التي يجدها المدرك من نفسه وجداناً^١ ضرورياً لا يفتقر معه إلى اكتساب.

و «القوة المدركة» على قسمين: ظاهرة و باطنة؛ وبدأ بالظاهرة لوضوحها. و في المشهور أنها خمسة و يحتمل أن يكون أزيد إلا أن الزائد ليس لنا ولا نعلمه من غيرنا، كما لو فقد نوع الإنسان أحد الخمسة فما كنا نتصوره مع تحققه في نفس الأمر، كالعين الذي لا يتصور لذة الجماع، و الأكمه الذي لا يتصور ماهية الإبصار؛ فالمحصور في الخمسة هو المعلوم لنا من الحواس، لا ما هو ممكن^٢ التحقق، أو ما هو متحقق في نفس الأمر؛ فإن وجود ذلك و عدمه مجهولان عندنا.

[الحاسة الأولى - القوة اللمسية]

و بدأ من الخمسة بـ «القوة اللمسية^٣» إذ هي الأهم للحيوان؛ فإنه لما كان مركباً من العناصر وجب أن يكون صلاحه باعتدالها، و فساده بتغالبها، فلا بد له من قوة سارية في كليته، بها يدرك المنافي ليحترز عنه بالهرب منه، و تلك القوة هي «القوة^٤ اللامسة»؛ ولهذا كانت منبثة في جلد البدن كله، و إن كانت في جلد باطن الكف أقوى لاسيما جلد الأصابع منه، و خصوصاً جلد أنملة السبابة.

و لأجل أن اللمس يحترز به عن منافيات المزاج بالهرب و التنحي، وجب أن يكون كلّ لاس متحرّكاً بالإرادة حتى^٥ الاسفنجيات التي يُظنُّ فيها بخلاف ذلك، لها حركة انقباض و انبساط؛ ولولاها لما عرف حسها.

و انبثاث هذه القوة في الجلد لا من حيث هو جلد بل من جهة ما انبث فيه من جوهر الروح الحامل لجميع القوى و سيتحقق ذلك فيما بعد.

ولا يتم اللمس إلا بالماسية. و الوساطة المؤدية لكيفية ما، يجب أن تكون خلية عن تلك الكيفية؛ إذ لو كان في الوساطة المؤدية كيفية مشابهة للكيفية التي تؤدّيها لكان قد اجتمع فيها

٣. مج ٢: اللامسة.

٢. ت: منكر.

١. آس ٢: وجوداً.

٥. آس ١: وحتى.

٤. مج ٢: القوة.

مثلان و هو محال. ولهذا لا يشعر بما كَيْفِيَّتُهُ مثلُ كَيْفِيَّةِ اليَدِ؛ ولو كانت حرارة اليد أقوى من حرارة المدرك لكانت لا ينفعل عنها بل يفعل فيها.

ولمّا لم تكن آلة اللمس خالية أصلاً عن الكيفيات الأربع التي لعناصرها التي تركبت منها^١، وجب أن تكون مدركة للأطراف بسبب^٢ التوسط المزاجي؛ ولهذا كلما كان أقرب إلى الاعتدال فهو ألطف في الإحساس^٣. ولولا انفعال الآلة وتأثرها عن المدرك لما حصل بها الإدراك؛ ولمّا لم يقع الانفعال والتأثر عن الشبيه فهو إذن عن الضد؛ فالملموس يؤثر في آلة اللمس التي تماسّها بسبب كونه مضاداً لتلك الآلة في الأمر المدرك إدراكاً لمسياً.

و الأمر المدرك باللمس هو «الكيفيات الأربع» التي هي «الحرارة» و «البرودة» و «الرطوبة» و «اليبوسة».

و يدرك به أيضاً، «الخفة» و «الثقل» و «الملاسة» و «الخشونة» و «الصلابة» و «اللين». و قيل: إنّ قوى اللمس خمس: الحاكمة بين الحارّ و البارد، و الحاكمة بين الرطب و اليابس، و الحاكمة بين الخفيف و الثقيل، و الحاكمة بين الأملس و الخشن، و الحاكمة بين الصلب و اللين.

و منهم مَنْ جعلها أربعاً و أسقط الحاكمة بين الخفيف و الثقيل، لأنّ^٤ الخفة و الثقل مثلان^٥ و كذلك التمدّد.

و قيل أيضاً: إنّ الحرارة و البرودة يُحَسَّان بذاتيهما لما يعرض في الآلة من الانفعال بهما، و اليابسُ و الخشن فبانعصار^٦ الآلة عنهما.

و هاهنا مدركات أخرى باللمس، كـ «الهشاشة» و «اللزوجة» و «تفرّق الاتصال». و يشبه أن يكون الإحساس بهذه على وجه التبعية و كذلك الصلابة و اللين.

و قد ظنّ أنّ سائر الكيفيات المذكورة إنّما تُدْرِك بواسطة تفرّق الاتصال؛ و ليس كذا و إلّا ما^٧ وقع الإحساس بالحرارة مثلاً إحساساً متشابهاً في جميع مواقع اللمس، بل كان يقتصر على موضع التفريق، و لا يعمّ التفريق عضواً واحداً على التشابه.

٣. ت: الاحتباس.

٦. س: بانفعال.

٢. س: بواسطة.

٥. ت: ميلان.

١. س: عنها.

٤. آس ١: أن.

٧. س: لما.

و أما بيان الحق في كون اللمس هل هو بقوة واحدة أو بقوى مختلفة، فليس من المهمات ولم يتعرض له صاحب الكتاب وربما عرفته^١ بضوابط متفرقة.

قال: ومنها، «الذوق» و هي قوة رتبت في العصب المفروش على جرم اللسان، تدرك الطعوم من الأجرام المماسّة المخالطة للرطوبة العذبة التي تستحيل إلى الطعم الوارد.

[الحاسة الثانية - قوة الذوق]

أقول: هذه هي الحاسة الثانية من الحواس الظاهرة وإنما ذكرها بعدها لسببين: أحدهما، أنها من أهم الخمسة للحيوان المغتذي^٢ بعد اللمس؛ فإن الأخص بها في النفع أن يكون جالبة للنافع والملائم، كما أن الأخص باللمس في النفع أن يحترز به من الضار والمؤذي. ولما كان دفع الضرر متقدماً على جلب النفع لاجرم وجب أن يكون اللمس متقدماً على الذوق ويكون الذوق تالياً له.

و ثانيهما، أنه ربما تركب من اللمس و الذوق إحساس واحد كالحرافة؛ فإنها تفرق و تسخن و ينفع عنها سطح الفم انفعالاً لمسياً؛ ولها أثر ذوقي فيرد أثر القوة اللامسة و القوة الذائقة على النفس كطعم واحد من غير تمييز في الحس.

و هذه القوة تشبه القوة اللامسة في افتقارها في إدراك الطعوم إلى المماسّة^٣ إلا أنه يحتاج مع ذلك إلى ما يؤدي الطعم و يقبله، و يكون عادماً له في نفسه ليؤديه كما هو، و يتكيف به؛ و ذلك المؤدي هو الرطوبة اللعابية المنبعثة من الآلة المسماة «الملعبة».

و لو لم تكن هذه الرطوبة عديمة الطعم لما أدت الطعوم بصحة، كالحال في المريض إذا تكيفت فيه بكيفية طعم الخلط الغالب، فإنه لا يؤدي طعوم الأشياء المأكولة والمشروبة^٤ إلا مشوبة و غير صحيحة.

١. س: عرف.

٢. ت: المغتذي.

٣. مج ٢: - وهذه القوة تشبه ... الطعوم إلى المماسّة.

٤. ت: + و.

و توسط هذه الرطوبة في إدراك الطعوم على^١ أحد وجهين: إمّا بأن تخالطها أجزاء ذي طعم^٢ ثم تغوص في جرم اللسان فتدركها القوة الذائقة فتكون مسهلة وصول المحسوس إلى الحس؛ وإمّا بأن تتكيف بكيفية الطعم الوارد من غير مخالطة أو مع مخالطة^٣.

فالإدراك الذوقي مفتقر في الشاهد إلى أمور:

منها، مماسة الجرم ذي الطعم للآلة المختصة بهذه الحاسة.

و منها، الافتقار إلى توسط الرطوبة اللعابية المذكورة.

و منها، كون هذه الرطوبة عديمة الطعم.

و منها، مخالطة أجزاء ذي الطعم لهذه الرطوبة أو تكيف الرطوبة بها أو هما جميعاً.

و ألفاظ الكتاب ناصّة على ذلك كلّ^٤:

أمّا الأوّل، فقد صرّح به.

و أمّا الثاني، فلاّته وصف تلك الرطوبة بأنّها عذبة و العذب هو ما لا طعم له.

و أمّا الثالث، فهو مصرّح به أيضاً^٥.

و أمّا الرابع، فلو صفه الرطوبة أيضاً بأنّها التي تستحيل إلى الطعم الوارد. و استحالتها إليه

هو تكيفها به أي بالطعم الذي هو من نوع طعمه، لا بانتقال طعم الوارد إلى تلك الرطوبة.

لأنّك ستعلم أنّ الأعراض لا تنتقل. و لعلّ هذه الأمور إنّما تشترط في إدراك الذوق لا مطلقاً

بل بحسب حالنا هذه. و له مزيد تقرير ربّما يأتيك فيما بعد.

قال: و منها، «الشم» و هي قوه رتبت في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين

بخلمتي الثدي، مدركة للروائح بتوسط الهواء المنفعل و البخار من جرم ذي

رائحة^٦. و لولا انفعال الهواء ما تحلّل من الأبخرة دفعة^٧ ما^٨ وصل إلى ما^٩ عهد من

وصول الرائحة.

٣. ت. مع ٢: المخالطة.

٦. مع ٢: الرائحة.

٢. ت: الطعم.

٥. آس ١: - أيضاً.

٨. آس ١: - ما.

١. آس ١: في.

٤. مع ٢: على جميع ذلك.

٧. آس ١: بما.

[الحاسة الثالثة - قوّة الشمّ]

أقول: هذه هي الحاسة الثالثة من الخمس^١ المذكورة. وآلتها هي الزائدتان اللتان في البطن المقدّم من بطون الدماغ، وهما شبيهتان بحُلْمَتَي الثدي وتتحقّق حالهما ووضعهما من علم التشريح. ولا يفتقر في إدراك هذه الحاسة إلى مماسة الجرم^٢ الموضوع للرائحة المدركة، كما افتقر الحاستان المقدّم ذكرهما إلى مماسة الجرم الحامل لمدركهما.

ويشترط في إدراكها انفعال الهواء المتوسط بين الآلة والجرم ذي الرائحة من ذلك الجرم بأن يستحيل إلى التكيّف بتلك الرائحة، بمعنى أن يحصل فيه من نوعها بسبب مجاورتها له. وكلّما كان من الهواء أبعد عن ذلك الجرم كانت الرائحة فيه أضعف؛ إذ كلّ جزء من الهواء ينفعل عن مجاوره، وكيفية التأثّر أضعف من كيفية المؤثّر، ولهذا كلّما كان ذلك الجرم أبعد عن الآلة كان إدراكها لرائحته أضعف؛ وكلّما كان منها أقرب كان إدراكها لرائحته^٣ أقوى. وللبخار المتخلّل من جرم ذي الرائحة الواصل إلى الآلة مدخل؛ ولولا ذلك لما كانت الرائحة تزداد بتثويره^٤ بالدّلْك وغيره.

وقيل: إنّه لا حاجة إلى تكيّف الهواء.

وهو خطأ لأنّ الرائحة تصل إلى أمد^٥ بعيد.

وربّما كان الجسم ذو الرائحة صغيراً لا يتحلّل منه من الأبخرة ما يشغل تلك الأحياء الكثيرة والمسافات المتباعدة.

وقد حُكي^٦ أنّ الرخمة^٧ انتقلت من مسافة مأتي فرسخ برائحة جيفة حصلت من حرب وقع بين اليونانيين. ودلّهم على إدراكها للجيفة من المسافة المذكورة أنّه لم يكن حوالي موضع المعركة رخمة إلّا في نحو هذا الحدّ من المسافة؛ وذلك لكون هذه الحاسة في هذا الطير وفي^٨ كثير من الحيوانات قويّة؛ وهي في الإنسان ضعيفة.

ويشبه رسوم الروائح في نفس الإنسان إدراك ضعيف البصر شبحاً من بعيد.

٣. مج ٢: الرائحة.

٢. آس ١: جرم.

١. مج ٢: الخمسة.

٥. ت: أمر.

٤. آس ١: بتثوير.

٧. رخمة: نوع لا شخور وباز شكارى.

٦. الشفاء، نفس، مقاله ٢، فصل ٤، ص ٦٧.

٨. آس ١: -في.

قال: ومنها، «السمع» وهو قوّة رتبت في العصب المنفرش على سطح باطن^١ الصماخ هي مشعر الأصوات بتوسط الهواء.

و «الصوت» إنّما هو تموج الهواء لقلع أو قرع فينضغط منه الهواء بعنف فينتهي تموجُه إلى الهواء الراكد في الصماخ و تموجُه بشكل نفسه فيقع على جلدة مفروشة على عصبه مقعرة كمدّ الجلد على الطبل، فيحصل طنين فتدركه القوّة. و تموجُ الهواء كما يرى من دوائر الماء لما وقع فيه.

و [الصدى]^٢ إنّما هو انعطاف الهواء المصادم لجبلٍ أو غيره من عالٍ أرضي و هو كرمي حصة في طاس مملوء ماءً فيحصل دوائر متراجعة من المحيط إلى المركز.

[الحاسة الرابعة - قوّة السمع]

أقول: هذا هو الرابع من الحواس الخمس الظاهرة.

قوله: «هي مشعر الأصوات»: ينبغي أن يفهم منه، لا الأصوات من حيث هي أصوات فقط، بل و من حيث امتيازها بهيئات عارضة لها، وإلا لم يتميز صوتٌ عن صوتٍ بهذه الحاسة. و تلك الهيئات هي التي تسمى^٣ بـ «الحروف». و قد عرّف «الحرف» بأنّه هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحِدّة و الثقل تميّزاً في المسموع. و سيأتي ما في ذلك من البحث.

و قوله: «و الصوت إنّما هو تموج الهواء»: فيه مساهلة:

[١] لأنّ «التموج» قد يعقل دون تعقل الصوت و يعقل الصوت دون تعقله، و لولا تغيّرهما لما كان الأمر كذلك.

[٢] ولأنّ «التموج» يدرك بما لا يدرك به «الصوت»، و لو كان ماهيّتهما واحدة لأدرك واحدٌ منهما بما به أدرك الآخر.

و ليس هو [أي الصوت] أيضاً، نفس «القلع» و «القرع»:

٢. ت، مج ٢: الصدا؛ آس ١: الصداء. ظاهراً «صدى» درست است.

١. مج ١: الباطن.

٣. س: قسّمت.

- [١] لأنهما يدرّكان بالبصر و «الصوت» لا يدرك به.
- [٢] ولأن الصوت تبقى مع فواتهما و تعقل دون تعقلهما و بالعكس. بل السبب القريب للصوت هو تموج الهواء.
- وليس المراد بـ«التموج» حركة انتقالية من هواء واحد بعينه بل حالة شبيهة بتموج الماء فإنه أمر يحدث بصدم بعد صدم و سكون بعد^١ سكون.
- قوله: «لقلع أو قرع»: فـ«القرع» عبارة عن الإمساس^٢ العنيف، و «القلع» عبارة عن التفريق العنيف.
- قوله: «فينضغط منه الهواء بعنف»: إنما اعتبر «العنف» لأنك لو قرعت جسماً كالصوف^٣ و القطن قرعاً لئناً لم تجد صوتاً و كذا في القلع. و بالقرع يصطك الجسمان و تنقلب الهواء بشدة، و بالقلع يتولج الهواء بين الجسمين المنفصلين بشدة. و إدراك الحروف بسبب التقطيعات التي تحصل للصوت.
- قوله: «فينتهي تموجه إلى الهواء الراكد في الصماخ و تموجه بشكل نفسه»: و الدليل^٤ على أن الإحساس بالصوت متوقف على وصول الهواء الحامل له إلى الصماخ، أن صوت المؤذن على المنارة يميل من جانب إلى جانب عند هبوب الرياح؛ و من أخذ أنبوبة طويلة، و وضع أحد طرفيها على فيه و وضع طرفها الآخر على صماخ إنسان و تكلم فيها بصوت عالٍ يسمعه ذلك الإنسان دون الحاضرين. و إذا رأينا إنساناً من مكان بعيد يضرب بالفأس على الخشبة رأينا الضربة قبل سماع الصوت، و لولا توقف سماعه على وصول الهواء الحامل له إلى الصماخ لكانت الرؤية و السمع^٥ معاً.
- و قد شكك عليه بأننا قد نسمع صوت من يحول بيننا و بينه جداراً، و لا يمكن أن يقال: الهواء الحامل ينفذ في مسامه، لأنه لا يحمل الكلمة المخصوصة ما لم يتشكل بشكل مخصوص، و ذلك الشكل لا تبقى عند مصادمة الهواء لذلك الجدار^٦ بكثافته، حتى تبقى كيفية تلك الحروف بعد خروجه من المنافذ.

٣. آس ١: كالصوت.

٦. ت: - قد.

٢. آس ١: إمساس.

٥. آس ٢: الصوت.

١. آس ١: بعدم.

٤. ت، آس ٢: فالدليل.

٧. ت: + أو.

و أجيب بأنّ القدر الذي يدخل في مسامّ الجدار تبقى على ذلك الشكل.
و شكّك عليه أيضاً، بأنّ حامل كلّ واحد من تلك الحروف إمّا كل واحد من أجزاء الهواء
أو مجموعته؛ فإن كان الأوّل، وجب أن يسمع السامع الكلمة الواحدة مراراً كثيرة حسب ما
يتأدّى إلى صماخه من أجزاء الهواء؛ وإن كان الثّاني، وجب أن لا يسمع الكلمة الواحدة إلّا
سامع واحد.

و أجيب عنه بأنّ الحامل هو كلّ واحد من أجزاء الهواء؛ و من الجائز أن يكون السماع
مشروطاً بأن يصل أوّل مرة، فيكون الشرط فيما بعدها منتفياً فينتفي المشروط بنفيه.
و اعلم أنّ الصوت القائم بالهواء الخارج عن الصماخ يجب أن يكون مسموعاً أيضاً مع
سماع الصوت القائم بالهواء الواصل إليه؛ إذ لو لم يكن مسموعاً لما أدركنا جهته و قرّبه و
بعده و التّالي باطل فالمقدّم مثله.

[في الصدى]

قوله: «و [الصدى]»^١ إنّما هو انعطاف الهواء المصادم لجبل أو غيره من عال أرضي: «هذا
اللفظ فيه مساهلة أيضاً؛ إذ ليس [«الصدى»] نفس ذلك الانعطاف، إنّما هو معلّل به. و
الواجب أنّه كان يقول: «إنّما هو لانعطاف الهواء» بإثبات «لام التعليل» أو ما هو في معناه؛ و
لعله أراد التجوّز بإطلاق لفظ السبب على المسبّب.

و قيل: إنّ لكلّ صوت صدًى^٢ و في البيوت إنّما لم يقع الشعور به لقرب المسافة فكأنّهما
يقعان في زمان واحد و لهذا تسمع صوت المغني في البيوت أقوى ممّا في الصحراء.

قال: و منها، «البصر» و هو قوّة مرتّبة في العصبّة المجوّفة، مدركة لما ينطبع
من الصّورة^٣ في الرطوبة الجليديّة بتوسّط جرم شفاف.

و من ظنّ أنّ الرؤية بخروج شعاع^٤ من البصر يلاقي المبصرات، غلط؛ فإنّه إن
كان جسماً، فكيف ينبعث من العين ما يلاقي نصف كرة العالم.

١. ت: الصيد؛ سائر نسخه: الصدا.

٢. همة نسخة: صدى. (بر خلاف عبارات قبل).

٣. مج ١: الصور.

٤. مج ٢: الشعاع.

ثم إن اتصل فيدفع الهواء و يخرق^١ الأفلاك حتّى انتهى إلى الثابت: هذا محال.

وإن انفصل فلا يؤدّي.

ثمّ حركته إن كانت طبيعيّة، لكانت إلى جهة واحدة و ليس كذلك؛ وإن كانت إراديّة، فكان لنا أن نقبضه إلينا مع التحديق فلانرى شيئاً، و ليس كذا؛ و لو كان كذا ما اختلفت الرؤية بالبُعد و القرب؛ و لاختلفت^٢ عند هبوب الرياح و ركودها لممانعة الهواء؛ و كان ما تحت مائعات ذوات لونٍ أحقّ بأن يُرى ممّا في الزجاجات الصافية لسهولة النفوذ؛ و لكنا إذا نظرنا إلى الكواكب ما رأيناها دفعةً بل كانت تختلف^٣ على نسبة قربها و بُعدها؛ و التّالي في الكلّ باطل، فكذا المقدم.

وإنما نرى الأبعد أصغر - على قاعدة انطباع الشبح - لكريّة الجليدية؛ و ظاهر أنّ مقابلة الكرة بالمركز، فإذا فرض سطحٌ مستدير كترسٍ يقابلها، فيخرج من الجليديّة إليه خطوط على شكل مخروط، و من منتهى الخطوط على جوانب الترس تحصل دائرة و مثلثات متّسعة الأسافل متضايقةً الأعالي، و مبدؤها من الجليديّة دائرة صغيرة على قدرها؛ فكلّما ازداد الترس بُعداً ازداد الشكلُ المخروطُ الذي مبدؤه العين و قاعدته الترس طويلاً؛ فازدادت الزوايا ضيقاً فاشتدّ صغر الدائرة لقلّة مقابلة أجزاء الحديقة و هكذا إلى أن تنمحي.

و أهمّ الحواس للحيوان اللمسُ و الذوق؛ و عمّا وراءهما^٤ قد يتعرّى بعض الحيوانات.

[الحاسة الخامسة - قوّة البصر]

أقول: هذا هو الأخير من الحواس الخمس الظاهرة. و فيه ثلاثة مباحث:

٣. ت، آس ١: كان يختلف.

٢. آس ٢: لا اختلفت.

١. مج ١: خرق.

٤. ت، آس ١: وراءها.

البحث الأول - في آلة الإبصار وكيفية:

اعلم أنّ محلّ القوة الباصرة هو الروح المصبوب في العصبين المجوفتين النابتين من مقدّم الدماغ اللتين تتقاربان في سلوكهما حتّى تتحدّان ثمّ تفرقا ويذهب^١ كلّ واحدة منهما إلى عينٍ - على تفصيل تعرفه من كتب التشريح - ومُدرك هذه، هو الصورة المنطبعة في الرطوبة الجليدية.

وهذه الصورة ليست منتقلة عن الشيء إلى الرطوبة المذكورة، بل إنّما هي حاصلة عن واهب الصور، لاستعداد يحصل^٢ بالمقابلة؛ وليس في قوة البشر تعليل ذلك.

وليس البصر بمجرد الانطباع المذكور وإلاّ لزم رؤية الشيء الواحد شيئين لانطباعه في جليديّ^٣ العينين. وليس كذا، بل يتأدّى الشبح في العصبين المجوفتين إلى ملتقاهما بواسطة الروح الذي فيهما.

واشترطوا أيضاً توسّط^٤ الجرم الشفاف وهو الذي لا يحجب ما وراءه عن الإبصار، كالهواء والماء والبلور والزجاج وما يجري مجراه، لاستحالة وجود الخلا. وجاز أن يكون توسّطه^٥ اتفاقياً لا لزومياً.

ودليل الانطباع أنّ التجربة دلّت على أنّ الأجسام المقابلة للأجسام المضيئة والمُلونة تتكيّف بتلك الأضواء والألوان، فالعين أيضاً كذلك، حتّى أنّ الإنسان إذا نظر إلى قرص الشمس أو إلى خضرة مثلاً، ثمّ غمض عينيه فإنّه يجد نفسه بعد التغميض كأنّه ينظر إليهما؛ وإن نظر بعد الخضرة إلى لون آخر، فإنّه يراه كأنّه ممزوج من اللونين وما ذاك إلاّ لتكيّف الآلة بالضوء واللون اللذين هما المبصران بالذات.

ولا بدّ وأن يكون الأثر الحاصل في الجليديّة مساوياً للمؤثر في الشكل^٦ فهو صورته. والرطوبة «الجليدية» إنّما سمّيت بذلك لأنّها تشبه الجليد^٧ في لونه وصفائه. وهي إحدى^٨ ثلاث رطوبات في العين، ومع هذه الثلاثة سبع طبقات. وترتيبها ووضعها ومنافعها مذكور في التشريح. ولعلّ العصبية المجوفة والرطوبة الجليديّة وما يتبعهما تختصّ

٣. آس ١: جليدية.

٢. آس ٢: قد يحصل.

١. س: فيذهب.

٥. آس ١: بواسطة.

٤. آس ١: واشترط أيضاً بواسطة.

٨. آس ١: أحد.

٧. جليد: يخ.

٦. آس ١: للشكل.

بالإنسان وبعض الحيوانات الأخرى؛ إذ لم تدلّ التجربة ولا البرهان على وجوب عموم هذه لكل حيوان.

وفي كيفية الانطباع وإثباته أنظاراً وسؤالات سيأتي الكلام فيها؛ وبها يتم تحقيق ما في هذا الموضع.

البحث الثاني

في الردّ على القائلين بأنّ الرؤية بسبب خروج شعاعٍ
من البصر تُلاقى المُبصرات:

ويدلّ على بطلانه أنّ هذا الشعاع الخارج لا يخلو إمّا أن يكون عرضاً أو جوهرًا؛
فإن كان عرضاً، فخروجه من البصر محالٌ، لاستحالة انتقال الأعراض وسيبرهن عليه
في «ما بعد الطبيعة»^١ ولهذا لم يذكره هاهنا.

وإن كان جوهرًا فهو لا محالة جسم.

ويدلّ على استحالة كونه جسمًا أربعة وجوه:

أحدها، أنّا نعلم بالبديهة أنّه يمتنع أن يخرج من مقدار الحدقة جسم ينبسط على نصف
كرة العالم.

و ثانيها، أنّ هذا الجسم الخارج من العين إمّا أن يتّصل بالبصر، أو لا يتصل به، بل يكون
منفصلاً عنه:

فإن اتّصل به فإذا رأينا الكواكب الثابتة التي يقال إنّها في الفلك الثامن - بحسب ما يوجبه
علم الهيئة - لزم أنّ ذلك الجسم قد دافع الهواء وداخله وخرق الأفلاك السبعة التي دون
الثامن، حتّى أدرك ما فيه من الكواكب التي تسمّى «الثوابت» وهذا محال.

وإن لم يتّصل بالبصر فلا يؤدّي صور المبصرات إليه.

و ثالثها، أنّ حركة هذا الجسم الخارج من العين إمّا أن تكون طبيعيّة، أو إرادية، أو
قسريّة؛ والأقسام الثلاثة باطلة، فخروج هذا الجسم من العين باطل:

أما بطلان كونها طبيعية، فلأنها لو كانت كذلك لكانت إلى جهة واحدة فوجب أن لا يرى الشيء إلا من تلك الجهة وليس كذا.

وأما بطلان كونها إرادية، فلأن تلك الإرادة، إما لنا، أو^١ لذلك الجسم:

فإن كانت لنا، جاز - مع سلامة الآلة والتحديد بها - أن تقبض ذلك الشعاع إلينا فلانبر به ما يُقابلنا من المضيء أو^٢ المستضيء.

وإن كانت الإرادة له، كان الخارج حيواناً متحرّكاً بالإرادة، فكان^٣ الإبصار حاصلًا له، لا لنا؛ ولظهور بطلانه لم يتعرّض له في الكتاب.

وأما بطلان كونها قسرية، فلأن القسر: إما على خلاف الطبيعة، أو على خلاف الإرادة؛ وحيث لا طبيعة ولا إرادة، فلا قسر؛ ولهذا لم يبطل كونها قسرية بعد إبطاله لكونها^٤ طبيعية، أو إرادية، اتكالا على فهم ذلك ممّا سبق.

ورابعها، أنّه لو كان الإبصار بخروج هذا الشعاع من العين، للزم من ذلك محالات أربعة: منها، أن لا تختلف رؤية الشيء الواحد في كبر المقدار و صغره باختلاف المرئي في قربه وبعده^٥ عن الرائي، لوجوب أن يرى الشيء البعيد في غاية البعد بشكله و عظمه، إذ الرؤية تتم بوصول ذلك الشعاع إليه فيرى^٦ ذلك الشيء كما هو.

و^٧ لا يقال إن الشعاع يصل إلى بعض أجزاء المرئي دون البعض:

لأنّه لو كان كذا لكان ترجيحاً من غير مرجح لتساوي النسبة.

ولأن الشعاع لو عجز عن استيعاب أجزاء المرئي لما يرى^٨ ما يكون مجاوراً له بوجه.

ثم كيف يعجز عن استيعاب ظاهر شخص واحد مع أنّه لا يعجز عن استيعاب نصف كرة العالم؛ هذا ممّا لا يقبله العقل السليم.

ومنها، وجوب اختلاف الرؤية عند هبوب الرياح و ركودها، كما اختلف بذلك سماع الصوت لتشوّش ذلك الجسم الشعاعي الخارج منها^٩ و اتصاله بما^{١٠} لا يقابل المرئي فكان^{١١} الإنسان يرى بعض ما لا يقابله.

٣. مج ٢: وكان.

٦. آس ٢: ليرى.

٩. ت، مج ٢: بها.

٢. آس ١: و.

٥. آس ١: بعد.

٨. ت: رأى.

١١. مج ٢: وكان.

١. آس ١: و.

٤. آس ١: يطلانها لكونها.

٧. مج ٢: - و.

١٠. آس ١: ممّا.

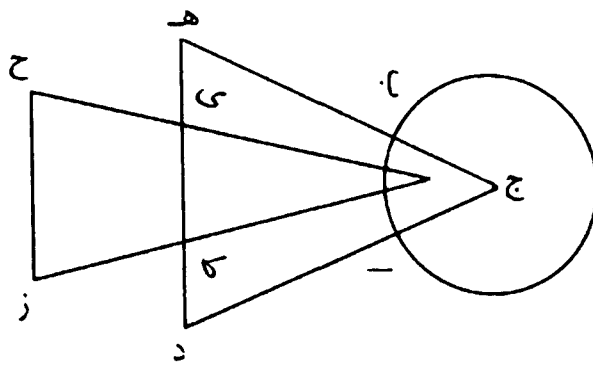
و منها، أنا نجد بعض المائعات الملوّنة يحجب ماوراءها عن الإبصار، ونجد الزجاجات الصافية و غيرها من الأحجار الصلبة الشفّافة لا يحجب ماوراءها عنه، مع أنّ نفوذ الجسم الشعاعي في المايعات أسهل من نفوذه في الصّلب الشفّاف، فلو كان الإبصار بخروج الجسم الشعاعي لكان إبصار ماوراء المايعات الغير الشفّافة أحق وأولى من إبصار ماوراء الصلبة الشفّافة؛ لكون^١ نفوذ الجسم الشعاعي في تلك أسهل من نفوذه في هذه.

و منها، أنا نظرنّا إلى السماء فإنّا نرى الكواكب المختلفة في القرب و البعد إلينا على نسبة غير يسيرة - كما هو مقرّر في علم الهيئة - دفعة واحدة من غير تقديم رؤية بعضها على رؤية بعض.

ولو كان الإبصار بخروج الجسم المذكور من العين و ملاقاته إيّاها لكان إبصارنا لما هو أقرب إلينا قبل إبصارنا لما هو أبعد عنّا، و تكون نسبة زمان إبصار الأقرب إلى زمان إبصار الأبعد كنسبة مسافته إلى مسافته؛ لأنّ الشعاع يصل إلى القريب قبل وصوله إلى البعيد. و هذه المحالات الأربعة إنّما لزمّت على تقدير خروج الشعاع المذكور من البصر و ملاقاته للأشياء المبصرة؛ فإذا استثنينا نقيض كلّ واحد من هذه اللوازم التي هي توالي ذلك الملزوم الذي هو المقدّم، لزم من ذلك أن تكون باطلاً و هو المطلوب.

البحث الثالث

في سبب رؤية الشيء الأبعد^٢ عن البصر أصغر، و رؤية الأقرب إليه أكبر على قاعدة انطباع شبح المرئي في الرطوبة الجليديّة و قد قرّر ذلك بشكل هندسي هو هذا:



فالحدقة هي دائرة آت ووسطها نقطة ج والمرئي الأقرب إلى ج هو د هـ والمرئي الأبعد عنه هو ز ح و الخطان الخارجان من ج إلى د هـ يقطعان دائرة الحدقة على آ و ب و الخطان الخارجان من ج أيضاً إلى ز ح يقطعان دائرة الحدقة على ط و ت فزاوية آ ج ب أكبر من زاوية ط ج ت. فالأثر الحاصل في آ ب - وهو الأقرب - أكبر^١ من الأثر الحاصل في ط ت و هو الأبعد.

ومما فرّع على «قاعدة الانطباع» ولم يذكره في هذا^٢ الكتاب سبب رؤية الشيء الواحد شيئين^٣، وسبب رؤية الشيء في الماء والبخار أعظم:

أما الأول: [١] فقد يكون بميل الحدقة إلى أحد الجوانب والتوائها^٤. [٢] وقد يكون بانتقال الآلة المؤدية للشبح الذي في الجليدية إلى ملتقى العصبتين المجوفتين فلا يتأدى الشبحان إلى موضع واحد بل ينتهي كل واحد عند جزء من الروح الباصرة^٥ المرتب هناك. [٣] وقد يكون من جهة الروح الباصرة وحركاتها المضطربة، وللأختلافات^٦ التي تجري لها في مكانها، كالحال في السدر^٧ والدوّار^٨.

وأما الثاني، فهو أن سطح الماء والبخار كما أنه يؤدي بشفيفه المحاذي، فكذلك يؤدي شبحه أيضاً فيريه على أنه مُشفّ؛ ويريه أيضاً على أنه مرآة؛ فلهذا يرى كأنه أكبر.

وكلامهم في الإبصار وكيفية ومذاهب الناس فيه وما يتفرّع عليها ووجه إبطال ما هو باطل منها طويل. ولا يليق أن يذكر منه في مثل هذا الشرح المختصر أكثر من هذا القدر.

وما ذكره في الكتاب من كون الأهم للحيوان من هذه الحواس الظاهرة هو اللمس و الذوق، فقد سبق تقرير الكلام فيه؛ ولهذا لانجد من الحيوانات ما تتعرّى عن هاتين الحاستين. ونجد كثيراً منها قد تعرّى عن غيرهما، كالخلد الفاقد لحاسة البصر وغيره ممّا يفقد السمع والشم على ما قيل، وإن كان ذلك غير متيقّن لاحتمال أن يكون هذه الحواس في أمثال هذه ضعيفة جداً لا مفقودة بالمرّة.

٣. ت، آس ١: شينان.

٤. آس ١، مج ٢: للاختلاف.

٢. س: - هذا.

٥. ت: الباصر.

٨. دوار: گردنده، كثير الدوران.

١. س، آس ١: أكثر.

٤. ت: ألوانها.

٧. سدر: متحير و سرگردان.

قال: ^١ والقسم الثاني من المدركات هي الباطنة من القوى، و مجموعها

خمس. وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

قسم هو مدرك للتصورات الجزئية، فالأول منه الحس المشترك و تسمى «بنطاسيا»: وهي قوة مرتبة في التجويف الأول من الدماغ و مبادئ عصب الحس، تجتمع عندها صور جميع المحسوسات فيدركها. ولولاها ما كان لنا أن نحكم أن هذا الأصغر هو هذا الخلو الحاضرين على سبيل المشاهدة، و لابد للحاكم من اجتماع الصورتين و لا يكفي الحس المنفرد بوحدة، و قد رأيت من النقطة الجوّالة بسرعة دائرة و القطرة النازلة خطأ مستقيماً على سبيل المشاهدة، و المدرك بالبصر ما يقابل و ما قابل إلا نقطة و قطرة؛ فيوجب هذا أن يكون في قواك آلة تؤدى إليها البصر و تبقى فيها ما أدى إليه كأنه مشاهد إلى أن يتصل به الإبصار الحاضر فارسم خطأً أو دائرة.

[في الحواس الباطنة و أولها، «الحس المشترك»]

أقول: إن «الإدراك» إما أن يكون جزئياً أو كلياً؛ و الجزئي إما بالحواس ^٢ الظاهرة أو

الباطنة؛ فالذي بالظاهرة قد مضى ذكره.

و الذي بالباطنة، لا يخلو إما أن لا يكون معه تصرف بالتفصيل أو ^٣ التركيب، أو يكون؛

فإن لم يكن فهو إما للصّور أو للمعاني:

فمدرك الصور الجزئية هو «الحس المشترك»، و خزائنه هي «الخيال».

و مدرك المعاني الجزئية هو «الوهم»، و خزائنه هي «الحافظة» و «الذاكرة».

و الذي له مع إدراك الجزئيات التصرف فيها هو «المتخيّلة».

فهذه هي الخمسة الباطنة من القوى المدركة للجزئيات.

و أما الإدراك الكلي فسيأتي الكلام فيه.

فأما «الحس المشترك» من هذه الخمسة، فإنه يسمى باليونانية «بنطاسيا» و محلّ هذه

القوة هو التجويف الأول من تجاويف الدماغ وهي ثلاثة يُفضي بعضها إلى بعض:
والأول منها، منه^١ ينبت العصب المؤدي للحس وهذه القوة تتأدى إليها المحسوسات
كلها من طريق الحواس الظاهرة؛ وكأن الحواس الظاهرة كلها رَاضِع^٢ لها.
ويدل على وجود هذه القوة وجوه:

منها، أنا نحكم على صاحب هذا اللون بأنه صاحب هذا الطعم، والحاكم على الشئيين
لابد وأن يحضره المقضي^٣ عليهما^٤، فالمدرِك لذلك اللون ولذلك الطعم مثلاً، إما أن يكون
أحد الحواس الظاهرة، أو ليس؛ والأول محال لأن كل واحد من الحواس الظاهرة منفرد^٥
بأحد المدرّكين المذكورين كالبصر للون، والذوق للطعم، وليس فيها^٦ ما يدركهما معاً؛ فبقي
أن يكون المدرِك لهما أمراً مغايراً^٧ للحس الظاهر، فلا يخلو إما أن يكون هو العقل أو غيره؛
لا جائز أن يكون هو العقل، لأن مدرّكاته هي الأمور الكلية المجردة عن اللواحق المادية؛ و
ليس ما^٨ نحن فيه كذا؛ ولكون هذا القسم ممّا يبيّن^٩ فيما بعد لا جرم لم يذكره المصنّف^{١٠}
هاهنا. فالمدرِك لهما إذن هو قوة غير الحس الظاهر^{١١}، وغير العقل، وذلك هو المراد بالحس
المشترك؛ ولو لم تكن هذه القوة موجودة في البهائم لما كانت إذا رأت صورة ما له طعم تميل
إليه همّت بأكله، ففيها قوة اجتمع فيها الأمران وهي هذه القوة.

ويجب أن تعلم^{١٢} أن في هذه الحجة نظراً^{١٣}؛ وهو أن الإبصار إذا أثار الشهوة لا يلزم من
ذلك أن تكون القوة الشهوانية درّاقة؛ ومن الجائز أن النفس تدرك كل واحد من المدرّكين
بقوة؛ ثم يحكم^{١٤} بقوة أخرى أو بذاتها أن أحد المدرّكين حاصل للمدرّك الآخر من غير أن
تكون تلك القوة الحاكمة أو النفس بذاتها أدركتهما.

وقد أورد هاهنا أنا نحكم بأن «زيداً إنساناً»، و«زيد» جزئي، و«إنسان» كلي وليست
النفس بذاتها ولا قوة من القوى مدركة للجزئي والكلي معاً؛ ففي^{١٥} هذا الاحتجاج مساهلة

١. س: - منه. ٢. رَاضِع: جمع «راضعة»: شيردهنده.

٣. آس ١: الماضي. ٤. ت: عليها. ٥. آس ١: منفردة.

٦. آس ١: فيهما. ٧. ت، آس ١: أمر مغاير. ٨. مج ٢: في ما.

٩. آس ٢: يتبين. ١٠. آس ١: صاحب الكتاب. ١١. آس ١: الظاهرة.

١٢. آس ١: - أن تعلم. ١٣. آس ١: نظر. ١٤. ت: بقوة لم يحكم.

١٥. آس ١: فيبقى.

يعترف بها صاحب الكتاب في كتبٍ غيره.

و مما يحتج به على وجود هذه القوة، أنا نرى النقطة الجوّالة بسرعةٍ دائرية، كما قد جرّب ذلك في مثل الشعلة من النار، و نرى القطر النازل بسرعةٍ أيضاً خطأً مستقيماً و نشاهدهما كذلك؛ فإما أن يكونا في نفس الأمر دائرةً و خطأً، كما شاهدناهما و ذلك ظاهر البطلان، فإذن هما كذلك في قوّة فينا:

فتلك القوّة إما القوّة الباصرة أو غيرها؛ وليست هي القوّة الباصرة لأنها لاتدرك إلا ما يقابلها، و ليس المقابل لها إلا نقطة و قطرة؛ فتلك القوّة هي غير الباصرة؛ فلا يخلو إما أن تكون من الحواس الظاهرة، أو القوّة العقلية، أو قوى باطنة يؤدّي إليها البصر و يبقى في الآلة التي هي محلّ تلك القوّة ما أدّى البصر إليها، ثمّ قبل انمحاء عنها يتصل به ما أدّى البصر أيضاً في موضع آخر؛ و ما أدّاه البصر في الحاليتين فصاعداً يكون مشاهدًا، فيرى لا محالة الأمران، فما زاد دائرةً أو خطأً؛ و الأوّل ظاهر البطلان، و كذا الثاني لما سبق فتعيّن الثالث و هو المطلوب.

و على إثباتها حجة أخرى لم يذكرها هاهنا لكونه نبّه عليها في آخر العلم الإلهي - عند كلامه في سبب الإنذار بالمغيبات - و هي أن النائم يشاهد صوراً جزئية لا وجود لها في الخارج و إلا لراها كلّ سليم الحس؛ و لا في الحسّ الظاهر لأنّه معطل في النوم؛ و لا هي مدركة بالعقل لما عرفت؛ فهي إذن مدركة بقوة باطنة هي مطلوبنا.

قال: و الثاني «الخيال»: و هي قوّة مرتّبة في آخر التجويف المقدّم تجتمع فيها مثل جميع المحسوسات و تبقى فيها بعد الغيبة عن الحواس، و «بنطاسيا» و هي خزانتها؛ و تعلم أن قوّة القبول هي غير قوّة الحفظ فربّ قابلٍ لنقش كالماء لרטوبة هي شرط سرعة القبول، لم يحفظ لعدم اليّس الذي هو شرط الحفظ.

[القسم الثاني من الحواس الباطنة، «الخيال»]

أقول: هذه القوّة تتخيّل مدركات الحواس الظاهرة بعد غيبوبة تلك المدركات عن الحواس الظاهرة، و عن الحسّ المشترك الذي يسمّى باليونانية «بنطاسيا»؛ و هي خزانة

بنطاسيا بمعنى أنها تحفظ ما يدركه بعد غيبوبته عنه.
و دليل مغايرتها له أن صور المحسوسات إذا انطبعت في بنطاسيا كانت مشاهدة، وإذا كانت في الخيال لم تكن كذلك، فبنطاسيا غير الخيال.
واستدل في الكتاب على تغايرهما بأن بنطاسيا يقبل، والخيال يحفظ؛ وقوة القبول غير قوة الحفظ؛ وليس من شرط كل قابل أن يكون حافظاً؛ فإن الماء والهواء يقبلان الأشكال^١ برطوبتهما ولا يحفظانها^٢، لاحتياج سرعة القبول إلى فضل رطوبة، وقوة الحفظ إلى فضل يبوسة؛ ولو كانت قوة القبول هي بعينها قوة الحفظ لكان كل قابل حافظاً، كما كان كل حافظ قابلاً؛ وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم.

قال: وقسم هو مدرك المعاني والتصديقات الجزئية: فمنه «القوة الوهمية» وهي قوة مرتبة في آخر التجويف الأوسط من الدماغ، تدرك^٣ المعاني الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات وتحكم أحكاماً جزئية، كإدراك الشاة معنى في الذئب، وكالحكم بأن الولد معطوف عليه.

[القسم الثالث من الحواس الباطنة، «القوة الوهمية»]

أقول: الذي يدل على إثبات هذه القوة و مغايرتها لباقي القوى المدركة من باطن أن: [١] المعاني المذكورة لا يجوز أن يكون المدرك لها هو النفس الناطقة، لأنها لا تدرك الجزئيات بذاتها، وهذه المعاني جزئية.

[٢] ولا يجوز أن يكون المدرك لها أيضاً، شيئاً من الحواس الظاهرة وذلك ظاهر.
ولا الحس المشترك والخيال، لأنهما إنما يدركان الصور المحسوسة وكلامنا في مدرك المعاني.

[٣] ولا المتخيلة، لأنها مختصة بالتفصيل والتركيب؛ فلا بد من قوة باطنة مدركة لها وهو المطلوب.

و هذا الاستدلال غير خالٍ من شوائب الشبهة^١.
و قد أوردَ عليه أن العداوة الموجودة في هذا الذنب المخصوص^٢ مثلاً، لانسلم أنها
جزئية وإن كانت مضافة إلى جزئي، لما عرفت في المنطق أن الإضافة إلى الجزئي لا يمنع
الكلية؛ وكذا الصداقة وغيرها من المعاني الموجودة في الأشخاص المحسوسة؛ فلا يمتنع^٣
أن يكون المدرك لها هو نفس الناطقة بذاتها.
و يمكن أن يجاب بأن كلامنا في هذه العداوة المعيّنة الموجودة في هذا الذنب المعين،
لا في العداوة الموجودة فيه مطلقاً؛ وعلى هذا قياس غيرها من المعاني.
و هذا الجواب إنما يتمشى لو ثبت أن النفس بذاتها لا تدرك الجزئيات كيف كان؛ وليس
الأمر كذا بل فيه تفصيل سنحققه فيما^٤ يرد عليك.
و قد عورِضَ أيضاً بأن المدرك لعداوة هذا الشخص لا بدّ وأن يكون هو بعينه المدرك
لذلك الشخص، لكن المدرك له هو أحد^٥ ما سبق ذكره من الحواس، فالمدرك لعداوته هو
ذلك أيضاً.
و يمكن أن يجاب عنه بأنه من الجائز في العقل أن يكون للنفس قوتان تدرك
بإحدى^٦ منهما الشخص المحسوس، وبالأخرى المعنى الجزئي الموجود فيه، فيكون
للأولى إدراك الشخص فقط، وللثانية^٧ إدراكه مع إدراك المعنى المتخصّص به.
و يستدلّ على وقوع هذا الجائز باختلال أحد الإدراكين مع بقاء الآخر؛ إلا أن هذا
الاستدال متوقف على التجربة؛ والأشبه تعذرهما. فيجب أن يحمل كلامه في هذه القوة أيضاً
على المساهلة واتباع المشهور.
قال: ومنه «القوة الذاكرة» وهي قوة مرتّبة في التجويف الأخير من الدماغ
تحفظ الأحكام الجزئية وجميع ما حكم به الوهم. ونسبتها إليه نسبة المصورة^٨
إلى الحس المشترك.

١. أس ١: فلا يمتنع.

٢. مج ٢: - المخصوص.

٣. أس ١: الشبهة.

٤. أس ١: بالواحد.

٥. أس ١: واحد.

٦. ت. أس ١: ممّا.

٧. مج ٢: الصورة.

٨. مج ٢: الأولى ... الثانية.

[القسم الرابع من الحواس الباطنة، القوة الذاكرة]

أقول: من شأن هذه القوة أيضاً حفظ جميع تصرفات^١ المتخيلة. وهي سريعة الطاعة للنفس في التذكير. وبها تأتي للروية أن تستخرج عن أمور معهودة أموراً منسية كانت تصحبها، كما نرى رجلاً قد رأيناه في مكان و يكون المكان منسياً عندنا، فنطلب صفاتٍ لذلك الرجل مستحفظة عندنا لنجعل تلك الصفات كحدٍّ أوسط نعرف به المكان الذي رأينا فيه الرجل.

[الذكر من السماء]

واعلم أن الإنسان إذا نسى شيئاً ربّما يصعب عليه ذكره، ثمّ يجتهد عظيمًا فلا يتيسر له، و قد يتفق أحياناً أن يقع له تذكُّر ذلك بعينه بغتةً. و لو كان في بعض قوى بدنه لما غاب عن النفس بعد السعي البالغ^٢ في طلبه. فالحق أن مدد الذكر من السماء، كما أن مدد العلم المجرد من العالم العقلي؛ و له مزيد تحقيق سيأتي؛ لكنّه يجوز وجود قوة في مؤخر الدماغ^٣ يتعلّق بها استعداد ما للتذكر من عالم الذكر.

و يجب أن تعلم أن التردّد حاصلٌ: هل الحافظة هي الذاكرة أو قوة أخرى غيرها؟ وفي هذا الكتاب قد صرّح بعدم تفايرهما من غير دليل. و كما أن المصورة التي هي الخيال حافظةٌ لمدرّكات الحسّ المشترك، فكذلك هذه القوة حافظةٌ لمدرّكات الوهم؛ فلهذا حكم بأنّ نسبة «الذاكرة» التي هي «الحافظة» بعينها - على رأيه - إلى الوهم، كنسبة المصورة التي سمّاها فيما مضى بـ«الخيال» إلى الحسّ المشترك. و هذا إنّما هو مبنيّ على أن الذكر و الحفظ لقوة واحدة؛ و ليس ذلك يبيّني لعدم البرهان. و إنّما تساهل فيه لكونه ليس من المهمّات.

قال: فقوتان للتصوّر الجزئي مبدأ و خازن، و قوتان للتصديق الجزئي مثلهما.

و قسم آخر له تركيب الصور بعضها ببعض و كذا المعاني، و تركيب المعاني بالصور، و لها^٤ الفعل والإدراك. و هي التي سميت «متخيّلة» عند استعمال الوهم،

٣. آس ١: - الدماغ.

٢. س: البليغ.

١. س: متصرفات.

٤. آس ٢: فلها.

و «متفكرة» عند استعمال العقل.

و ربّما استعان عليها بـ«الوهم» و هي قوّة مودّعة في التجويف الأوسط من الدماغ عند الدودة من شأنها التركيب و التفصيل، و هي التي تفرض الحيوان مركّباً من أعضاء الأنواع المختلفة. و خلقت متحرّكة دائماً لاتسكن نوماً و لا يقظة، و بها يقتنص الحدّ الأوسط. و هي المحاكاة للمدرّكات و الهيئات المزاجية. و تنتقل إلى الضدّ و الشبيه.

أقول: قوّةا التصور الجزئي هما «الحسّ المشترك» و «الخيال»؛ و قوّةا التصديق الجزئي «الوهم» و «الذاكرة». و إنّما كان للقوّة الأخرى و هي المتخيّلة «الفعل» و «الإدراك»، لأنّ التصرف فيما لا شعور به محال؛ و إذا لم يكن عندها معنى^١ و لا صورة فكيف تركّب؟ و ماذا تركّب؟ و بهذا يتبيّن فساد حُكم من حَكَمَ بأنّها تفعل و لاتدرك. و ليس من شأن هذه القوّة بالطبع أن يكون عملها منتظماً، بل النفس هي التي تستعملها على أيّ نظام تريد:

فإن استعملتها بواسطة القوّة الوهمية سمّيت «متخيّلة». و إن استعملتها بواسطة القوّة العقلية سمّيت «مفكرة»^٢ سواء استبدّ العقل بذلك التوسّط أو كان استعمال النفس لها بواسطة «العقل» و «الوهم» معاً، بمعنى أن يكون العقل مستعيناً في استعمالها بـ«الوهم».

و مثال تركيبها: صورة إنسان له جناحان، و جبل من ياقوت. و مثال تفصيلها: صورة فرس^٣ بغير رأس و لا رجلين. و «اقتناص الحدّ الأوسط» بهذه القوّة إنّما هو باستعراض ما في الحافظة. و «محاكاتها للمدرّكات» على وجهين: فتارة تحاكي الصّورة المحسوسة، و تارة^٤ تحاكي الأمر المعقول، و ربّما حاكته بأمر محسوس مناسب. و لكل نفس خاصية في هذه المحاكاة و محاكاتها للهيئات المزاجيّة، فكما إذا [غلبت]^٥

٣. مج ٢: إنسان.

٢. آس ١: متفكرة.

١. آس ٢: - معنى.

٥. نسخها: غلب.

٤. ت: - تارة.

على مزاج الدماغ الحرارة رأى في المنام النيران والحريق، أو غلبت عليه البرودة والرطوبة رأى في المنام المياه والثلوج.

وبهذا تستدل الأطباء بالمنامات على تغيير المزاج.
وربما استدلوا بها على غلبة الأخلاط أيضاً، كما يرى من غلبت عليه السوداء الأشياء السود والمفزعة. ولهم في هذا الباب تفريعات كثيرة.
وأما «انتقالها إلى الضد» فكمن يرى في المنام أنه ولد له بنت فتولد له ابن.
وأما «انتقالها إلى الشبيه» فهو من قبيل المحاكاة أيضاً.
و دليل إثبات هذه القوة في الحيوانات العجم ما يرى في كثير منها من آثار تركيبات و تفصيلات عجيبة.

قال: ولكل من هذه الآلات «روح» تختص به وهو جرم حار لطيف حادث عن لطافة الأخلاط على نسبة محدودة، هو حامل القوى المحركة والمدركة وغيرها طرّاً، كما تحدث الأعضاء عن كثافتها. ومنبعه^١ القلب. ولدى^٢ الانبعاث سُمي «روحاً حيوانياً».

و المتصاعد في الشرائين إلى الدماغ الصائر معتدلاً بتبريده الفاض إلى الأعضاء المدركة والمحركة منبثاً في جميع البدن يسمى «روحاً نفسانياً».
و الصائر إلى الكبد والأوردة الذي هو مبدأ القوى النباتية يسمى^٣ «روحاً طبيعياً».

والرئيس المطلق هو «القلب».

ولو كان «الدماغ» غير آخذ منه بل مبدأ للروح كان كثير الحرارة المفتقر إليها في التبخير والتلطيف فما كان بارداً رطباً ولا يشتعل^٤ بانضمام تسخين^٥ أفعال القوى التي فيه؛ فرأى جالينوس باطل.

١. مج ٢: منبعها. ٢. آس ٢: كذا.

٣. ت: - «روحاً نفسانياً». والصائر إلى الكبد والأوردة الذي هو مبدأ القوى النباتية يسمى.

٤. مج ١، آس ١: لا شتيل. ٥. آس ١: - تسخين.

و الذي شد^١ طرفه يحسّ بخدر فيه و قد لا يتألم بجرح و ضرب. و من أخذ
بعض عروقه يحسّ بمجرى^٢ جسم لطيف فيه و تراجع عنه و هو «الروح».
و إذا وقعت شدة^٣ انقطع الروح فبطل عنه الحياة.
و لولا لطفه ما سرى في شبك الأعصاب و العظام.

[في الروح الحيواني]

أقول: إن الأغذية الواردة إلى البدن تتولد منها في الكبد «الأخلاق الأربعة» التي هي
«الدم» و «البلغم» و «الصفراء» و «السوداء».
و يتولد من لطيف هذه الأخلاق و بخاريّتها^٤ «الروح» و هو جرم حارّ لطيف؛ و من كثيفها
«الأعضاء».

و زعم بعضهم أن مادة «الروح» هو الهواء المستنشق؛ و هو خطأ، بدليل أن الروح يزيد
بالغذاء، و ينقص بنقصانه، مع أن الهواء المذكور في الحالتين واحد؛ و إنما الهواء يصحب^٥
الروح في العروق لتعديله و نقص فضله الدخانية؛ على ما تشهد به المباحث الطبية.
و ليس يتولد^٦ الروح من لطيف الأخلاق على أي نسبة اتفقت من النسب التي بين هذه
الأخلاق؛ بل على نسبة أو نسب محدودة؛ و لهذا^٧ ما نجد أن تغير نسبها بزيادة بعضها أو
نقصانه، ممّا يؤثر في تولد الروح، كما في حق السوداويين. و ربما انتهى ذلك التغير إلى حدّ
لا يكون صالحاً لتوليد أصله؛ و عند ذلك يموت الحيوان و لا يعيش بعده. و من أجل ذلك
كان تعديل الأخلاق من الأركان العظيمة في حفظ الصحة.
و هذا «الروح» هو الحامل لجميع القوى البدنية - المحركة منها و المدركة - و غيرها
كالقوى النباتية.

و منبعه هو القلب. و^٨ عند ابنعائه منه يسمّى «روحاً حيوانياً». و من القلب يتوزع هذا

٣. ت: - شدة.

٢. آس ٢، مج ٢: بجري.

١. آس ١: شد.

٦. مج ٢: تولد.

٥. آس ١: يصمت.

٤. مج ٢: بخارها.

٨. آس ١: - و.

٧. آس ١: لها.

الروح على جميع الأعضاء بتوسط «الشرائين» وهي العروق^١ الضواري؛ فما يصعد إلى الدماغ بتوسطها يصير مزاجه قريباً من الاعتدال. وإلى هذا القرب من الاعتدال أشار صاحب الكتاب بصيرورته «معتدلاً» على طريق المساهلة، لا إلى الاعتدال الحقيقي - كما عرفت - وذلك لأن الروح في نفسه حارٌّ والدماغ باردٌ. ولطفه يسرع انفعاله عن برد الدماغ كما يصل إليه من غير زمان يعتد به، كالحال في الهواء الحار الذي يمر على المواضع الباردة، فينكسر من حرارته بتلك البرودة، فيقارب الاعتدال، فيستعد بذلك المزاج - لأجل قربه من الاعتدال - لقبول قوة الحس والحركة الإرادية؛ وهي أشرف القوى البدنية. وكأنه صرح باعتدال مزاجه أو قربه من الاعتدال هاهنا، لينبّه على ما هو المشهور من أنه كلّ ما قرب المزاج من الاعتدال أقرب^٢ إلى الشرف ما يقبله من الكمال.

و من الدماغ يتوزع على أعضاء الحس والحركة الإرادية، فيستعد - بالمزاج الذي يكتسبه من كلّ عضو - لقبول القوة المختصة بذلك العضو من المبدأ المفارق.

فالواصل إلى العصبين المجوفتين يستعد بمزاج يكتسبه منها، لقبول القوة الباصرة؛ وعلى هذا القياس ما يرد منه إلى كلّ آلة و عضو منبثاً في البدن كلّ. ويسمى هذا الصاعد المتوزع من الدماغ بواسطة العصب النابت منه - على تفصيل هو أليق بعلم الطب - «روحاً نفسانياً»؛ والصائر من الروح المنبعث من القلب إلى الكبد والأوردة أعني العروق الغير الضواري، يستعد بالمزاج الذي يقبله منها لقبول القوى النباتية، وهي الغذائية والنامية والمولدة متوزعاً على كلّ عضو بحسبه، ويسمى «روحاً طبيعياً».

ولما كان القلب هو الذي ينبعث منه الروح الحامل لجميع قوى^٣ البدن، لاجرم كان هو «الرئيس المطلق».

و منهم من جعل «الرئيس المطلق» هو «الدماغ»، وزعم أنه غير آخذ من القلب؛ بل الروح يتولد فيه وينتقل منه إلى غيره.

وهذا باطل؛ لأن مزاج الروح حارٌّ فيجب أن يكون العضو الذي يتولد منه هذا الروح حارّاً أيضاً، بل كثير الحرارة، لأن تولده بالتبخير والتلطيف وذلك ممّا لا تكفي فيه الحرارة

٣. أس: ١: القوى.

٢. مع: ٢: قرب.

١. أس: ١: + و.

القليلة بل يفتقر إلى حرارة كثيرة، وليس الدماغ بهذه المثابة لأنه بارد رطب، ولو كان مبدءاً للروح لما كان كذا.

و أيضاً، لو كان مبدءاً للروح لكان كثير الحرارة - لما عرفت - ولا شك أن أفعال القوى التي^١ فيه - وهي الحواس الباطنة كالتهيّل وما يجري مجراه - مسخنة^٢ له على ما شهدت به التجربة، فإذا انضمّ تسخينها إلى السخونة الكثيرة التي له في مزاجه الأصلي - لو كانت - لاشتعل من شدة الحرارة ونجد الأمر بخلاف ذلك.

وجالينوس هو الذي يرى أن «الرئيس المطلق» هو الدماغ؛ وبما ذكره في الكتاب يتبين بطلان رأيه هذا.

والذي يدلّ على أن الروح هو الحامل لقوى الحسّ والحركة الإرادية، أن كلّ طرف^٣ من أطراف البدن كاليد والرجل إذا منّع نفوذ الروح إليه بسدّ^٤ أو غيره يحسّ في ذلك العضو بخدرٍ وربما عُدِمَ الإحساسُ بالمرّة، فلا يشعر بألمٍ فيه إذا جرح أو ضُرب على ما أعطته التجربة. ولولا أنه حامل قوّة الحسّ والحركة الإرادية لما كان الأمر كذلك.

و سريانه في الشرائين محسوس عند حسّها كما في النبض؛ فإنّ الروح يحس فيها جارياً و متراجعاً و يتحقّق لطفه من ذلك؛ فهذان دليلان^٥ تعلّق القوى به و لطفه. و يدلّ على هذين أيضاً أن سدة^٦ إذا وقعت في عضو انقطع الروح عن ذلك العضو لانسداد طريقه فتبطل الحياة عنه و يصير مواتاً لا يحس و لا يتحرّك بالإرادة؛ فقوّة الحسّ والحركة الإرادية متعلّقة به و إلّا لما امتنعت بامتناعه عن ذلك العضو؛ ولولا لطفه ما سرى في شبك الأعصاب و العظام لشدة^٧ ضيقها و تصغرها جداً.

قال: و الهادي للناس إلى اختصاص^٨ كل قوّة بآلة تلازمها في الخل و

الصلاح و الفساد.

٣. آس ١: أطراف.

٦. ت، مج ٢: الشدة.

٢. مج ٢: مسخرة.

٥. مج ٢: دليلان على.

٨. آس ١: للاختصاص.

١. آس ١: الذي.

٤. آس ١: بسدة؛ مج ٢: بشد.

٧. آس ١: لسده.

[دليل اختصاص كل قوّة بآلة]

أقول: لما تكلم في الأرواح الحاملة للقوى، تكلم الآن في الآلات التي هي أمكنة لتلك الأرواح و التي تحتاج إليها القوى في صدور الأفعال المختصة بها عنها كالعين للبصر، و اللسان للذوق:

أما^١ التي لقوى الحواس^٢ الظاهرة فظاهرة.

وأما التي لقوى الحواس الباطنة فقد ذكرها في الكتاب في كل حاسة؛ إلا أنه لم يدل على اختصاص تلك القوّة بها. وها هنا يبين ذلك ببيان عام، وهو تلازم كل واحد من القوّة والآلة في الخلل والصلاح والفساد:

و ذلك أن التجارب الطبيّة دلّت على أنه متى عرضت آفة في مقدّم الدماغ اختلّ أمر التصور وفسد؛ وإذا زالت تلك الآفة عاد أمر التصور إلى الصلاح كما كان أولاً.

ومتى عرضت الآفة في البطن المؤخّر من الدماغ اختلّ الحفظ وحدث النسيان سريعاً؛ وإذا زالت عاد^٣ إلى ما كان في حال الصّحّة؛ ولولا اختصاص التصور بمقدّم الدماغ، و الحفظ بمؤخّره، لما كان الأمر كذلك. وكأنّ هذا لا يستمر في الكلّ فإن إثبات حدوث الآفة في أوّل التجويف دون آخره أو بالعكس، ربما يصعب ولا تفي صناعة الطب بضبطه، لكن التساهل في مثل هذا الموضع بعد أن يعلم في الجملة أن الدماغ هو آلة الحواس الباطنة لا يضر.

قال: والمرشد إلى التغيرات بقاء بعض دون بعض.

أقول: مقصوده إثبات أن ما نُسب إلى الحواس الباطنة من الإدراك ليس لقوّة واحدة بل لقوى مختلفة؛ واستدلّ عليه بأنّ الفساد إذا تطرّق إلى تجويف من تجاويف الدماغ أو أصابت ذلك التجويف آفة اختلّ فعل القوّة المنسوبة إليه، مع أن أفعال القوى الأخرى باقية على صحّتها؛ ولولا التغيرات لما كان كذا.

وهذا لا يصحّ الاستدلال به على اختلاف الوهم والمتخيّلة، فإنّ آلهما و هي التجويف الأوسط من الدماغ واحدة.

وربما يصعب أيضاً أن يستدلّ به على اختلاف الحسّ المشترك والخيال، فإنّ تجويفهما واحد وإن كان أحدهما في أوله والآخر في آخره كما عرفت.

وقد احتجّ بعضهم على تعدّد القوى بتعدد الأفاعيل.

وليس بمتين؛ إذ يجوز للقوة الواحدة أن ^١تفعل أفعالاً مختلفة بجهات مختلفة لاسيما ^٢و للقوى ^٣البدنيّة تركيب مع المواد والأعضاء وتصرفات النفس وغيرهما ^٤.

ثمّ إنّ الحسّ المشترك قد اعترفوا بوحده، مع أنّه يدرك جميع المحسوسات التي ما تأتّى إدراكها إلّا بالحواس الخمس الظاهرة.

وأنت إذا تأملت ما ذكره في الحواس الباطنة تجد فيه أشياء كثيرة مبنية على التساهل واتباع المشهور، كما قد اعترف به في غير هذا الكتاب، إلّا أنّ ما تساهل فيه منه غير ضارّ في شيء من المباحث المهمّة؛ ولهذا لم يُمعن النظر في تحقيقه كما هو من عادته فيما يجري مجراه.

قال: نكتة: لو كان النفس مجرد المزاج - وقد عرفته - فكانت هذه الأفاعيل استيجابها في البسائط التي لم تنكسر سورثها، أو أحدها، أولى؛ إذ ليس فيه إلّا توسط مقتضيات البسائط. وكيف تكون النفس مزاجاً وهو يمانعها كثيراً عن ^٥التحريك و تتغيّر عند اللمس إلى الضدّ، فأنتي ^٦تدرك؟ ثمّ النفس المجبرة للمتضادات ^٧على الالتيام، الحافظة للمزاج، كيف تكون هي المزاج المحفوظ بها.

[إبراهيم على أنّ النفس ليست بمزاج]

أقول: هذه براهين أربعة على أنّ النفس ليست بمزاج:

البرهان الأوّل ^٨: لو كانت النفس هي المزاج لكانت بسائط العناصر يصدر عنها كلّ ما يصدر عن النفس من أفاعيل الإدراك والتحريك؛ والتّالي باطل فالمقدّم مثله.

أمّا الشرطية، فلأنّ المزاج ليس إلّا كيفية متوسطة بين الحرارة والبرودة، أو الرطوبة و

٣. مج ٢: القوى.

٦. مج ٢: (تصحيح شده): فأين.

٢. آس ١: الاسما.

٥. مج ١: - عن.

٨. آس ٢: + أنّه.

١. آس ١: فأن.

٤. آس ١: غيرها.

٧. ت: المتضادات.

اليبوسة، فهو حرارة مكسورة، أو برودة مكسورة، وكذا في الكيفيتين الانفعاليتين، فلو اقتضت أحد هذه الكيفيات المكسورة شيئاً من هذه الأفاعيل لكانت الكيفية التي لم تنكسر سورثها - بل هي باقية على صرافتها - أولى بصدور ذلك الفعل من الكيفية المكسورة؛ فكان الجسم الذي له الكيفية الصرفة - وهو البسيط العنصري - أحق بأن يصدر عنه أفعال النفس من الجسم الذي له الكيفية المكسورة وهو المركب المزاجي.

و أما بطلان التالي، فلأننا نجد الأمر بخلاف ذلك وذلك ظاهر.

و إذا عرفت هذا فقلوه: «أو أحدها»: يريد به أحد البسائط العنصرية.

و قوله: «إذ ليس فيه»: يعني في المزاج.

البرهان الثاني: إن مقتضى المزاج نجده ممانعاً^١ عن مقتضى النفس، وكلما كان الأمر كذا

فكل واحد منهما مغاير للآخر؛ فالنفس غير المزاج.

أما الصغرى، فلأن المزاج الذي يغلب عليه البرودة مثلاً يكون مقتضاه الحركة إلى أسفل وقد تكون النفس لها إرادة حرّكته إلى فوق، فتتولد من الحركتين حركة ارتعاشية^٢ كحال من غلب البرد على عصبه.

و أما الكبرى، فلأن الشيء الواحد لا يكون ممانعاً عن مقتضى نفسه وذلك ظاهر. فهذا^٣ هو معنى قوله: «وكيف تكون النفس مزاجاً وهو يمانعها كثيراً عن التحريك».

البرهان الثالث: إن العضو اللامس تتغير كيفيته المزاجية عند اللمس، إلى الكيفية^٤ المضادة لها، كمن لمس الماء الشديد الحرارة، فإن كيفية عضوه اللامس تتغير إلى مشابهة كيفية الملموس؛ ولهذا إذا طال شروع يده في الماء، لم يبق يحس بحرارة ذلك الماء كما كان يحس بها أولاً، فلو كانت النفس هي الكيفية المزاجية لكانت إما الكيفية المعدومة أو الحادثة:

[١] لا جائز أن تكون هي المعدومة، إذ الشيء بعد عدمه لا يدرك؛ ولأننا نعلم قطعاً أن

المدرّك باقٍ في الحالتين فلا يكون المزاج المعدوم.

٢. آس ١: من الحركتين ارتعاشية.

٣. ت: كيفية.

١. آس ١: مانعاً.

٢. مع ٢: وهذا.

[٢] ولا جائز أن تكون هي الحادثة، لأنها شبيهة بالكيفية الملموسة؛ فلا يكون مدركة لها. ويدلّ عليه التجربة؛ لأنّ الشيء لا ينفعل عن نفسه ولا عن شبهه؛ ولا بدّ في الإدراك من الانفعال وإلا لكان المدرك في حالتي الإدراك وما قبله على السواء، وهذا خلف. فإذن المدرك شيء آخر غير المزاج هو المعنوي بالنفس. وبهذه الجملة يظهر المراد بقوله: «و تتغير عند اللمس إلى الضدّ فأنتى تدرك؟».

البرهان الرابع: إنّ العناصر المجتمعة في بدن الحيوان متداعية بطبعها إلى الانفصال و حصول كلّ منها في حيّزه الطبيعي، فلا بدّ لها من جامع يمنعها عن التفرّق والتشتّت؛ وذلك الجامع إمّا المزاج، أو غيره:

[ألف] فإن كان المزاج، فإمّا مزاج الأبوين، أو المزاج المختصّ بذلك الحيوان، أو مزاج

ثالث:

لكن يمتنع أن يكون مزاج الأبوين وإلا لما كان من الحيوانات ما يتولّد ويتوالد. و يمتنع أيضاً أن يكون المزاج المختصّ به:

[١] لأنّ مزاجه محفوظ بالتيام بسائطه، وذلك الالتيام لا بدّ له من قاسر، فذلك القاسر هو الحافظ لمزاجه، فيكون متقدّماً على ذلك المزاج تقدّماً بالذات، والشيء لا يتقدّم على نفسه.

[٢] ولأنّا نجد المزاج السيّء يعود^١ إلى الحالة الملائمة والمزاج المعدوم لا يعيد نفسه و لا مثله؛ على أنّ المزاج الفاسد إن لم يقس إلى أمر آخر لم يكن في ذاته فاسداً. و أمّا المزاج الثالث، فيعود الكلام فيه.

[ب] فتعيّن^٢ أن يكون الجامع أمراً غير المزاج وذلك هو المطلوب.

وهذه النكته تحتمل بحثاً كثيراً لكنّه لما كانت براهين تجرد النفس التي سيأتي تقريرها تُغني عنها، لا جرم علّم أنّ أصل ذكرها زيادة، فكيف المباحثة فيها والتفريع عليها؛ فلهذا اقتصرْتُ منها على تقرير ما في الكتاب فقط.

قال:

المورد الثالث
في النفس الناطقة
وفيه مقدّمة وأربع تلويحات

[المقدمة]

أليس أنّك لا تغيب عن ذاتك في حالتي نومك و يقظتك و صحوك و سُكرك، و
لو فرضتكَ مخلوقاً دفعهً على كمال من عقلك و ما استعملت حسّك في شيء منك و
غيرك منفرج الأعضاء لئلا يتلامس في هواء، غفلتَ عن كلّ شيء سوى إنيتك؛
فالأجسام و الأعراض التي لم تحصّلها بعدُ لا^١ مدخل لها في ذاتك التي عقلتها
دونها، غير محتاج إلى وسط و دليل و مشعر^٢ جرمي، فمعرفتكَ لذاتك و أنّها غير
جرميّة ضروريّة.

أقول: هذا الكلام يشتمل على مطلوبين:

المطلوب الأوّل، أنّ النفس الناطقة التي للإنسان جوهر مجرد ليس بجسم و لا عرض.
و برهانه أنّ ذات كلّ إنسان لا يغفل الإنسان عنها في حالة من الحالات الخمسة
المذكورة و هي حال نومه، و يقظته، و صحوه، و سُكره، و فرضه على الوجه المذكور. و كلّ

جسم و عرض فإنّ ذلك الإنسان يغفل عنه في حالة من الحالات الخمسة و هي الخامسة منها على^١ ما يعلمه كلّ ذي فطنة من نفسه علماً ضرورياً؛ ينتج^٢ من الشكل الثاني أنّ ذات كلّ إنسان ليست بجسم و لا عرض، فهي إذن جوهر مجرد.

إذا عرفت هذا، فقله: «أليس أنّك لا تغيب عن ذاتك في حالتني نومك و يقظتك»: يريد أنّه في حالة النوم يتصرّف في خيالاته، و قد يتصرّف في أمور فكرية عقلية، و في حال تصرّفه يشعر^٣ بأنّه هو الذي يتصرّف و ذلك شعور منه بذاته. قوله: «و لو فرضتّك»: أراد لو فرضت نفسك.

و قوله: «في هواء»: فائدة ذلك أن لا يكون موضوعاً على جسم صلب فينفع^٤ عنه فيشعر به؛ و أمّا الهواء فلا يحسّ به الإنسان إلا إذا صدمه صدماً عنيفاً أو ضغطة أو كانت له كيفية غير متشابهة لكيفية الجلد، و بدون ذلك لا يتنبّه الإنسان بلمسه.

و قوله: «غفلت عن كلّ شيء سوى إنيتك»: هذه مقدّمة اعتبارية ليس التصديق بها إلا لأهل الفطنة، مقصورة^٥ النفع عليهم، و من يتوقّف ذهنه على التفطين^٦ لهذا الاعتبار حتّى يكون مجوّزاً^٧ أن يكون الإنسان موجوداً كامل الخلقة و العقل غير مبلوّ^٨ بآفة، و قد فرض ذلك الفرض و لا يشعر بذاته، بل يكون حكمه حكم الجماد. فهذا البرهان معه ضائع و مع من يتفطن لها فهو قاطع.

المطلوب الثاني، أن معرفة كلّ أحد بذاته المخصوصة و شعوره بها ضروري غير مفتقر إلى وسط؛ لأنّ كلّ ما يفرض وسطاً فهو منفي بحسب الفرض المذكور. و لو كان ذلك بوسط لما أمكن حصوله بدون الوسط، لكنّه في هذا الفرض قد حصل بدونه، فليس حصوله بوسط.

و قوله: «غير محتاج إلى وسط و دليل و مشعر جرمي»: فيه تكرار لا حاجة إليه؛ فإنّ الدليل و المشعر الجرمي هما وسطان أيضاً، فإذا نفى مطلق الوسط فقد انتفيا من غير احتياج

١. آس ١: - على.

٢. از عبارت: «ولا يمكن أيضاً أن تنسب» در ص ٢١٣ تا اینجا، نسخه «د» با خط دیگری نوشته شده است.

٣. آس ١: - يشعر.

٤. آس ٢: - ينفعل.

٥. آس ١: مقصودة.

٦. آس ١: مجوز.

٧. س: مغلوب.

٨. مج ٢: عن التفطن.

إلى تخصيصهما بالذكر مرة ثانية؛ وكأنه ذكرهما على وجه التأكيد والتوسّع^١ في العبارة لا غير.

قال: سؤال: عرفت ذاتي بهذا الفعل فهو وسط.

جواب: في فرضك جعلت عرياً عن فعلك فلا وساطة^٢.

أقول: لما بين أن علم كل أحد بذاته المخصوصة علم ضروري بغير وسط، أورد عليه أن الفرض المذكور يستدعي فرضاً ومفروضاً؛ والفارض هو الإنسان، والمفروض فعل صدر عنه، فيكون قد عرف ذاته بواسطة ذلك الفعل وقلتم إنه عرف ذاته بغير وسط؛ هذا خلف. و أجاب بأن المفروض ليس فعلاً صدر عن الإنسان، بل المفروض^٣ هو كون ذلك الإنسان الفارض عرياً عن الفعل، فيكون أعني المفروض أمراً عديمياً فلا يكون وسطاً.

قال: سؤال: هذا الفرض فعل فهو وسط.

جواب: هو ترك فعل بل إنما هي خطرة إذا وضعتها وضعت^٤ ذا الخطرة وراءها معلوماً قبلها لا بها هو ذاتك.

أقول: هذا سؤال أورده على جواب السؤال المتقدم وتقريره أن المفروض^٥ وإن كان هو عرو الإنسان عن الفعل إلا أن فرض عروّه عنه هو^٦ فعل لا محالة، إذ الفرض غير المفروض، ولا يلزم من كون المفروض هو العرو عن الفعل، أن يكون فرض عروّه عن الفعل عرواً عن الفعل أيضاً، وإذا كان فعلاً سقط الجواب وبقي السؤال بحاله.

و تحقيق جوابه أن المفروض كما أنه متروكية^٧ فعل، فالفرض المذكور هو ترك فعل. و على تقدير أن يكون فعلاً فلا يمكن أن يكون وسطاً في معرفة الإنسان ذاته؛ لأن الإنسان إذا خطر بباله هذا الفرض، فالخطرة لابد وأن يكون لذي خطرة؛ وأن^٨ الذي أخطر ذلك بباله لابد وأن يعلم أنه هو المخطر؛ فكل ما^٩ وضعت الخطرة وضعت ذا الخطرة مغايراً لها؛ ولا يجوز أن يكون معلوماً بتلك الخطرة لأنك ما لم تتصور ذا الخطرة لم يمكنك تصورها، و ذو

٣. س: + و.

٦. مج ٢: - هو.

٩. مج ٢: وكلاً.

٢. مج ٢: فلا وسط.

٥. أس ١: - و.

٨. س: وإن كان.

١. ت: الوسع.

٤. مج ٢: ذلك.

٧. أس ٢: مزاولة.

الخطرة هو ذاتك فذاتك معلومة قبل الخطرة، لا بها. والوسط يجب أن يكون العلم به قبل العلم بما هو وسط له قبلية بالذات، فلا تكون تلك الخطرة وسطاً وهو المطلوب.

قال:

ذكر عرشي

كل جرمٍ وعرضٍ فيه من بدنك وغيره، مشارٌ إليه من جهتك بأنه «هو»، وكلّ مشارٍ إليه من جهتك بأنه «هو»، مفرزٌ عنك على أنّه غير كلّك^١ وجزئك؛ فكلّ جرم وعرضٍ فيه، مفرزٌ كذا. وإذا أفرزت فلا تكون مجموعها لعدم جزئيتها لك؛ فذاتك غير جرمية أصلاً ولا جهتية.

ذكر تنبيهي^٢:

إهابك إن قدرت تبدّله دريت بقاء إيتيك وكذا لحمك وعظمك، فلا مدخل لها فيها، وقد عقلتها مع غفلتك عن قلب و دماغ وكبد؛ فإنها معلومة^٣ لك بالتشريح؛ وقد يخطر ببالك ما لك منها في كلّ عام مرّةً أو مرّتين، ولست بعازب عن إيتيك فما لا مدخل له فيها في العقل لا تقوّمها. فانت وراء الجميع أنّها ذاتٌ طال ما ذهل عنها الغافلون؛ هي جوهر لا بأس أن نسميه^٤ «النفس الناطقة»؛ وهي التي ﴿قد أفلح من زكّيتها وقد خاب من دسّيتها﴾^٥، فاعرفها ولا تكوننّ من الذين ﴿نسوا الله فأنساهم أنفسهم﴾^٦.

ذكر آخر:

لو لم يتحلل من بدنك شيء وأتت الغاذية بما أتت، لزاد عظم بدنك - كثيراً جداً

١. آس ٢ (نسخه بدل): ذاتك. ٢. مج ٢: تنبيهات. ٣. آس ١، ت: معلوم. ٤. مج ١: التسمية. ٥. شمس (٩١): ٩ - ١٠. ٦. اقتباس از سوره حشر (٥٩)، آيه ١٩.

على ما عهدت سيمًا عند وقفة النامية، وإذا ثبت التحلل و دريت عكوف الحرارة على التحليل والتنقيص وغيرهما^١ من الأسباب^٢ أنت في كل سنة ذات أخرى؟ أو ذات منتقصة إنيتها؟ أم هي ذات لا تتحلل؟ فهي غير متجزئة. نبتك! فانتبه أنها شعلة ملكوتية لاهوتية تعالت عن انطباع مادة وأن تكون نفس المزاج.

سؤال: أما النفس التي لنا تبيئت^٣ بتببيات مضت و براهين: إلا أنني لهذا الذكر الأخير كنت أشك في حيوانات أخرى كالفرس مثلاً، فإن تحلل أجزائه أيضاً بين؟ ثم إن كانت نفسه - كما قيل - منطبعة^٤ أم هي في روح يتحلل شيئاً فشيئاً على الولاء؟ أو هي في عضو ولا بد فيه من التحلل؟ أم شيء^٥ ما من بدنه كذا، فيكون فرس^٥ عام أول إلى هذه السنة ممتنع البقاء بل كل أسبوع فرس متجدد؟ والحدس يحكم بطلانه؛ أو فيه عضو ليس للحرارة عليه سلطنة بالتحليل والتنقيص، فليس بعنصري؟ و لو نقص العضو لنقصت^٦ ذات الفرسية؛ أم هي نفس كما لنا؟ نبتني^٧ بحاله.

جواب: فيه سرّ سيايتك فانتظره مفتشاً.

أقول: إن الذكر الأول من هذه الثلاثة، يدل على ما دلّ عليه ما قبله، وهو أن ذات الإنسان التي في^٨ نفسه ليست بجسم، ولا حالة في جسم أصلاً، سواء كان الجسم هو مجموع البدن أو جزء من أجزائه أو خارج عنه، وسواء كان^٩ العرض حالاً في البدن، أو في بعض أجزائه، أو في^{١٠} جسم خارج عنه؛ وبهذا يظهر معنى قوله: «كل جرم^{١١} و عرض فيه، من بدنك وغيره».

و قوله^{١٢}: «و إذا أفرزت فلا تكون مجموعها لعدم جزئيتها لك»: يريد أن الأجسام و أعراضها إذا كانت مفرزة عن ذاتك، فلا تكون ذاتك مجموعاً مركباً من أفرادها؛ إذ لو كانت

١. آس ١: - أ.

٢. ت، مج ١، مج ٢: متبينة؛ آس ٢: مثبتة.

٣. ت، مج ١: فرسي.

٤. آس ١: هي.

٥. آس ١: - جرم.

٦. آس ٢: غيرهما؛ سائر نسخها: غيرها.

٧. ت، مج ١، مج ٢: متبينة؛ آس ٢: مثبتة.

٨. مج ١: فرسي.

٩. آس ١: هي.

١٠. آس ١: - جرم.

١١. آس ١، ت: لنقص.

١٢. س: + ذلك.

١٣. آس ١: - قوله.

كذا لكان كل واحد من تلك الأفراد جزءاً من ذاتك؛ لكنه قد برهن على عدم كونها أجزاءً من ذاتك؛ هذا خلف.

و قوله: «فذاك غير جرمية أصلاً ولا جهتية»: يريد بـ«الجرمية» الأجسام و ما يحل فيها، و أكد بـ«أصلاً» لئلا يتوهم أن الأجسام الخارجة عن البدن و كذا أعراضها، خارجة عن هذا الحكم؛ و قد عرفت أن البرهان يعمها. و «الجهتية» هي ما تكون في جهة من الجهات بحيث يمكن أن يشار إليها بأنها هاهنا أو هناك.

فإن قيل: هلا استغنى بنفي كونها جرمية عن نفي كونها جهتية مع أنهما متلازمان كتلازم^١ نقيضيهما.

قلنا: تلازم نقيضيهما لا يتبين إلا بنفي الجواهر الأفراد؛ فأراد أن يتم البرهان من غير^٢ حوالة على بطلان الجوهر الفرد.

و أمّا الذكر الثاني، فحاصله أنه لو كانت ذاتك هي البدن أو بعض مقوماته لما أمكن تعقل ذاتك مع الغفلة عن البدن و مقوماته؛ و التالي باطل فالمقدم مثله؛ فهو يفيد بعض ما أفاده الذكر السابق عليه، و لهذا أخره عنه.

و قد يمكن تقريره على وجه يفيد جميع ما أفاده ما قبله و هو أن يقال: لو كانت ذاتك جسماً أو عرضاً فيه^٣، لما أمكن تعقلها مع الغفلة عن كل الأجسام و الأعراض؛ و يبطلان التالي - كما مر في الفرض المذكور - يتبين بطلان المقدم.

و إذا تقرّر هذا، فقوله: «إهابك إن قدرت تبدّله دريت بقاء إنيتك و كذا لحمك و عظمك فلا مدخل لها فيها»: أراد بـ«الإهاب» الجلد و بـ«الإنية» الذات؛ و المقصود من هذا الكلام التنبيه على أن إنيتك مغايرة لأعضائك الظاهرة.

و^٤ قوله: «و قد عقلتها مع غفلتك عن قلب و دماغ و كبد»: فالمقصود منه التنبيه على أنها مغايرة للأعضاء الباطنة. و إنما خصّص بالذكر «القلب» و «الدماغ» و «الكبد» لأنها هي الأعضاء الرئيسة بحسب بقاء الشخص، كما دلّت عليه المباحث الطبية؛ فهي مظنة أن يتوهم

٣. س: - فيه.

٢. ت: غيره.

١. ت: ليلازم.

٤. مج ٢: - و.

فيها أنها هي النفس. ولو^١ كانت النفس شيئاً من أعضاء البدن لكان الأولى بذلك العضو أن يكون أحد هذه الثلاثة.

وإنما قدّم «القلب» لأنه هو الرئيس المطلق كما سبق.
وقدّم «الدماغ» على «الكبد» لأن الدماغ مبدأ الحسّ والحركة الإرادية؛ والكبد مبدأ القوى الطبيعية؛ ولا شك في أفضلية تلك القوى على هذه.

وقوله: «فإنها معلومة لك بالتشريح»: يريد أنه لولا التشريح لما علم الإنسان وجود شيء من أعضائه^٢ الباطنة ألبتة وهو مع ذلك لا يغفل عن إنبيته.

وقوله: «وقد يخطر ببالك ما لك منها في كلّ عام مرّة أو مرّتين»: قصد ترصيع الآيّة وهي: ﴿أولايرون^٣ أنهم يفتنون في كلّ عام مرّة أو مرّتين﴾^٤.

قوله: «إنها ذات طال ما ذهل عنها الغافلون»: يريد بذلك الذهول عن تكميلها لا عن إنبيتها وإلا لكان مناقضاً لحكمه بأنك لست بعازب عن إنيتك.

وقوله: «هي^٥ جوهر»: هذا ممّا لم يتبيّن من هذا البرهان بل يتبيّن من غيره وربما كان مراده بـ«الجوهر» هاهنا الذات لا الجوهر الذي يقال في مقابله العرض على ما هو المصطلح عليه بين الحكماء.

وأمّا الذكر الثالث، فمقصود الفائدة على نفي كون نفس الإنسان هي البدن أو جزؤه أو ما يحلّ فيهما؛ ولهذا أخره عن الذكرين الأولين.

وقوله: «تعالت عن انطباع مادة»: يريد المادة البدنية فإن انطباعها في بعض العناصر أو الأفلاك وإن كان باطلاً إلا أن بطلانه لا من هذا الدليل بل من غيره.

وقوله: «وأن يكون نفس المزاج»: هذا بعد نفي انطباعها في مادة ممّا لا حاجة إلى ذكره؛ فإن المزاج من جملة الأعراض الماديّة، ولكنّه خصّصه بالذكر بعد اندراجها فيها على وجه التنبيه والتأكيد لا غير.

وقوله: «فيه سرّ سيأتيك فانتظره مفتشاً»: فاعلم أن هذا السرّ مذكور في أواخر العلم

٣. نسخه ها: ألم تر.

٤. ت: + أجسام.

٢. مع ٢: الأعضاء.

٥. س: وهي.

١. مع ٢: فلو.

٤. توبه (٩): ١٢٦.

الإلهي عند كلامه في «التناسخ»؛ وقد شكك بهذا السؤال بعينه هناك و لم يجب عنه جواباً كافياً في دفعه؛ و كأنّ تسميته له بـ«السرّ» و ترك الجواب الكافي في الموضع الذي أحال بالجواب عليه، تنبيهٌ يقارب التصريح في أنّه يعتقد أنّ لباقي الحيوانات نفوساً ناطقة كما للإنسان؛ و من يتأمل السؤال المذكور يجد حدسه حاكماً بصحته و أن لا جواب عنه، لكن مع قطع النظر عن الحدس، أو عند من لا يكون له ذلك الحدس لا يتعذر منع بعض مقدماته و ذلك ظاهر لمن يتأمله.

قال:

التلويح الأول

في شرح لها و قواها و بعض أحوالها

و حدّها على ما يعمّ الإنساني و الفلكي^١ أنّه جوهر ليس عن المادة و لا فيها؛ من شأنه أن يحرك الجسم و يدرك الأشياء و كفاك هذا. فإن أردت تخصيصها بالفلك، فقيّدها بالفعل، أو بالإنسان فقيّدها بجواز الفعل و القوة.

أقول: هذا الكلام يتوجّه عليه سؤالان:

أحدهما، أنّ صاحب الكتاب يرى أنّ لباقي الحيوانات نفوساً ناطقة كما للإنسان - على ما يظهر من كلامه لكلّ من تأمله تأملاً شافياً - فلم خصّ الحدّ المذكور بالنفوس الإنسانية و الفلكية، و لم يدخل فيه نفوس الحيوانات الباقية؟
و ثانيهما، أنّه قد بيّن في كثير من كتبه أنّ الجوهر ليس بجنس، فكيف جعله في هذا الحدّ جنساً؟

و الجواب عن الأوّل، أنّه و إن لم يدخل نفوس غير الإنسان من الحيوان في الحدّ، فإنّه لم يصرّح بخروجها عنه، فإنّ عمومه للإنساني و الفلكي لا ينافي عمومه لغيرهما، و لا ينافي أيضاً عدم عمومه^٢ لذلك الغير؛ و هو و إن كان يرى مشاركة سائر الحيوانات للإنسان في

جوهرية نفوسها و تجرّدها عن المواد، فإنه لم يصرّح بذلك و جعله من الأسرار المكتومة. و عن الثاني، أنّه كثيراً ما يعبر عن مطلق التعريف بـ«الحدّ»^١ على وجه التجوز؛ ولعله قد تساهل في هذا الموضع و جعل «الجوهر» جنساً لتلايخالف المشهور في أمر لا يجدي فيه المخالفة نفعاً. و ما ليس عن المادة هو ما لا يتركّب عن المادة و عن غيرها كالأجسام المتنوّعة، فإنّ الماء و الهواء و ما يجري مجراهما ليس عبارة عن الصور النوعية فقط بل عن المجموع المركّب منها و من المادة الجسميّة. و ما ليس في المادة هو ما لا يحلّ فيها كالصور و الأعراض الجسميّة. و ما من شأنه أن يحركّ الجسم و يدرك الأشياء هو أعمّ من أن يكون محرّكاً و مدركاً بالفعل، أو أن يكون كذلك بالقوّة؛ فالفلك^٢ له ذلك بالفعل أبداً؛ و الإنسان ليس كذا؛ بل ربّما خلا عن التحريك و الإدراك.

و يجب أن تعلم أنّ الذي ثبت أن^٣ له ذلك بالفعل أبداً من الأفلاك، إنّما هو الفلك المحدّد للجهات لا غير؛ و أمّا ما لم تتبيّن استحالة الكون و الفساد عليه منها، فلا يتيقّن ذلك فيه^٤.

و «التحريك» المذكور هو التحريك الإرادي و إلّا لم تكن النفس الإنسانية خالية عنه ألّبتة^٥، كالحركات الطبعية كما للقلب و الشرائين، و كالحركات التي توجبها القوى النباتيّة كحركة النموّ و إحالة الغذاء. و على تقدير خلوّها عن هذه التحريكات وقتاً ما فإنّ ذلك لا سبيل لنا إلى الجزم به.

و المراد بـ«إدراك الأشياء» إدراك^٦ ما يغيّر ذات المدرك و إلّا لم ينفكّ نفس الإنسان عنه أيضاً كما ستعرف.

قال: و تنقسم قواها إلى نظريّة و عمليّة؛ و كلّ منهما يسمّى «عقلاً» فإنّ العقل^٧

قد يقال على التصورات و التصديقات الفطرية و على غيرها.

فـ«العاملة»: قوّة محرّكة لبدن الإنسان إلى الأفاعيل الجزئية على مقتضى آراء

تخصّها صلاحية^٨.

١. س: - بالحد.

٢. مع ٢: و الفلك.

٣. آس ٢: - أن.

٤. مع ٢: - فيه.

٥. مع ٢: أبداً.

٦. مع ٢: إدراكاً.

٧. آس ١، آس ٢: وإن كان العقل.

٨. مع ٢: صلاحه.

و لها نسبةٌ إلى القوّة النزوعيّة و منها يتولّد الضحك و الخجل و البكاء و نحوها؛ و نسبةٌ إلى الحواس الباطنة و هي استعمالها في استخراج أمور مصلحيّة و صناعات و نحوهما؛ و نسبةٌ إلى القوّة النظرية و منها تحصل المقدمات المشهورة.

و العمليّة هي التي ينبغي أن تتسلط على سائر قوى البدن.
و من موجبات الشقاوة و البعد عن البارئ - جلّ شأنه - انفعالها عن القوى و تسلطُ القوى عليها؛ فالنفس و قوى البدن كلّ منها^١ تنفعل عن الآخر؛ و لولا الانفعال ما كان بعضُ الناس أشدَّ غضباً و نحوه من الملكات.
و أنت إذا فكّرت في جبروت ربّنا الأعلى و كبريائه^٢ و الكروبيين من ملائكته^٣ - الذين هم أنوار و أشعة لجلاله - أو سمعت من صحيفة إلهية آية^٤ تشير إلى الملكوت، أو إلى المعاد و المشرق^٥ إلى الله الحق، يقشعرّ جلدك و تضطرب أعضاؤك، إنّما هو نورٌ قدف في نفسك فانعكس^٦ إلى هيكلك فانفعلت القوى عن النفس.

[في معاني العقل]

أقول: إنّ «العقل» يقال على معان عدّة^٧، منها ما ذكره في هذا الكتاب، و منها ما لم يذكره فيه:

فالذي ذكره في هذا الكتاب هو ما يدلّ عليه اسم «العقل» عند الحكماء، و هو على معان ثمانية:

أحدها، ما يقال على التصورات و التصديقات الحاصلة^٨ للنفس بالفطرة؛ و هذا هو الذي ذكره الفيلسوف في كتاب البرهان، و فرّق بينه و بين «العلم» بأنّ «العلم» ما حصل بالاكْتساب.

٢. مج ٢: كبرياه.

١. آس ١: البدن كلّها؛ آس ٢: البدن كل منهما.

٣. آس ١: - من ملائكته. ٤. آس ٢: آيات؛ آس ١، مج ٢: أنّه.

٥. مج ٢: المسير. ٦. مج ١: و انعكس. ٧. مج ٢ (نسخه بدل): عشرة.

٨. مج ٢: الحاصلين.

و ثانيها، «العقل النظري» و هو قوّة للنفس تقبل ماهيات الأمور الكلّية من جهة ما هي كلّية.

و ثالثها، «العقل العملي» و هو قوّة محرّكة لبدن الإنسان إلى الأفاعيل الجزئية على مقتضى آراء تخصّها صلاحية.

و الخمسة الباقية، هي العقل الهولاني، و العقل بالملكة، و العقل بالفعل، و العقل^١ المستفاد، و العقل الفعال. و سيأتي شرح كلّ واحد منها.

و أمّا الذي لم يذكره^٢ في هذا الكتاب:

فمنه، العقل الذي يقال لصحّة الفطرة الأولى من الناس، و عرّفوه بأنّه «قوّة بها يكون التمييز بين الأمور القبيحة و الحسنة».

و منه^٣، العقل الذي يقال لما يكتسبه الإنسان بالتجارب من الأحكام الكلّية، و عرّف بأنّه «معان مجتمعة في الذهن تُستنبط بها المصالح و الأغراض».

و منه^٤، العقل الذي هو هيئة محمودة للإنسان في حركاته و سكوناته و كلامه و اختياره. و هذه المعاني الثلاثة هي التي يَطلق عليها الجمهورُ اسمَ «العقل».

و «العقل» يقال على المفهومات الأحد عشر باشتراك الاسم. و بهذا يتبيّن المراد بقوله: «و على غيرها».

قوله: «و لها نسبة إلى القوّة النزوعية و منها يتولد الضحك و الخجل و البكاء و نحوها»: فاعلم أنّ هذه كلّها لم يتحقّق وجود شيء منها لغير الإنسان من الحيوان^٥.

و «الضحك»، هو انفعال نفسانيّ تابع لانفعال آخر تسمّى بـ«التعجّب» التابع لإدراك الأشياء النادرة.

و «الخجل»، هو انفعال نفسانيّ يتبع الشعور بأنّ الغير حصل له شعور بأنّه فعل شيئاً من الأشياء التي لا ينبغي أن يفعلها بحسب اعتقاد ذلك الغير من حيث هي كذلك.

و «البكاء»، هو انفعال من النفس تابع للانفعال الذي^٦ هو الضجر التابع لإدراك الأشياء الموزية.

١. آس ١: -العقل.

٢. آس ١: لم يذكر.

٣. ت. آس ١: منها.

٤. ت. آس ١: منها.

٥. آس ١: الحيوانات.

٦. آس ٢: التي.

قوله: «و نسبة إلى القوة النظرية و منها تحصل المقدمات المشهورة»: فاعلم أن من مصالح المشاركات الإنسانية ما يدعو إلى^١ أن يكون في جملة الأفعال التي من شأن الإنسان أن يفعلها أمور لا ينبغي له فعلها و تعلم ذلك صغيراً و ينشأ عليه، و يكون قد تعود^٢ منذ صباه سماع أن تلك لا ينبغي^٣ أن يفعل حتى يصير اعتقاد ذلك كالأمر العزيمي^٤ له، و أن يكون له أفعال أخرى بخلاف ذلك:

فالأولى، هي^٥ الأفعال القبيحة، مثل أن «الكذب قبيح» و أن «الظلم قبيح». و الثانية، هي الأفعال الجميلة، مثل أن «شكر المُنعم واجب» و أن «ردّ الوديعة واجب». قوله: «و العملية هي التي ينبغي أن تتسلط على سائر قوى^٦ البدن»: فاعلم أن هذا إنما يتم بأن تحصل في القوى البدنية هيئة الإذعان و الانقياد، و للقوة الناطقة هيئة الاستعلاء و الانفعال، فإن الذي هو عكس هذا يجعل النفس قوية العلاقة مع البدن، شديدة الانصراف إليه. و ستعلم أن اشتغالها بجهة البدن هو الذي يحجبها عن الاتصال بالصرف بمحلّ سعادتها. و بقدر قوة تلك العلاقة و ضعفها تكون قوة الحجاب و ضعفه؛ فلهذا^٧ كان تسلطها على سائر القوى البدنية هو الذي ينبغي؛ و به يظهر معنى قوله: «و من موجبات الشقاوة و البعد عن البارئ - جلّ شأنه - انفعالها عن القوى و تسلط القوى عليها». و من هاهنا إلى آخر الكلام استشهاد على انفعال النفس عن القوى البدنية، و انفعال القوى البدنية عن النفس. و اعلم أن لهذه الأشياء و أمثالها أسباباً عدة لا سبيل إلى حصرها على الوجه التفصيلي؛ و أما على وجه الإجمال^٨:

فمنها، ما هو بسبب استعدادات تلحق من القوى البدنية و أحوال المتخيلة. و منها، ما هو بسبب كثرة التفات النفس و قلته إلى أحد الجانبين العالي و السافل. و منها، بسبب أحوال المزاج كما قد يكون بعض الأمزجة أشدّ مناسبة للغضب، و بعضها أشدّ مناسبة للشهوة؛ و كذا الخوف و الغمّ و غيرها.

٣. آس ٢: له.

٦. آس ١: القوى.

٢. آس ٢: ذلك.

٥. آس ١: + مثل.

٨. مج ٢: الإجمالي.

١. آس ١: - يدعو إلى.

٤. مج ٢: الضروري.

٧. آس ١: ولهذا.

و منها، ما يكون لأمر^١ سمائية و أحوال إلهامية كامتصاص الطفل للثدي، و تغميض^٢ عينه عند ما يقصدها إنسان بأصبعه، و كحُبِّ الولد و أمثال ذلك.

و عند التحقيق فكلّ هذه الأشياء يرجع إلى الأمور السمائية على حسب هيئات^٣ و أسباب خفية يصرف إلى فعل فعل ممّا يتمّ به الشخص أو النوع.

قال: سؤال: هذه القوة، إن كانت عرضاً فكيف كان له رتبة التحريك بل كان من قبيل شوق و إرادة؛ أو جوهرأ فالنفس هيولى انطبع فيها صورتان نظريّة و عمليّة و ما أحدث^٤ إلا ذاتاً وحدانيّة^٥.

جواب: قيل: إنّ النفس «نوع» تحت الجوهر، فله فصل بالضرورة و كلّ ما كان كذا فلا عجب أن تكون فيه حيثيتان:

إحداهما، هي الوجه الذي إلى القدس، بها تأخذ الصور الكلية و العلوم كلّها، و بها يجب أن يدوم انفعالها عن القدس.

و الأخرى، هي الوجه الذي إلى البدن و بها ينبغي أن يتسلّط و لا يتسلّط عليها. سؤال: عاد الكلام إلى الحيثيتين^٦، أهما من ذاتيات النفس؟ فهما جوهران و ليس أحدهما جنساً و لا مادة للآخر و ليس لكلّ مقوم للحقائق البسيطة جعل غير ما للآخر؛ بل مجموع المقومات فيها موجود واحد^٧ بسيط يتحد أثره؛ ثمّ هما متفاوتان كما قيل^٨ في الأنبياء و غيرهم بالشدة و الضعف؛ و لا كذلك قالوا في الجوهر؛ فتعيّن أنّهما لازمان فيلزم عرضيتهما.

جواب: ما أوجب البحث الكثير أنّ هاتين اعتباران إضافيتان يختلفان بالاستعدادات^٩ التي تشتدّ و تضعف إلى الجنبه العالية و السافلة لا غير و النفس ذات واحدة غير مركّبة عن جوهرين مادّي و صوريّ.

١. آس ١: الأمور. ٢. مج ٢: بغض. ٣. مج ٢: أو. ٤. آس ٢: أخذت. ٥. مج ٢: واحدة؛ سائر نسخهها: وحدانيّة. ٦. آس ٢ (نسخه بدل): + أنّهما. ٧. آس ١: أحد. ٨. مج ٢: - قيل. ٩. مج ٢: الاستعدادات.

[أسئلة على كيفية تعلّق العقل العملي على النفس و الجواب عنها]

أقول: لما ذكر أن العقل العملي و العقل النظري قوتان من قوى النفس الإنسانية، أورد على ذلك سؤالاً و تقريره: أن القوة التي هي العقل العملي لو كانت موجودة في النفس لكان لا يخلو إما أن يكون عرضاً أو جوهرًا؛ والقسمان باطلان فكونهما موجودة باطل. أما الشرطية، فسنحقّقها في تقاسيم الوجود.

و أما أنها ليست بعرض، فلاّتكم جعلتموها محرّكة لبدن الإنسان - على الوجه الذي سبق ذكره - و لا شيء من العرض بمحرّك للبدن كذلك، لأنّ رتبة العرض تقصر عن التحريك، فلا شيء من القوة العملية بعرض؛ وعلى تقدير أن لا تقصر رتبته عنه فإنّه لا يخرج ذلك العرض حينئذ عن^١ أن يكون إما «شوقاً» أو «إرادة»، إذ باعتبارهما يتحرّك بدن الإنسان إلى الأفاعيل المذكورة؛ وكلامنا في إثبات قوة في الإنسان مغايرة لهما. و أما أنها ليست بجوهر، فذلك الجوهر إمّا قائم بذاته أو بغيره:

و الأول، باطل لأنّ كلامنا في قوة حاصلة لنفس الإنسان قائمة بها^٢؛ ولهذا لم يتعرّض لهذا القسم في الكتاب.

و الثاني، يقتضي أن يكون العقل العملي صورة حالة في هيولى إذ كلّ جوهر حالّ في محلّ فهو كذا - كما ستعلم - و يكون العقل النظري لا محالة صورة أخرى كذلك أيضاً. و على هذا فتكون نفس الإنسان هيولى انطبع فيها صورتان: إحداهما القوة النظرية، و الأخرى القوة العملية؛ فهي إذن مركبة من هيولى و صورتين^٣؛ لأنّ الصورة لا تكون إلّا داخلية مقومة، و النفس التي كلامنا فيها إنّما أخذت على أنّها ذات وحدانية، كما يتحقّق ذلك ممّا سيأتي.

و قد أجيب عن هذا السؤال بجواب غير مرتضى عند صاحب الكتاب و تقريره: أنّ الجوهر جنس تحته أنواع من جملتها النفس - و بيانه يأتي في أوائل علم ما بعد الطبيعة - فالنفس داخلية تحت الجنس، و كلّ ما دخل تحت الجنس فهو مركّب من الجنس و الفصل،

١. ت: - عن.

٢. آس ١: - قائمة بها.

٣. س: صورة.

فالنفس مركبة من جنس هو الجوهر وفصل امتازت به عن باقي الجواهر. وهذا إنما هو^١ جواب معارضة، لا جواب حل؛ لأن البراهين التي يأتي ذكرها دلت على أن نفس الإنسان وحدانية لا تركيب فيها. وهذا الكلام دل على تركيبها من جوهر وشيء آخر هو فصلها؛ وإذا كان فيها تركيب معنوي فلا عجب أن تكون فيها حيثيتان:

إحدى حيثيتين، هي العقل النظري^٢ وهي الحيثية التي باعتبارها ينفعل عما فوقها أعني عن العقول الفعالة والنفوس السمائية، وهي الوجه الذي إلى القدس وبها تأخذ النفس الصور الكلية والعلوم كلها؛ و«الإنسان الكامل»^٣ تكون هذه فيه، دائمة الانفعال عما من شأنه أن يفعل فيها من جانب القدس.

والحيثية الأخرى، هي العقل العملي وهي التي باعتبارها يفعل فيما دونها وهو البدن وقواه. ومن كمالات الإنسان أن تكون هذه القوة متسلطة على باقي قوى البدن؛ وأن لا يكون باقي^٤ القوى متسلطة عليها؛ وقد نبهت على ذلك و سنحققه؛ فالعقل العملي جهة فعلية، والعقل النظري جهة انفعالية.

ولما قرّر هذا الجواب أورد عليه سؤالاً وهو أن حيثيتين المذكورتين إما من ذاتيات النفس، أو لا من ذاتياتها:

فإن كانتا من ذاتياتها فهما جوهران لأن مقوم^٥ الجوهر يجب أن يكون جوهرًا وهذا باطل لوجهين:

الوجه الأول، أن الجوهرين المذكورين ليس أحدهما جنساً ولا مادة للآخر^٦، وليس لأحدهما جعل غير ما للآخر، بل جعلهما واحد؛ لأن النفس بسيطة - كما ستعلم - ومقوم الحقائق البسيطة ليس له جعل غير ما للمقوم الآخر، بل جعل المقومين جعل واحد؛ وإذا اتحد الجعلان لم يختلف التأثير لكنه قد اختلف، هذا خلف.

و الوجه الثاني، أن كل واحد من العقل النظري والعقل العملي يختلف في الأشخاص بالشدة والضعف، فإنهما في الأنبياء أقوى وفي غيرهم أضعف؛ وقيل في الجوهر إنه غير

٣. آس ٢: + هو الذي.

٦. س: - للآخر.

٢. آس ١: - و.

٥. ت: مفهوم.

١. آس ١: - هو.

٤. آس ١: - باقي.

قابل للشدة والضعف؛ وهذا ينافي كونهما جوهرين؛ فبطل كون الحثيثين من ذاتيات النفس.

فبقي أنهما لازمان أو أن أحدهما مقوم والآخر لازم؛ وهذا الأخير لم يذكره في الكتاب؛ وهو يقتضي التركيب في ذات النفس وكلامنا مبني على بساطتها، فتعين كون كل واحد منهما لازماً فيكونان عرضين؛ ويعود^١ المحال في أن للعرض رتبة التحريك وأن^٢ العقل العملي هو الشوق والإرادة، لا أمر مغاير لهما، هذا خلف.

واعلم أن هذا السؤال هو من قبيل المعارضة أيضاً؛ لأنه مبني على أن مقوم الجوهر جوهر، وعلى أن الجوهر لا يقبل الشدة والضعف، وأن العرض ليس له رتبة التحريك؛ وهذه الأحكام غير يقينية؛ وصاحب الكتاب قد بين في غير هذا الموضع^٣ أن^٤ الأمر بخلافها. ولما زيف جواب ذلك السؤال بهذا السؤال المعارضي ذكر عقيبه ما هو الجواب الحقيقي عنده وهو أن القوتين ليست بجوهر ولا عرض، بل هما اعتباران إضافيان يختلفان بالاستعدادات التي تلحق النفس بسبب القوى البدنية وغيرها. وتلك الاستعدادات^٥ قابلة للشدة^٦ والضعف؛ فالنفس مع بساطتها باعتبار إضافتها إلى الجنبه العالية واستفادتها للعلوم منها، يسمى «عقلاً نظرياً»، وباعتبار إضافتها إلى الجهة السافلة وهي البدن وقواه، يسمى «عقلاً عملياً».

ومما يدل على أن العقل النظري والعملي ليسا بقوتين قارّتين موجودتين في النفس البسيطة كصورتين - ولم يذكره في هذا الكتاب وذكره في غيره^٧ - أنه إن لم نعللها بخارج لزم انفعال الشيء عن ذاته مع بساطته وهو محال؛ وإن عللناها بخارج أمكن لحوقهما و^٨ لا لحوقهما فأمكن تعقل نفس غير مدركة ولا محرّكة وهو باطل.

قال: والنفس قابلة للمعاني بالقوة والفعل.

ف«القوة» على مراتب ثلاثة:

٣. س: + إلّا.

٢. س: فإن.

١. س: فيعود.

٥. ت: - التي تلحق النفس ... وتلك الاستعدادات.

٤. ت: لأن.

٧. المشارع، المشرع الرابع، فصل ٧.

٦. آس ١: لشدة.

٨. آس ١: أو.

أحدها، هي الاستعداد الأول الذي للطفل الساذج، هي التي سميت «العقل الهيلواني».

واستعداد آخر وهو ما يحصل لها^١ بعد المعقولات الأول فيتهياً لإدراك الثواني إمّا بالفكر أو الحدس ويسمى «العقل بالملكة».

ثمّ يحصل للنفس بعدها^٢ قوّة وكمال: أمّا «القوّة» فهي أن يكون لها تحصيل المعقولات المفروغ عنه متى شاءت بملكة من غير طلب وهذا هو الاستعداد الأقرب ويسمى^٣ «عقلاً بالفعل».

وأمّا «الكمال» فهو أن تكون المعقولات لها حاصلةً بالفعل مشاهدة ويسمى «العقل المستفاد» وبه تمّ جنس الحيوان؛ ويتمّ به نوعه الإنساني؛ وعنده تكون النفس تشبّهت بالمبادئ صائرة عالماً عقلياً.

[مراتب العقل النظري]

أقول: إنّما سمّي الاستعداد الأول بـ«العقل الهيلواني» تشبيهاً له^٤ بالهيلي الأولى التي ليست في حدّ ذاتها ذات صورة من الصور، وهي موضوعة لكلّ الصور. والمعقولات الأول، هي المقدمات التي تقع بها التصديق لا بالاكْتساب ولا بأن يشعر المصدّق بها أنّه كان يجوز أن يخلو عن التصديق بها. والثواني، هي العلوم النظرية.

والمراد بـ«الفكر» هاهنا هو حركة ذهن الإنسان نحو المبادئ للمطالب، ليتأدّى منها إلى المطالب وسيأتي.

و«الحدس» هو سرعة هجوم النفس إلى نيل الحدّ الأوسط إذا وضع المطلوب، أو نيل الحدّ الأكبر إذا وجد الأوسط من غير طلب كثير. وبالجملة، هو شدّة تأتي الانتقال من المعلوم إلى المجهول.

١. آس ٢: لها؛ سائر نسخهها: - لها.

٢. مج ٢: بعدها للنفس.

٣. س: - له.

٤. آس ١: سمي.

و مراده بـ«المشاهدة» المذكورة في الكمال الذي هو العقل المستفاد أن يكون إدراك النفس للمعقولات من غير منازعة من قوّة أخرى؛ وكأنّ هذا لا يوجد للنفس الإنسانية في هذه الحياة إذ لا تخلص لها قوّة واحدة من غير أن ينازعها أخرى.

و حال هذه المشاهدة في المعقولات كحال المشاهدة البصرية، فإنّ البصر عند ما يبصر لا ينازعه التخيل ولا شيء آخر.

و المشاهدة المذكورة و إن صاحبها الحدّ الأوسط فكأنّه غير محتاج إليه بخلاف «اليقين»، فإنّه من حيث هو يقين يكون يتمثل الحدّ الأوسط لا محالة، وهو إدراك مع منازعة لقوّة أخرى.

و اعلم أنّ العقل الهولاني و الذي بالملكة و الذي بالفعل و العقل المستفاد، تارةً يطلق على نفس الاستعدادات المقدّم ذكرها؛ و تارةً يطلق على النفس^١ باعتبار تلك الاستعدادات؛ و تارةً يطلق على قوى حاصلة في النفس تتبعها الأحوال المذكورة. و الأخير من هذه الثلاثة لم أجد عليه برهاناً؛ و الأوّل هو المذكور في الكتاب.

قال: و هو المخدم المطلق و الرئيس، خدمه العقل بالفعل، المخدم للعقل بالملكة، المخدمة^٢ للعقل الهولاني، المخدمات كلّها للعقل العملي، المخدم للوهم، المخدم لقوّة بعده هي الحافظة، و أخرى قبله هي المتخيلة. و خدمها الخيال، المخدم للحس المشترك، المخدم للحواس الظاهرة. و خدمتها أيضاً القوّة النزوعية، المخدمة لقوّتها اللتين سبقتا. و خدم القوى كلّها الكيفيات. و خدم الانفعاليّتان الفعليّتين، فسبحانه من ناظم الوجود أحكم الحاكمين لطيف لما يشاء.

أقول: أمّا خدمة العقل بالفعل للعقل المستفاد، و خدمة العقل بالملكة للعقل بالفعل، و خدمة العقل الهولاني للعقل بالملكة، فظاهرة^٣ ممّا سبق.

و أمّا خدمة العقل العملي لهذه التي هي مراتب العقل النظري، فلأنّ العلاقة التي بين النفس و البدن إنّما هي لتكميل العقل النظري، و تلك العلاقة - كما سيّضح فيما بعد - هي بالعقل^٤ العملي.

٣. ت: و ظاهرة.

٢. مج ٢: المخدم.

١. آس ١: اليقين.

٤. آس ١: العقل.

ووجه استكمال العقل النظري بتلك العلاقة أنّ القوى الحيوانية تُعين النفس الناطقة في أشياء:

منها، أنّها تنتزع من الجزئيات المحسوسة الكليات المفردة على سبيل تجريد لمعانيها عن المادة، وعن علائق المادة و لواحقها، و مراعاة المشترك فيه و المباين به، و الذاتي و العرضي، فتحدث للنفس من ذلك مبادئ التصور؛ و ذلك بمعاونة استعمال الخيال و الوهم. و منها، أنّ توقع بين الكليات التي تنتزعها من المحسوسات الجزئية مناسباتٍ بالسلب و الإيجاب، فما كان من ذلك بيتاً بنفسه أخذه، و ما لم يكن كذلك تركه إلى مصادفة الوساطة. و منها، اكتساب المقدمات التجريبية و التواترية الحاصلة من الحسّ و القياس كما عرفت.

و بهذا و بما سبق يتبين وجه خدمة الوهم للعقل العملي. و أمّا خدمة الخيال للمتخيلة، فبقبول التركيب و التفصيل فيما فيه من صورها. و أمّا خدمة القوة النزوعية للمتخيلة أيضاً، فذلك إنّما هو بالايتمار بطريق بعثها^١ على التحريك و قوّتا القوة النزوعية اللتان سبقتاهما^٢ - الشهوانية و الغضبية - و قد سبق منه أنّ هاتين تخدمهما القوة المحركة التي في العضل و لهذا لم يكرره هاهنا. و عند هذه القوة تفنى القوى الحيوانية، و هي بالجملة مخدومة للقوى النباتية. و قد بين - في الكتاب حيث ذكر هذه القوى - أنّ الغاذية تخدم النامية، و أنّهما معاً تخدمان المولدة، و لكونه ذكر ذلك هناك لم يذكره في هذا الموضع؛ و كذلك خدمة الهاضمة و الماسكة و الجاذبة و الدافعة للقوى النباتية؛ بل ذكر أنّ القوى كلّها تخدمها الكيفيات. و يريد بذلك «الكيفيات الأربع» التي هي الحرارة و البرودة و الرطوبة و اليبوسة؛ و أنّ^٣ الانفعاليين منها و هما الرطوبة و اليبوسة، تخدم الفعلين و هما الحرارة و البرودة. و لا يخفى عليك وجه هذه الخدمة بعد وقوفك على ما سلف و اطلاعك على ما يذكر الأطباء في مباحث هذه القوى.

قال: ثم النفس لا تُخرج ذاتها من القوة إلى الفعل؛ لأنّ جهة الفعل غير جهة

٣. ت: - و أنّ: مج ٢: - و.

٢. مج ٢: شعبتهما.

١. ت: بعثتها.

الانفعال؛ وليست بجرم تفعل بالصورة و تنفعل بالمادة؛ ولو كان لها كان لها، و ليس فليس؛ و لا الجسم الذي هو دونها المنفعل عنها؛ و لا نفس من نوعها فلا أولوية بحسب الطبيعة^١ النوعية. وكم من نفس شريفة دامت إخراج نفس من القوة إلى الفعل فأبث كليله^٢ وأسِمِعْ^٣ ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾^٤.

و أيضاً تعلم أن القوة الجرمية إذا غابت عنها صورة إِمَّا أن تنحفظ في قوة أخرى كالخزانة فيعاودها من غير حاجة إلى كسب جديد، أو تغيب فتحوج إلى كسب جديد^٥، فالنفس إذا غاب عنها صورة^٦ ولها الرجوع إليها دون كسب جديد^٥ فلا خزانة جرمية لها، إذ المعقولات كما ستعلم لا تحل الجسم المنقسم، و ليس لها جزآن، يكون أحدهما متصرفاً والآخر خازناً، فلها مكمل^٦ مُعِيد هو جوهر عقلي هو عقل بالفعل، إذا اتَّصلنا به أَيْدَنَا^٧، وكتب في قلوبنا العلوم، وإذا أعرضنا عنه انمحي النقش. ونفوسنا كمرآة أقبلت فقبلت وأعرضت فتخلَّت.

و لا يُعطي الكمال القاصرُ عنه، فمُخْرِجنا إلى الفعل هو بالفعل؛ و مُعَلِّمنا من القدس عالمٌ سَمِّي «عقلاً فعلاً» لأنَّه هو مُخْرِجنا إلى الفعل وهو «روح القدس»، و نسبته إلى النفوس كنسبة الشمس إلى الأبصار. و على حسب الاستعدادات القريبة والبعيدة والأفكار، تستعد النفس للاتصال به والقبول^٨ عنه.

وليست^٩ المقدمات بذاتها موجهة للنتيجة فيها. فستعلم أن عرضاً^{١٠} لا يوجد عرضاً وكم من شخصٍ عُرِض عليه أمرٌ، ما أفاده علماً، وأفاد غيره علماً يقينياً و طمأنينة روحانية؛ فهذه وسائط والواهب غيرها و ما حصل^{١١} بالمقدمات الحقّة فلزومه منها ضروري كالأوليات ونحوها لا إمكان لجحودها لمن استرشد.

أقول: لما كانت النفس الإنسانية في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم، ثم حصلت لها العلوم، وجب أن يكون لحصولها^{١٢} فيها - بعد أن لم يكن^{١٣} - سببٌ لوجوب ذلك في كلِّ

١. ت: الرطوبة. ٢. آس ١: أَسَمِت.

٣. اقتباس از سورة قصص (٢٨)، آيه ٥٦.

٤. ت، آس ١: - جديد. ٥. آس ٢: + مفيد.

٦. ت، آس ١: للقبول. ٧. ت، آس ٢: ليس.

٨. ت، آس ١: حصلت. ٩. آس ٢: حصولها.

١٠. مج ١، آس ٢: - جديد.

١١. آس ١: أَيْد.

١٢. آس ١: العرض.

١٣. آس ١: فيما بعد أن لم يمكن.

حادث. و المقصود من هذا الكلام إثبات أن السبب المخرج للنفس من العقل الهولاني إلى العقل بالملكة و من العقل بالملكة إلى العقل بالفعل و من العقل بالفعل إلى العقل المستفاد. إنما هو جوهر عقلي أعني أنه ليس بجسم و لا حال في جسم و لا مستكمل بطريق تعلقه^١ بالجسم^٢.

و لا شك أن النظر في ذات هذا الجوهر العقلي غير لائق بالعلم الطبيعي بل بالعلم الإلهي. لكن نظرنا الآن فيه ليس من حيث ذاته بل من حيث تأثيره في النفوس الإنسانية، بل ليس النظر في تأثيره إنما هو في النفس من حيث تأثرها به؛ و قد أثبت في الكتاب ذلك من طريقين:

الطريق الأول، أن المخرج لنفس الإنسان في العلم بالمعقولات المجردة^٣ من القوة إلى الفعل، إما أن تكون ذات تلك النفس، أو غيرها؛ و ذلك الغير إما جسم، أو حال فيه، أو ليس بجسم و لا حال فيه؛ و ما ليس بجسم و لا حال فيه، فإما نفس من نوع تلك النفس، أو ليس؛ و ما ليس، فإما أن يخلو عن المعقولات، أو لا يخلو: فإن خلا، فإما في بعض أزمنة وجوده، أو في كلها؛ و الأقسام كلها باطلة ماعدا ما لا يخلو عن المعقولات، فهو المتعين لتلك السببية:

[١] أمّا أن المخرج ليس ذات تلك النفس، لأن الشيء الواحد الوجداني^٤ لا يخرج ذاته من القوة إلى الفعل؛ لأن جهة الفعل غير جهة الانفعال - و سنحقق ذلك في العلم الإلهي - فتكون فيه جهتان، فلا يكون وحدانيًا؛ و لأن النفس الواحدانية ليست كالأجرام المركبة من مادة و صورة ليكون فعلها بالصورة، و انفعالها بالمادة، كالحجر الذي اقتضت طبيعته الحركة إلى أسفل مع أنه هو القابل لتلك الحركة.

و لو كانت النفس مركبةً منهما لكان لها أن تفعل بأحدهما و تنفعل بالآخر، لكنها ليست^٥ بمركبة^٦ فليس^٧ لها أن تخرج ذاتها من القوة إلى الفعل لتكون فاعلة و منفعة معاً.

٣. آس ١: المحركة.

٦. آس ١: مركبة.

٢. مع ٢: بطريق الجسم.

٥. ت، آس ١: ليس.

١. س: تعقله؛ آس ١: العلقه.

٤. س: - الوجداني.

٧. س: وليس.

و اعلم أنه يكفي في هذا أن يقال: لو كانت مُخرجة ذاتها من القوة إلى الفعل في المعقولات لكانت ذاتها مقتضية ذلك الخروج دائماً، فما كانت تكون بالقوه أصلاً، و التالي باطل فالمقدم مثله.

[٢] و أما أن ذلك المُخرج ليس بجسم فقد اقتنع صاحب الكتاب في ذلك بأن الجسم أدون من النفس في الشرف و في مرتبة الوجود، و هو مع ذلك ينفع عنها بالحركة و بغيرها^١؛ و لو كان الجسم هو الذي يُخرجها إلى الفعل لكان الأمر بخلاف ذلك، إذ «المفيد» من جهة إفادته يجب أن يكون أشرف و أقدم من^٢ «المستفيد»؛ و أن يكون غير منفعل عنه لاستحالة أن يكون الفاعل من جهة كونه فاعلاً منفعلاً، هذا خلف؛ و هذا إقناعي.

[٣] و أما أن المُخرج ليس بحال في الجسم فهو من طريق الأولى؛ و لهذا لم يذكره في الكتاب.

[٤] و أما أنه ليس بنفس من نوع تلك النفس، فلو جهين:

أحدهما، عدم الأولوية، إذ ليس كون هذه مُخرجة لتلك من القوة إلى الفعل بأولى من العكس؛ و ليس كل واحدة منهما مُخرجة للآخرى و إلا لزم الدور.

فإن قيل: لم لا يجوز أن تكون الجهة مختلفة فلا يكون دوراً^٣.

قلت^٤: الذي يُخرج من القوة إلى الفعل في بعض المعقولات لابد و أن يكون ذلك المعقول حاصلًا له لما ستعرف أن ما يوجب الكمال لا يكون قاصراً عن ذلك الكمال:

فإن كان حصوله للنفس المفيدة بسبب حصوله للنفس المستفيدة فذلك هو الدور لامحالة.

و إن كان بسبب حصوله لنفس أخرى من نوعها عاد الكلام في حصوله لتلك النفس الأخرى، و لزم التسلسل و هو محال.

و ثانيهما، أنه لو كانت النفس تُخرج نفساً أخرى من نوعها من القوة إلى الفعل لما كان الأنبياء - صلوات الله عليهم أجمعين - يتعذر عليهم هداية من يحبون هدايته من الخلق، كما

٣. مج ٢: فلا دور.

٢. س: + جهة.

١. أس: تغييرها.

٤. أس ٢: + إن.

استشهد به من الآية؛ وحيث عرفنا ذلك من طريق التواتر علمنا^١ أن غير نفس النبي أولى بأن لا يُخرج من القوة إلى الفعل لأن النفس الأشرف إذا لم يُخرج فما هي دونها أولى أن لا يُخرج.

[٥] وأما الذي يخلو في بعض أزمنة وجوده عن المعقولات، فلم يذكره في الكتاب وهو فلا يجوز^٢ أن يكون مُخرجاً أيضاً؛ وإلا لافتقر هو أيضاً إلى مُخرج آخر ويعود الكلام فيه و يلزم إما الدور أو التسلسل؛ وهما^٣ محالان.

[٦] وأما الذي يخلو في كل أزمنة وجوده فلا يصح أيضاً أن يُخرج من القوة إلى الفعل لأن ما يُخرج إلى الفعل لابد وأن يكون بالفعل؛ إذ لا يعطي الكمال ما هو قاصر عنه - كما سيتحقق ذلك - ولكونه تعرّض به فيما بعد لا جرم لم يذكره هاهنا.

[طريق أخصر برهاني]

واعلم أن هذه الطريقة مع ما^٤ فيها من التقسيمات المتشعبة، فهي إقناعية لا برهانية. ويمكن تقريرها على وجه أخصر من هذا وهو مع ذلك برهاني وذلك الوجه هو أن يقال:

مُخرج نفس الإنسان من القوة إلى الفعل:

[١] إما ذاتها فما كانت بالقوه أصلاً، هذا خلف.

[٢] أو غيرها وهو إما عقل بالفعل أو ليس؛ والثاني باطل إذ لا يعطي الكمال القاصر عنه، فتعيّن أنه عقل بالفعل.

ويتبين من كونه كذلك - على ما سيّضح بعد - أنه ليس بجسم ولا حال في الجسم؛ وأنه مع ذلك لا يستفيد الكمال بطريق تعلّقه بالجسم وإلا افتقر إلى أمر آخر يخرج به إلى الفعل ولا يزال الأمر كذلك إلى أن ينتهي إلى عقل دائم التعقل بالفعل وهو المطلوب. ولعلم صاحب الكتاب بأن هذه الطريقة غير برهانية ولا تامّة التقسيم على الوجه الذي ذكره، لا جرم أردفها بالطريقة الأخرى البرهانية، وجعلها متصلة بها غير مُمتازة عنها بفاصلٍ لفظي مصرّح

٣. آس ١: هو.

٢. س: لا يجوز.

١. آس ٢: علمناه.

٤. س: - مع ما.

فيه بالنتيجة، تنبيهاً على أنها لا يتحصّل^١ منها برهان على ما يريد إثباته إلا إذا تمّت ببعض ما نذكره في الطريقة الأخرى منضمّاً إليها.

الطريق الثاني، قدّم عليه مقدّمة^٢ وهي أن ما تُدرّكه النفس من الصور بواسطة القوى الجرميّة هو على قسمين:

منه، ما إذا غاب افتقر الإنسان في استعادته إلى تجشّم كسب جديد، كالأشياء التي تكلف^٣ حفظها ثم نُسيّت، فهي لا تتحصّل إلا بكلفة ثانية.

و منه، ما إذا غاب لم يفتقر في استحضاره إلى تجشّم كسب، كما في المحفوظات التي لم تنس، فيمكننا استحضارها أيّ وقت شئنا من غير تكلف حفظ ثانٍ.

و القسم الثاني إنّما هو لأجل أن تلك الصّورة الغائبة محفوظة في قوّة أخرى هي كالخزّانة للقوّة التي أدركت النفس تلك الصّورة بواسطتها؛ إذ لو لم تكن تلك الصّورة محفوظة في قوّة أخرى لافتقر الإنسان في استعادتها إلى تجشّم كسب جديد، كما في القسم الأوّل، وليس كذا.

و إذا تقرّرت هذه المقدّمة، فلنشرع في البرهان و هو أنّنا نجد النفس فيما تُدرّكه من المعقولات المجرّدة ما هو نظير هاتين الحالتين؛ فإنّها إذا غابت عنها صورة معقولة فتارة يفتقر في^٣ استعادتها إلى كسب جديد، و تارة لا يفتقر؛ فالصّورة الغائبة التي للنفس استرجاعها من غير كسب إمّا أن تكون محفوظة في شيء، أو غير محفوظة:

[١] لا جائز أن تكون غير محفوظة وإلا لافتقرت إلى تجشّم كسب جديد في استعادتها، وفرضت غير مفتقرة إلى ذلك، هذا خلف.

[٢] فبقي أنّها محفوظة في شيء^٤ و ذلك الشيء: إمّا جسم، أو جسماني، أو لا جسم ولا جسماني:

و الأوّلان باطلان؛ لاستحالة حصول المعقولات المجرّدة في الجسم أو الجسماني - على ما ستعلم - فتعيّن الثالث و هو أن تكون محفوظة فيما ليس بجسم ولا جسماني.

١. مع ٢: لا يحصل. ٢. مع ٢: تتكلف؛ د: تكلفت. ٣. ت: إلى.

٤. ت، أس ١: الشيء.

وذلك حيث لم تكن في النفس المدركة: إمّا أن تكون في جزئها، أو في خارج عنها؛ ولما كانت بسيطة لم يكن لها جزء هو الخزانة^١، و آخر^٢ هو المتصرف؛ فلم يبق إلا أن تكون المجردات الغائبة عن النفس محفوظة في «جوهر عقلي» هو عقل بالفعل وذلك هو المكمل للنفس الذي يُعيد الصور المجردة إليها بعد غيبتها عنها.

أما أنه جوهر، فلاّنه لو كان عرضاً لكان محله مجرداً، وإلا لكان جسمانياً وقد سبق بطلانه؛ وذلك المجرد هو الجوهر الذي كلامنا فيه.

وأما أنه عقلي، فلاّنه لو كان نفسانياً لافتقر إلى مكمل ومُعيد^٣ آخر؛ ولا بد من الانتهاء إلى الجوهر العقلي دفْعاً للتسلسل.

وأما أنه بالفعل، فلما يتّضح في العلم الأعلى أن العلم صفة كمال، وأنه لا يعطي الكمال القاصر عنه، كما ذكر في الكتاب.

و ربّما يشكك على ذلك بأنّه ليس من شرط المسخّن أن يكون حاراً، ولا ما يفيد السواد أن يكون أسود؛ فإنّ واهب الصور المفيد لهذه الأشياء وغيرها، يستحيل عليه ذلك. و جوابه أن العلم - على ما يتحقّقه - هو كمال للوجود من حيث هو وجود بخلاف الحرارة و السواد و أمثالهما^٤، وكلّ ما هو كذا فالواهب له لا يجوز أن يكون عريّاً عنه؛ إذ العلة يجب أن تكون أكمل من المعلول؛ وكأنّك لا تتحقّق ذلك على وجهه إلا بعد وقوفك على مباحث يأتي ذكرها في العلم الإلهي.

قوله: «و نسبته إلى النفوس كنسبة^٥ الشمس إلى الإبصار»: يريد أنّه كما أن الشمس إذا أشرقت على الملونات التي كانت في الظلمة، فجعلتها بعد أن كانت مبصرة بالقوّة مبصرةً بالفعل، كذلك العقل الفعّال إذا أشرقت^٦ على الصور الحاصلة في الخيال فإنّها في ابتداء الصبّي هي في حكم صورة مظلمة لا تمكّن النفس تحصيل المعاني الكلية منها، فعند كمال استعداد النفس تشرق حينئذ نور العقل الفعّال على تلك الصور، فتقع منها في النفس المجردات الكلية^٧ حتّى تحصل من صورة زيد مثلاً الإنسان الكلي، و من هذه الشجرة

٣. مع ٢: مُعدّ.

٤. ت: أشرف.

٢. آس ١: الآخر.

٥. مع ٢: نسبة.

٧. ت: - منها فعند كمال ... النفس المجردات الكلية.

١. مع ٢: كالخزانة.

٤. ت، آس ١: أمثالها.

الشجر الكلي، وغير ذلك؛ فالعقل الفعّال كالشمس، والنفس كقوة الإبصار، والمتخيّلات كالمحسوسات، فإنّها محسوسة مرئية بالقوة في الظلام، والعين مبصرة بالقوة، ولا تخرج إلى الفعل إلا بسبب آخر وهو إشراق الشمس، فكذلك ما نحن فيه.

ومهما أشرق هذا النور ميّزت القوة العقلية من الصور المكتسبة التي في الخيال، الذاتيّ عن العرضيّ؛ وميّزت الحقائق عن الأمور الغريبة؛ وأخذت تلك الحقائق مجردة عن الغريب؛ فكانت كليّة بسبب حذف المخصّصات المقتضية للجزئية عنها؛ فبقي نسبتها إلى جميع الجزئيات واحدة؛ وهذا هو معنى تجرّدها وكليّتها.

وقوله: «و على نسبة الاستعدادات القريبة والبعيدة والأفكار، تستعدّ النفس للاتصال به والقبول عنه»: فاعلم أنّ تصرّف^١ النفس في الصور الخيالية والمعاني والأحكام التي في الحافظة^٢ بتوسط القوة الفكرية، تفيد النفس استعداداً للاتّصال بالعقل المفارق وحصول صور مناسبة لذلك الاستعداد. وتخصّص التصرفات الفكرية بصورة صورة يفيد تخصص استعداد النفس بصورة صورة من العقلية. وقد يحصل استعداد صورة عقلية من صورة عقلية إلا أنّها قد لا يخلو من محاكاة^٣ لها، من قبيل التخيّل على ما لا يليق^٤ بالقوى الجسمانية؛ وقد عرفت أنّ أقرب الاستعدادات هو العقل بالفعل، وأبعد منه العقل بالملكة، والأبعد من ذلك العقل الهولاني. وهذه كلّها علل الاتّصال بالعقل المفارق إمّا مع قصد فكري، أو لا مع قصد فكري.

[إبطال مذهب المعتزلة في القول بأنّ النظر يولّد العلم]

وقوله: «و ليست^٥ المقدمات بذاتها موجدة للنتيجة فيها فستعلم أنّ عرضاً لا يوجد عرضاً»: فمراده أنّ يبطل بذلك مذهب المعتزلة القائلين بأنّ النظر يولّد العلم من غير أنّ يكون العلم حاصلًا في النفس من العقل المفارق، بل بأنّ العلم بالمقدمتين هو الموجد للعلم بالنتيجة في النفس.

٣. س: عن محاكاة.

٢. آس ١: الحاكمة.

١. ت: تصوّر.

٥. ت، آس ١: ليس.

٤. د: ما يليق.

و ممّا أبطل به ذلك أنّ العلم عرضٌ؛ فلو كان العلم بالمقدّماتين موجّداً للعلم بالنتيجة، لكان العرض قد أوجد العرضَ و ذلك محال - كما ستعلم - و حوالتة في العلم بذلك على ما سيأتي^١، عندي فيه نظرٌ؛ إذ ليس في خاطري الآن ممّا^٢ ذكره في المستأنف ما يدلّ دلالة قطعية أنّ العرض لا يوجد العرضَ. و ربّما توهم جوازه من كون الميل مبدءاً للحركة و هما عرضان^٣؛ و كذا الحرارة في الحديد الحامية إذا أوجبت^٤ حرق جسمٍ؛ إلّا أنّ هذا التوهم يندفع إذا ثبت عدم إيجاد العرض للعرض بأنّ هذه و أمثالها معدّاتٌ و الواهب^٥ هو المبدأ المفارق.

[حجة ثانية على أنّ النظر لا يولّد العلم]

و قوله: «و كم من شخص عرض عليه أمر ما أفاده علماً و^٦ أفاد غيره علماً يقينياً و طمأنينة روحانية فهذه وسائط و الواهب غيرها»: فاعلم أنّ هذا حجة ثانية على أنّ «النظر» لا يولّد العلم و تقريره أنّه لو كان مولّداً للعلم^٧ لذاته لكان أينما وُجد النظر وُجد؛ و التّالي باطل؛ لأنّا نجد كثيراً من الاحتجاجات إذا عرضت على شخص لا يفيدته علماً ألبتة؛ و إذا^٨ عرضت على شخص آخر أفادته علماً يقينياً و طمأنينة لا يبقى معها شكٌ و لا ارتياب؛ و ما ذاك إلّا لأنّ الأنظار وسائط معدّة لقبول العلم؛ و أمّا الواهب له فهو أمر غيرها و ذلك هو العقل المفارق كما سبق.

و لقائل أن يقول: لو كانت كافية في إعداد النفس لقبول العلم من الواهب، لما حصل بها الاستعداد التام لنفس دون أخرى؛ فإن لم يلزم ذلك ها هنا فكذا لا يلزم في إفادتها للعلم. و ممّا يوضح لزوم هذا الاعتراض أنّ الفاعل كما أنّه معتبر في الإيجاد، فكذلك^٩ القابل، فجاز أن يكون توليد النظر للعلم لا مطلقاً، بل بحسب نفس أو نفوس مخصوصة كما أنّه عند القائلين بأنّه معدّ للعلم ليس كذلك مطلقاً، بل بحسب بعض النفوس دون بعض؛ و كأنّ هذه

٣. آس ١: العرضان.

٦. ت: أو.

٩. آس ١: فكان.

٢. ت: بما.

٥. مج ٢: + الصور.

٨. مج ٢: فإذا.

١. س: + و.

٤. آس ١: أوجب.

٧. مج ٢: يولّد العلم.

إقناعيات؛ والتعويل^١ على أن مُخرج النفس من القوة إلى الفعل، لا بدّ وأن يكون عقلاً بالفعل بما^٢ سبق من البرهان. و من كان له ذوق حدسيّ ربّما استفاد المطلوب من هذه الإقناعيات على الوجه اليقيني؛ وهذا هو الفائدة من ذكر صاحب الكتاب لها.

[العلم بالنتيجة ملزوم العلم بالمقدمات بالضرورة]

و قوله: «و ما حصل بالمقدمات الحقّة فلزومه منها ضروريّ كالأوليات و نحوها لا إمكان لجحودها لمن استرشد»: يريد بذلك أن العلم بالمقدمات و إن لم يكن موجداً للعلم بالنتيجة فإنّه ملزوم لها بالضرورة؛ فإنّا نعلم ببديهة عقولنا أن المقدمتين إذا كانتا صادقتين و كان تأليفهما على أحد التأليفات المُنْتِجة، فإنّ النتيجة الحاصلة منهما يجب أن تكون صادقة لا محالة؛ و كما أن الأحكام الأولية لازمة عن تصور طرفي القضية لزوماً ضرورياً لا يتوقّف الحكم فيه على غير ذلك التصور و لا يجاب فيه عن لميّة طالبة للتصديق، فكذلك المقدمات الحقّة، إذا لاحت للنفس و التفتت النفس إليها حقّ الالتفات، فإنّ النتيجة اللازمة عنها يجب أن يكون لزومها عنها ضرورياً واجب القبول، لا سبيل إلى أن يجاب من يسأل عن لميّة الحكم به؛ بل نعلم ذلك اللزوم جزمياً و إن لم نعلم على وجه التفصيل لميّة.

قال:

التلويح الثاني

في تجريدات و براهين و استبصارات على تجرّد النفس
اعلم أنّ «الإدراك» هاهنا ليس إلّا حصول صورة في المدرك متّاً. و ليس حدّه
هذا^٣. إنّما هو تنبيه؛ فإنّه إذا حصل فينا علم بجيم^٤ أ حصل فينا شيء أو لم يحصل؟
فإن لم يحصل فسيّان قبل أن نعلم، و معه؛ و ليس كذا^٥؛ و لو حصل منه أثر أ يطابقه
أم لا؟ فإن لم يطابق فلا نسبة فلا إدراك و قد أدركناه كما هو؛ و إن طابقه فهو
صورته.

٣. مج ٢: هذه.

٢. مج ٢: كما.

١. مج ٢: فالتعويل.

٥. آس ١: - كذا.

٤. مج ٢: + دال.

أقول: قوله «هاهنا»: أي المذكور في علم النفس الذي يستدلّ به على تجرّدها؛ وهو حاصل لها بعد أن لم يكن؛ فيخرج عنه «إدراك الباري - عزّ وجلّ - لذاته وللعولالاته» وكذا «إدراك العقول و النفوس لذواتها» فإنّه ليس عبارة عن حصول صورة. ولا يشترط فيه ذلك كما ستعلمه في مواضعه.

قوله: «و ليس حدّه هذا، إنّما هو تنبيه»: يريد أنّ «العلم» من الأمور التي يجدها الإنسان من نفسه، فلا تكون مفتقرة إلى التعريف بـ «الحدّ» ولا بغيره؛ وكما أنّ من التصديقات البديهية ما هي متوقّفة على التنبيه عليها وإخطارها بالبال من غير افتقار إلى حجة، فكذلك من التصورات البديهية ما يتوقّف على التنبيه من غير أن يفتقر إلى قول شارح.

قوله: «فإن لم يحصل، فسيّان قبل أن نعلم، ومعه؛ وليس كذا»: من هذا يتبيّن أنّ البرهان المذكور مختصّ بالإدراكات المتجدّدة للنفس؛ فإنّ ما ليس بمتجدّد لا يكون له قبل.

[بحث في العلم المتجدد]

وفي هذا الموضع بحث: فإنّ الشرطية القائلة: «إن لم يحصل فينا شيء عند علمنا بجيم، فسيّان حالنا قبل أن نعلمه ومع علمه»، ممنوعة لجواز حصول صورة في النفس قبل العلم بجيم، وزوالها حالة العلم به؛ فلا يكون العلم حصول صورة^١ بل زوالها؛ ومع ذلك فلا يكون حالنا قبل العلم ومعه سيّان.

و جوابه أنّ هذا إنّما يكون قادحاً في صحّة الشرطية لو لم نعلم بالبديهة أنّ العلم المتجدّد تحصيل لا إزالة. وفي تصديره للبرهان بقوله: «فإنّه إذا حصل فينا علم بجيم»: إشعار قويّ بذلك؛ فإن كان هذا من البديهيات التي تختلف بحسب الأشخاص فلا بدّ وأن يستعمل مع من لا يكون ذلك^٢ عنده بديهاً طريقاً برهانياً يتبيّن به صدق المتصلة المذكورة: وذلك الطريق هو أن يقال: إن لم يحصل فينا شيء عند علمنا بجيم، فإنّما أن يزول عنّا شيء أو لا يزول:

ولا جائز أن يزول عنّا شيء لأنّ ذلك الشيء الزائل إمّا صورة إدراكية أو ليس:

فإن كان صورة إدراكية فلا بدّ وأن تكون حادثة لأنّ كلامنا في الإدراكات المتعلقة بالنفس الإنسانية وقد علمت أنّها في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم، ثمّ تحصل لها العلوم لاتصالها بالعقل الفعّال. وإذا كانت تلك الصّورة الإدراكية حادثة عاد الكلام إليها، ولا بدّ من الانتهاء إلى «إدراك» لا يكون عبارة عن زوال صورة إدراكية.

وإن لم يكن الزائل صورة إدراكية، مع أنّ في قوتنا إدراك ما لا نهاية له من المدرّكات كالأشكال الهندسية والأعداد، فلا يخلو إمّا أن تكون الصّورة الزائلة عند إدراك بعض المدرّكات هي الصّورة الزائلة عند إدراك مدرّك آخر، أو^٢ غيرها:

فإن كانت هي هي، فسيّان حالنا عند إدراكنا لهذا^٣ المدرّك وعند إدراكنا لذلك المدرّك، فيكون إدراكنا لهذا^٤ هو بعينه إدراكنا لذاك وهو ظاهر البطّان.

وإن كانت غيرها، وجب أن يكون^٥ فينا أمور غير متناهية بحسب ما في قوتنا إدراكه من المدرّكات، وأن تكون تلك موجودة معاً ومرتّبة ترتّب مدرّكاتهما من الأعداد وما شاكلها؛ وذلك محال كما ستعلم.

فبقي أنّه لا يزول عنّا عند إدراكنا بجيم شيء؛ أي لا يلزم زوال شيء والحالة هذه. ومتى لم يزل شيء ولم يحصل شيء وجب أن يكون حالنا عند الإدراك كحالنا قبله لا محالة؛ فلا يكون الإدراك إدراكاً، هذا خلف؛ فتعيّن أن يحصل فينا عند الإدراك شيء، وأنّه لولا ذلك لاستوى حالنا الإدراك وما قبله.

قوله: «ولو حصل منه أثر أيطابقه أم لا؟»: يريد أنّه إذا ثبت أنّا إذا علمنا جيم، حصل من^٦ ذلك الجيم أثرٌ ما في أنفسنا، فذلك الأثر، لا يخلو^٧ إمّا أن يكون مطابقاً لصورة جيم الخارجية^٨، أو غير مطابق لها.

قوله^٩: «فإن لم يطابق فلا نسبة فلا إدراك»: معناه أنّ الأثر الحاصل في النفس من جيم، إن لم يكن بينه وبين جيم مناسبة ما لم يكن كون ذلك الأثر إدراكاً لجيم أولى من كونه إدراكاً لغيره من المدرّكات التي لا نهاية لها بالقوّة؛ ومع عدم الأولوية لا يحصل الإدراك، بل لكلّ

٣. آس ١: بهذا.

٢. آس ١: و.

١. س: فإذا.

٦. ت: ما.

٥. س: - أن يكون.

٤. آس ١: - لهذا.

٩. آس ١: - قوله.

٨. ت: الخارجة.

٧. آس ١: فلا يخلو.

مدرك أثر في النفس يناسبه بحيث لا يكون الأثر الذي هو إدراك جيم، هو بعينه الأثر الذي هو إدراك باء، وكذلك غيرهما ممّا من شأن النفس إدراكه؛ وهذا هو المراد بالمطابقة. ولولاها لكان إدراك كلّ ماهيّة هو إدراك كلّ ماهيّة من الماهيات، لعدم الترجيح والأولية. وقوله: «وقد أدركناه كما هو»: فاعلم أنّه لمّا بيّن صدق المتصلة القائلة إنّهُ^١ لولا الأثر المطابق لمّا حصل الإدراك، نبّه بهذا على بطلان التّالي ليتبيّن به بطلان المقدّم.

وقد يكون الأثر الحاصل في النفس من المدرك غير مطابق له من جميع الوجوه بل من بعضها فقط، وحينئذ لا يكون ذلك الشيء مدركاً كما هو، بل يكون مدركاً من بعض الوجوه والاعتبارات. وأمّا الذي ندركه كما هو فليس إلّا الذي إذا كان له وجود في الخارج كان الأثر الحاصل منه في النفس مطابقاً له من كلّ الوجوه.

وممّا يستدل به على أنّ «الإدراك المتجدّد الغير الحضورى» يعتبر^٢ فيه وجود صورة المدرك في المدرك، أنّ ندرك أشياء لا وجود لها في الأعيان، منها ما هي ممكنة الوجود، ومنها ما هي ممتنعة الوجود، ونميّز بينها وبين غيرها، والمعدوم الصرف لا امتياز فيه، وإذا ليس وجودها في الخارج فهو إذن في الذهن وهو المطلوب.

و أورد عليه بعض أكابر الفضلاء أنّه من الجائز أن يكون هذه الأشياء المتميّزة حاصلة في بعض الأجرام الغائبة عنّا؛ وهي المثل التي كان يقول بها الحكيم^٣ أفلاطون.

و هذا غير وارد، إذ لو كفى حصولها في تلك الأجرام الغائبة في إدراكنا لها لكانت^٤ مدركة لنا دائماً، فما كنّا ندركها في وقت دون وقت آخر؛ إذ هو ترجيح من غير مرجح فلا بدّ من تأثر النفس بكلّ مدرك منها؛ وذلك الأثر هو المعبر عنه بـ«الصّورة»؛ فلا بدّ في الإدراك المتجدّد للأشياء الغائبة عنّا من حصول صورها فينا.

و أمّا أنّ ذلك الإدراك هو نفس ذلك الحصول، أو هو أمر مشروط بذلك الحصول، فهو بحث آخر؛ وليس في هذا البرهان ما يدلّ عليه، ولهذا عدل صاحب الكتاب عنه إلى^٥ البرهان المذكور أولاً؛ فإنّ منه يتبيّن أنّ الإدراك المقيّد^٦ بما ذكرته هو نفس حصول صورة المدرك في المدرك.

١. مج ٢: بأنّه.

٢. آس ١: معتبر.

٣. مج ٢: الحكيم.

٤. س: كانت.

٥. آس ١: في.

٦. ت: المفيد.

قال: و بعض من تفلسف من اليهود أوجب أن يكون الإدراك أن ينال ذات المدرك ذات المدرك لا صورته^١، و هو لغو؛ فإننا إذا أبصرنا السماء أو الأرض ما نلنا ذاتيهما^٢ لا بالبصر و لا بالنفس. ثم قد نتخيل صوراً معدومة عن الأعيان، إمّا بعد وجودها أو لا؛ فليس لها ذات لتنال.

سؤال: صورة السماء و امتدادها كيف يحصل في العين، و الامتداد الأصغر لا يطابق الأكبر؛ و شاهدنا السماء كما هي فليست الصورة أصغر منها.
جواب: الجسم قابل للتجزئة إلى غير النهاية و ليس من شرط العرض أن يساويه من المحلّ شيء؛ و القابل للصورة و الامتداد، الهولي، و هي قابلة للمقدار الصغير و الكبير.

سؤال: فيلزم أن يحصل في شيء واحد مقدار صغير و كبير، هذا محال.
جواب: الممتنع^٣ إذا كانا على سبيل الاستقلال، أو أحدهما صورةً و مثالاً و الآخر مقدار^٤ له، و الأخير لا وجه لامتناعه؛ فهذا القدر يكفي هنا و فيه بحث آخر. و للانطباع^٥ و المثل سرٌّ لاندكره إلّا في حكمة الإشراق^٦ و به يتبيّن الحق.
و هذا الشخص عطلّ الحواسّ عن إدراكاتها و قال: إنّما هي مخصّصات و المدرك هو النفس و الحاجة إلى التخصيص لئلا يحصل فيها الغير المتناهي. و هذا عجبٌ فلو أنّ لها استعداد الغير المتناهي و المبدأ ﴿ما هو على الغيب بضنين﴾^٧ لحصل لها، فكيف يمنعها بقوى، و لو امتنع فلا حاجة إلى مانع.

أقول: المشار إليه «من متفلسفة اليهود» هو أوحّد الزمان صاحب المعتبر، فإنّه هو القائل بهذه المقالة. و النيل المذكور إن كان عبارة عن الإدراك على سبيل التجوز، فكلامنا فيه؛ و إن كان عبارة عمّا يقتضيه ظاهر اللفظ و هو الاتّصال و المماسّة، فهو خطأ لبرهانين: البرهان الأوّل: إنّنا إذا أدركنا السماء و الأرض مثلاً بحاسّة البصر، فالذي ينال ذات

١. المعتبر، ج ٢، ص ٣٢٥: «... و هو أن الإدراك يتمّ و يتحقّق بقاء الذات المدركة للذات التي تدركها».

٢. مع ٢: ذاتهما. ٣. د: أيمتنع. ٤. ت، آس ٢: مقداراً.

٥. آس ١، آس ٢، مع ٢: الانطباع.

٧. تكوير (٨١): ٢٤.

٦. حكمة الإشراق، صص ٢٣٠-٢٣٥.

المدرّك هاهنا إمّا^١ البصرُ الذي هو آلة الإبصار، أو النفس المبصرة بتلك الآلة؛ والأوّل ظاهر البطلان لأنّا نعلم قطعاً أنّ عند إبصار السماء لم ينتقل البصر إليها لتماسّها أو تتصلّ بها؛ وأمّا الثاني فيلزم منه محالات أربعة:

أحدها، أنّ المماسّة والاتّصال من خواصّ الأجسام فلو كانت النفس متصلة أو مماسة للمدرّك، للزم أن يكون جسماً وقد برهن على خلافه.

و ثانيها، أنّها^٢ إذا اتّصلت بالمدرّك فإمّا أن تكون في تلك الحال ملاقيةً للبدن، أو لا تكون:

فإن كانت ملاقيةً له فهي في الحالة^٣ الواحدة في موضعين؛ وكذا لو أدركت جسمين متباعدين معاً.

وإن لم تكن ملاقيةً له وجب أن تبقى ميّناً إلى حين عودها إليه.

فإن قيل: لم لا يجوز أن تكون ملاقية للبدن و مماسة للمدرّك في حالة واحدة بمعنى أن تكون شاغلة للأحياء التي بينهما، لا بمعنى كون الشيء الواحد في الحالة الواحدة في أكثر من مكان واحد؛ وليس لأحد أن يمنع ذلك بأنّه يلزم منه جسميّة؛ وقد تبرهن استحالة ذلك لأنّ ذلك عودٌ إلى الوجه السابق على هذا؛ وليس كلامنا الآن فيه.

أجيب بأنّه لو كان كذا للزم أن لا تدرك السماء إلّا وأن تكون مدرّكة لكلّ ما بينه وبين البصر من الأجسام؛ وقد لا يكون الأمر كذلك في كثير من الأوقات.

و ثالثها، أنّه لو نالت النفس ذات المدرّك - بمعنى الاتّصال به و المماسّة له - لكُنّا متيّين أدركنا الشمس علمنا مقدار ما أدركناه منها و مساحتها، من غير افتقار في ذلك إلى برهان لوجوب الاتّصال بما قابِلنا من جرمها وكذا المماسّة.

و رابعها، أنّه لو صحّ هذا النيل لكان إذا أدرك زيد و خالد جسماً واحداً أو سطحاً واحداً معاً، فهناك اتّصل نفساهما، فوجب أن كلّ واحدة منهما شاهدت الأخرى و هو بخلاف الواقع.

١. آس ٢: + ذات.

٢. آس ١: - أنّها.

٣. آس ١: - الحالة.

البرهان الثاني: إنّا قد ندرك على وجه التخيّل أموراً لا ذات^١ لها، وكلّما كان كذا لم يكن الإدراك نيل ذات المدرك ذات المدرك:

أمّا الصغرى، فلأنّا ندرك أموراً معدومة في الخارج، وكلّ معدوم في الخارج فلا ذات له؛ وهذه الأمور المعدومة على قسمين: منها ما كان موجوداً ثمّ عُدِمَ، ومنها ما ليس كذلك بل أدرك قبل وجوده، ثمّ وجد بعد الإدراك، أو أدرك في حالة^٢ عُدِمِهِ ولم يوجد أصلاً.

إذا عرفت هذا فقول: «إمّا بعد وجودها» إشارة إلى القسم الأوّل، وقوله: «أو لا» إشارة إلى الثاني المنقسم إلى ما أدرك قبل وجوده أو إلى ما أدرك ولم يوجد ألبتة^٣.

و بعضهم ظنّ المتن^٤ «أو أولاً»، وغيّر النسخ المصححة ظناً منه أنّه يُصلحها وليس بجيّد، فإنّه على هذا لا يبقى في كلامه ما يدلّ على إدراك المعدومات التي لا توجد ولا في وقت من الأوقات، بل يكون دالّاً على إدراك المعدوم الذي وجد في وقتٍ ما فقط، إمّا بعد وجوده أو قبله.

وأمّا الكبرى، فلأنّ ما لا ذات له وهو مدرك، فإنّه يصدق أنّ إدراكه ليس لنيل ذاته، إذ لا ذات له لتنال عند الإدراك، أو ليكون الإدراك عبارةً عن نيلها.

ولمّا أبطل ما وجد في كلام صاحب المعبر من أنّ الإدراك هو النيل، أورد سؤالاً على ما اختاره من أنّ الإدراك المقدّم ذكره هو حصول صورة المدرك في المدرك؛ وذلك السؤال هو الذي أوجب لصاحب المعبر أن يرفض^٥ قاعدة الانطباع^٦ في الإدراك ويتمسك^٧ بما قد أثبت ضعفه وهنّه:

و تقرير ذلك السؤال أنّا شاهدنا السماء على عظمها بالبصر، فلو كان إبصارنا لها هو حصول امتدادها في العين، أو مشروطاً بذلك لكان قد طابق^٨ الامتداد الأصغر الذي هو امتداد العين الامتداد الأكبر الذي للسماء؛ لأنّا نشاهد^٩ السماء على مقدارها كما هي، فلا تكون الصّورة الحاصلة منها في العين أصغر منها بل مساوية لها؛ لأنّا إنّما^{١٠} أدركناها على

٣. مج ٢: فقط.

٦. ت: للانطباع.

٩. ت: للسماء لانشاهد.

٢. س: حال.

٥. آس ١: يرفع و.

٨. آس ١: يطابق.

١. مج ٢: ذوات.

٤. آس ٢: + أن.

٧. ت: يتمثل.

١٠. آس ١: -إنما.

ما هي عليه في نفس الأمر، فتتحقق بذلك مطابقة^١ المقدار الأكبر للمقدار الأصغر وهو يبين الاستحالة؛ وعليه يُقاس حال ما يُدرك بالحس المشترك والخيال.

وأجاب عن ذلك^٢ بما هو المشهور في الكتب وهو من ثلاثة أوجه:
أحدها، أن الجسم قابل للتجزئة إلى غير النهاية - كما سبق تقريره في مسألة الجوهر^٣
الفرد - فكل جزء من الحال الكبير بإزائه جزء من المحل الصغير لتساوي الحال والمحل في قبول الانقسام الغير المنتهي.

و ثانيها، أن الامتداد المنطبع عرض وقد تبين^٤ فيما مر أنه ليس من شرط العرض أن يساويه من المحل شيء.

و ثالثها، أن الذي ينطبع في الجسم الذي هو الآلة إنما انطباعه في هيولى ذلك الجسم، و قد عرفت أن الهيولى ليس لها في حد ذاتها مقدار؛ فنسبة المقادير كلها^٥ بالنسبة إليها على السوية ولهذا جاز أنها يخلع مقداراً ويلبس ما هو أكبر منه أو أصغر، من غير^٦ انضياف^٧ مادة إليها، ولا انفصال مادة عنها - على ما هو تبين^٨ في مسألة التخلخل والتكاثف - فليس بمستنكر والحالة هذه أن تكون هيولى العين أو الحس المشترك أو^٩ الخيال قابلة للمقدار الصغير الذي هو مختص بهذه الآلات، و للمقدار^{١٠} الكبير^{١١} الذي هو لبعض مدركاتهما كالسما وال جبل.

و يتوجه على هذه الوجوه المذكورة في الجواب عدة أسئلة^{١٢}، و الذي ذكره في هذا الكتاب منها^{١٣}، هو سؤال واحد و تقريره أن بعد تسليم هيولى هي أبسط من الجسم قابلة للمقادير المختلفة، و أن العرض لا يساويه من محله شيء، يجب أن يعلم أن هذا إنما يلزم منه جواز أن يحل في الهيولى الواحدة مقداران - كبير و صغير - لكن على البدل؛ أما في الحالة الواحدة فلا يجوز أن يكون للشيء مقداران سواء اختلفا بالصغر والكبر، أو لم يختلفا و ذلك يبين بذاته غير مفتقر^{١٤} إلى بيان.

٣. آس ١: جوهر.

٤. آس ١: غير.

٥. آس ١: و.

٦. آس ١: أسئلة.

٢. آس ١: ذلك.

٥. آس ١: كلها.

٨. ت، آس ١: مبين.

١١. ت: الكثير.

١٤. آس ١: لا يفتقر.

١. آس ١: بمطابقة.

٤. آس ١: تبين.

٧. س: انضمام.

١٠. مج ٢: المقدار.

١٣. مج ٢: منها.

و الذي ذكره في جوابه أن البين عدم جواز مقدارين للشيء كل واحد منهما مستقل في كونه مقداراً له، أما إذا كان أحد المقدارين إنما هو صورة و مثال لمقدار جسم آخر و هو مقدار المدرك الكبير في مسئلتنا، و كان المقدار الآخر هو الذي لذلك الشيء و هو الصغير المختص بالآلة المدركة فيما نحن فيه، فإننا لانجد في عقولنا جزءاً بامتناعه. و لا يلزم من عدم سعة مقدار كبير عدم سعة مثال مقدار كبير، و لا يلزم^١ حكم الشيء لمثاله؛ واعتبر بعدم الاستغناء عن المحل لمثال^٢ المستغني عنه. و^٣ يؤكد هذا صور المرايا و مثل^٤ الخيال و المنام.

قوله: «و فيه بحث آخر»: يشير بذلك إلى ما أورده على هذا الجواب في كثير من كتبه و إن لم يذكره في التلويحات، و هو أن مقدار المدرك الكبير كالسما و الجبل، لا تجتمع أجزاءه في المدرك أو آله^٥ بعضها مع بعض و إلا لما أدركت تلك الأجزاء مرتبة كما هي عليه في نفس الأمر، بل كل جزء من المدرك في جزء ممّا به الإدراك مغاير؛ فإن استوى مقدار المدرك مع مقدار ما به الإدراك فلان شاهد عظمه، و إن زاد عليه بعد استغراقه لجميع أجزائه، فله امتداد خارج عنه، فلانرى كما هو و لا يكون في محلّ. و أما صور المرايا فليست بمنطبعة فيها و كذا المثل.

قوله: «و للانطباع و المثل سرّ لاندكره إلا في حكمة الإشراق^٧»: أشار بهذا السرّ إلى إثبات المثل المعلقة؛ فإنه ذكر في ذلك الكتاب أن العوالم أربعة: أنوار قاهرة، يريد بها العقول.

و أنوار مدبرة، يريد بها النفوس.

و برزخيات، يريد بها الأجسام و أعراضها.

و صور معلقة.

و ذكر أن من المثل المعلقة يحصل الجنّ و الشياطين.

و أن منها ما يحصل جديدة و يبطل، كما للمرايا و التخيلات.

٣. آس ١: + هو.

٦. مج ٢: ما.

٢. آس ١: المثل.

٥. آس ١: آيته.

١. مج ٢: فلا يلزم.

٤. آس ٢: مثال.

٧. حكمة الإشراق، صص ٢٣٠-٢٣٥.

وَأَنَّهُ قَدْ يَخْلُقُهَا الْأَنْوَارُ الْمُدَبَّرَةُ الْفَلَكيَّةُ لِيَصِيرَ مَظَاهِرُهَا فِي الْبَرَازِخِ عِنْدَ الْمُصْطَفَيْنِ.
وَسُمِّيَ هَذَا الْعَالَمُ بِـ«عَالَمِ الْأَشْبَاحِ الْمَجْرَدَةِ»^١.
وَذَكَرَ أَيْضاً، أَنَّ بِهَا يَتَحَقَّقُ بَعَثُ الْأَجْسَادِ وَموَاعِيدُ النَّبُوَّةِ.
وَأَنَّهُ قَدْ تَتَحَصَّلُ^٢ مِنْهَا طَبَقَاتٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ لَا يَحْصِي عَدْدَهَا.
وَأَنَّ جَمِيعَ مَا يَرَى فِي الْمَنَامِ مِنَ الْجِبَالِ وَالْبُحُورِ وَالأَرْضِينَ وَالأَصْوَاتِ الْعَظِيمَةِ وَ
الأَشْخَاصِ كُلِّهَا مُثَلٌّ قَائِمَةٌ وَكَذَا الرُّوَاثِخِ وَغَيْرِهَا.
وَحَكَى أَنَّ لِإِخْوَانِ التَّجْرِيدِ مَقَاماً خَاصاً فِيهِ يَقْدِرُونَ عَلَى إِيجَادِ مُثَلٍّ قَائِمِهِ عَلَى أَيْ
صُورَةٍ أَرَادُوا^٣؛ وَذَلِكَ هُوَ مَا سُمِّيَ «مَقَامُ كُنْ».
وَمَنْ رَأَى ذَلِكَ الْمَقَامَ تَيَقَّنَ وَجُودَ عَالَمٍ آخَرَ غَيْرِ الْبَرَازِخِ، فِيهِ الْمُثَلُّ الْمَعْلُوقَةُ. وَالمَلَائِكَةُ
الْمُدَبَّرَةُ يَتَّخِذُ لَهَا طَلْسَمَاتٍ وَ مُثَلٌّ قَائِمَةٌ تَنْطِقُ بِهَا وَتُظْهِرُ بِهَا.
وَبَرَهَنَ بِهَذِهِ الْمُثَلِّ عَلَى وَجُودِ النَّفْسِ وَأَنَّهَا غَيْرُ جِسْمَانِيَّةٍ وَذَلِكَ أَنَّهَا قَدْ يَكُونُ مَظْهَرُهَا
الْبَرْزَخُ، وَقَدْ يَكُونُ مَظْهَرُهَا الْمَثَالُ الْمَعْلُوقُ؛ وَهِيَ تَدْرِكُ ذَاتَهَا فِي الْحَالِينِ فَلَيْسَتْ مِنْ
أَحَدِهِمَا؛ فَلِهَذَا وَأَمْثَالِهِ جَعَلَ إِثْبَاتَ الْمُثَلِّ الْمَعْلُوقَةِ مِنَ الْأَسْرَارِ. وَكَلَامُهُ فِي هَذِهِ^٤ الْمُثَلِّ وَ
الاسْتِدْلَالِ عَلَيْهَا وَأَحْكَامِهَا طَوِيلٌ لَا يَلِيْقُ بِهَذَا الْمَوْضِعِ ذِكْرُهُ؛ وَإِنَّمَا الْغَرَضُ التَّنْبِيهُ عَلَى
مَقْصُودِهِ، لَا^٥ اسْتِيعَابَ الْكَلَامِ فِيهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَبَاحِثِ هَذَا الْكِتَابِ.
قَوْلُهُ: «وَبِهِ يَتَبَيَّنُ الْحَقُّ»: أَيُّ بِهِ يَتَبَيَّنُ هَلْ إِدْرَاكُ الْبَصَرِ وَالْخِيَالِ بِطَرِيقِ انْطِبَاعِ الْمَدْرَكِ
عَلَى كِمَالِ امْتِدَادِهِ فِي الْآلَةِ أَوْ لَيْسَ كَذَلِكَ.
وَالْحَقُّ فِيهِ أَنَّهُ لَوْ لَا إِثْبَاتُ هَذِهِ الْمُثَلِّ الْمَعْلُوقَةِ لِلزَّمِ الْانْطِبَاعِ؛ لَأَتَانَا تَخَيُّلُ أُمُورٍ لَا وَجُودَ لَهَا
فِي الْأَعْيَانِ وَنُمِيزَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا عَدَاهَا فَلَا بَدَّ لَهَا مِنْ مَثَالٍ حَاصِلٍ، إِذِ الْعَدَمُ الصَّرْفُ لَا تَمِيزَ
فِيهِ. وَذَلِكَ الْمَثَالُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي خَارِجِ الذَّهْنِ فَهُوَ مَنْطَبِعٌ فِي الْخِيَالِ قِطْعاً، وَيَلْزَمُ مِنْ انْطِبَاعِهِ
فِيهِ مِطَابَقَةُ الْمَقْدَارِ الْكَبِيرِ لِلْمَقْدَارِ الصَّغِيرِ وَذَلِكَ مُحَالٌ.
وَمَتَى كَانَ الْمَثَالُ حَاصِلاً فِي خَارِجِ الذَّهْنِ لَمْ يَبْقَ ضَرُورَةٌ إِلَى الْقَوْلِ بِالْانْطِبَاعِ وَالتَّزَامِ

١. در نسخه «د» از اینجا تا ص ٣١٠، در صحافی اوراق جابه جاشده است.

٢. آس ١: تحصل. ٣. آس ١: -أرادوا. ٤. آس ١، مج ٢: هذا.

٥. مج ٢: ولا.

مطابقة المقدار الأكبر للمقدار الأصغر؛ فعلى هذا لا حاجة في الإدراك إلى انطباع^١ العظيم في الصغير لأن المدرك^٢ إما أن يكون كلياً أو جزئياً؛
فإن كان كلياً فإدراكه هو حصوله في ذات المدرك.
وإن كان جزئياً فلا يخلو إما أن يكون ذات المدرك أو غيره؛
فإن كان ذاته فهو لعدم غيبته عن ذاته.

وإن كان غيره، فذلك الغير إما حاضر كما في مدرّكات الحواس الظاهرة و يكفي فيه مجرد حضوره للمدرك؛ أو غير حاضر كما في مدرّكات^٣ الخيال والحس المشترك وذلك بإيجاد^٤ النفس للمثل المعلقة الغير المنطبعة كما في صور المرايا؛ فإن الصقاليات شرط في وجود هذه الصور - وكلّ هذا يتبيّن تقريره فيما بعد - وليس شيء منه بمستلزم لانطباع الكبير في الصغير.

وبهذا^٥ يتبيّن أن بإثبات المثل المعلقة يندفع الإشكالات الموردة على الإدراك من جهة الانطباع.

قوله: «وهذا الشخص عطلّ الحواس عن إدراكاتها وقال، إنما هي مخصّصات والمدرك هو النفس»: فاعلم أن صاحب المعتبر لما وجب عنده في الإدراك الانطباع، وتبيّن له استحالة انطباع مقدار نصف كرة العالم أو الجبل العظيم في جزء من الدماغ أو العين، لا جرم ذهب إلى أن المدرك لهذه المدرّكات وغيرها هو النفس بذاتها من غير توسط هذه الآلات، بل تكون^٦ الآلات التي^٧ هي الحواس الظاهرة والباطنة لا متوسطات في الإدراك بل في تخصيص الإدراك ببعض المدرّكات دون البعض، والمدرك هو النفس من غير آلة؛ وزعم أن المدرّكات تكون منطبعة في ذات النفس فلا يلزم انطباق المقدار الكبير على المقدار الصغير.
قوله: «والحاجة إلى التخصيص لئلا يحصل فيها الغير المتناهي»: يريد أن الفائدة من تخصيص هذه الآلات ببعض المدرّكات لئلا يحصل في النفس ما لا نهاية له من المدرّكات لأن نسبة النفس إلى كلّ ما من شأنها أن تدركه واحدة؛ فلولا هذه الحواس لكانت النفس إما

٣. د - الحواس ... مدرّكات.

٦. آس ١: + التي.

٢. آس ١: - المدرك.

٥. د: - يتبيّن ... وبهذا.

١. آس ١: الانطباع.

٤. آس ١: باتحاد.

٧. س: - التي.

أن تدرك ما هو غير متناه، أو لا تدرك شيئاً أصلاً؛ إذ لو أدركت البعض دون البعض لكان ذلك ترجيحاً من غير مرجح وهو محال. وتخصيصها إنما هو بطريق القرب والبعد والمقابلة واللامقابلة وغير ذلك من اختلاف النسب التي بين الأجسام بعضها مع بعض.

وقوله: «و هذا عجبٌ فلو أن لها استعداداً الغير^١ المتناهي، والمبدأ ما هو على الغيب بضنينٍ لحصل لها، فكيف يمنعها بقوى؟ ولو امتنع فلا حاجة إلى مانع»: فاعلم أن المقصود من هذا الكلام إبطال ما ذهب إليه صاحب المعبر من المقالة المحكية عنه وذلك لأن النفس لا يخلو إما أن تكون لها استعداد أن^٢ يدرك ما لا نهاية له من المدركات، أو ليس لها هذا الاستعداد؛ وعلى التقديرين لا يصح ما ذهب إليه:

أما الأول، فلأنها لو كانت مستعدة لذلك لما منعت منه بالقوى البدنية، إذ المبدأ يعطي كل شيء ما هو مستعد له من الكمال، كما استشهد به من الآية^٣. وتقرير ذلك يأتي في علم ما بعد الطبيعة وهو إقناعي.

وأما الثاني، فلأن على هذا التقدير لا حاجة إلى أن تكون ممنوعة من جهة الحواس والقوى البدنية.

وأما العجب من أوحـد الزمان كيف جـوّز حصول المتقدّر فيما لا مقدار له أصلاً وهو النفس ولم ينكر ذلك، كما أنكر حصول المقدار الكبير فيما مقداره صغير.

قال: واعلم أن «الحس» - كالبصر - يجرد الصورة عن المادة ولكن يحتاج إلى علاقة وضعيّة بينه وبين الحامل حتّى إذا انقطعت بطلت الصورة.

و «الخيال» جردّها عن العلاقة وأدركها مع غيبوبة الحامل، ولكن ما قدر على التجريد من الوضع والكم والكيف.

و «العقل» جرد حتّى أخذ صورة إنسانية عن زيد بحذف العوارض الغريبة غير منطقي^٤ إلا للحقيقة التي طابقت عمرواً و خالدأ، فعمل بالمحسوس عملاً جعله معقولاً ولو كان في الوجود ما لم يلزم ذاته غير ذاته فهو معقول بنفسه لا بمجرد.

١. آس ١: استعداداً لغير. ٢. آس ١: استعدادات.

٣. مقصود آية ٢٤ سورة تكوير ﴿وما هو على الغيب بضنين﴾ است.

٤. مج ٢ (تصحيح شده): منطبق؛ سائر نسخه ها: مستبق.

[مراتب التجريد من الحسي و الخيالي و العقلي]

أقول: إن المدرك على قسمين: إمّا أن تصحبه في الأعيان أمور غريبة عن ماهيته أو لاتصحبه في الأعيان ذلك؛ فالمدرك الذي من قبيل القسم الأول، لتجريد صورته عن مادته أصناف مختلفة و مراتب متفاوتة:

فـ«الحس»^١، تأخذ الصّورة عن المادة مع هذه اللواحق، و مع وقوع نسبة بينها و بين المادة، إذا زالت تلك النسبة بطل ذلك الأخذ؛ و لا يمكنه استنبات^٢ تلك الصّورة مع غيبوبة المادة، فقد انتزعه منها و لكن نزاعاً غير محكم و هذا كما يبصر الإنسان مع لونه و ضعفه^٣ و قدره و هي عوارض غريبة لحقته لو لم يكن بأعيانها لكان هو إنساناً؛ فإنّه ليس إنساناً بها. و لو كان الإنسان على هذا الحدّ من الكمّ و الكيف و الوضع لكان كلّ إنسان كذلك؛ وكذا لو كان على حدّ آخر منها.

و أمّا «الخيال»^٤، فإنّه تبرئ الصّورة عن المادة تبرئة أشدّ؛ فإنّه و إن جرّد عن المادة الخاصة بالحسّ إلّا أنّه إذا غابت تلك المادة و بطلت لا يبطل الأثر المدرك^٥ بطلانها^٥ و لا يجرّد أيضاً عن اللواحق الغريبة، لأنّ الصور في الخيال، هي^٦ على حسب الصور المحسوسة، و على تقدير ما، و تكييف ما و وضع ما.

و أمّا «الوهم»^٧، فإنّه يتعدّى قليلاً هذه المرتبة في التجريد لأنّه يدرك المعاني التي هي في ذواتها ليست بمادية؛ و إن عرض لها أن تكون مادية كالخير و الشر و الموافق و المخالف؛ لأنّ اللون و الشكل و ما أشبههما لا يمكن أن^٧ يكون إلّا لمادة جسمانية بخلاف ما يمكن إدراكه غير عارض لجسم كهذه الأشياء. فهذا النوع إذن أشدّ استقصاء من النوعين الأولين إلّا أنّه مع ذلك لا يجرّد هذه الصّورة عن اللواحق، و لا يأخذها إلّا جزئية و بحسب مادة مادة، بحيث لو قدر عدم صورة الذئب بالحسّ لم يتصور إدراك عداوته للشاة.

و هذه المرتبة من التجريد لم يذكرها في الكتاب:

[١] لأنّ الوهم لا يتناول إدراك الصور الشخصية، و تمثله كان بها.

١. آس ١: أخذ. ٢. آس ٢: استيجاب. ٣. مج ٢: و وضعه. ٤. س: + المجرد. ٥. آس ٢: بمجرد بطلانها. ٦. آس ١: - هي. ٧. مج ٢: - يمكن أن.

[٢] ولأنه يقتدي في أكثر مباحث هذا الكتاب بكتاب الإشارات للرئيس أبي علي بن^١ سينا وهو غير مذكور في ذلك الكتاب.

[٣] ولأننا إذا قسمنا الإدراك إلى الكلي وهو العقلي، وإلى الجزئي الذي يكون إما^٢ متوقفاً على وجود المدرك في الخارج وهو «الحسي»، أو غير متوقف على وجوده فيه اندرج «الخيالي» و«الوهمي» تحت هذا الأخير؛ وكانت الأقسام ثلاثة لا أكثر من ذلك. وأما «العقل»، فإنه ينتزع الصورة عن المادة وعن كل اللواحق الغريبة، فيدرك الإنسان بحدّه وحقيقته بحيث لا يقترن به شيء غريب؛ ولو لم يدركه كذلك لما أمكننا أن نحكم عليه بأنّ القدر واللون والوضع مثلاً غريب في حقّه؛ فهو يأخذ الماهية من الأشخاص المحسوسة و يحذف عنها^٣ كلّ ما ليس منها، فيثبتها على تجرّدها بحيث يبقى مطابقة للمختلفات من أشخاصها، كالإنسانية بالنسبة إلى عمرو و خالد؛ فكأنّ العقل عمل بالمحسوس الذي هو الشخص كزيد عملاً جعله به معقولاً بعد أن كان محسوساً؛ وذلك العمل هو حذف الأمور الغريبة عن ماهيته.

فهذه مراتب التجريد في المدرك المصحوب في الأعيان بلواحق غريبة عن الماهية. فأما المدرك الذي لا يكون في الأعيان مصحوباً بذلك، فهو الذي لم يلزم ذاته غير ذاته أي لم يلازمها في الوجود العيني أمرٌ مغاير لها؛ وهذا لا يحتاج صورته إلى عمل عامل في التجريد بل^٤ مثل هذا الشيء معقول بذاته وذلك ظاهر.

واعلم أنّ المادة تعقلها النفس لا بتجريد عن مادة أخرى. وكلّ نوع يكون الجسم داخلاً في حقيقته فإنه لا تعقل إلا بالمادة فافهم ذلك.

قال: برهان على تجرّد^٥ النفس: وهو أنّك أدركت المعاني الكلية كالجرميّة والإنسانية، وطابقت المختلفات، حتّى أنّ الجرميّة المعقولة صغ حملها على السماء و الحصاة؛ فلو كان معها خصوص مقدار و وضع ما طابقت^٦

١. مج ٢: - بن.

٢. آس ١: - إمّا.

٣. ت: منها.

٤. ت: - بل.

٥. مج ٢، آس ٢، ت: - تجرّد.

٦. مج ٢: طابقت.

المختلفات و ما كانت مطلقة. و إذ ليس لها مقدار و وضعٌ فلا تحلّ في متقدّر
 فيلزمها مقدارٌ بالضرورة و وضعٌ، وكلّ جسم متقدّر و ذو وضع^١، و عرّضه به كذا،
 لانقسامه بانقسامه؛ فالذي^٢ فيه هذه منك غير جرم و لا جرمي^٣ فسّمه «النفس» إن
 شئت.

أقول: البرهان المذكور إنّما هو على إثبات النفس الإنسانية، لا على إثبات النفس
 مطلقاً؛ و المراد بذلك إثباتها على الوجه المذكور في التعريف الذي يعمّ النفس الإنساني و
 الفلكي، لا إثبات شيء مدبّر لبدن الإنسان كيف كان؛ فإنّ ذلك غير مفتقر إلى هذا البرهان و
 ليس هو المقصود في هذا الموضع؛ بل المقصود إثبات أنّه جوهر ليس بجسم و لا حالّ في
 الجسم.

و قوله: «و إذ ليس لها مقدار و وضع فلا يحلّ في متقدّر فيلزمها مقدار بالضرورة و
 وضع»: فاعلم أنّ لزوم ذلك لها لا لذاتها بل لمحلّها، كالسواد الحالّ في الجسم، فإنّه يلزم^٤
 المقدار لا لأنّه سواد إذ ليس له في حدّ ذاته مقدار و لا وضع، بل له ذلك بسبب محله الذي هو
 جسم.

و قوله: «و عرّضه به كذا، لانقسامه بانقسامه»: يريد أنّه كما أنّ كلّ جسم يحمل عليه أنّه
 «متقدّر و ذو وضع» فكذلك العرض الحاصل للجسم، إلّا أنّ حمل «التقدّر» و «الوضع» على
 ذلك العرض إنّما هو بواسطة حمليه على الجسم الذي هو محله - كما عرفت في السواد - و
 ذلك لأجل أنّ العرض ينقسم بانقسام موضوعه الذي هو الجسم^٥.

و يدلّ على انقسام الحالّ بانقسام المحلّ أنّه لو لم ينقسم بانقسامه لكانت الأجزاء
 المفروضة في المحلّ إمّا أن يوجد فيها شيء من الحالّ، أو لا يوجد:
 فإن لم يوجد كان^٦ جميع أجزاء المحلّ خالياً عن الحالّ و عن شيء منه فلا يكون الحالّ
 حالاً هذا خلف.

و إن وجد فيها شيء منه، فإمّا أن يوجد في كلّ واحد منها أو في بعضها، إمّا بتمامه أو
 بعضه، فالأقسام أربعة:

٣. مج ١: جرمانى.

٤. س: - كان.

٢. مج ٢: والذي.

٥. أس ١: جسم.

١. د: - فلا تحلّ ... ذو وضع.

٤. س: يلزمه.

الأول^١ منها، وهو أن يوجد بتمامه في كل واحد من أجزاء المحل، يقتضي أن يكون الحال الواحد في الحالة الواحدة في أكثر من محل واحد وذلك ظاهر البطلان.
و الثاني، وهو أن يكون بتمامه في بعضها فذلك البعض هو المحل بالحقيقة وماعده لا مدخل له في المحلية من حيث هي محلية، والذي له مدخل إن لم ينقسم لم يكن ذلك الحال حالاً في المنقسم^٢ وهو خلاف الفرض^٣، وإن انقسم عاد الكلام فيه بعينه ولزم التسلسل.
و الثالث والرابع، وهو أن يوجد بعض أجزاء الحال في كل واحد من أجزاء المحل أو في بعضها، يلزم منه انقسام الحال بانقسام المحل وهو المطلوب.

قوله: «فالذي فيه هذه منك غير جرم ولا جرمي فسّمه «النفس» إن شئت». يريد أن المدرك للمعاني الكلية لا شك أن هذه المعاني حاصلة فيه لما^٤ تحققت فيها مضي، وكلما كانت حاصلة فيه وجب أن لا يكون هو جرمًا ولا جرمانياً:

أمّا أنه ليس بجرم فلما عرفت في مسألة الجوهر الفرد أنه قابل للانقسام إلى غير النهاية فلا يحل فيه المعاني الغير المنقسمة.

و أمّا أنه ليس بجرماني فلأن الجرماني ما يكون حالاً في الجرم، والحال يجب انقسامه بانقسام محله فلا تصح محليته لهذه المعاني الغير القابلة للانقسام، لعدم تقدّرها^٥. فمدرك هذه المعاني الكلية منّا^٦ يجب أن يكون جوهرًا ليس عن المادة ولا فيها، من شأنه أن يحرك الجسم و يدرك الأشياء ونحن فلانعني بـ«النفس» سوى هذا. فإن شئت أن تسميه بغير «النفس»^٧، فلك ذلك^٨؛ مع أن المقصود يكون حاصلاً لا محالة وتكون المناقشة في الألفاظ لا غير.

واعلم أن هذا البرهان يفتقر إلى تنمّة و ذاك^٩ أن «الجوهريّة» قد أخذت في تعريف النفس - كما سبق - ولم يدل البرهان المذكور على تحقّقها لمدرك المعاني الكلية منّا لجواز أن يكون عرضاً حالاً في مجرد غير منقسم إذ ليس في البرهان ما يمنع ذلك، فلم يتحقّق كونه

٣. س: المفروض.

٢. ت: المقسم.

١. آس ١: أولان.

٥. آس ١: تقديرها.

٤. ظاهراً: «كما» مناسب تراست.

٨. آس ١: فيكون.

٧. آس ١: - النفس.

٦. آس ١: ما.

٩. مع ٢ ذلك.

نفساً بمقتضى ذلك التعريف، فلا بدّ إذن في بيان جوهرية الشيء المتصرّف في أبداننا المدرك للمعاني الكلية وهو الذي يشار إليه بـ«أنا» حين يقال: «أنا فعلتُ كذا»، «أنا أدركتُ كذا»؛ ليكون ذلك البيان متممًا^١ للبرهان المذكور في إثبات النفس الإنسانية يقتضي ما عُرِفَتْ به وليكن تقريره هكذا:

لو كان هذا الشيء عرضاً لكان موضوعه إمّا جسمًا^٢ أو غير جسم:

فإن كان جسمًا فقد مضى بطلانه وليس كلامنا الآن فيه.

وإن كان غير جسم، فإن كان لذلك الموضوع^٣ تصرف في الأبدان بذاته مع كونه جوهرًا،

أو ينتهي إلى الجوهر فهو المراد بالنفس.

وإن كان ذلك التصرف ليس له بذاته بل يعرض فيه حصل المطلوب أيضاً؛ لأنّ الشيء

الذي يكون نفساً على هذا التقدير هو ذلك الموضوع - لا هذا العرض - فإنّ الأعراض التي

تعرض للنفوس فتوجب صدور أفعال عنها بحسبها كالإرادة والقدرة وغيرهما، لانسميها

«نفوساً»، بل المسمّى بذلك هو موضوع تلك الأعراض التي إنّما تصدر عنها تلك الأفعال

لأجل أنّها في ذلك الموضوع. وإذا كان ذلك الموضوع جوهرًا كانت النفس جوهرًا لا

محالة. ولعل صاحب الكتاب إنّما أهمل ذلك لعلمه أنّه لا يخفى على من يقف^٤ على أحكام

الجواهر والأعراض، وما ذكر في «المرصاد» الذي في آخر الإلهي، إذا كان من أرباب

البصائر الثاقبة.

قال: طريق آخر: هذه الصّورة المجردة، تجرّدُها إمّا لحقيقتها فكان^٥

الأشخاص كذا وليس؛ أو باعتبار ما أخذ منه وليس؛ فهو باعتبار ما حلّ فيه فهو

مجرد عن الجهات والمقدار.

أقول: قد سبق أنّ العقل يجردّ الصّورة عن المادة عند إدراكه لها تجريدًا كاملاً بخلاف

الحسّ والخيال؛ فتجرّدُها فيه إمّا أن يكون لذاتها وحققتها من غير سبب من خارج، أو

ليس:

٣. آس ١: - الموضوع.

٢. آس ١: جسم.

١. آس ١: متممًا.

٥. مج ٢: وكان.

٤. آس ٢: وقف.

فإن كان الأوّل، وجب أن يكون أبداً مجردةً إذ ما للشيء^١ بذاته لا يزول عنه، فكانت الصّورة^٢ المشخصّة، كصورة الإنسانية الموجودة في زيد مثلاً، مجردةً عن المادة؛ وكذا الموجودة في كلّ شخص وشخصٍ غيره وهو ظاهر البطلان. وهذا هو معنى قوله: «هذه الصّورة المجردة تجرّدها إمّا لحقيقتها فكان الأشخاص كذا وليس».

وإن كان الثّاني، فهذه الذات المعقولة إمّا أن تتجرد عن المقدار والوضع في الوجود الخارجي، أو في الوجود المتصور في الجوهر العاقل، ومحال أن يكون كذلك في الوجود الخارجي. وإليه أشار بقوله: «أو باعتبار ما أخذ منه وليس». فبقي أنّه إمّا يفارق الوضع والأين عند وجوده في العقل. وذلك هو المراد بقوله: «فهو باعتبار ما حلّ فيه».

وإذا كان محلّ هذا الشيء المجرد عن المقدار والوضع وما يجري مجراهما، ممّا يقتضي التجزي والانقسام وصحّة الإشارة الحسية هو النفس التي تسمّى «عقلاً نظرياً» باعتبار «عقلاً عملياً» باعتبار آخر - كما عرفت - فيجب أن تكون هذه النفس التي هي محلّ هذه المعقولات المجردة مجردة أيضاً عن هذه الأشياء المذكورة. وهو المعنى بقوله: «فهو مجرد عن الجهات والمقدار»؛ فإنّ الضمير يعود إلى ما حلّ فيه لا محالة.

وبالجملة، فالمعقول هو المجرد عمّا سواه؛ فيجب أن يكون هذا الموجود إمّا في الأعيان وإمّا^٣ في النفس. وإذ لا يكفي وجوده في الأعيان عند إدراكه، فتعيّن أن يكون وجوده المجرد إمّا هو في النفس، فيتحقّق تجرّدها بما ذكر في البرهان السابق وهو المطلوب.

قال: لو كان محلّ المعقولات منقسماً كالجسم، وما فيه المنقسم به، كان إذا

عقلنا مفهوم الشيئية المطلقة دون مقدار أو الوحدة^٥ كذلك، فحلّت في المنقسم، فانقسم في الكمّ وانقسمت. فكلّ^٦ جزء من الشيئية أو الوحدة شيئية ووحدة، أو مع زائد، أو ليس شيئية ووحدة، ولا مع زائد:

فإذا لم يكن جزء الشيئية شيئية ولا مع زائد ليكون^٧ شيئاً مع خصوصية، فلها

جزء لا شيء^٨ وهو محال.

٣. س: أو.

٥. ت: الواحدة.

٨. آس ١: شيئاً.

٢. آس ٢: الصور.

٧. آس ١: يكون.

١. مج ٢: إذ الشيء.

٤. مج ١: + برهان آخر عرشي.

٦. مج ٢: وكل.

وإن كانت مع زائد فقد زاد الجزء على الكل.
وأيضاً ما كان الكل وحده مجرداً بل مع زائد و مقدار و قد فرض مجرداً هذا محال.

وإن كان شيئاً فحسب، فساوى الجزء الكل وهو محال أيضاً.
وكذا الوحدة إما أن تكون جزؤها^١ هي، أو زاد عليها، أو ليس بواحد ولا كثير، فليس بشيء هذا محال.

أقول: قد عرفت أن مدرك المعقولات الكلية منّا، لابدّ و أن يكون محلاً لتلك المعقولات، فلو كان هذا المدرك - الذي هو محلّ المعقولات - منقسماً لكانت الشيئية المطلقة و الوحدة المطلقة عند إدراكنا لهما منقسمين؛ و التّالي^٢ باطل فالمقدّم مثله.
أمّا الشرطية، فلأنّ الحالّ يجب انقسامه بانقسام المحلّ كما سبق.
و أمّا بطلان التّالي فبيّنه أولاً في الشيئية، و ثانياً في الوحدة:
[١] أمّا بيانه في الشيئية، فلأنّ حالها في الانقسام لا تعدوا ثلاثة أقسام، كلّ واحد منها بحال:

أمّا الأقسام، فإنّ^٣ جزءها إما أن لا يكون شيئاً، أو يكون: فإن كان، فإمّا مع زائد، أو لا مع زائد.

و أمّا بيان استحالتها، فلأنّ الأوّل يلزم منه أن يكون للشيئية جزء هو^٤ لا شيء و هذا تناقض؛ و الثّاني يلزم منه زيادة الجزء على الكل و كون الشيئية التي فرض تجرّدها عن الزائد مقارنة للزائد لوجوب أن يكون ما أضيف إلى جزء الشيء مضافاً إلى كلّه أيضاً؛ و الثّالث يلزم منه مساواة جزء الشيء لكّله.

[٢] و أمّا بيانه في الوحدة، فلأنّها أيضاً تنقسم إلى الأقسام الثلاثة التي ثبتت استحالتها: أحدها، أن يكون جزؤها هو هي، فيساوي الجزء الكل.
و ثانيها، أن يكون جزؤها وحده مع زائد فيلزم^٥ زيادة الجزء على الكل و عدم تجرّده ما فرض تجرّده.

٣. س: فلان.

٢. آس ١: فالتالي.

١. مج ٢، آس ٢: جزءها.

٥. ت، آس ١: فلزم.

٤. س: وهو.

و ثالثها، أن يكون جزؤها ليس وحده فقط و لا وحده مع زائد، فيجب على هذا أن لا يكون ذلك الجزء لا واحداً و لا كثيراً، وكلّ شيء فإما واحد أو كثير، و عكس نقيضه: كلّ ما ليس بواحد و لا كثير فليس بشيء، فجزء الوحدة ليس بشيء و هو محال؛ إذ ما ليس بشيء لا يصدق أنّه جزء، فبين كونه جزءاً و كونه لا شيء، مناقضة ظاهرة. وإذا عرفت هذا فقلوه: «لو كان محلّ المعقولات منقسماً كالجسم و ما فيه»: أشعر بـ«كاف التشبيه» في لفظة «كالجسم» أنّ البرهان عام في إبطال كون محلّ المعقولات منقسماً كيف كان، سواء كان جسماً أو جسمانياً، أو لا جسماً و لا جسمانياً؛ إذ لو أراد التخصيص بالجسم أو به و بما فيه لما كان في إتيانه بـ«الكاف» فائدة.

و قوله: «المنقسم به»: معناه أنّ الحال في الجسم القائم به إنّما يكون انقسامه بالعرض لا بالذات؛ لأنّ انقسامه إنّما هو^٢ بانقسام الجسم الذي هو محلّه. ونبّه بذلك على أنّ انقسامه و إن كان بالعرض فهو ممّا يدلّ البرهان المذكور على امتناعه، إذ هو دالّ على امتناع القسمة في مدرك المعقولات، سواء كان بالكمّية المقدارية أو لا بالكمّية المقدارية، و سواء كانت بالذات أو بالعرض.

قوله: «إذا عقلنا مفهوم الشيئية المطلقة دون مقدار»: أراد بـ«المطلقة» الكلية. و فائدة ذلك أنّها لو كانت جزئية لجاز أن يكون إدراكها حضورياً - كما ستعرف - فلا يكون حاصلة في ذات المدرك منّا، فلا يتم البرهان. و لم يكن به حاجة - بعد ما ذكر أنّها مطلقة - إلى نفي المقدار عنها؛ فإنّها لو كانت متقدّرة لما طابقت ما يتقدّر و ما لا يتقدّر، فلم يكن مطلقة و فرضت كذلك. و كأنّه ذكر ذلك إيضاحاً و تنبيهاً لاتقييداً و تخصيصاً.

و قوله: «أو الوحدة كذلك»: معناه أو عقلنا الوحدة المطلقة دون مقدار، كما ذكر في الشيئية.

و قوله: «فحلّت في المنقسم»: أراد بـ«المنقسم» ما يفرض فيه شيء غير شيء ليعمّ الجسم المنقسم بالقوّة و كذا ما يحلّ فيه و غيرهما.

و قوله: «فانقسم في الكمّ»: يشير بذلك إلى مفهوم «الشيئية». و «الكمّ» أعمّ من المتّصل

و المنفصل فلا ينافي دخول ما ليس بجسم ولا جسماني في محله إذا كان ذلك ^١ المحلّ منقسماً ^٢.

و قوله: «وانقسمت»: يشير بذلك إلى الوحدة و تقديره: «وانقسمت في الكم أيضاً». و قوله: «فكلّ جزء من الشيئية أو الوحدة شيئية و وحدة أو مع زائد أو ليس شيئية و وحدة و لا مع زائد»: يريد ^٣ لو انقسم مفهوم الشيئية أو الوحدة ^٤ لكان لا يخلو حال كلّ واحد منهما من الأقسام الثلاثة التي سبق ذكرها؛ فتكون الأقسام ستة: ثلاثة للشيئية و ثلاثة للوحدة.

و قوله: «فإذا لم يكن جزء الشيئية شيئية و لا مع زائد ليكون شيئاً مع خصوصية فلها جزء لا شيء و هو محال»: فالمراد بهذا إبطال القسم الأول من الستة. و قوله: «وإن كانت مع زائد فقد زاد الجزء على الكلّ و أيضاً ما كان الكلّ وحده مجرداً؛ بل مع زائد و مقدار و قد فرض مجرداً هذا محال»: فالمراد به إبطال القسم الثاني منها. و إنما لم يكن الكلّ وحده مجرداً على تقدير أن يكون جزء الشيئية المطلقة شيئيةً و زائداً، لما مرّ من أن الزائد على الجزء فهو زائد على الكلّ لا محالة، فلا يكون الكلّ مجرداً و ^٥ فرض مجرداً هذا خلف؛ و عطف «المقدار» على «الزائد» لا حاجة إليه؛ و هو مع ذلك يوهم تخصيص ^٦ البرهان بأنّ محلّ المعقولات ليس بجسم و لا حالّ فيه، إذ المنقسم الذي لا يكون كذا لا يتقدّر، و لا يتقدّر ^٧ ما يحلّ فيه به، وكأنّه قصد: «بل مع زائد إن كان المحلّ منقسماً كيف كان و مع كون الزائد مقداراً على الخصوص إن كان المحلّ جسماً أو جسمانياً». و قوله: «وإن كان شيئيةً فحسب فساوا الجزء الكلّ و هو محال أيضاً»: فهذا هو إبطال القسم الثالث.

و قوله: «و كذا الوحدة، إمّا أن يكون جزؤها هي، أو زاد عليها، أو ليس بواحد و لا كثير فليس بشيء هذا محال»: يشير بذلك إلى إبطال القسم الرابع و الخامس و السادس؛ وهي

١. س: - ذلك. ٢. د: - و قوله فانقسم ... منقسماً.

٣. مج ٢: + أنّه.

٤. آس ١: - شيئية و وحدة أو مع زائد أو ليس شيئية و وحدة و لا مع زائد: يريد لو انقسم مفهوم الشيئية أو الوحدة.

٥. مج ٢: + قد. ٦. آس ٢: - تخصيص. ٧. مج ٢: فلا يتقدّر.

الأقسام الثلاثة المختصة بالوحدة. وقد مرّ ما تستعين به على مقاصد هذه الألفاظ و فوائدها فلا أعيده.

قال: برهان آخر: لو كانت المعقولات المطلقة المجردة عن المقدار في منقسم في الكمّ، فإذا انقسم فتنقسم الصورة الحالّة؛ لأنّ العرض المقرّر^١ ينقسم بانقسام محلّه. وكلّ جزء من المعقول العرّي عن المقدار إن كان مشابهاً للآخر فشارك الكلّ في الحقيقة، ولا يخالفه إلا بالمقدار لما علمت؛ ولا مقدار، فيلزم أن يكون الجزء لا يخالف الكلّ بشيء، هذا محال. ويكون الشيء معقولاً مراراً بغير النهاية على حسب إمكان القسمة و ظاهر بطلانه.

و إن انقسم إلى جزئين مختلفين فيقومان الكلّ ضرورةً، فهما ذاتيا الماهيّة، و الجسم لا تتناهى القسمة فيه، فالمعقول إن ذهب في الانقسام إلى المختلفات إلى غير النهاية فثمّ مقومات غير متناهية للماهيّة حاصلة قبل القسمة الكميّة للمحلّ إذ لا يحصل لحقيقة واحدة ذاتي بعد أن لم يكن، فلكلّ^٢ مقوم مقوم إلى أن لا يتناهى؛ و قد عرفت بطلانه. و سيأتي أنّ الصفات الحاصلة المترتبة بالضرورة متناهية من طريق آخر فهذا محال. و إن رجعت القسمة إلى التشابهات لزم^٣ ذلك المحال، فإذا ليست في منقسم.

سؤال: فيحلّ في نقطة.

جواب: هي عدميّة فلا يتقرّر فيها صورة.

أقول: إنّ الجوهر الذي يدرك المعقولات المجردة^٤ إمّا أن يكون منقسماً، أو لا يكون: و الأوّل باطل، فتعيّن الثاني وهو المطلوب. إنّما قلنا إنّ الأوّل باطل لأنّه^٥ لو انقسم في الكمّ لكان ما يحلّ فيه من معقولاته المجردة عن المقدار منقسماً في الكمّ أيضاً؛ والتّالي باطل فالمقدّم مثله.

١. مج ٢: المقدّر؛ آس ٢: المتقرر.

٢. آس ١: فكل.

٣. مج ٢: يلزم.

٤. آس ١: المجرد.

٥. س: وإنما.

٦. آس ١: إنّه.

أما الشرطية، فتبين بما سبق من أن العرض المتقرر ينقسم بانقسام محله. و احترز بالمتقرر^١ عن المعدومات التي لا وجود لها إلا في الأذهان، كالوحدة والنقطة والإضافة و الوجود وما يجري مجرى هذه. وسيحقق^٢ الكلام فيها في ضابط «القسطاس» المذكور في علم ما بعد الطبيعة^٣.

و أما التالي، فبيان بطلانه أن المعنى المعقول العري عن المقدار إذا انقسم بمعنى أن يفرض فيه شيء غير شيء، سواء كان ذلك لذاته، أو بسبب حامله، فإما أن يكون انقسامه بهذا المعنى إلى جزئين متشابهين، أو لا إلى جزئين متشابهين؛ والقسمان باطلان فانقسام المعقول المجرد عن المقدار باطل:

أما بطلان انقسامه إلى جزئين متشابهين، فلأنه يلزم من ذلك أحد أمرين: إما أن لا يكون بين الجزء والكل فرق، أو يكون مفارقة أحدهما للآخر بالمقدار، فيكون المقدار حاصلًا للعري عن المقدار؛ هذا خلف. وإذا لم تحصل المفارقة بينهما إلا بالمقدار ولا مقدار فلا مفارقة فلا امتياز فلا جزء مفروض وهو خلاف المقدار.

و على تقدير تسليم مماثلة الجزء لكل من جميع الوجوه مع أن محله قابل للقسمته الوهمية الغير المتناهية، لكان الشيء المجرد معقولاً مراراً لا نهاية لها بحسب إمكان قسمته بانقسام الجسم الذي هو محله؛ و ظاهر بطلانه.

و أما بطلان انقسامه إلى جزئين مختلفين، فلأنه إما أن لا ترجع القسمة آخر الأمر إلى المتشابهات، أو ترجع:

فإن لم ترجع، فكل واحد من الجزئين المختلفين مقوم لكل بالضرورة؛ فالجزآن ذاتيان لتلك الماهية و يعود الكلام في كل واحد من الجزئين فيلزم انقسامه:

إما إلى متشابهين و يعود المحال المذكور؛ أو إلى مختلفين و يرجع الكلام فيهما، لكون الجسم الذي هو محلها لا تنهاى القسمة الوهمية فيه.

فيذهب انقسام المعقول المجرد عن المقدار إلى مختلفات غير متناهية؛ فثم مقومات غير متناهية للماهية المعقولة المجردة، ولا بد وأن تكون تلك المقومات حاصلة لتلك الماهية

٣. در ذيل اعتبارات عقلی.

٢. ت: سيحقق.

١. مع ٢: بالمقرر.

قبل القسمة الكمية لمحلّها، إذ لا يحصل لحقيقة واحدة ذاتي بعد أن لم يكن؛ لأنّ الماهية لا تصير بالفعل إلّا وأن تكون أجزاؤها حاصلة بالفعل. فلو تجددت الذاتيات أو بعضها على الماهية لكانت^١ الماهية الحاصلة قبل تجددّها ليست بحاصلة وهذا محال.

ولا يكفي حصول تلك الذاتيات بالقوة، وإلّا لكان حصول الماهية بالقوة أيضاً.

ولأنّ القسمة الوهمية^٢ التي بالقوة لا تجعل الأجزاء مختلفة ولا تختلف إلّا وهي ممتازة بالفعل. ويلزم من هذا أن يكون لكلّ مقوم يفرض مقومات إلى ما لا نهاية، وقد عرفت في أوائل المنطق بطلانه من طريق استحالة انحصار ما لا يتناهي بين حاصرين، ومن طريق امتناع^٣ توقّف تعقّل الشيء الواحد على تعقّل ما لا نهاية له من المعقولات على ما سبق من التقرير هناك. وسيأتي في علم ما بعد الطبيعة أنّ الصفات الوجودية متى كانت حاصلة معاً، وكانت مع ذلك لها ترتيبٌ إمّا عقلي أو^٤ وضعي، فهي بالضرورة متناهية وهو مبين بطريق آخر غير ما ذكر في علم المنطق. فهذا الانقسام إلى المختلفات على هذا الوجه محال.

وأما^٥ إن رجعت القسمة إلى التشابهات، لزم ذلك المحال المذكور فيها.

وإذا لزم من كون محلّ الصّورة المعقولة المجردة منقسماً، كون تلك الصّورة منقسمةً أيضاً، وبطل^٦ انقسام تلك الصّورة، فبالضرورة يلزم أنّها ليست في منقسم.

وإذا ثبت أنّ محلّها غير منقسم فلا يخلو إمّا أن يكون ذا وضع، أو غير ذي وضع. و ذو الوضع إمّا^٧ جوهر، أو عرض:

فالجوهر الذي له وضع وهو غير منقسم هو الجوهر الفرد؛ وقد تحققت بطلانه ممّا مرّ؛ و لهذا لم يتعرّض في الكتاب لهذا القسم. ومن أعظم فوائد تلك المسألة إثبات تجرد النفس. وأما العرض الذي هو كذلك فهو النقطة؛ وقد أبطل أن تكون محلاً للمعقولات المجردة من وجهين:

أحدهما، الوجه الذي اختاره صاحب الكتاب، وهو أنّها عديمة فلا ذات متقررة لها لتتقرّر في تلك الذات صورة المعقول المجرد أو غيره.

٣. مج ٢: - امتناع.

٦. مج ٢: فبطل.

٢. ت، آس ١: + و.

٥. مج ٢: فأما.

١. آس ١: لكان.

٤. س: وإما.

٧. ت: + أن يكون.

و ثانيهما، أنها نهاية ما لا تميّز لها في الوضع عن الخطّ و المقدار الذي يتصل به؛ و كما أنها ليس لها وجود مفرد عن الأجسام، فكذلك لا يصحّ^١ أن يوجد لها صفة ليست للجسم؛ إذ ليس لها طرفان ليحلّ المعقول في طرف، و يلي الطرف الآخر جانب الخط. و إنّما عدل صاحب الكتاب عن هذا لأنّه ليس بيقيني فإنّ المستدلّ به، جوّز قيام عرض بعرض آخر مع أنّ الحامل منهما ليس له طرفان ليقبل عرضاً بطرف، و يلاقي المحلّ بطرف آخر؛ و قبول الأعراض لا تعلق له بالأطراف.

و قد استدلّ بعضهم على امتناع حلول المعقولات المجردة في نقطة^٢، و بالجملة، في حدّ غير منقسم من الجسم - كان نقطة أو خطأ أو سطحاً على تقدير أن تكون هذه وجوديّة - بأنّ كلّ^٣ هذه ذوات و ضع و المعقول المجرد لا يكون له وضع، فلو حلّ في أحد هذه لحصل له وضع فكان المجرد عن الوضع غير مجرّد عنه في حال تجرّده عنه^٤؛ و هو خلف محال^٥. و قد^٦ كان يمكن أن يستدلّ بذلك ابتداء^٧ من غير ضرورة إلى إدخال القسمة في البين. و إذ قد تحقّق أنّ محلّ المعقولات ليس بذوي وضع - سواء كان منقسماً أو غير منقسم و سواء كان جوهرراً أو عرضاً - فتعيّن أنّه ليس بذوي وضع؛ و أنّه جوهر مستقل بقوامه - كما مرّت الإشارة إليه - و به يتبيّن^٨ إثبات النفس على المفهوم المعرّف.

و^٩ أمّا هذا البرهان المذكور في الكتاب فلا يثبت به إلّا أنّها ليست منقسمة و لا ذات وضع. **قال: طريق آخر^{١٠} عرشي:** لو كانت النفس جرميّة لكان لا يعقل العدد و

المقدار الغير المتناهي من حيث مفهوم الغير المتناهي.

سؤال: هو عديمي.

جواب: النهاية عدميّة و سلب العدمي في كلّ المواضع ليس بنفي محض؛ بل في المحلّ الذي من شأنه أن يكون له وجودي. و إن انحصر هذا المفهوم فيما يتناهي، فما طابق الغير المتناهي؛ و كلّ جسم و عرضه متناه^{١١} فهي في مجرّد.

٣. آس ١: لكل.

٦. آس ١: - و قد.

٩. س: - و.

٢. س: النقطة.

٥. آس ١: - محال.

٨. آس ١: + على.

١١. مج ٢: عرض متناهي.

١. آس ٢: لا يصلح.

٤. آس ١: - عنه.

٧. ت: و ابتداء.

١٠. مج ١: - آخر.

أقول: قد ثبت أن كل جسم موجود فهو متناهي المقدار، وأن مجموع أجسام العالم متناهية المقدار أيضاً؛ ولا شك أننا نتصور مفهوم الغير المتناهي من حيث هو غير متناه^١؛ وهذا المفهوم الذي نتصوره كذلك، إنما نتصوره على وجه يعم ما عُدِمَ نهايته من جهة العدد، و ما عُدِمَ نهايته من جهة المقدار؛ وقد عرفت أن الصورة الذهنية يجب أن تكون مطابقة للأمر المدرك من خارج الذهن، واللا نهاية لا يتحصل في الخارج إلا مقارنة إما للمقدار أو للعدد^٢، ولا بدّ وأن يكون ذلك العدد مقارناً لماهيات أخرى، فلو كان هذا المفهوم عند تعقله حاصلًا في جسم، أو فيما يحلّ في جسم، لوجب أن يكون ذلك الجسم غير متناه؛ إذ لا معنى للجسم الغير المتناهي إلا الجسم الذي يقترن به^٣ مفهوم اللانهاية؛ لكن يمتنع أن يكون ذلك الجسم غير متناه، فيمتنع أن يقارنه مفهوم عدم المتناهي؛ وكذلك الحال فيما يحلّ في ذلك الجسم. وإذا كان هذا المفهوم عند تعقله لا بدّ وأن يكون حاصلًا في شيء؛ وامتنع أن يكون ذلك الشيء جسمًا أو حالًا فيه، وجب لا محالة أن يكون عند تعقلنا له حاصلًا في جوهر مجرد عن المادة الجسمية وذلك هو المطلوب.

فإن قيل: لانسلم أن الجسم إذا قارنه مفهوم اللانهاية وجب أن يكون غير متناهٍ وذاك^٤ لأن المفهوم من اللانهاية هو مفهوم سلبي أي^٥ عديمي، والأعدام لا يستدعي محلاً موجوداً فضلاً عن أنها تستدعي أن يكون ذلك المحلّ متناهياً أو غير متناه.

وقد أجاب في الكتاب عن هذا بأن مفهوم اللانهاية وجودي، لأن النهاية عدمية^٦ إذ هي عبارة عن انقطاع الشيء وختمه وأنه لم يبق منه شيء؛ وإذا كانت النهاية عدمية فيجب أن يكون سلبها وجودياً؛ اللهم إلا أن يكون سلباً مطلقاً، لا سلباً عن الشيء الذي من شأنه أن يكون ذلك المسلوب حاصلًا له، كما في مسألتنا هذه:

فإننا إذا قلنا: «كذا غير متناه» فإنما نريد بذلك أن «المحلّ» الذي من شأنه أن يكون متناهياً، فإن النهاية مسلوبة عنه وهذا يقتضي أن يكون مفهوم «اللانهاية» في هذا «المحلّ» مفهومًا وجودياً؛ فليس سلب العدمي في كل المواضع نفيًا محضاً، بل هو في بعضها عديمي

٣. س: - الذي يقترن به.

٦. ت: - أي.

٢. آس ١: العدد.

٥. آس ١: ذلك.

١. ت، آس ١: متناهي.

٤. مج ٢: فإذا.

٧. س: عديمي.

كما إذا كان سلباً مطلقاً، وفي بعضها وجودي كما إذا كان سلباً عن المحل الذي من شأن ذلك العدمي أن يكون له، مثل ما في هذه المسألة.

ولو كان هذا المفهوم - أعني مفهوم اللانهاية - حاصلًا في جسم لكان ذلك الجسم إمّا متناهيًا أو غير متناه:

فإن كان متناهيًا فالمفهوم المنحصر فيه لا يكون مطابقاً لغير المتناهي، فلاتطابق الصورة الذهنية ما هو معقول في نفس الأمر؛ وقد عرفت أن ذلك محال.

وإن كان ذلك الجسم الذي حصل مفهوم اللانهاية فيه غير متناه، فقد حصل في الوجود جسم غير متناه، وقد تبرهن^١ بطلانه. وكذا الكلام في كل صورة و عرض جسماني فإنهما - أعني الصورة و العرض - يجب تقدّرهما بتقدّر محلّهما، و تجب نهاية ذلك المقدار الحاصل لهما بالعرض، كما وجب تناهي المقدار الذي هو^٢ لمحلّهما بالذات.

وإذا ثبت هذا، فلا بدّ وأن تكون الصورة التي هي في الذهن مطابقة للانهاية موجودة^٣ في شيء مجرد^٤ عن المادة الجسميّة و ذلك هو «النفس» التي مقصودنا إثبات وجودها.

قال: وها هنا استبصارات: لو كانت النفس آليّة كائنة^٥ في عضو لكان يجب عند كلال الآلة كلالها، و قد كلّت الآلة بعد الأربعين و هي في الزيادة فالمقدّم باطل.

سؤال: الهرم كلّ آليّة^٦ فكّلّت نفسه.

جواب: لو كان هذا على ما يجب لاستمرّ، و حيث لم يستمرّ فلأمر آخر؛ و قد يعتري الشيء من غيره ما يشغله عن أمر نفسه دون كلال و ستعرف.

أقول: إمّا سمّاها «استبصارات» لكونها إقناعيات غير موجبة لليقين بخلاف البرهانيات، فإنّ المقدّمة المتّصلة القائلة: «لو كانت النفس حاصلة في عضو لوجب عند كلال ذلك العضو كلالها»، هي ظنيّة غير يقينية.

و يريد بـ«الآليّة» ما هي منطبعة في آلة جرميّة - كما صرّح به فيما بعد - و قد يُعنى بـ«الآليّة» ما كان إدراكها أو فعلها بتوسّط آلة بدنية و إن لم تكن منطبعة فيها.

٣. آس ١: موجود.

٦. آس ٢: الآلة.

٢. آس ١: هو.

٥. آس ١: كائنة.

١. مج ٢: برهن.

٤. مج ٢: مجردة.

و الفرق بين «الآلية» بهذا المعنى و بين الكائنه في عضو إنما هو بالعموم و الخصوص، فإن كل كائن في عضو فإن تعقله^١ بتوسط ذلك العضو، فإن كل ما حل فيما^٢ حل في الشيء، فهو حال في ذلك الشيء؛ و لا شك أن إدراك المعقولات المجردة إنما هو حصول^٣ صورها في الأمر العاقل لها؛ فمتى كان حالاً في عضو كان ما يتعقله^٤ ذلك الحال حالاً في ذلك العضو، فكان مدرّكاً بتوسط ذلك العضو. و ليس كل ما أدرك بتوسط عضو وجب حلوله في العضو الذي هو آلة في تعقله^٥؛ فالآلية بهذا التفسير أعم من الكائنه في عضو.

فلما ذكر ما يدل على الأعم أردفه بذكر الأخص مفسراً له به.

و هذه الإقناعية يمكن أن يستعمل في عدم آليتها بالمعنيين^٦.

و قوله: «وقد كَلَّت الآلة بعد الأربعين»: فاعلم أن الأطباء يذكرون أن الإنسان إذا بلغ إلى سنة الأربعين^٧ من العمر، فقد وصل إلى سن الوقوف، و من بعده يأخذ في الانحطاط فتضعف آلاته و قواه، إلا أن ذلك ربّما لا يظهر إلى أن يبلغ الستين أو يتجاوزها.

و من الأطباء من ذكر أن سن الوقوف عند الانتهاء إلى خمس و ثلاثين سنة.

و صاحب الكتاب ذكر الأربعين لأنه هو المشهور. و لأنه هو الأحوط إذ على التقديرين يكون الضعف حاصلًا بعد الأربعين. و هذا إنما هو بحسب الأغلب و الأكثر و بالقياس إلى الأمزجة التي يقارب الاعتدال؛ و^٨ التي تجري أحوالها في حفظ الصّحة على القانون الصواب، أو على ما يقاربه:

فقد ذكروا أن في بعض البقاع يهرم الإنسان في سن الثلاثين أو ما^٩ يتجاوزها قليلاً؛ و في بعضها تكون القوى بعد الأربعين آخذة في الزيادة لا في الانحطاط.

و ربما كان للتشكلات الفلكية في هذا مدخل فيقتضي اختلاف ذلك بحسب الأزمنة كما هو مختلف بحسب الأمكنة.

و قوله: «وهي في الزيادة»: يشير بذلك إلى القوة العقلية؛ فإنها بعد الأربعين - و هو سن الكهولة - تكون أقوى و أشدّ على ما شهدت التجربة به في الأكثر.

٣. آس ٢: بحصول.

٦. آس ١: بمعنيين.

٩. مج ٢: بما.

٢. آس ١: فيهما.

٥. آس ١: تعلقه.

٨. مج ٢: -و.

١. ت: تعلقه.

٤. ت: يتعلقه.

٧. د: - فاعلم ... الأربعين.

و أما السؤال الذي ذكره، فحاصله أنكم قلتم: لو كانت النفس آليّة لضعفت بعد الأربعين. واستثنتم نقيض التالي لنقيض المقدم. وهذا الاستثناء ليس بصحيح، لأننا نجد الشيخ الهرم تكلّ نفسه لكلال الآلة^١ البدنية. و لو لم يكن لتلك الآلات توسطاً ما في التعقلات النفسانية لما كان الأمر كذلك.

و حاصل^٢ ما ذكره في جواب ذلك أن المأخوذ في تالي المقدمة المتصلة^٣ هو وجوب الكلال؛ والوجوب يقتضي الاطراد والاستمرار؛ فكلّ واجب مستمر؛ ويلزمه: «كلّ ما ليس بمستمرّ فليس بواجب» فيكفي في بطلان التالي عدم استمرار الكلال. فلا يقدح في بطلانه حصول الكلال وقتاً ما، أو لبعض الأشخاص. هذا لو سلم أن الهرم كلّت نفسه، فإنه كلّما حصل الكلال في المدرك أو ما به الإدراك، حصل التقصير في الإدراك. وليس كلّما حصل التقصير في الإدراك حصل الكلال في المدرك و ما به الإدراك؛ إذ التقصير في الإدراك له سببان:

أحدهما، ضعف الموضوع بسبب الشيخوخة^٤ لأجل انفعال يتبعه تغيّر المزاج و الانفعال إذا قوي أفسد جوهر المنفعل.

و ثانيهما، أن بعض القوى يشغل النفس عن خاص فعلها لا لضعف و كلالٍ عَرَضَ لها؛ فعروض الكلال للنفس ممنوع. و ستعرف فيما يأتي حال^٥ النفس في اشتغالها^٦ عن فعلٍ بفعلٍ.

قال: و لو كانت آليّة ما عقلت نفسها و لا^٧ آلتها، إذ لا آلة إلى ذاتها و لا إلى الآلة، و التالي باطل فكذا المقدم.

و أيضاً، لو كانت آليّة: [١] لكانت تكلّها تكرّر الأفاعيل كالحواس، و لا يشعر بالضعف بعد القوي كالداخل من موضع شديد الضوء إلى بيت قليل الضوء، و كالروائح الضعيفة بعد القوية و [ليست]^٨ النفس كذا.

١. آس ١: آله.	٢. مج ٢: حاصله.	٣. ت: + و.
٤. آس ١: الشيخوخة.	٥. آس ١: - حال.	٦. مج ٢: استعمالها.
٧. آس ١: - و.	٨. آس ١: - لا.	٩. نسخه ها: ليس.

[٢] ولما أدركت الأضداد كالسواد والبياض مجعولة معقولة واحداً. وفي مثل هذه يستثنى نقيض التالي لنقيض المقدم. ونعني بآلتها انطباعها في آلة جرمية.

[حجج أخرى إقناعية على إثبات تجرّد النفس]

أقول: هذه الحجج الأربعة هي أيضاً من الإقناعيات التي لا تفيد اليقين. وقوله: «إذ لا آلة إلى ذاتها ولا إلى الآلة»: الوجه في ذلك أن «الآلة» واسطة^٢ بين الفاعل والمنفعل في وصول أثر الأوّل إلى الثّاني؛ فهي لا تكون إلّا بين شيئين. فلو عقلت نفسها بآلة أو آلتها بآلة، لكان بين الشيء وبين نفسه واسطة، وبينه وبين الواسطة عند تعقّلها^٣ بآلة واسطة أخرى وهلمّ جرأ؛ فلا بدّ من آلة يكون إدراكها بغير آلة أو^٤ لا تكون مدرّكة البتّة. وهذا كانت القوى البدنية لا تدرك ذواتها؛ فالبصر لا يبصر نفسه، والشم لا يشم نفسه، وكذا سائرهما.

وقوله: «لو كانت آليّة لكانت تكلّها تكررّ الأفاعيل كالحواس»: ربما قيل عليه إن النفس تملّ من إدراك المعقولات؛ ولا معنى لذلك الملّال إلّا كلالها من كثرة الإدراك. وجوابه أن الملّال مغاير للكلال، بدليل أن الملّال [يستريح]^٥ إلى الاستبدال^٦ والانتقال من فعل إلى آخر و^٧ لا يتأذّى^٨ بذلك؛ والكليل [فلايستريح]^٩ إلّا بترك الفعل بالكلية سواء كان ما أوجب كلاله أو غيره؛ فراحته في التعطّل والترك، لا في التبدّل والتنقّل. فـ«الملّال» ليس هو «الكلال» بل ربّما كان الكلّال سبباً من أسباب الملّال في بعض الأحيان والأحوال.

ولو كان ملّال النفس عند التفكّر^{١٠} في المعقولات هو كلالها؛ أو موجباً لكلالها لما كان موجب ملّالها مُشحّذ قوّتها؛ والنفس بإدراك المعقولات تزداد قوّة؛ والموجب لكلال الشيء

١. «ما» نافيه است. ٢. ت: + من. ٣. ت: تعلقها. ٤. مج ٢: و. ٥. نسخهها: يستروح. ٦. آس ١: الاستدلال. ٧. ت: أو. ٨. آس ١: آخر ويتأذّى. ٩. نسخهها: فلايستروح. ١٠. آس ١: تفكر.

لا يكون هو بعينه سبباً لقوته و تمكّنه. وكيف يكون الشيء الواحد من حيث هو ذلك الواحد موجباً للشيء و لصدّه.

قوله: «و لما أدركت^۱ الأضداد كالسواد و البياض مجعولة معقولة واحداً»: معناه أنا إذا حكمنا على السواد و البياض مثلاً أنّهما ضدّان، فالحاكم عليهما بذلك لابدّ من تصوّره لكلّ واحد منهما و جعله لهما معقولاً واحداً؛ و إلّا لما أمكنه أن يحكم عليهما بحكم واحد. فلو كان الحاكم عليهما بهذا الحكم الوجداني جسماً أو جسمانياً لوجب أن يحلّ السواد فيه حيث لا يحلّ البياض، فينفرد كلّ من الجزئين بأحدهما؛ فليس لأحد الجزئين الحكم الواحد على جميعهما^۲ إذ لا يحكم على الجميع إلّا من حضره الجميع؛ فمن لا يحضره الجميع لا يحكم عليه؛ و كلّ جسم و جسمانيّ فلا يحضره ذلك فلا يكون حاكماً. فالحاكم^۳ بمضادة السواد و البياض و كذا غيرهما ليس بجسم و لا جسمانيّ و ذلك هو مطلوبنا.

و اعلم أنّ هذه الحجج و إن كانت إقناعية، فقد ذكر أنّه يمكن ردّها إلى البراهين إلّا أن ذلك لا يتمّ إلّا بإضافة مقدمات أخرى إليها، أو باعتبار أحوال يوجب الحدس القويّ^۴.

قال: حجة أخرى برهانيّة: لو^۵ كانت النفس منطبعةً في عضو: إن كفاها في تعقّل نفس صورته فكانت دائمة التعقّل له؛ أو صورة أخرى فكان^۶ تحصل له صورة أخرى ففي مادة واحدة مثلاً من صورة نوعيّة، و ستعرف استحالتها. و إذ^۷ لم يعمّ تعقّلها له، و لا لا تعقّلها في جميع الأوقات، فليست فيه.

أقول: قد سبق أنّ التعقّل يعتبر فيه مقارنة صورة المعقول للعاقل. و النفس لو كانت منطبعة في عضو من أعضاء البدن، لكان أولى الأعضاء بذلك هو العضو الرئيس؛ و ذلك هو «القلب» على رأي المحقّقين، و^۸ «الدماغ» على رأي آخر. و هذه مقدّمة لابدّ منها و إلّا لما أمكننا أن نمنع عدم تعقّل النفس لذلك العضو دائماً؛ لجواز أن يكون في البدن عضو صغير جداً لا تتصوّره أبداً، إذ لا نوقف عليه من جهة التشريح لصغره. و لهذا نجدهم في كثير من الكتب يخصّصون الحكم بمنع انطباعها في قلب أو دماغ من غير تعميم الأعضاء.

۱. مع ۲: أدركنا.

۲. مع ۲: جميعها.

۳. مع ۲: والحاكم.

۴. در نسخه «د» از ص ۲۸۹ تا اینجا در صحافی اوراق جابه جا شده است.

۵. آس ۲: ولو.

۶. مع ۲: لكان.

۷. آس ۲: إذ: سایر نسخه ها: إذا.

۸. ت: أو.

وإذا عرفت هذا، فتقرير البرهان أنها لو كانت منطبعة في عضو لكانت إما دائمة^١ التعقل له، أو دائمة اللاتعقل له؛ والتالي بقسميه باطل فالمقدم مثله.

أما الشرطية، فيُتَبَيَّن بأن العضو الذي انطبعت النفس فيه - لو كان انطباعها فيه حقاً - إما أن يكفيها في تعقله نفس حصول صورة^٢ ذلك العضو في مادته، أو لا يكفي؛ فإن كفى لزم دوام تعقل النفس لذلك العضو.

و إن لم يكف لزم دوام لا تعقلها له. ولما^٣ لم يخل الأمر من الملزومين لم يخل من اللازمين^٤.

أما بيان أنه إن كان كافياً لزم دوام التعقل، فلأن معنى كونه كافياً أنه لا يتوقف على شرط آخر، فتكون علّة تامّة في تعقل العضو، و العلّة التامة يجب بوجودها^٥ وجود المعلول فيدوم^٦ وجوده بدوام وجودها.

و أما بيان أنه إن لم يكن كافياً في ذلك لزم دوام لا تعقل ذلك العضو، فلأنه قد سبق أنه لا بدّ في التعقل من المقارنة. فإذا^٧ لم يعتبر في تعقل العضو مقارنة صورته لمادته، فلا محالة يفتقر إلى مقارنة صورة ذلك^٨ العضو لتلك المادة مرة ثانية. ولا شك أن هذه الصورة غير تلك الصورة بالعدد وإن كانا من نوع واحد؛ لأن تلك مقارنتها دائمة بدوام وجود ذلك العضو، و هذه تجددت مقارنتها له بعد أن لم يكن له في بعض حالات وجوده. وهذا يقتضي حصول مثلين من صورة نوعية في مادة واحدة - وستعرف استحالة ذلك في علم ما بعد الطبيعة - فهذا بيان صحّة الشرطية.

و أما بيان بطلان التّالي، فلأن كلّ ما يُدعى أنه محلّ للنفس من أعضاء البدن، كالقلب و الدماغ و الكبد، فإنّا نتعقله تارةً و نغفل عنه أخرى، فلا يكون تعقله دائماً، و لا الغفول عنه دائماً. وإذا بطل التّالي فقد بطل المقدم و هو كون النفس منطبعة في عضو. فنقيض ذلك و هو كونها ليست منطبعة فيه حقّ و هو ما أردنا أن يبيّن.

٣. آس ٢: إلّا.

٦. س: فيلزم.

٢. ت: - صورة.

٥. آس ٢: وجودها.

٨. ت، س: - ذلك.

١. آس ١: دائم.

٤. آس ١: لازم.

٧. مع ٢: وإذا.

قال:

التلويح الثالث في أحوالها^١

[١] اعلم أن النفس ليست واحدة بالعدد تدبر جميع الأبدان، وإلا ما أدرك

واحد كان مدرّكاً للجميع وليس كذا.

أقول: لما تكلم في ماهية النفس وإثبات وجودها، شرع الآن في بيان أحوالها. وابتدأ ببيان أن النفس المدبرة لبدن كل شخص و شخص من أشخاص الناس مغايرة للنفس المدبرة لبدن الشخص الآخر؛ فليست واحدة بالعدد تدبر جميع الأبدان. واحتراز بـ«العدد» عن الواحدة^٢ بالنوع، فإن الأنفس الإنسانية وإن كانت متكررة بالعدد هي^٣ من نوع واحد و سيرد الكلام في^٤ ذلك.

والبرهان على أن نفس كل شخص مغايرة لنفس باقي الأشخاص، أنه لو كانت نفس زيد هي نفس عمرو لكان ما علمه زيد علمه عمرو وكذا غيرهما من الأشخاص؛ فكان ما علمه و أدركه واحد من الناس أدركه جميع أشخاص الناس؛ وذلك معلوم البطلان بالضرورة.

قال: [٢] و لم تكن قبل البدن موجودة فإنها من^٥ نوع واحد إن تكثرت بلا

مميز فهو محال و لازم النوع يتفق. ولا^٦ تميز ولا تعلق لها بالهولي ليمتاز^٧ بها و بأمور اتفاقية عارضة. وإن اتحدت فهو محال أيضاً إذ ليست ممّا تنقسم فتتكثر^٨.

أقول: لما بينت تغاير النفوس بالعدد، ذكر بعد ذلك أنها ليست بموجودة قبل حدوث البدن الصالح لتدبيرها. واحتج على ذلك بثلاث حجج وكلامه الآن في الحجة الأولى منها. وإنما آخر هذا المطلوب عما قبله لافتقاره إليه كما تعلم.

وفي قوله: «ولم تكن قبل البدن موجودة»: دقيقة وهي أن هذه الحجة لا تتم ولا تتمشى على تقدير أن تجعل دالة على حدوث النفس الإنسانية وعدم أزليتها، إلا بإبطال التناسخ

٣. ت: - هي.

٦. مع ٢: فلا.

٢. س: الوحدة.

٥. مع ٢: - من.

٨. ت، آس ١: فيكثر.

١. آس ١: أحوال لها.

٤. س: عليه بعد.

٧. آس ١: امتاز.

كما سيأتي. و ما احتجّوا به على بطلانه ليس ببرهاني عند صاحب الكتاب. وقد صرح بذلك في حكمة الإشراق^١. فعلى تقدير أن يكون التناسخ حقاً لا تكون هذه الحجّة دالّة على حدوث النفس بل تكون دالّة - كما تعرف - على أنّها لا توجد قبل البدن، ولا يلزم من ذلك حدوثها لجواز أن تكون قبل كلّ بدن حاصلة في بدن آخر و هلمّ جرّاً إلى غير النهاية؛ فيصدق أنّها قديمة، و أنّها مع ذلك لا توجد قبل البدن، ألّهم إلا أن يراد بدنٌ بعينه. ويجب أن لا يحمل كلامه عليه لتلايعة عن الفائدة المذكورة.

و أمّا تقرير الحجة، فهو أن^٢ النفس لو كانت موجودة قبل وجود البدن لكانت في تلك الحال إمّا واحدة، أو كثيرة؛ والقسمان باطلان فالمقدّم باطل:

[ألف] أمّا^٣ أنّها ليست^٤ بكثيرة، فلأنّ تكثّر^٥ها إمّا لا بمميّز، أو بمميّز:

[١] فإن لم يكن بمميّز، فهي إمّا أن لا تتفق في النوع، أو تتفق:

والأوّل باطل ولم يذكر في هذا الموضع من الكتاب على بطلانه حجة و معوّله في ذلك على ما يحقق في العلم الإلهي من أن النفس [ليست] لها ماهية وراء أنّها شيء مدرك لذاته؛ وكذا غيرها ممّا يدرك ذاته. وربّما عبر عن ذلك بأنّه الظاهر لذاته، أو بأنّه نور مجرد: أمّا نوريته فلظهوره؛ و أمّا أنّه مجرد فلاّنه لو كان هيئة لغيره لكان ظهوره لذلك الغير لا لذاته. و ربما أشبعت الكلام في ذلك في آخر^٧ الإلهي^٨؛ فلا تكون حقائق ما يدرك ذاته مختلفة ألّهم إلا بالشدة والضعف، أو بأمور خارجة مع اتحادها بالنوع.

فبقي الثاني و هو أن تكون النفوس الإنسانية كلّها متّفقة في النوع، و ذلك باطل أيضاً على تقدير أن لا مميّز، إذ مع اتحاد النوع لا بدّ من فارقٍ وإلا لم تحصل الاثنينية و قد حصلت، هذا خلف. وإليه أشار بقوله: «فإنّها من نوع واحد إن تكثّرت بلا مميّز فهو محال». [٢] وإن كان تكثّر النفوس قبل تعلّقها بالأبدان بمميّز، فذلك المميّز إمّا لازم للماهية، أو غير لازم للماهية:

١. حكمة الإشراق، ص ٢٠١.

٢. مع ٢: فإنّ.

٣. آس ١: و أمّا.

٤. ت: ليس.

٥. آس ١: كثيرها.

٦. نسخه ها: ليس.

٧. آس ١: الآخر.

٨. از اینجا تا عبارت «الأول، فلاّنه لو لم تكن للحادث علّة» در ص ٣١٧ از نسخه «مع ٢» افتاده است.

فإن كان لازماً للماهية وجب أن يكون متفقاً في أشخاصها فيكون ما به الامتياز هو بعينه مشترك فيه، وبطلانه ظاهر. وهذا هو المراد بقوله: «و لازم النوع يتفق و لا يميز»: أي يتفق في أشخاصه و لا يميز به مع الاتفاق فيه.

و إن لم يكن المميز لازماً للماهية، فإن كان هو الشدة والضعف، فليس في هذا الكتاب ما يدل على إبطاله و لا تتم الحجة إلا به. وفي حكمة الإشراق^١ ذكر أنها لا يمتاز بشدة و ضعف إذ من كل رتبة^٢ من الشدة والضعف ما لا يحصى. و عندي إن هذا غير موجب لليقين و بسببه لم تكن هذه الحجة يقينية في إثبات المطلوب.

و إن كان المميز هو ما عدا الشدة والضعف فهذا محال؛ لأن النفس قبل تعلقها بهذا البدن المخصوص لا تعلق لها بالهيولى؛ إذ لو كانت متعلقة بها لكانت قبل ذلك البدن في بدن آخر و ذلك هو «التناسخ».

و بهذا يتبين أنه لا سبيل إلى تمشية هذا الاحتجاج إلا بعد إبطال «التناسخ» و سيأتي الكلام فيه في موضعه.

و بهذا أيضاً يظهر أن هذه الحجة غير موجبة لليقين.

و إذا لم يكن لها تعلق بالهيولى، فلا يكون الامتياز بنفس الهيولى و هو ظاهر. و هذا هو قوله: «و لا تعلق لها بالهيولى ليمتاز بها».

و إذا لم يحصل الامتياز بالمحل، فهو إذن بالحال و هو عارض غريب؛ لأن التقدير أنه غير لازم للماهية. و العوارض الغريبة يمتنع عليها قبل البدن فإنها ليست في عالم الحركات المخصصة حينئذ. و هذا إنما يتحققه عند ما يعلم أن الأمور الغريبة إنما تلحق الأشياء المتساوية في النوع لاتفاقات^٣ هي شوق أسباب حادثة من حركات فلكية؛ فإن الكلام إذا عاد إلى^٤ أن الأمر الغريب علته^٥ ماذا كانت^٦؟ احتاج إلى علة أخرى غريبة، و لا ينقطع عنها الكلام، و يستدعي ذلك أسباباً غير متناهية على التعاقب؛ و لا يتأتى ذلك إلا بحركة دورية

٢. آس ٢: مرتبة.

٥. آس ٢: + ما هي.

١. حكمة الإشراق، ص ٢٠١.

٤. ت، س: - إلى.

٣. آس ١: الاتفاقات.

٦. آس ٢: + غريبة.

كما سيأتيك استقصاء البحث فيه. وإلى هذا أشار بقوله: «و بأمور اتفاقية عارضة». وعند هذا تمّ الكلام في أنّ النفوس الإنسانية قبل أبدانها ليست كثيرة. [ب] وأما أنّها [ليست] ^١بواحدة في تلك الحال، فلاّنها لو كانت ^٢واحدة قبل البدن، فعند تدبيرها للأبدان إمّا أن لا يبقى على وحدتها، أو يبقى:

[١] لا جائز أن لا يبقى وإلاّ لانقسمت و تكثرت فكانت جسماً أو جسمانية ^٣؛ إذ الانقسام بعد الوحدة لا يتصوّر إلاّ على الأجسام و الجسمانيات. وهو المراد بقوله: «وإن اتّحدت فهو محال أيضاً»؛ إذ ليست ممّا تنقسم فتتكثر ^٤.

وفيه وجه آخر لم يذكره في الكتاب وهو أنّها إذا انقسمت بعد وحدتها كانت الحاصلة بعد الانقسام من حيث هي تلك، حادثة لا محالة وإليه سياقة كلامنا.

[٢] ولا جائز أن يبقى على وحدتها وإلاّ لكان المدبّر لجميع الأبدان الإنسانية نفساً واحدة، وقد عرفت بطلانه. ومنه يتبيّن افتقار هذا المطلوب إلى ما قبله؛ ولهذا أخره عنه. ولم يتعرّض له في الحجّة لقرب العهد بذكره.

قال: حجّة أخرى: لو كانت قبل الأبدان لكانت في الآزال متعطّلة؛ ولا معطل في العالم فالمقدّم باطل ^٥.

أقول: إنّما عنونه بـ«الحجّة» ولم يعنونه بـ«البرهان» لكونه إقناعياً لا يفيد اليقين. والفائدة من قوله: «لو كانت قبل الأبدان»، ولم يقل «لو كانت غير حادثة»، هي الفائدة المذكورة في الحجّة السابقة؛ فإنّ هذه ^٦لا تتمّ إلاّ بإبطال التناسخ أيضاً؛ فإنّها لو كانت قبل كلّ بدن في بدن آخر لكانت قديمةً ولم تكن معطّلة في وقت من الأوقات. وقوله: «لكانت في الآزال متعطّلة»، فيه نظرٌ أيضاً؛ فإنّه مبنيّ على أنّ النفس لا تستكمل إلاّ بالبدن وذلك غير يقيني. ولهذا لم يكن هذا الدليل برهانياً.

وقوله: «ولا معطل في العالم»: يحتاج فيه إلى إقامة حجّة ولم يفعل ذلك.

قال: حجّة أخرى: لو كانت قبل البدن وليس بينها وبين المبادئ حجابٌ

٣. س: جسمانية.

٦. آس ١: هذا.

٢. آس ٢: كان.

٥. مع ٢: مثله.

١. نسخه ها: ليس.

٤. ت، آس ١: فتكثر.

فانتقشت بكمالها؛ وما احتاجت إلى البدن فكان تصرفها فيه ضائعاً والعناية تأباه؛

وبطلان التالي يعرفنا بطلان^١ المقدم.

أقول: بين هذه الحجة و بين التي قبلها منافاة و مناقضة: فإن في التي قبلها ألزم من وجود النفس قبل البدن تعطُّلها، و في هذه ألزم من ذلك انتقاشها بكمالها؛ و هذا ممّا يدلّ على وَهْنِ الحجَّتَيْنِ؛ إذ لو كان جازماً بأحد الأمرين لما حكم بمناقضة في الحجة الأخرى. و قد ذكر المصنّف في غير هذا الكتاب حجَّتَيْنِ أُخَرَيْنِ على امتناع تقدّم النفس على البدن و كلاهما مبنيّ أيضاً على امتناع التناسخ:

الأولى منهما، هي أنّ النفوس الإنسانية إن [كانت]^٢ قبل الأبدان، فإن كان منها ما لا يتصرّف في الأبدان أصلاً فليس بمدبّر^٣ و وجوده معطلّ. فإن لم يكن منها ما لا يتصرّف كان ضرورياً وقوع وقتٍ وقع فيه الكلّ و ما بقي بعده نفس. و لا شكّ أنّ ذلك الوقت يكون قد وقع في الأزل^٤ لما ستعلم أنّ الحوادث لا بداية لها؛ فكان ما بقي في العالم نفس مدبّرة لبدنٍ و هو محال. و هذا كما تراه لا يتأتّى إلّا إذا لم يجوز تدبير نفس لبدن بعد تدبيرها لآخر^٥.

و الثانية من الحجَّتَيْنِ، هي أنّك إذا علمت لا نهاية الحوادث في الماضي، واستحالة تعلّق النفس ببدن بعد^٦ كونها متعلّقة بغيره، فلو كانت النفوس الإنسانية موجودة قبل وجود الأبدان لكانت غير متناهية، فاستدعت - بسبب أنّها ممكنة الوجود مفتقرة إلى علّة مع أنّ الواحد لا يصدر عنه من جهة واحدة إلّا واحد كما سيأتي - أسباباً غير متناهية، أو جهات غير متناهية في سبب أو أسباب. و يعود^٧ الكلام إلى تلك الأسباب والجهات، فكانت علل و معلولات من المفارقات^٨ لا نهاية لها مجتمعة في الوجود؛ ضرورة أنّ النفوس قبل الأبدان لا تعلّق لها بالأجسام لينفعل عن الحوادث كما يتبيّن لك ذلك فيما يستأنف و سنبرهن على استحالة.

و أنت إذا تأملت هذه الحجج بأسرها فإنّك لا تجد فيها حجة برهانية، ولي في معارضة من يزعم حدوثها كلامٌ أوردته في غير هذا الشرح، هذا تقريره:

٣. آس ١: يدبّر.

٦. آس ١: مذ.

٢. نسخه ها: كان.

٥. آس ١: الآخر.

٨. آس ١: مفارقات.

١. آس ١: يبطلان.

٤. ت: الأول.

٧. س. آس ٢: فيعود.

لو كانت النفس حادثة لافتقرت إلى علّة بها^١ يجب وجودها. وهذه العلّة إمّا موجودة قبل حدوث النفس أو ليس:

والأوّل، يقتضي أن تكون النفس موجودة قبل وجودها لاستحالة تخلف المعلول عن علّته التامة وهو محال.

والثاني، لا يخلو إمّا أن تكون تلك العلّة بسيطة أو مركّبة:

[١] لا جائز أن تكون بسيطة، وإلاّ لافتقرت - من حيث إنّها حادثة - إلى علّة أخرى

حادثة؛ ومن حيث إنّها بسيطة إلى أن تكون علّتها بسيطة:

أمّا^٢ الأوّل، فلاّنه لو لم تكن للحادث علّة حادثة لكان إمّا أن لا يفتقر إلى علّة أصلاً وهو ظاهر البطلان؛ أو يكون مفتقراً إلى علّة دائمة، وحينئذ يكون وجوده في بعض الأحوال دون بعض ترجيحاً من غير مرجّح وبطلانه ظاهر أيضاً.

وأمّا الثاني، فلاّنه لو كان للبسيط علّة مركّبة:

فإن استقل واحد من أجزائها بالتأثير فيه، لا يمكن إسناد المعلول إلى الباقي^٣.

وإلاّ إن كان له تأثير في شيء من المعلول وللباقي^٤ تأثير في باقيه، كان المعلول مركّباً. وإن لم يكن لشيء منها تأثير فيه:

فإن حصل لها عند الاجتماع أمرّ زائد هو العلّة: فإن كان عديميّاً لم يكن مستقلاً بالتأثير في الوجود؛ وإن كان وجوديّاً لزم التسلسل في صدوره عن المركّب إن كان بسيطاً؛ و^٥ في صدور البسيط عنه إن كان مركّباً.

وإن لم يحصل بقيت مثل ما كانت قبل الاجتماع، فلا يكون الكلّ مؤثراً وفرض مؤثراً^٦ هذا خلف.

[٢] ولا جائز أن تكون تلك العلّة مركّبة، لما تقدّم من أن كلّما علّته التامة مركّبة فهو

مركّب لكنّ^٧ النفس يستحيل أن تكون مركّبة بما سبق.

١. ت: + كما.

٢. از عبارت «فلا تكون حقائق ما يدرك ذاته مختلفة» در ص ٣١٣ تا اینجا از نسخه «مج ٢»، افتاده است.

٥. ت: - و.

٤. س، آس ١: الثاني.

٣. س، آس ١: الثاني.

٧. مج ٢: ولكن.

٦. ت: - وفرض مؤثراً.

و بوجه آخر ربّته على هذه الصّورة: وهو أنّ النفس عالميّة، فلو كانت مركبةً لكان الموصوف بالعلم إمّا بعض أجزائها المفروضة، أو كلّها:

[١] فإن كان بعضها، فذلك البعض:

إن لم يكن قابلاً للقسمّة الفرضيّة فهو المطلوب.

و إن كان قابلاً لها عاد الكلام في أنّ الموصوف بالعلم إمّا كلّه أو بعضه و لزم التسلسل و هو محال.

[٢] و إن كان الموصوف بالعلم كلّ تلك الأجزاء:

فإن كان كلّ واحد منها عالماً بعلم^١ واحد، لزم^٢ أن يكون الحال الواحد في الحالة الواحدة في أكثر من محلّ واحد و هذا يدهي الامتناع؛ أو بعلوم متغيرة، فتكون النفس الواحدة نفوساً كثيرة و هذا خلف.

و إن لم يكن كلّ واحد عالماً، فإن لم يحدث العلم في المجموع لم يكن المجموع عالماً و هو خلاف الفرض.

و إن حدث العلم فيه، فإنّما أن ينقسم العلم بانقسامه أو لا ينقسم؛ و كلا القسمين باطل: أمّا الأوّل، فلأنّ علم النفس متعلّق بالبسائط لا محالة؛ إذ لو كان متعلّقاً بالمركبات فقط، و العلم بها مشروط بالعلم بأجزائها التي هي بسائطها، لكان قد تعلق بالبسائط أيضاً و الفرض خلافه.

و إن^٣ كان كذلك استحال انقسامه و إلّا لكان بعضه إمّا أن يتعلّق بجملة ما تعلق به كلّه فيكون الجزء مساوياً للكلّ و هو محال؛ أو ببعضه فيلزم انقسام المعلوم و هو خلاف الفرض؛ أو لا بشيء منه، فعند اجتماع تلك الأجزاء، إن حصل العلم بذلك المعلوم لزم المحال من وجهين:

أحدهما، أنّه يعود الكلام إلى هذا العلم الحاصل؛ فإن لم يكن منقسماً حصل المطلوب. وإن كان منقسماً عاد الكلام^٤ و لزم التسلسل.

٣. مج ٢: و إذا.

٢. مج ٢: يلزم.

١. آس ١: عالماً لما يعلم.

٤. س: التقسيم.

و ثانيهما، أنه على هذا التقدير لا تكون تلك الأجزاء أجزاء لذلك العلم بل^١ إمّا أجزاء لعلته القابليّة أو لعلته الفاعليّة وقد فرضت أجزاء له و^٢ هذا خلف.

وإن لم يحصل العلم به لم يكن هناك علم بذلك المعلوم أصلاً وهو خلف أيضاً.
و أمّا الثاني وهو أن لا ينقسم العلم بانقسام ذلك المركّب، فلأنّ النسبة التي بين العالم و بين العلم إن كانت لكلّ واحد من أجزاء المركّب:
فإن كانت نسبة كلّ واحد إلى شيء من ذات العلم غير ما إليه نسبة الآخر لزم انقسام العلم.

وإن كانت إلى ذات العلم بأسره كان الشيء الواحد معقولاً مرّات كثيرة لا مرّة واحدة، بسبب أنه يلزم أن يكون معلوم كلّ واحد من الأجزاء هو المعلوم كما هو، لا جزؤه فقط وهذا القسم محال.

وإن كانت النسبة لبعض أجزاء المركّب دون البعض لم يكن الكلام إلّا في الذي له نسبة فقط:

فإن كان مركّباً عاد الكلام وإلّا فهو نفس المطلوب.

وإن كانت النسبة غير حاصلة لشيء من الأجزاء كانت جميع الأجزاء خالية عنها؛ فلا يكون المجموع الذي له نسبة إلى ذات العلم له نسبة إليه^٣ هذا خلف.

فثبت أنّ النفس بسيطة؛ فبطل أن تكون علتها التامة التي هي غير موجودة قبل حدوثها مركبة - كما سبق بيانه - وقد كان أبطل أن تكون تلك العلّة أيضاً بسيطة؛ وأبطل أيضاً أن تكون العلّة التامة للنفس موجودة قبل حدوث النفس. وبطلان^٤ ذلك كلّهُ إنّما هو على تقدير أن تكون النفس حادثة فيكون حدوثها باطلاً.

وكلّ مقدّمة لم تشتمل هذا الكلام على بيانها فهي مبنيّة في موضعها من هذا الكتاب.
وهذا إنّما ذكرته لما يندرج فيه من الفوائد؛ ولأنّه ممّا لم أعرف سبقي إليه فلا يوجد في الكتب المشهورة؛ ولأنّ هذه المسألة من المسائل التي يتّني عليها قواعد كثيرة فأحببت أن

٣. آس ١: -إليه.

٢. س: -و.

١. ت: -بل.

٤. آس ١: إبطال.

أذكر البحث فيها من الجانبين؛ إذ ربّما يظهر للناظر التحرير من أثناء المباحثة^١ ما هو الحق الذي يجب أن يعتقد إن أمعن في الفكر و النظر.

قال: [٣] وليست^٢ علاقتها بالبدن علاقة جرم^٣ بمثله^٤، ولا عرض^٥ بمحلّه - لما سبق - ولا تعلق^٦ العلة و المعلول، فلا يوجد^٧ها البدن؛ لأنّ تأثيره يختصّ بما يناسبه وضعا و بحيث هو؛ و^٨ لا يوجد الشيء^٩ أشرف منه.

وليست علته و إلا امتازت دونه؛ إذ ما لم تُحصّل بخصوصيتها لم تفعل؛ و قد سبق أنّها لا تتقدّم؛ فهي علاقة شوقيّة لمناسبة بينها و بين البدن المستعدّ بالمزاج لقبول أفاعليها؛ و ما المزاج إلا كفتيلة استعدت فاشتعلت من نار مصباحاً. فهكذا^٥ استدعى من واهب الصور نفساً هي كماله و بعد أن رأيت علاقة بين الحديد و المغناطيس و تحريكاً، فلا تتعجب من هذا.

[كيفية علاقة النفس بالبدن]

أقول: إنّ ممّا لا شكّ فيه أنّ بين النفس و البدن علاقة مّا. و تلك العلاقة لا تخلو إمّا أن يكون تعلق^١ الجوهر بالعرض، أو تعلق^٢ العرض بالجوهر، أو تعلقاً خارجاً عن الأمرين:

- [١] فإن كان تعلق الجوهر بالعرض، فذلك الجوهر إمّا جسم أو غير جسم؛ و الأوّل محال؛ لما سبق من أنّ الأمر^٣ المدبّر لبدن الإنسان لا يجوز أن يكون جسماً. و الثّاني يقتضي أن يكون البدن عرضاً حالاً في مجرّد^٤ و هو ظاهر البطلان.
- [٢] و إن كان تعلق العرض بالجوهر، فقد سبق بطلانه أيضاً.
- [٣] و إن كان التعلق بينهما بمعنى ثالث، فإمّا^٥ أن تكون لأنّ أحدهما علة للآخر أو ليس؛ فإن كان الأوّل، فإمّا لأنّ البدن علة للنفس أو لأنّ النفس علة للبدن؛ [١] لا جائز أن يكون البدن علة^٦ «لأنّ البدن علة للنفس» لوجهين:

١. مج ٢: المباحث.	٢. آس ١، ٢. مج ٢: ليس.	٣. مج ٢: بجرم.
٤. مج ٢: + أيضاً.	٥. مج ٢: فكذا.	٦. آس ٢: - الأمر.
٧. آس ١: مجرّده.	٨. ت: وإمّا.	٩. ت، آس ١، مج ٢: - البدن علة.

أحدهما، أنا قد بينا أن الجسم لا يؤثر إلا فيما بينه وبينه مناسبة وضعية إما مماسة أو مجاورة أو مقابلة، وقد عرفت أن هذه مقدّمة استقرائية لا يفيد اليقين.

و ثانيهما، أن العلة أشرف من المعلول، فلو كان البدن علة للنفس لكان الشيء قد أوجد ماهو أشرف منه و سيتحقّق في العلم الإلهي بطلان ذلك؛ ولأجل أن الوجه الأوّل إقناعي أردفه بهذا الوجه.

[٢] ولا يجوز^١ أن تكون النفس علة للبدن، لأنّ ذلك يقتضي امتيازها وتخصّصها دونه؛ إذ العلة يجب تقدّمها على المعلول بالذات وقد تبين أن النفس لا تتقدّم على البدن وهذا ينافي عليّتها له.

وبه يظهر أن هذه المسألة مفتقرة إلى ما قبلها. ولهذا آخرها عنها فبقي أن لا يكون التعلق بينهما تعلّق عليّ ومعلوليّة بل لمناسبة أخرى بينهما نعلمها جملةً، وإن جهلناها تفصيلاً. و من المعلوم أن تلك المناسبة تقتضي علاقة شوقيّة للنفس إلى البدن على الوجه المذكور في الكتاب؛ وهي ظاهرة لا يفتقر إلى بيان بل البيان إنما هو^٢ لنفي غيرها من التعلّقات المذكورة.

قال: [٤] و ليس فينا نفس إنسانية، وأخرى حيوانية، فإنّ لك أن تقول أحسست فغضبت، و أدركت فحرّكت، فمبدؤه أنت، و أنت نفس شاعرة؛ فكلّ^٣ القوى من لوازم هذه. والعقل الفعال كشمس تأثّر بيت ذكوة منه بالشعاع، و آخر به و بالتسخين، و آخر بهما و الاشتعال لكبريتية فيه مثلاً؛ فهذا مثال مراتب آثاره في النبات والحيوانات والإنسان.

[إشارة إلى كيفية تأثير العقل الفعال في الإنسان]

أقول: قد ظنّ بعضهم أن للإنسان نفوساً ثلاثة: نفس إنسانية، وأخرى حيوانية، وأخرى نباتية؛ وأنّ للحيوانات الأخرى نفسين: نفس حيوانية، وأخرى نباتية؛ وأنّ للنبات نفساً واحدة هي النفس النباتية.

واحتجوا على التغير بوجود القوى النباتية بدون النفس الحساسة والنفس الناطقة، كما في النبات؛ وبوجودهما أعني النباتية والنفس الحساسة^١ بدون الناطقة، كما في باقي الحيوان.

وهذا الظن باطل فإن كل أحد^٢ يعلم من نفسه أنه هو الشاعر بذاته؛ وأنه هو المحرك والمدرك للمعقولات والمحسوسات؛ وليس له نفس غير الشاعرة بذاتها هي مبدأ القوى الحيوانية فتكون فينا إذن نفس إنسانية هي التي تدرك ذاتها ونشير إليها بـ«أنا»، و أخرى حيوانية هي مبدأ الإحساس والتخيّل. ولو كان كذا لما أمكنك أن تحكم بأنك لما أحسست بكذا غضبت، ولما أدركت كذا تحركت أو اشتهيت، ولما أبصرت زيدا تعقلت منه معنى الإنسانية. فلولا أن لهذه الأشياء أعني الإحساس والشهوة والغضب وتعقل الأمور الكلية مبدءاً جامعاً لكلها هو «أنت»، لما أمكن إضافتها إلى شيء واحد. وما كنت أنت الذي اشتهى وأحسّ وغضب وتعقل. وهذا القدر إنما يدلّ على أن النفس الانسانية - وهي الشاعرة بذاتها من الإنسان - هي المدركة لجميع أنواع المدركات التي من شأن الإنسان إدراكها لجميع أنواع الإدراكات له. وهي المحركة أيضاً بالحركة الإرادية ولا يدلّ على أنها هي المبدأ للأفعال الصادرة عن النبات وهي التغذي والنمو والتوليد. ولأجل هذا حكم في الكتاب بأن ليس فينا نفس إنسانية وأخرى حيوانية؛ ولم يحكم أيضاً أنه ليس فينا نفس أخرى نباتية وإن كان لم يمنع من ذلك بل جعله مهملاً^٣.

والحق أن لنفس الإنسان مدخلاً في الأفعال المشتركة بين الإنسان والنبات بدليل فتور هذه الأفعال عند اشتغال النفس بأمر يهمّها. وسأزيد ذلك إيضاحاً فيما بعد. وليس هذا بمناقض لما مضى ذكره من أن نفس الإنسان^٤ لا خبر عندها من هذه الأفعال فلا يكون مبدأ لها لأن الذي قد ثبت هاهنا أن لنفس الإنسان مدخلاً^٥ في هذه الأفعال. وراز أن يكون ذلك بمعنى أن تدبرها للبدن وتعلقها به شرط في صدورها عن مبدئها. والمنفي هناك كون نفس الإنسان هي المبدأ لصدور هذه الأفعال.

٣. مع ٢: مبهماً.

٢. آس ١: واحد.

١. مع ٢: الحيوانية.

٥. مع ٢: - ما.

٤. مع ٢: النفس الإنسانية.

وقوله: «فكلّ^١ القوى من لوازم هذه»، يندرج فيه القوى الحيوانية والنباتية وإن كان ما ذكره هاهنا إنّما يدلّ على اندراج الحيوانية. وأمّا النباتية فيندرج بدليل منفصل قد أشار إليه في أواخر الإلهي من هذا الكتاب.

وقد مثل العقل الفعّال بالشمس، والبدن بيت فيه كُوة؛ ومثل قبول البدن للنفس النباتية باستضاءة البيت من الشمس؛ وقبوله للنفس الحيوانية بتسخن ذلك البيت منها؛ وقبوله للنفس الناطقة باشتعال ذلك البيت منها؛ ففي التسخين الإضاءة وزيادة، كما أنّ للحيوان أفعال النبات وزيادة الحسّ والحركة الإرادية؛ وفي الاشتعال الإضاءة والتسخين وزيادة أخرى؛ كما أنّ للإنسان أفعال النبات والحيوان وزيادة هي إدراك المعقولات الكلية المجردة.

وإنّما اختلف التأثير تارة بالإضاءة فقط، وتارة به وبالتسخين، وتارة بهما وبالاشتعال، مع أنّ الفاعل - وهو الشمس في المثال المذكور - واحد، لاختلاف الاستعداد في القابل: فقد يكون^٢ وضعه وضعاً لا يقتضي إلاّ الإضاءة لا غير.

وقد يكون وضعه وضعاً يقبل مع ذلك التسخين.

وربّما كان لذلك التسخين أيضاً مدخل في زيادة الإضاءة من المبدأ المفارق.

وقد يكون فيه مع ذلك طبيعة كبريتية شديدة^٣ الاستعداد للاشتعال.

وربّما كان ذلك الاشتعال سبباً مع المفارق لزيادة التسخين والإضاءة.

وبهذا المثال يسهل عليك تصوّر كيفية صدور الأفعال المختصة بالنبات والحيوان والإنسان عن نفس واحدة لا تعدّد فيها، وكيفية تأثير العقل الفعّال في النبات والحيوانات والإنسان^٤ مع وحدة النفس الصادرة عنه في كلّ واحد منها وكأنّ^٥ الاختلاف بين هذه النفوس الثلاثة إنّما هو بالشدة والضعف: فالنفس الناطقة كالشعلة التي هي جوهر؛ والنفسان الأخريان كالمتسخين والإضاءة اللتين هما عرضان على رأي من لم يجعل لنفوس

٣. س: سريعة.

٢. آس ١: - يكون.

١. مج ٢: وكل.

٤. مج ٢: - عن نفس واحدة لا تعدّد... النبات والحيوانات والإنسان.

٥. آس ١: كان.

باقي الحيوانات نفساً ناطقةً.

وقد عرفت ما فيه.

وليس من شرط ما يتمثل به في معنى أن يكون مُثلاً من كل الوجوه. وستزداد بصيرة في هذا وأمثاله إذا وقفت على مباحث مذكورة في العلم الإلهي.

قال: والخيال إنما هو بآلة جرمية فإنك تخيلت طويلاً و قصيراً من نوع الإنسان فليس التفاوت للنوع، فإنه واحد، ولا للمأخوذ عنه، فقد تتخيل ما ليس، فهو لمحل متقدر؛ ولو لم تكن جرمية لكان لنا أن نخيل البياض و السواد معاً في محل واحد من خيالنا، وليس إلا في محلين منه، فهي إذن جرمية.

[في أن الخيال قوة جرمية]

أقول: إن الصور الخيالية المتساوية بالنوع، قد تختلف بالصغر والكبر كإنسان طويل و آخر قصير؛ فإذا تخيلناهما معاً أو على التعاقب فبين إدراكيهما تفاوت لا محالة. و ذلك التفاوت لا يخلو إما أن يرجع إلى النوع، أو إلى غيره:

لا جائز أن يرجع إلى النوع لأنه واحد فلا يقتضي الامتياز.

فبقي أن يرجع إلى غير النوع.

و ذلك الغير إما من لوازم النوع، أو لا من لوازمه:

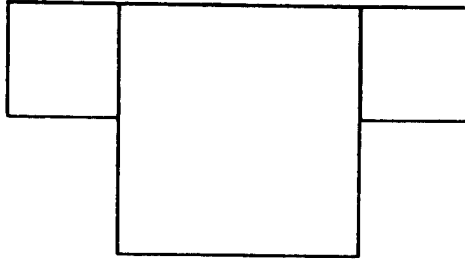
فإن كان من لوازمه، عاد المحال؛ إذ ما يلزم النوع لماهيته يتفق بين^١ أشخاصه فلا يحصل به الاختلاف و التفاوت؛ ولظهور هذا لم يذكره في الكتاب.

و إن لم يكن من لوازمه، فهو من العوارض المفارقة للماهية.

و إن جاز عدم مفارقه للشخصية، فاختصاص كل واحد من الإنسانين المتخيلين مثلاً، إما أن يحصل في الوجود الخارجي، أو في الوجود الذهني؛ و محال أن يكون اختصاصه به في الوجود الخارجي فإنهما قد لا يكونان موجودين في الخارج، فتعين أن يكون اختصاصه به في الذهن؛ فلا يخلو إما أن يكون محل أحدهما هو محل الآخر بعينه، أو غيره:

فإن اتحد المحلّ استحال اختصاص كلّ واحد منهما بما ليس للآخر من العوارض المفارقة.

فبقي أنّ محلّ الصغير غير محلّ الكبير ولا يتصوّر إلا إذا كان المحلّ متقدّراً. وقد جرت عادتهم في هذا الموضع أن يتمثلوا بفرض مربع مجتّع بمربّعين متساويين على هذه الصّورة^١:



ثمّ يقولون: ليس امتياز المتيامن عن المتياسر بالماهية ولوازمها، لأنّها متّفقة فلا يقتضي الامتياز؛ ولا بالعوارض المفارقة كالمقدار والشكل والسواد والبياض، لفرض التساوي^٢ فيها، ولا مدخل لها في التيامن والتياسر؛ ولا لوضع يمين ويسار كلي يكون في النفس، لأنّا نتخيّل يميناً ويساراً وامتداداتٍ وجوانبَ متشخصّة معينة الأمكنة. وإذا لم يكن^٣ للماهية ولا لما يحلّ فيها، فهو إذن لمحلّها. أمّا الخارجي وهو محال، لأنّ مثل هذا الفرض قد لا يكون في الأعيان، فليس إلاّ لمحلّ هو الآلة الجسمية في التخيّل^٤. وهذا يقارب الوجه الأوّل من الوجهين المذكورين في الكتاب بل به^٥ يتّضح مقاصده ويتمّ تقريره.

و أمّا الوجه الثّاني منهما، فبيانّه أنّا إذا تخيلنا السواد والبياض كما في الجسم الأبلق، فلا بدّ من حصولهما في المدرك أو فيما به الإدراك - كما عرفت - فلو كان ذلك مجرداً عن المادة، فإنّ اجتماع السواد والبياض في شيء واحد لم يبق لهما ترتيبٌ وحجم؛ وإن لم يجتمعا في شيء واحد بل لا بدّ من حصولهما في شيئين:

فإن لم يكونا متّصلين فقدّ الحجم والترتيب.

وإن كانا متّصلين لزم تقدّر المحلّ وجرميّته وهو المطلوب.

١. مج ٢: - الصّورة.

٢. آس ١: لعرض المتساوي.

٣. آس ١: - لم يكن.

٤. آس ١: التخيّل.

٥. آس ١: فيه.

٦. مج ٢: لها ترتيب ولا.

و اعلم أنه لو ذكر هذا البحث عند ما تكلم في الحواس الباطنة وآلاتها لكان أنسب^١ من ذكره في هذا الموضع.
وقد كان يمكن أن يكتفي في ذلك بأننا إذا أدركنا أمراً متقدراً غير موجود في الخارج، فلا بد له فينا من محلّ متقدّر لأنّ المتقدّر لا يحلّ في غير المتقدّر. وهذا مبنيّ على قاعدة انطباع الشبح على ما مرّ.

قال:

التلويح الرابع في بعض التحريكات^٢

النفس^٣ ليست مباشرة للحركة لذاتها، وإلاّ لدامت على وتيرة واحدة^٤، ولا دوام، ولا اتفاق، وقد علمت أنّ الثابت لا يقتضي الغير الثابت؛ فهي محرّكة باعتبار إرادة وسوانح، وما لم يترجع المطلوب لا يتحرك^٥ إليه؛ فعند التساوي لا اختيار. والنائم قد يُتخيّل له أمرٌ مطلوب أو مرهوب فينزعج عنه أو يتحرّك إليه. والعابث بلحيته أيضاً، حصلت له ملكة لتخيّل راحة وغيرها. وكلّ حيوان يتحرّك لغرض إمّا كلي يتوسل إليه بتحريكات^٦ وإرادات جزئية، كمّن أراد بناء بيتٍ فاحتاج لإرادة كلية إلى إرادات جزئية^٧ وحركات جزئية أو جزئي.

وكثيراً^٨ ما تتخيّل وتنسى أنّك تخيّلت فليس لك إنكاره.

أقول: ذكر أنّه لو كانت النفس تقتضي حركة البدن إلى الأفاعيل الجزئية لذاتها للزم من

ذلك أمران:

أحدهما، أن تدوم حركة البدن ولا تسكن البتة وهو المراد من قوله: «وإلاّ لدامت».

١. آس ١: - أنسب. ٢. مج ٢، آس ٢: تحريكات. ٣. مج ٢: + و.

٤. ت: - واحدة. ٥. آس ٢: لا يتحرك؛ سائر نسخهها: لا تحرك.

٦. ت: بتحركات؛ آس ٢: بحركات. ٧. مج ١: - جزئية.

٨. آس ٢: كثير.

و ثانيهما، أن لا تتحرك بحركات مختلفة مثل أن تتحرك تارةً إلى اليمين و تارةً^١ إلى الشمال و تارةً بحركة بطيئة و أخرى بحركة سريعة و غير ذلك ممّا تختلف به الحركات و إلى هذا أشار بقوله: «على وتيرة». و هذان الأمران هما تاليان لمتصلتين متفتحتين في المقدم. فلما ذكر لزومهما لذلك المقدم نبّه بعد ذلك على بطلانهما ليبطل ذلك المقدم المشترك بينهما: أمّا الأوّل، فنّبّه على بطلانه بقوله: «و لا دوام».

و أمّا الثاني، فنّبّه على بطلانه بقوله: «و لا اتفاق».

ثم ذكر دليلاً ثانياً على هذا المطلوب و هو أن النفس أمر ثابت فلا تكون مقتضياً للحركة التي ليست بثابتة - كما سبق مثل ذلك في بيان عدم اقتضاء الطبيعة لذاتها الحركة - و هو الذي أشار إليه في قوله «و قد علمت أن الثابت لا يقتضي الغير الثابت».

قوله: «فهي محرّكة باعتبار إرادة و سوانح»: يريد أنّه لما ثبت أن النفس هي المتصرّفة في البدن و المحرّكة له، و امتنع - بما قد ذكر هاهنا - أن يكون تحريكها له لذاتها، فتعيّن أنّها تحرّكه باعتبار أمورٍ أخرى. و دلّت التجربة أن تلك الأمور هي الإرادات و ما يسنح في خاطر من أحوالٍ مخصّصة للحركات. و تلك الإرادات و السوانح يجب أن تعلم أنّه لا بدّ لها من أسباب أخرى^٢ حادثة كذلك، حتّى ينتهي الأمر إلى الحركة الدوريّة؛ كما يتحقّق بيانه.

قوله: «و ما لم يترجّح المطلوب لا يتحرّك»^٣ إليه فعند التساوي لا اختيار، يريد أن الأمر المطلوب بالحركة ما لم يكن عند النفس المحرّكة أولى و أرجح من غيره، إمّا في نفس الأمر أو بحسب الظن، لم يكن تحريك النفس إليه أولى من تحريكها^٤ إلى غيره؛ فإنّه لو تساوى هو و الغير بالنسبة إليها لكان اختيارها له دون غيرها ترجيحاً من غير مرجّح و هو محال.

قوله: «و النائم قد يُتخيّل له أمر مطلوب أو^٥ مرهوب فتزعج عنه أو يتحرّك إليه»: هذا جواب عن سؤال مقدّر و هو أنّكم قلتم: إن النفس لا تتحرّك إلّا باعتبار إرادات و سوانح، و بأن يكون المطلوب بالحركة أولى بالنسبة إليها من غيره، و هذا ينتقض بأنّ النائم ليس له إرادة، و لا يخطر له سانح، و لا يدرك أمراً يترجّح عنده حصوله له، و هو مع ذلك يتحرّك بحركات مختلفة.

١. آس ١: - تارةً إلى اليمين و تارةً.

٢. مج ٢: لا يحرك.

٣. آس ١: آخر.

٤. آس ١: + أمر.

٥. مج ٢: تحرّكها.

و حاصل جوابه أنا لانسلم أن النائم ليس له إرادات و سوانح، بل قد يُتخيل له ما يطلبه فيتحرّك إليه، و ما يرهبه فينزعج بسببه.

قوله: «و العايب بلحيته أيضاً حصلت له ملكة لتخيّل راحة و غيرها»: هذا جواب سؤال آخر و هو أن العايب بلحيته أو بتبينة مُلقاة في الأرض مثلاً، قد تحرّك، و حركته مع ذلك لغير مطلوبٍ يترجّح^١ حصوله على لا حصوله عنده وإلا لم يكن عبثاً.

فأجاب بأن العبث إنما هو لاعتیاد ما فيه راحة أو لذة خفية و ليس هو حركة بلا مرجّح كما قد يتوهم و ذلك ظاهر عند الاعتبار.

و قوله: «و كل حيوان يتحرّك لغرض إمّا كلي يتوسّل إليه بتحركات^٢ و إرادات جزئية، كمن أراد بناء بيتٍ فاحتاج لإرادة كلية إلى إرادات جزئية و حركات جزئية أو جزئي»؛ فاعلم أن هذا الكلام نتيجة ما مضى و هو أن الحيوان لا يتحرّك إلا لغرضٍ ما - سواء كانت^٣ تلك الحركة في حال النوم أو حال اليقظة، و سواء كانت عبثية أو غير عبثية - و ذلك الغرض سواء كان كلياً أو جزئياً، فإنه إنما يتوسّل إليه بتحركات^٤ و إرادات جزئية. أمّا إن كان الغرض كلياً فهو كمن أراد بناء بيتٍ فذلك البيت أمرٌ كلي لأنه لا يصير جزئياً إلا بعد أن يتشخّص في الوجود الخارجي فهو قبل أن يبرز إلى الوجود العيني لا يكون جزئياً بل كلياً^٥. و لو كان عند إرادته موجوداً في الأعيان لكانت إرادته طلباً للحاصل و هو محال.

و من المعلوم أن البيت المطلوب تحصيله لا يتحصّل في الوجود متشخصاً إلا بعد إرادات جزئية و حركات جزئية و ذلك ظاهر.

و أمّا إن كان الغرض جزئياً فالأمر فيه أوضح و أظهر.

و أمّا قوله: «و كثير ما تتخيّل و تنسى أنك تخيلتَ فليس لك إنكاره»: فمعناه أن عدم ذلك التخيّل لا يقدح في أن التخيّل كان حاصلًا فإن «التخيّل» غير، و «تذكر» ذلك التخيّل بعد فقدانه غير، فلا يقدح عدم الثاني في حصول الأول.

و كأنّ هذا جوابٌ عن سؤال يمكن إيرادُه على ما ذكر من جواب السؤالين المتقدمين و

٣. آس ١: - كانت.

٢. س: تحركات.

١. س: فيترجّح.

٥. ت: بل كلي؛ آس ٢: بل يكون كلياً؛ مع ٢: بل كلياً.

٤. مع ٢: بحركات.

هو أن النائم والعابث، لهما تخيّلٌ مّا. و تقرير هذا السؤال أن النائم لو تخيّل في حالة النوم أمراً يقتضي حركته لكان ذاكرةً لذلك الأمر في حالة الانتباه؛ وعلى هذا قياس العابث بلحيته وغيرها^١؛ وبطلان التّالي يدلّ على بطلان المقدّم. وحاصل ما ذكره جواباً عنه المنع من الشرطية مع الموافقة^٢ على كذب التّالي؛ فليس لنا إنكار التخيّل لا في حالة النوم ولا في حالة العبث بمقتضى هذا السؤال.

قال:

فصل

[حركات الأفلاك إرادية]

والذي يتحرّك على الاستدارة، [فليست]^٣ حركته طبيعية إذ كلّ وضع ونقطة يتوجّه إليهما^٤، يفارقهما، فيكون المطلوب مهروباً عنه، هذا محال: إن كان شيء من النقط غير مطلوب فالتوجّه لماذا؟ وإن كان مطلوباً فالمفارقة لماذا؟ فالأفلاك حركتها إرادية.

أقول: لما انتهى ممّا أراد أن يذكره من أحوال النفوس الأرضية أي المتعلقة بالمركّبات^٥ العنصرية، شرع الآن في ذكر النفوس الفلكية. وقدم على ذلك بيان أن حركات الأفلاك إرادية. و تقريره أن الجرم المتحرّك حركةً دورية كالأفلاك، على ما دلّت عليه البراهين المذكورة في علم الهيئة، وما دلّ عليه الحدس المقترن بمشاهدة طلوع الكواكب وغروبها - على ما لا يكاد يخفى على كلّ ذي عقل سليم -: إمّا أن تكون حركته تلك، طبيعية أو قسرية أو إرادية - وقد عرفت وجه الحصر في الثلاثة - لكنها ليست بطبيعية ولا قسرية، فهي إذن إرادية.

أمّا بيان أنها ليست بطبيعية، فلأن الذي يتحرّك حركة دورية إذا قصد نقطة فإمّا أن تكون هي مطلوبه، أو في طريق مطلوبه، وإلا لم يتصوّر توجّهه نحوها^٦:

٣. نسخه ها: فليس.

٤. آس ١: - بالمركّبات.

١. آس ١: موافقة.

٥. مع ١: وإن.

١. س: غيرهما.

٤. مع ١: إليها.

٧. مع ٢: إليها.

فإن كانت هي مطلوبة وجب أن يقف عند انتهائه إليها و الذي كلامنا فيه ليس كذا.
و إن كانت في طريق مطلوبة فإمّا أن يصل إلى المطلوب بعد عبوره عليها، أو لا يصل:
فإن وصل وجب أن لا يعود إليها بعد ذلك.
و إن لم يصل فليست على طريق مطلوبة و فرضت كذلك، هذا خلف.
و بالجملة، الجسم^١ الموات إذا قصد بطبعه^٢ إلى شيء يجب أن لا يفارقه و إلاّ لزم أن
يهرب بالطبع عما يكون طالباً له طبعاً و هو محال.
و المتحرّك على الاستدارة كلّ وضع و نقطة يتوجّه إليهما يفارقهما، لا كالمتحرّك
بالاستقامة إذا وصل إلى حدّ من حدود المسافة ثمّ فارقه، فإنّ توجّهه إلى ذلك الحدّ ليس هو
بعينه نفس توجّهه عنه؛ و في الحركة المستديرة أيّ نقطة فرض أنّها مقصودة فعين التوجّه
إليها هو عين التوجّه عنها. فلو كانت طبيعية لكان طلب الشيء هو بعينه هرب عنه و بطلانه
ظاهر:

فإن مُنع في الحركة الدورية أن يكون شيء من النقط مطلوباً كانت الحركة الطبيعية إلى
غير مطلوب أصلاً و قد عرفت استحالة ذلك.
و إن لم يُمنع أن يكون بعض النقط مطلوباً، فإذا وصل إلى تلك النقطة امتنعت مفارقتها لها؛
إذ الشيء إذا وصل إلى مطلوبة الطبيعي فإنّه يمتنع عليه مع ذلك أن يفارقه طبعاً و ذو الحركة
الدورية لا تثبت على وضع و كلّ ما حركته طبيعية فلا بدّ له من وضع يثبت عليه؛ ينتج من
الشكل الثاني: «لا شيء ممّا يتحرّك بالاستدارة حركته طبيعية».

و أمّا بيان أنّها ليست^٣ بقسريّة فلم يذكر بطلانه في هذا الكتاب و لا بدّ من ذلك؛ و إلاّ
لم يلزم من نفي كون الحركة طبيعيةّ تعيين كونها إرادية. وكأنّه أهمل ذلك لأنّ القسر لا بدّ و أن
ينتهي إمّا إلى طبيعة^٤ أو إلى^٥ إرادة؛ و حيث لم يتصوّر أن تكون حركته طبيعية فلا يتصوّر
أيضاً أن تكون قسراً عن طبيعة. فلو كانت قسريّة لما كانت إلاّ قسراً^٦ عن إرادة، و ليس
الغرض في هذا الموضع إلاّ إثبات أنّ حركة الجرم على الاستدارة لا بدّ و أن يبتني^٧ على

٣. آس ١: ليس.

٦. س: قسراً إلاّ.

٢. آس ١: -بطبعه.

٥. س: -إلى.

١. ت: فالجسم.

٤. ت، س: طبيعية.

٧. آس ١: ينتهي.

إرادة؛ إذ المقصود إثبات النفس الفلكية وهو يتحصل بهذا القدر.
ولو أنه تعرّض لذكر ذلك لكان أولى فإنّ هذا ممّا لا يكاد الإنسان يتنبّه له من نفسه من غير أن يُنبّه عليه أو يُعرض له بذكره.
وقد أبطل كون حركات الأفلاك قسريّة بأنّها لو كانت كذلك لكان المقسور تابعاً للقاسر في حركته؛ فما كانت حركاتها مختلفة الجهات بل كانت كلها إلى جهة واحدة فإنّ التحريك القسري لا يكون إلّا بقسر استصحابي.
ثمّ أعلى ما يتحرّك منها لا يتصوّر أن يكون ما فوقه قاسراً له، وإلّا لزم حركة ما فوقه فلا يكون أعلى المتحرّكات من الأفلاك و فرض كذلك؛ وما تحته فلا يدفعه ولا يزاحمه فلا يتصوّر أيضاً أن يكون قاسراً له. وإذا لم يقسره ما فوقه ولا ما تحته فليس له قاسر؛ إذ القاسر لا يخرج عنهما^١ لو كان. وقد بيّنوا ذلك بوجوه أخرى لا حاجة إلى ذكرها.
وإذ قد بطل أنّ الحركة الدورانية طبيعية، وبطل أيضاً أنّها قسريّة، فهي إرادية لا محالة وهو الذي كان سياق الكلام إليه.

ولصاحب الكتاب في إثبات أنّ الحركة الفلكية إرادية، طريقة لطيفة لم يذكرها في التلويحات، وهي أنّها كلّما كانت القوة المحرّكة أتمّ كانت الحركة أشدّ وأدوم؛ وهذا ممّا نعلم بما نشاهد من حال الدوام و غيرها ممّا يتحرّك بقوة محرّكة؛ وقد يمنع من الدوام مانع فتقطع الحركة قبل استيفائها ما يستحقّه من المدة التي بحسب القوة الموجبة لها. وأنت تعلم أنّه إذا كانت القوة تحرك بالإرادة والاختيار أمكنها أن يمسك عن الشدّة لينصرف كمالها إلى الدوام؛ والشدّة والمدة معاً كلاهما بحسب القوة الموجبة لهما.

و بين كلّ واحد من القوة المحرّكة و الشدّة^٢ و المدة اللذين هما موجباها مناسبة، فمناسبة الشدّة دليل مناسبة القوة؛ ومناسبة القوة دليل مناسبة المدة؛ وإذا ضعفت القوة ضعفت شدّة الحركة؛ وقلّ من زمانها بنسبة ما حصل لتلك القوة من الضعف؛ وكذلك الحال في جانب الزيادة وهذا كلّ ظاهر.

و ستعلم أنّه ليس في الحركات الموجودة ما لا يتناهى شدّة؛ فيجب أن لا يوجد من

الحركات عن القوة الموجبة لتلك الشدة ما لا يتناهى مدةً إذا كانت القوة المقتضية لتلك الشدة ليست ذات إمساك عن الشدة ليبقى موقرة على المدة؛ لما قد علمت من تناسب الشدة و المدة عن قوة واحدة.

[البرهان على امتناع الانصرام على الحركات الفلكية]

وقد برهن على امتناع الانصرام^١ على الحركات الفلكية كلها أو بعضها؛ فلو كانت تلك الحركة طبيعية مع أن الطبيعة متشابهة الاقتضاء، ليست ذات إمساك وإرسالٍ للزَم غاية شدتها ولا شدة إلا و يتصور ما هو أشد منها كما يتحقق؛ فتكون متناهية فتكون المدة المناسبة لها متناهية أيضاً و فرضت غير متناهية هذا خلف. فإذا الحركة الفلكية الغير المتناهية ليست بصادرة عن قوة واحدة طبيعية. فإن كانت عن قوى طبيعية متعاقبة^٢ افتقر حدوثها إلى حركة أخرى دورية دائمة - كما ستعرف - وليس كلامنا إلا فيها. فإذا لم تكن عن قوة أو قوى طبيعية، ولا عن قوة قسرية - كما سبق - فهي إذن إرادية اختيارية على الوجه الذي سيأتيك بيانه.

وهذا برهان شريف على أن الأفلاك ذات حياة تذكرته ممّا^٣ كنتُ وقفتُ عليه من كتاب للمصنّف سَمَّاه المقاومات،^٤ مع أنني تَمَمْتُ تقرير هذا البرهان بأشياء^٥ من قبلي. وقد ذكر في ذلك الكتاب أن البرهان المذكور «عرشي»، ولعله عبّر عنه بذلك لأنّه استخرجه بنظره و لم يستفده من مسطورات مَنْ تقدّم عليه.

ولأجل أن هذه المسألة من المهمّات، أحببتُ أن أذكر هذا البرهان عليها أيضاً وإن لم يكن مذكوراً في كتاب التلويحات.

قال: ولها ميل مستدير إرادي ليس في جرمها ميل آخر يمانعه، بخلاف أبداننا. وعلى هذا يحمل كلام الحكيم في أن لها ميلاً طبيعياً مستديراً فلها نفس و هي ناطقة، إذ فاعلها - كما ستعلم - أشرف و ما هو في حكم قابل النفس من أبدانها

٣. س: بما.

٢. ت: معاقبة.

١. آس: انصرام.

٤. مجموعه اول مصنفات شيخ اشراق. المقاومات، ص ١٨٥.

٥. س: ناشأ.

أشرف من أبداننا فهي أشرف. وإن كانت أخس فلخسة أحدهما وليس كذا؛ فعرف^١ من هذا^٢ أنها ليست عنصرية؛ فإنّ بسائطها لا يتصوّر أن تكون ذات نفس وإلاّ ما احتاجت إلى المزاج؛ و مركّباتها لا تدوم، وكانت تتحلل بالحركات وليس كذا. و ليست بمنخرقة وإلاّ لازمها حركة مستقيمة و رطوبة و يبوسة فكانت عنصرية ذوات الكيفيات الأربعة و ليست كذا.

[حركات الأفلاك المستديرة إرادية]

أقول: قوله: «بخلاف أبداننا»: معناه أنّ في بدن الإنسان ميلاً يقتضي الحركة إلى جهة المركز لغلبة العنصر الأرضي عليه. وقد تكون حركته الإرادية إلى جهة غير تلك الجهة. فالميل الإرادي في أبداننا ربّما كان مغايراً للميل الطبيعي الذي فيها؛ ولا كذلك الأفلاك. قوله: «و على هذا يحمل كلام الحكيم في أنّ لها ميلاً طبيعياً مستديراً»: فاعلم أنّ الحكيم الذي هو المعلّم الأوّل أرسطاطاليس تارة يقول: إنّ الفلك متحرّك بالطبيعة، و تارة يقول: إنّّه متحرّك بالنفس، و تارة يقول: إنّّه متحرّك بقوة غير متناهية. ويظنّ في ظاهر الأمر أنّ بين هذه الأقاويل مناقضة و ليس كذا؛ فإنّه أراد بكونه متحرّكاً بالطبيعة أنّه ليس في جرمه ميلٌ ممانع للميل الإرادي المستدير الذي له. و الموجب^٣ لذلك الميل هو نفس الفلك و الممدّد لتلك النفس هو العقل الذي أشار إليه بالقوّة الغير المتناهية - كما سيأتيك بيانه في العلم الأعلى - فالكلّ صادق.

قوله: «فلها نفس و هي ناطقة إذ فاعلها كما ستعلم أشرف و ما هو في حكم قابل النفس من أبدانها أشرف من أبداننا فهي أشرف، وإن كان أخسّ فلخسة أحدهما و ليس كذا»: يريد أنّ الأفلاك لها نفس لما ثبت من أنّ المتصرّف فيها بالحركة يجب أن يكون مريداً. و المحقّقون حكموا بأنّ نفس الفلك تجب أن تكون ناطقة أي ليست بجسم و لا جسمانية^٤. و الحدس السليم يحكم أنّ^٥ نفوسها أشرف من نفوسنا إذ فاعل نفوس الأفلاك - كما ستعلم في

١. مج ٢: فعرف: سائر نسخهها: يعرف.

٢. آس ١: - هذا.

٣. آس ١: الجسمانية.

٤. آس ٢: بأنّ.

٥. آس ١: فالموجب.

علم ما بعد الطبيعة - أشرف من الفاعل لنفوسنا. و القابل لنفوسها و هو الجرم الفلكي أشرف من القابل لنفوسنا و هو البدن الانساني. و متى كان كذا و جب أن تكون نفس الفلك أشرف من النفس التي لنا. و لو لم تكن نفس الفلك ناطقة لكانت إمّا جسماً أو جسمانيّة؛ و على التقديرين تكون أخسّ من النفس الإنسانية؛ و كون^١ الشيء أخسّ من شيء آخر ليس إلّا لأنّ فاعل الأخسّ أو قابله أخسّ من فاعل الأشرف أو قابله.

فلو^٢ كانت نفس الفلك أخسّ من نفس الإنسان لكان ذلك إمّا لأنّ فاعل نفس الفلك أخسّ من فاعل نفس الإنسان، أو لأنّ قابلهما أخسّ من قابلهما؛ و لمّا كان الأمر بالعكس و جب أن تكون نفس الفلك ناطقة؛ إذ لو لم تكن ناطقة لكانت أخسّ من نفس الإنسان و هو محال.

قوله: «يعرف من هذا أنّها ليست عنصرية»: يشير بذلك إلى الأفلاك.

و قوله: «فإنّ بسائطها لا يتصوّر أن تكون ذات نفس و إلّا ما احتاجت إلى المزاج»: يريد أن بسائط العناصر لو كانت قابلة لتصرّف النفس و تدبّرها ما احتاجت في تعلق النفس بها إلى حدوث المزاج الحاصل لما يتركّب منها.

قوله: «و مركّباتها لا تدوم و كانت تتحلل بالحركات و ليس كذا»: فاعلم أنّه لمّا أبطل كون الأفلاك شيئاً من العناصر^٣ البسيطة ذكر بعد ذلك أنّها ليست بشيء من المركّبات العنصرية ليتمّ له الاحتجاج على أنّها ليست بعنصرية ألّبتة.

و^٤ دليل أنّها غير مركّبة من العناصر، أنّها لو كانت مركّبة منها^٥ لمّا كان وجودها دائماً؛ و لكان دوام الحركة يحلّلها قياساً على المركّبات التي عندنا؛ و التّالي باطل فالمقدّم مثله. و عندي^٦ في الشرطية نظر؛ يقتضي أن تكون هذه الحجّة إقناعية لا برهانية. و قد يؤيّد هذا الحدس؛ فتصير موجبة لليقين.

و هذا البحث و إن كان غير مناسب لهذا الموضع إلّا أنّه^٧ إنّما ذكره تفريعاً على أن^٨ الأفلاك ذوات نفوس.

٣. مج ٢: + الأربعة.

٦. آس ١: عند.

٢. س: ولو.

٥. آس ١: من العناصر.

٨. آس ١: - أن.

١. مج ٢: تكون.

٤. ت: - و.

٧. مج ٢: الموضع لآته.

قوله: «و ليست بمنخرقة وإلا لازمها حركة مستقيمة ورطوبة و يبوسة فكانت عنصريّة ذوات الكيفيات الأربعة و ليست كذا»: فاعلم أنّ هذا ليس من مباحث هذا الموضع أيضاً و قد مضى الكلام فيه؛ وإنما هو تفريع على أنّ الأفلاك [ليست] ^١ بعنصريّة المفرّع على أنّ لها نفوساً ^٢ فهو فرع الفرع؛ و تقريره أنّها لو كانت منخرقة لازمها أحد أمور ثلاثة: الحركة المستقيمة، و الرطوبة، و اليبوسة. و ذاك أنّها في حال الانخراق تكون متحرّكة على الاستقامة لا محالة؛ و في غير حال الانخراق فهي قابلة له إذ الفرض أنّها كذلك: فإن كان قبولها له بسهولة ففيها رطوبة.

وإن كان بعسر ففيها يبوسة.

ولما كانت الحركة المستقيمة لا تنفك عن الحرارة و البرودة لأنّها إن كانت إلى المحيط لازمها الحرارة، و إن كانت إلى المركز لازمها البرودة و كان لا معنى للعناصر الأربعة إلا التي هي موصوفة بهذه الكيفيات الأربع، لا جرم لزم أنّ الأفلاك لو كانت قابلة للانخراق لكانت عنصرية و ليست كذا - كما بيّن في البحث المتقدّم على هذا - فهي إذن لا تقبل الانخراق. و يجب أن تعلم أنّ هذا لا يتمشى إلاّ بإنكار الصور النوعية التي للعناصر؛ و بأنّ الحركة المستقيمة لازم مساوي للكيفيّتين الفعليتين و هذا قد ينازع فيه، فيكون هذا البحث من الإقناعات أيضاً.

قال: فصل ٣ - [في الحدس و اصطلاحات يقرب منه]

و الناس مختلفون في «الحدس»: فمنهم البليد الذي ما أفلح أبداً في فكرة؛ و منهم شديد الحدس كثيره، زاد في الكمّ و الكيف على غيره.

و ليس ثمّ حدّ تجب الوقفة فيه، فيجوز أن يقع من يدرك بحدسه أكثر المعقولات في زمان يسير دون المعلّم.

و منه نفس سميت «قدسية» شديدة القوّة كما للأنبياء.

و «الذهن» قوّة للنفس معدّة لاكتساب الآراء.

و «الفهم» جودة تهَيُّو^١ هذه القوَّة لتصوِّر ما يرد عليها من غيرها.
و «الفكر» حركة الذهن إلى المبادئ لينتقل منها إلى المطالب.
و «الحدس» جودة هذه^٢ الحركة إلى اقتناص الحدِّ الأوسط من غير طلب كثير.
و «الذكاء» شدَّة هذه القوَّة.
و أخرنا بيان بقاء النفس و بقية الكلام^٣ في «الإدراك» إلى العلم الأخير.
والله مُيسِّرُ كلِّ عسيرٍ إنَّه وليُّ التوفيق.

أقول: قد علمت أنَّ التصديقات التي يتوصَّل إلى اكتسابها بالحدِّ الأوسط، إنَّما يتوصَّل إلى اكتسابها بالقياس؛ و هذا الحدِّ الأوسط قد يحصل ضربين من الحصول: فتارةً به «الحدس» و تارةً به «التعليم». و مبادئ التعليم الحدسُ فإنَّ الأشياء تنتهي لا محالة إلى حدوس استنبطها أرباب تلك الحدوس؛ ثمَّ أدَّاهَا إلى المتعلِّمين. و كلٌّ من له أدنى فطنة إذا جَرَّب أحوال نفسه فلا يشكُّ أنَّه قد يتَّفَق له في ذهنه شعورٌ بشيء من غير تقدُّم منه لطلب تحصيله.

فالعلم بوجود «الحدس» ضروري بعد الاختيار. و إنَّما الذي نحتاج إلى إثباته لا مطلق «الحدس» بل الحدس القوي الذي يسمَّى به «القوَّة القدسية». و كما أنَّنا لانشكُّ في وجود الحدس فكذلك لانشكُّ في اختلافه بالشدَّة و الضعف و الزيادة و النقصان. و كما جاز الانتهاء في طرف النقصان إلى مَنْ لا حدس له ألبتة، و الذي لا يفيد الفكرة علماً بالمجهول أصلاً^٤، فكذلك يجوز أيضاً أن ينتهي في طرف الزيادة إلى مَنْ له «حدس» في كلِّ المطلوبات أو أكثرها، و إلى مَنْ له حدسٌ في أسرع وقت و أقصره؛ و ذلك الشخص هو الذي نفسه مؤيَّدة بشدَّة الصفاء و شدَّة الاتِّصال بالمبادئ العالية و بين الطرفين وسائط كثيرة.

و إذا عرفت هذا فقلوله: «فمنهم البليد الذي ما أفلح أبداً في فكرة»: إشارة إلى طرف النقصان.

و قوله: «و منهم شديد الحدس كثيره، زاد في الكمِّ و الكيف على غيره»: إشارة إلى

٣. ت. مع ١، مع ٢: كلام.

٢. آس ١: - هذه.

١. آس ١: لتهَيُّو.

٤. آس ١: - أصلاً.

الوسائط التي يزيد على طرف النقصان وما يقاربه. و^١ معنى زيادته في الكم أن يكون أكثر عدد حدس للحدود الوسطى؛ ومعنى زيادته في الكيف أن يكون أسرع زمان حدس. وقوله: «وليس ثم حدٌ تجب الوقفة فيه فيجوز أن يقع من يدرك بحدسه أكثر المعقولات في زمان يسير دون المعلم»، إشارة إلى طرف الزيادة والتنبيه على وجوده. وينبغي أن تفهم من «الوجوب» هاهنا لا الوجوب في نفس الأمر بل الوجوب بحسب الذهن، حتى يصير^٢ معنى الكلام: وليس ثم حدٌ ينتهي الذهن إليه ووجب أن لا تقع الزيادة عليه إذا الأمر في نفسه لا بدّ وأن ينتهي إلى ما لا مزيد عليه في الوجود، وإن كان الذهن لا يقف عنده كالحال في الأعداد والأشكال.

و ليس مراده من هذا الكلام الجزم بوجود من هذا شأنه؛ بل أراد التجويز^٣ و دفع الاستبعاد؛ ولهذا لم يقل «فيجب أن يقع من هو كذا»؛ بل حكم بجواز وقوعه. وأشار به «أكثر المعقولات» إلى زيادته^٤ في الكم. وأشار بكونه في «زمان يسير» إلى زيادته^٥ في الكيف. و قيد «دون المعلم» احتاج إليه ليحترز به عن يحصل له أكثر المعقولات في زمان يسير^٦ لكن مع التعليم والإرشاد إلى الحدود الوسطى فلا يكون «حدساً».

وأما قوله: «والحدس جودة هذه الحركة إلى اقتناص الحد الأوسط من غير طلب كثير»؛ فاعلم أن الحدس على قسمين:

منه، ما يحصل فيه الحد الأوسط من غير طلب أصلاً.

و منه، ما يحصل فيه مع طلب إلا أنه لا يكون كثيراً كما في «الفكر».

وقد عرفت أن سلب الأخص أعم من سلب الأعم، فنفيه للطلب الكثير يدخل تحته نفي

الطلب أصلاً، وحصول الطلب الذي لا يكون كثيراً لأنه أعم من كل واحد منهما.

قوله: «والذكاء شدة هذه القوة»: يشير بذلك إلى القوة الذهنية.

و الذي أخره^٧ من مباحث النفس والإدراك إلى العلم الأخير الذي هو الإلهي، فإنما

١. آس ١: -و.

٢. س: يصيب.

٣. آس ١: لتجويز.

٤. ت: مادته.

٥. د: -في الكم... زيادته.

٦. ت: - إلى زيادته في الكيف، وقيد دون المعلم احتاج إليه ليحترز به عن يحصل له أكثر المعقولات في زمان

٧. آس ١: أخر.

يسير.

أخره لأنه أخصّ بذلك العلم من هذا؛ فإنّ العلم الطبيعي إنّما ينظر في النفس الناطقة لا من حيث ذاتها و ماهيتها بل من حيث إنّها محرّكة للبدن و متصرّفة فيه؛ لأنّ موضوعه هو الجسم من حيث وقوعه في التغيّر و الثبات؛ فإنّ نظر في هذا العلم في ماهيّة النفس فذلك إنّما هو بالعرض لا بالذات.

و «بقاء النفس بعد خراب البدن»، هو من جملة النظر في النفس لا من حيث تعلّقها بالبدن فهو أخصّ^٢ بالعلم الإلهي الذي ينظر في الأمور المجرّدة عن المادة، أو^٣ التي يجوز تجرّدها عنها ذهنًا و عينًا كما تعرف؛ وكذا كثير من مباحث الإدراك؛ فلهذا وجب أن يؤخّر الكلام فيه إلى ذلك العلم.

و هذا آخر ما سمح به الخاطِرُ من شرح العلم الطبيعي
من كتاب التلويحات.

و لِمُنْزِلِ البركات و غاية الحركات حمدًا لا يُخَدَّ و لا يُحْصى و
لا يُعَدَّ و لا يُسْتَقْصى، و هو المسؤول أن يخلّصني من هذه الخربة^٤
الظلماء إلى مشاهدة عالم الثبات و الضياء؛ و أن يجعلني ممّن
تمسّك بعروته الوثقى تاركًا ما يفنى لِمَا^٥ يبقى؛ و أن يرزقني من
التوفيق ما يقتضي المزيد من إحسانه، و يوجب الخلود في
الفردوس الأعلى من جنانه، و يكون في يوم الحساب^٦ جنةً من
عذابه و وسيلةً إلى الوصول إلى كريم جنابه؛ إنّه وليّ الخيرات و
منتهى الرغبات؛ و إليه المصير؛ و هو نعم المولى و نعم النصير^٧.

١. مج ٢: وإن.

٢. مج ٢: اختصّ.

٣. مج ٢: و.

٤. مج ٢: الغربة.

٥. مج ٢: تاركًا مما يفنى بما.

٦. مج ٢: الحسنات.

٧. آس ٢: + فرغ من إتمام العلم الطبيعي من كتاب شرح التلويحات يوم الأربعاء، الرابع عشر من شهر الصفر - ختم بالخير و الظفر - سنة أربع و سبعمائة هجرية. و الحمد لله ربّ العالمين و الصلاة على محمد و آله الطيبين الطاهرين في المدرسة النظامية بدار السلام بغداد.

آس ١: + و الحمد لله وحده العزيز و السلام على رسله الكرام. في أوائل محرم سنة خمس سبعمائة بمدينة تبريز حرس الله ساحتها عن الآفات و كتب عبد الرحمن بن محمود القزّمي.

د: + تم الجزء الثاني. ولواهب العقل الحمد و المنة.

نمایه‌ها

۱. آیات
۲. اعلام
۳. گروه‌ها
۴. اصطلاحات
۵. کتابها

١. آيات

- إنك لاتهدى من أحببت (قصص (٢٨): ٥٦، ٢٧٢.
- أو لا يرون أنهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين (توبه (٩): ١٢٦، ٢٥٩.
- قد أفلح من زكّٰىها و قد خاب من دسّٰىها (شمس (٩١): ٩ - ١٠، ٢٥٦.
- ما هو على الغيب بضنين (تكوير (٨١): ٢٤، ٢٨٤.
- نسوا الله فأنساهم أنفسهم (حشر (٥٩): ١٩، ٢٥٦.

٢. اعلام

ارسطو، ١٤٨، ٢١٤، ٣٣٣	ابن سهلان، ٢٦، ١٦٥
جالينوس، ٢١٤	ابن سينا، ٤٤، ١٢٧، ١٦٣، ٢٠٠، ٢٩٣
سهروردي (صاحب الاشراف، صاحب الكتاب)،	ابو البركات، ١٤٨، ١٧٤، ١٩١، ١٩٩، ٢٠٠،
٩، ٤٠، ٩٨، ١٢٦، ١٢٩	٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩٠

٣. گروهها

الحكماء، ٢٥٩	إخوان التجريد، ٢٨٩
صاحب العلم الطبيعي، ١٨٩	أرباب البصائر الثاقبة، ٢٩٦
الطبيعيون، ٢٠٢	أرباب التجربة، ٢٠١
الظاهريون، ١٤٥	أرباب الحدوس، ٣٣٦
القائلون بالجواهر الفرد، ٢٣	أرباب صنعة الكيمياء، ١٩٩
— بالخلأ، ١٠٧، ١١٦، ١٧٣	أرباب علم الكلام، ١٠
— بتركيب الجسم من الجواهر الأفراد، ١٥	أرباب المشاهدات، ١٧٣
المتعلين، ٣٣٦	أصحاب الكهف، ١٤٩
متفلسفة اليهود، ٢٨٤	أصحاب الكيمياء، ٢٠٠
المجوزون لخلو الخلأ، ١٠٨	الأنبياء، ٢٦٥، ٢٦٧، ٣٣٥
محققي الأولين، ٢١٣	أهل التجربة، ٢٠٢
المحققين، ٣١٠	أهل الحق، ١٠٨
المعتزلة، ٢٧٨	أهل الفطانة، ٢٥٤
المنكرين للخلأ، ١٠٧	جماعة من المتكلمين، ١٠٧
الناس، ١٠٧	الجماهير، ١٠٣
	الجمهور، ١٠٤

٤. اصطلاحات

ألف	
الآثار العلوية، ٤، ١٨٥، ١٩١	الأجسام، ٨٧
الآلة، ٤٠	~ الأرضية، ١١٩
الآن، ١٤٠، ١٤٣	~ البسيطة، ٢٠٩
الأبخرة، ١٩٠	~ الصفار، ٢٨
الإبصار، ٢٣٩، ٢٣٧، ٢٣٥	~ المركبة، ٢٠٩
الأبعاد الثلاثة، ٧	الإجماع، ٢٢٢
الاتصال، ٢٨٥، ٥٤، ٢٧، ٢٦، ٢٥	الأحكام الأولية، ٢٨٠
~ الامتدادي، ٥١، ٤١	أحكام الجواهر والأعراض، ٢٩٦
~ بالعقل الفعّال، ٢٨٢	أحوال النفوس الأرضية، ٣٢٩
~ بالعقل المفارق، ٢٧٨	~ النفس، ٣١٢
~ المقابل للانفصال، ٢٧	اختلاف الحس المشترك والخيال، ٢٥٠
الآثيريات، ١٧٣، ١٥٨، ١٥٦	~ الوهم والمتخيلة، ٢٤٩
الأجرام البسيطة، ١٥٥	الأخدود، ١٦٧
الأجزاء التي لا تتجزى، ١٠	الأخلاق الأربعة، ١٨١، ٢١٦، ٢٤٦
أجزاء دائرة الطوق، ١٥	الأدخنة، ١٩٠
~ دائرة القطب، ١٥	الإدراك، ٢٠٧، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٨، ٢٥٢، ٢٨٠
الأجساد السبعة، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠١	٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩٠، ٣٣٦
	~ الحسي، ٢٩٣

- ~ الخيالي، ٢٩٣
 ~ الذوقي، ٢٢٧
 ~ الكلي، ٢٣٨
 ~ الكلي = الإدراك العقلي، ٢٩٣
 ~ المتجدّد الغير الحضورى، ٢٨٣
 ~ المعقولات الكلية، ٣٢٣
 ~ الوهمي، ٢٩٣
 الإرادة، ٢٦٨، ٢٦٦، ٢٠٧
 الأرض، ١٦٤، ١٥٩، ١٥٦
 الأركان الأربعة، ١٥٩، ١٥٦
 الأرواح الحاملة للقوى، ٢٤٩
 الأزمان، ١٩٦
 الأسباب الاتفاقية، ٧١
 أسباب الحرارة، ١٦٨، ١٧٠
 ~ الرياح و الزلازل، ١٩٢
 ~ تضادّ الحركات، ١٥١
 ~ تكوّن الجبال، ١٦٦
 ~ مياه العيون و القنوات، ١٩١، ١٩٠
 الاستحالة (استحالة)، ٤، ١٧٠
 ~ امتداد غير متناه، ٤٣
 ~ بالفشو، ١٧٠
 ~ تجرّد الصّورة عن الهيولى، ٣٧
 ~ تجرّد الهيولى عن الصّورة، ٣٦
 ~ تجرّد الهيولى عن الصّورة الجسميّة، ٣٤، ٣٥
 ~ في الكيف، ١٦٧
 ~ النار هواء، ١٦٢
 الاستقراء، ١٧٠
 الأسرّب، ١٩٨، ١٩٥
 الأسطقس، ١٨٣
 الأسطقسات، ١٥٩
 الإشراق، ٩٨
 الإضافة، ١٢٥
 الاعتدال، ٢٤٧
 ~ الحقيقي، ٢٤٧
 ~ الشخصي، ١٨٣
 ~ الصنفي، ١٨٣
 ~ العضوي، ١٨٣
 ~ النوعي، ١٨٢
 الأعراض، ١٧٢
 ~ الجسميّة، ٢٦١
 ~ الذاتيّة، ٣
 ~ المتباغضه المتطاردة، ١٧٢
 ~ المتعاشقة، ١٧٢
 الأعصاب، ٢٢٢
 الأعضاء الرئيسة، ٢٥٨
 اقتتار الجسم في تخصّصه و وجوده إلى فاعل خارجي، ٥٥، ٥٤
 أفعال الحيوان، ٣٢٣
 ~ النبات، ٣٢٣
 ~ جميلة، ٢٦٤
 ~ قبيحة، ٢٦٤
 الأفلاك، ١٥٨
 ~ التدوير و الكواكب، ١٥٨
 ~ الثابت، ٩٦، ٩٥
 ~ الخارجة المركز، ١٥٨

~ المتحرّكة، ١٠٢	~ الانفكاكي، ١١٢
~ ذات حياة، ٣٣٢	~ الوهمي، ١١١، ١١٢
أقسام الاعتدال، ١٨٢	انقلاب الماء أرضاً، ١٦٣
~ الزمان، ١٤٨	~ الماء هواء، ١٦٢
~ الكون، ١٦٤	~ الهواء، ١٦٢
~ الموجودات الممكنة، ١٢٥	~ الهواء ماء، ١٦٢
~ الموجودات بالقسمة العقلية، ١٢٥	~ بعض الناس حجراً، ١٦٣
الإقناعات، ٣٣٥	الأنوار القاهرة = العقول، ٢٨٨
الالتيام، ٩٦	~ المدبّرة الفلكية، ٢٨٩
أمارات المكان، ١٠٣، ١١٩	~ المدبّرة = النفوس، ٢٨٨
الامتحان، ١٩٩	الإنيّة، ٢٥٨
الامتداد، ٢٧، ٤١، ٤٢	الأوتار، ٢٢٣
~ الغير المتناهي، ٤٤	
~ المتشخص، ٤٤	ب
الإمكان الحقيقي، ١٣٦	البارد الرطب، ١٥٦
~ المتقدّر، ١٣٦، ١٣٧	~ اليبس، ١٥٦
الأمور التي تعمّ الأجسام، ٤	البخار، ١٨٥، ١٩٤
~ الحدسية، ١٩٣	البَرْد، ١٨٥، ١٨٧
الأمّهات الأربعة، ١٥٩	البرزخيات = الأجسام والأعراض، ٢٨٨
أمّهات الكيفيات المحسوسة، ١٥٩، ١٦٠	البرق، ١٨٨
الإنسان، ٢٥٤	البرودة، ١٥٨، ١٦٠، ٢٢٥، ٢٧١، ٣٣٥
~ الكامل، ٢٦٧	برهان التّرس، ٤٥
الانطباع (انطباع)، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٨٤	~ التطبيق، ٤٧
~ الشّبح، ٣٢٦	~ السّاقين، ٤٥
~ الكبير في الصغير، ٢٩٠	البسائط، ١٧٨
انطباق المقدار الكبير على المقدار الصغير، ٢٩٠	~ العنصرية، ٢٥١
الانفراج، ٤٢	البيسط، ٥٦
الانفصال، ٢٥، ٢٦	~ العنصري، ٢٥١

- بطن المؤخر من الدماغ، ٢٤٩
 البعد الجسمي، ١١٣
 ~ الخلاني، ١١٣
 البعدية، ١٣٩
 البكاء، ٢٦٣
 البلغم، ١٨١، ٢٤٦
 البلور، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٨
 البليد، ٣٣٥
 بنطاسيا، ٢٣٨، ٢٤٠
 ت
 التأثير بالكيفية، ١٨٠
 التبخير، ١٩٧، ٢٤٥، ٢٤٧
 تنالي الآتات، ١٤٦
 التجارب الطبية، ٢٤٩
 تجاويف الدماغ، ٢٤٩
 التجربة، ١٨٧، ١٩١، ١٩٩، ٢٣٣، ٢٤٨، ٢٥٢، ٣٠٧
 تجرد النفس، ١٠، ٢٨١، ٢٩٣، ٣٠٩
 التجريد، ٢٧١، ٢٩١، ٢٩٢
 تجويف الأوسط من الدماغ، ٢٤٩
 التحاذي، ١٣
 تحديد الدائرة، ٥٩
 تحريك النفس، ٣٢٧
 التخلخل، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٧٠، ١٧١، ٢٨٧
 التخيل، ٢٧٠، ٣٢٨
 التداخل (تداخل)، ١٢، ١٣، ١١٢، ١١٤، ١١٦
 ~ الأجسام، ١١٤
 ~ في الخلا، ١١٢، ١١٦
 ~ في الملا، ١١٢
 التدخين، ١٩٧
 التراب، ١٩٧
 ترتيب الوجود، ١٠
 تركب الجسم، ١١
 ~ الجسم من الأجزاء التي لا تتجزى، ١٠
 ~ الجسم من الجواهر الأفراد، ١٢، ١٣، ١٨
 ٢٤
 ~ الجسم من الهيولى والصورة، ١٠، ٢٤، ٢٧
 ٣١، ٣٧، ٣٩
 تركيب الصور، ٢٤٣
 ~ المعاني، ٢٤٣
 ~ والتفصيل، ٢٧١
 التشريح، ٢٥٩
 التصديقات البديهية، ٢٨١
 التصعيد، ١٩٧
 التصورات البديهية، ٢٨١
 التضاد (تضاد)، ١٧٩
 ~ الحركات، ١٥٠
 ~ لأجل ما إليه الحركة، ١٥٢
 ~ لأجل ما منه الحركة، ١٥٢
 التعجب، ٢٦٣
 تعريف الآلة، ٤٠
 ~ الآن، ١٤١
 ~ بحسب الاسم، ٢٢١
 ~ بحسب الماهية، ٢٢١
 ~ البرودة، ١٥٦

التّقصير في الإدراك، ٣٠٨	~ الجسم، ١٠٩، ٩، ٨، ٧
التقطير، ١٩٧	~ الجسم البسيط، ١٥٦
التكاثف، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٧١، ٢٨٧	~ الجسم المركّب، ١٥٧
تكوّن الجبال، ٢٠٣	~ الجسم المفرد، ٢٥
~ السحب، ٢٠٣	~ الحرارة، ١٥٥
~ المعادن، ٢٠٣	~ الحركة، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٨
~ عيون، ٢٠٣	~ الحركة في الأين، ١٢٧
التلطيف، ٢٤٥، ٢٤٧	~ الخطّ، ١٧
التماسّ، ١٢	~ الخلاّ، ١٠٦، ١١٣
التمام البُعدي، ١١٦	~ الزمان، ١٣٦
~ البُعدي للجسم، ١١٥	~ السطح، ١٧
التموّج، ٢٢٩	~ الشكل، ٧٥
التميّز، ٣١٤	~ القوّة، ١٧٧
التناسخ، ٢٦٠، ٣١٤	~ المزاج، ١٧٧، ٢٥٠
التناهي، ٢٢	~ المزاج الأوّل، ١٨٢
تناهي الأبعاد، ٤٦، ٥٠	~ المزاج الثّاني، ١٨١
التّئين، ١٨٨	~ المكان، ١٠٣، ١١٩
توابع الصّورة، ٣٥	~ من اللّوازم الخاصّة، ٧
~ المزاج، ١٦٠	~ النفس، ٢٢١
توليد المثل، ٢٠٨	~ النفس الإنساني و الفلكي، ٢٩٤
	~ النّقطة، ١٧
ث	~ الهَيُولَى، ٢٤
الثقل، ٢٢٥	التّعقّل، ٢٢٢، ٣١٠، ٣١١
الثّقل، ١٥٦	التّعليم، ٣٣٦، ٣٣٧
~ غير مطلق، ١٥٦، ١٥٩	التّغذّي، ٢٠٨
~ المطلق، ١٥٦، ١٥٩	التّفاعل، ١٧٨، ١٧٩، ١٨١
الثّلج، ١٨٥، ١٨٧	تفرّق الاتّصال، ٢٢٥
~ الرقيق، ١٨٥	تفكّك الرّحى، ١٥
الثوابت، ٢٣٤	التقاطعات القائمي، ٧

ج

- الجبال، ٢٠٣، ١٦٦
 الجبل، ٢٠٣، ١٦٦
 الجزء الذي لا يتجزأ، ٦٢
 الجسم، ٥، ٦، ٨، ٩، ٢٠، ٢٦، ٣٩، ٥٦، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٨٨، ١٠٤، ١١٠، ١١٢، ٢٨٧، ٢٩٤
 ~ البسيط، ٧٥، ٧٦، ١٢٢، ١٥٦
 ~ التعليمي، ٨، ٧١
 ~ الشعاعي، ٢٣٥، ٢٣٦
 ~ الطبيعي، ٦، ٨، ١٠٦، ١٢٣
 ~ العنصري، ٩٤، ١٠٢
 ~ الفلكي، ١٠٢
 ~ المتناهي المقدار، ٢٣
 ~ المركب، ٧٨، ١٥٧
 ~ المفرد، ٢٣، ٢٥
 ~ التعليمي، ٣٧
 ~ المطلق، ٥٢، ٥٣
 ~ هو المنقسم في الأقطار، ٥٩
 ~ الجسمية العامة، ٢٠٨
 ~ الجليدية، ٢٣٢، ٢٣٣
 ~ الجن، ٢٨٨
 ~ الجواهر الأفراد، ١٠، ١٢
 ~ المتطرقة، ١٩٥
 ~ المعدنية المتطرقة، ١٩٥
 ~ المعدنية غير المتطرقة، ١٩٥
 ~ غير المتطرقة، ١٩٥، ١٩٨
 ~ الجوهر، ٧، ١٢٥، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٦
 ~ الأرضي، ١٩٣

~ العقلي، ٢٧٧

- ~ الفرد، ١١، ١٣، ١٦، ٢١، ٢٨٧، ٣٠٣
 ~ الماني، ١٩٣
 ~ الناري، ١٩٣
 ~ الهوائي، ١٩٣
 ~ الجهات، ٦٦، ٦٨
 ~ الحقيقة، ٦٩
 ~ المختلفة، ٦٩
 ~ الوضعية، ٦٩
 ~ حركات الأجسام، ٦٦
 ~ الست، ١٧
 ~ الجهة، ٦٥، ٦٧، ٧٠

ح

- ~ الحار الرطب، ١٥٦
 ~ اليابس، ١٥٦
 ~ حالات الإنسان الخمسة، ٢٥٣
 ~ حامل قوة الحس، ٢٤٨
 ~ الحجارة، ١٩٥
 ~ الحجارة (تكوّنها)، ٢٠٢
 ~ الحجم، ١٢، ١٩، ٢٠
 ~ الحد، ٩
 ~ الأوسط، ٣٣٦
 ~ النفس، ٢٦٠
 ~ الحدس، ١٨٧، ١٩٩، ٢٦٩، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥
 ~ ٣٣٦
 ~ القوي، ٣٣٦
 ~ الحديد، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠

الحرارة، ١٥٨، ١٦٠، ١٧٢، ١٨٥، ٢٢٥، ٢٧١.	~ عن الوسط، ١٥٦.
٣٣٥	~ في الآن، ١٤٣.
الحرافة، ٢٢٦.	~ في الأين، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨.
حركات الأفلاك، ٣٢٩.	~ في الكم، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨.
~ الأفلاك الإرادية، ٣٢٩.	~ في الكيف، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩.
الحركة، ٤، ٦٦، ٨٧، ٩٤، ١١٧، ١٢٣، ١٢٥.	~ في المقولات، ١٢٦.
١٢٦، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٢، ١٥٠، ١٦٨، ١٧٢.	~ في الوضع، ١٢٦، ١٢٧.
٢٢٢	الحس، ٥، ٦، ٢٩١، ٢٩٦.
~ الارتعاشية، ٢٥١.	~ المشترك، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٥٠، ٢٨٧.
~ الإرادية، ١١٦، ١٣٠، ٢٢٣، ٢٤٧، ٢٤٨.	الحقائق البسيطة، ٢٦٧.
٣٣٠.	حقيقة الجسم، ٢٥، ٢٧، ٥٦.
~ الجرم الأقصى، ١٤٩.	حكم العقل، ٦.
~ الدورية، ٣٣٠، ٣٣١.	الحكم الوجداني، ٣١٠.
~ الطبيعية، ٣٢، ٨٨، ١٣٠، ١٣٥، ٣٣٠.	الحواس الباطنة، ٢٤٨، ٢٥٠.
~ الطبيعية التسخيرية، ١٣٠.	~ الخمس الظاهرة، ٢٢٣.
~ الفلكية، ١٣٠، ٣٣٢.	الحياة، ٢٤٦، ٢٤٨.
~ القسرية، ١٠١، ١١٧، ١٣٠، ٣٣٠.	الحيز، ١٢٠.
~ المحدد، ١٢٧.	~ الطبيعي، ٩٤، ١٠٣.
~ المستديرة، ٩٤، ١٢٤.	الحيل، ٢٠١.
~ المستقيمة، ٧١، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ١٠٢.	الحيوان، ٤، ١٩٢، ٢١٩.
١٤٤، ١٤٥، ٣٣٥.	
~ المكانية، ١٢٧.	
~ الوضعية الدورية، ١٤٥.	
~ الى الوسط، ١٥٦.	
~ اليومية، ١٤٩.	
~ بالذات، ١٣١.	
~ بالعرض، ١٣٠.	
~ على الوسط، ١٥٦.	

خ

الخارصيني، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٠.
الخاصية، ١٨٠.
الخنجل، ٢٦٣.
الخرق، ٩٦، ١٠٢.
~ والالتيام، ٩٦.

الذكاء. ٣٣٦	خروج الشعاع. ٢٣٦
الذكر. ٢٤٣	الخشونة. ٢٢٥
ذوات الأذنان. ١٨٨. ١٨٩	الخط. ١٧. ٣١. ٥٦
ذو الميل المستدير. ٩٦	الخفة. ٢٢٥
~ الميل المستقيم. ٩٦	الخفيف. ١٥٦
الذهب. ١٩٤. ١٩٥. ٢٠٠	~ غير مطلق. ١٥٦. ١٥٩
الذهن. ٣٣٥	~ مطلق. ١٥٦. ١٥٩
	الخلا. ١٣. ١٠٦. ١٠٧. ١٠٨. ١٠٩. ١١٠.
ر	١١١. ١١٣. ١١٦. ١٢١
الرائحة. ٢٢٨	خواص الأجسام. ٢٨٥
الرئيس المطلق. ٢٤٧. ٢٤٨. ٢٥٩	الخوف. ٢٦٤
الرباط. ٢٢٢	الخيال. ٢٧١. ٢٨٧. ٢٩١. ٢٩٢. ٢٩٦. ٣٢٤
الرباطات. ٢٢٣	
رب النوع. ٢١٣	ذ
الرخمة. ٢٢٨	دائرة الطوق. ١٥
الرسم. ٩	دائرة القطب. ١٤. ١٥
~ الجسم. ٨	دائرة المنطقة. ٥٨
الرصاص. ١٩٥	الدخان. ١٦٣. ١٨٥. ١٨٧. ١٨٨. ١٩٤
~ الأبيض. ١٩٨. ٢٠٠	الدم. ١٨١. ٢٤٦
~ الأسود. ١٩٨. ٢٠٠	الدماغ. ٢٤٥. ٢٤٧. ٢٤٨. ٢٥٨. ٣١٠
الرصاصين. ١٩٤	الدوامة. ٣٣١
الرطب. ١٥٥. ١٧٢	الدهر. ١٤٩
الرطوبة. ١٥٥. ١٦٠. ٢٢٥. ٢٧١	ذ
الرعد. ١٨٨	الذائب. ١٩٧
الركن. ١٨٤	الذات المعقولة. ٢٩٧
الرماد. ١٩٤. ١٩٧	الذاكرة. ٢٤٣
الروح. ٢٤٥. ٢٤٦	الذبول. ١٢٦. ١٢٨. ١٢٩
~ الحيواني. ٢٤٥. ٢٤٦	

السيفل، ٧٢	~ الطبيعي، ٢٤٧
السكون، ٤، ٩٤، ١٤٢	~ القدس، ٢٧٢
~ الطبيعي، ١١٧	~ النفساني، ٢٤٥، ٢٤٧
السماويات، ١٥٨	~ طبيعي، ٢٤٥
السموات، ٤	الريح، ١٨٧، ١٨٨
السَمَك، ٩	الرؤية، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٥
السَموم، ١٨٨	
سنّ الوقوف، ٣٠٧	ز
السوداء، ١٨١، ٢٤٥، ٢٤٦	الزئبق، ١٩٤، ١٩٥
	الزبابة، ١٨٧، ١٨٨
ش	الزاوية، ٧
الشدة و الضعف، ١٢٨	~ الحادة، ٧
الشرائين، ٢٤٧، ٢٤٨	~ القائمة، ٧
شرط الحال، ٦١	~ المنفرجة، ٧
الشعاع، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٥، ٢٣٥	الزبد، ٢٠٢
الشفاف، ١٧٣	الزجاج، ١٩٥، ١٩٨
الشكل، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٧٥، ٧٧	الزرنبخ، ١٩٥
~ المخصوص، ٧٧	الزلزلة، ١٩٠
الشمس، ١٧٣	الزمان، ٤، ٨٧، ١٢٣، ١٢٦، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠
الشمع، ١٩٨	١٤٣، ١٤٥، ١٥١
الشوق، ٢٢٢، ٢٦٦، ٢٦٨	
الشُهْب، ١٨٨	س
الشيئية المطلقة، ٢٩٧	السبب القاسر، ٩٦
الشياطين، ٢٨٨	السحاب، ١٦٣، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨
	~ الصاعق، ١٦٣
ص	السرمد، ١٤٩
الصاعقة، ١٨٨	السطح، ٧، ١٧، ٣١، ٥٦، ٥٧
الصدى، ٢٢٩، ٢٣١	~ المستوي، ١٧

الصفراء، ١٨١، ٢٤٦	~ الهواء، ١٦٦
الصلابة، ٢٢٥	طبقة النار، ١٦٦
الصوت، ٢٢٩	الطبيعة، ٤، ٨٤، ١٣٤، ٢٠٨، ٢٢٠
الصور الخيالية، ٣٢٤	~ الجسمية، ٨٧
~ العنصرية، ٢٠٩	الطبيعية، ٨٥، ٨٦
~ المحسوسة، ٢٤١	الطفرة، ١٦
~ المرايا، ٢٨٨، ٢٩٠	الطلّ، ١٨٥، ١٨٧
~ المعلقة، ٢٨٨	الطلّق، ١٩٤، ١٩٥
~ النوعيّة، ٥٦، ١٧٧، ٢٠٩	الطول، ٨
الصورة، ٤، ٢٤، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٣٣، ٣٣، ١٠٣، ١٠٤	

ع

٢٨٣، ٢٢٠	العائق الطبيعي، ٨٦
الصورة الجرمية، ٥١	العابث بلحيته، ٣٢٦، ٣٢٨
~ الجسمية، ٣٢، ٣٥، ٥٣، ٥٦، ٧٦، ٢٠٩	عالم الأشباح المجردة، ٢٨٩
~ العنصرية، ١٦١	~ الجسماني، ١٢١
~ المجردة، ٢٩٧	~ العقلي، ٢٤٣
~ المستجدة، ٩٢	العبت، ٣٢٩
~ النوعيّة، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٥١، ٥٣، ١٥٨	العدد، ١٨
١٧٩، ١٦١	عدم المقابل للملكة، ٢٧

ض

الضباب، ١٨٥، ١٨٧	عديم الميل، ٨٦
الضحك، ٢٦٣	القرّض، ٨
	القرّض، ٢٥٩، ٢٨٧، ٢٩٤

ط

الطاووس، ١٨٩	عرضية المقدار، ١٧١
الطبخ، ١٩٧	العروق الضوارب، ٢٤٧
طبقات الأرض، ١٦٥	~ الغير الضوارب، ٢٤٧
~ الماء، ١٦٥	العصب، ٢٢٣
	العضلات، ٢٢٢
	العضلة، ٢٢٣

العقب، ٢٢٢	العلة النامة، ٣١١
العقل، ٥، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٦١،	~ الفاعلية، ٢٠٩
٢٦٢، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٦	علية الصورة للهولي، ٥٥
~ بالفعل، ٢٦٣، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٣	العُمق، ٩
~ بالمستفاد، ٢٦٣، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٣	العناصر، ٤، ١٥٩، ١٦١، ١٧٣
~ بالملكة، ٢٦٣، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٣	~ الأربعة، ١٩٢، ١٩٣
~ العملي، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠	العناية، ١٠٤
~ الفعّال، ٢٦٣، ٢٧٧، ٣٢٣	~ الإلهية، ٢١٠
~ النظري، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠	العنصر، ١٨٤
~ الهولاني، ٢٦٣، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٣	~ الحاجز = الأرض، ١٦٤
العلاقة الشوقية للنفس إلى البدن، ٣٢٠، ٣٢١	~ اللطيف = الهواء، ١٦٤
علامات حُمُر هائلة، ١٨٨	~ المقتصد = الماء، ١٦٤
~ سُود، ١٨٨	العوالم الأربعة، ٢٨٨
العلم (علم)، ٢٦٢، ٢٧٩، ٣١٩	العين، ١٩٠
~ الأعلى، ٢٧٧، ٣٣٣	
~ الإلهي، ٣، ٢١١، ٢٤٠، ٢٧٣، ٣١٣، ٣٢١،	غ
٣٢٣، ٣٣٧	الغازية، ٢٤٧
~ التعليمي، ٤	الغم، ٢٦٤
~ الطبيعي، ٣، ٢٧٣، ٣٣٨	الغيران، ١٩٠
~ المتجدد، ٢٨١	
~ النفس، ٢٨١	ف
~ الهيئة، ١٤٩، ١٧٣، ٣٢٩	الفاسد، ٩٢
~ بالمقدّمين، ٢٧٩	الفجاجة، ٢١٨
~ ما بعد الطبيعة، ١٢٨، ١٧٢، ١٧٩، ٢٦٦،	الفرجة، ١٢١
٢٩١، ٣٠٢	الفرضية، ٢١
العلو، ٧٢	الفرق بين «الآلة» و «الواسطة»، ٤٠
علوم المبادئ المفارقة، ٢٠٨	~ بين «الامتزاج» و «التركيب»، ١٧٨
~ النصريّة، ٢٦٩	~ بين «العقل» و بين «العلم»، ٢٦٢

- ~ بين «الفجاجة» و «النهوة»، ٢١٨
 ~ بين «المكان» و «المحلّ»، ١٠٦، ١٠٥
 الفساد، ٤
 الفُشو، ١٧٠
 الفضة، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٠
 فعل الغاذية، ٢١٢
 ~ المولّدة، ٢١٣
 ~ النامية، ٢١٢
 الفكر، ٣٣٧، ٣٣٦، ٢٦٩
 الفلك، ١٤٢
 ~ الخارج المركز، ٢١٩
 ~ تدوير، ٢١٩
 الفلكيّات، ١٥٨
 الفهم، ٣٣٦
 ق
 قاعدة الإمكان الأشرف، ٢١١
 ~ الانطباع، ٢٣٧، ٢٨٦
 القبليّة، ١٣٩
 القراقر، ٢١٦
 القرع، ٢٣٠
 القرع والأنبيق، ١٩٣
 القسر الاستصحابي، ٣٣١
 القسمة، ٢١، ٢٣، ٢٨
 ~ الانفكاكيّه، ٢٣، ٣٩
 ~ بالعقل، ١٠
 ~ بالفعل، ٢١
 ~ بالفكّ، ١٠
 ~ بالقطع، ١٠
 ~ بالوهم، ١٠
 ~ العقلية، ٢١
 ~ الغير المتناهية، ٢٣
 ~ الفرضيّة، ٢١
 ~ الوهميّة، ٢١، ٣٠٣
 القطر النازل، ٢٤٠
 القلب، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٨، ٣١٠
 القلع، ٢٣٠
 القمقة الصيّاحه، ١٦٨، ١٧١
 القنوات، ١٩٠
 القواعد المهمّة، ١٦١
 القوس قُزَح، ١٨٦، ١٨٧
 القوة (قوة)، ٢٢٠، ٢٦٩
 ~ الانفعالية، ٢٢٠
 ~ الباعثة، ٢٢١
 ~ البصر، ٢٣١
 ~ التسخيرية، ٢٠٨
 ~ تصديق الجزئي، ٢٤٣
 ~ تصوّر الجزئي، ٢٤٣
 ~ الجاذبة، ٢١٤، ٢١٦، ٢٧١
 ~ الحافظة، ٢٣٨، ٢٤٣
 ~ الحسّ المشترك، ٢٣٨، ٢٤٤
 ~ الخيال، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤
 ~ الدافعة، ٢١٤، ٢٧١
 ~ الذاكرة، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٣
 ~ الذوق، ٢٢٦
 ~ السمع، ٢٢٩

~ الشم، ٢٢٧	~ الحواس الباطنة، ٢٤٩
~ الشهوانية، ٢٧١، ٢٢١	~ الحواس الظاهرة، ٢٤٩
~ العضلية، ٢٢٢	~ الحيوانية، ٢٧١، ٣٢٣
~ العقلية، ٢٤٤	~ اللمس الخمسة، ٢٢٥
~ العملية، ٢٦١، ٢٦٤	~ المحركة، ٢٤٥
~ الغازية، ٢٧١، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٤	~ المدركة الباطنة الخمسة، ٢٣٨
~ الغضبية، ٢٧١، ٢٢١	~ المعدة للانفعال، ١٥٥
~ الفاعلة، ٢٢١	~ المعدة نحو الفعل، ١٥٥
~ الفعلية، ٢٢٠	~ النباتية، ٢٧١، ٢٤٧، ٢١٩، ٢١٢
~ القدسية، ٣٣٦، ٣٣٥	~ النفس الإنسانية، ٢٦٦
~ اللامسة، ٢٢٦، ٢٢٤، ٢٢٣	القياس، ٣٣٦
~ الماسكة، ٢٧١، ٢١٦، ٢١٤	
~ المتخيلة، ٢٧١، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤	ك
~ المتفكرة، ٢٤٤	الكائن، ٩٢
~ المحركة، ٢٢١، ٢١٩	الكائنات، ١٨٦
~ المحركة بالإرادة، ٢٢٣	الكبد، ٢١٦، ٢٤٥، ٢٥٨
~ المدركة، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢١٩	الكبريت، ٢٠٠، ١٩٥، ١٩٤
~ المصورة، ٢٤٣، ٢١٣	الكرويين، ٢٦٢
~ المفكرة، ٢٤٤	الكرة، ٥٨، ١٦
~ المولدة، ٢٧١، ٢٤٧، ٢١٧، ٢١٢، ٢١٠	الكلال، ٣٠٨
~ النامية، ٢٧١، ٢٤٧، ٢١٧، ٢١٤، ٢١٢، ٢١٠	الكلس، ١٩٧، ١٩٤
٢٧١	الكم، ١٢٥، ١١٠
~ النزوعية، ٢٧١، ٢٦٣، ٢٦٢	الكمال، ١٢٤، ٢٢٠، ٢٦٩، ٢٧٠
~ النظرية، ٢٦٤، ٢٦١	كمالات الإنسان، ٢٦٧
~ الوهمية، ٢٤٤، ٢٤١، ٢٣٨	الكمالات الثواني، ١٢٤، ٢٢١
~ الهاضمة، ٢٧١، ٢١٤	الكمال الأول، ١٢٤، ٢٢١
القوى (قوى)، ٢١٣	~ البعدي للجسم، ١١٤
~ البدنية، ٢٩١	الكم المتصل، ١١٣، ١١١، ٨

- ~ المنفصل، ١١٣، ١١١
 الكُمون، ١٧٢
 الكواكب، ٢١٩
 الكُون، ٤، ١٢٦
 ~ و الفساد، ١٠٢، ٢٦١
 الكهولة، ٣٠٧
 كيف، ١٢٥
 الكيفيات الأربعة، ٢٢٥، ٢٧١، ٣٣٣، ٣٣٥
 ~ الغير المقومة، ١٦١
 ~ المحسوسة، ١٦٠، ١٦١
 الكيفيتان الانفعاليّتان، ٢٥١، ٢٧١
 ~ الفعليتان، ٢٧١، ٣٣٥
 الكيفية، ١٦٠، ١٦١
 ~ المتوسطة، ١٧٩
 ~ المزاجية، ٢٥١
 ~ الملموسة، ٢٥٢
 الكيمياء (تعريف)، ٢٠٠
- ل**
- اللانهاية، ٢٢، ٤٣، ٤٤
 اللزوجة، ٢٢٥
 اللين، ٢٢٥
- م**
- ما إليه الحركة، ١٢٩، ١٥١
 ما به الحركة، ١٥١
 المادة، ٢٤، ٣٧، ٥٣
 مادة البخار، ١٨٦
 ~ الدخان، ١٨٦
- ما عنه الحركة، ١٢٩
 ما فيه الحركة، ١٥١
 ما له الحركة، ١٥١
 ما منه الحركة، ١٥١
 ماهية الجسم، ٧٤
 ~ الميل، ٨١
 ~ النفس، ٣١٢
 الماء، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٤، ١٩٠
 ماء البئر، ١٩٠
 المباحث المهمة، ٢٥٠
 مبدأ القوى النباتية، ٢٤٥
 ~ و المنتهى، ١٢٤
 المتحرّك على الاستدارة، ٣٣٠
 المتكوّنات بتركيب مزاجي، ١٩٢
 ~ بغير تركيب مزاجي، ١٩٢
 ~ عالم الكون و الفساد، ١٩٠
 المتكوّن التركيبي، ١٩٢
 ~ بالتركيب العنصري، ١٨٦
 ~ بغير تركيب عنصري، ١٨٦
 المُثُل، ٢٨٤، ٢٨٩
 ~ الأفلاطونية، ٢٨٣
 ~ الخيال، ٢٨٨
 ~ المعلّقة، ٢٨٨، ٢٨٩
 ~ المعلّقة الغير المنطبعة، ٢٩٠
 المحاذاة، ٨٩
 المحاكاة، ٢٤٥
 المحدّد (-الجهات)، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٨٨، ٨٩
 ٩٠، ٩١، ٩٤، ٩٦، ٩٨، ١٠٢، ١٢٠، ١٢١

١٨٢. الحية. ~	٧٠. المحيط. ~
١٨٢. الدماغ. ~	المحل. ١١١. ١٠٥. ٦٢. ٣٨.
١٨٢. السمكة. ~	~ الحركة (محل). ١٥١
١٨٢. القلب. ~	~ الصورة المعقولة المجردة. ٣٠٣
١٨١. المعتدل. ~	~ القوة الباصرة. ٢٣٣
المسائل المهمة. ٩. ١٠. ٢٥. ٣٣. ٣٣٢	~ المعقولات. ٢٩٧. ٢٩٩
المشاهدة. ٢٧٠	المحور. ٥٨
المشتعل. ١٩٧	المحيط. ٩١. ٧١. ٦٩
مَشعر الأصوات. ٢٢٩	مُدرك المعقولات. ٢٩٩
مطابقة المقدار الكبير للمقدار الصغير. ٢٨٩	~ المعقولات الكلية. ٢٩٨
المطالب المهمة. ٨٨	~ المعاني الكلية. ٢٩٦
المطر. ١٨٥. ١٨٧	مراتب التجريد. ٢٩٢. ٢٩٣
المعاد. ٢٦٢	~ العقل النظري. ٢٧٠
المعادن. ٤	المرقيثا. ١٩٤. ١٩٥
المعاني الغير المنقسمة. ٢٩٥	المركب. ١٨١
~ الكلية. ٢٩٥	المركبات المزاجية. ١٨٠. ٢٠٩
المعدن. ١٩٢. ١٩٣	~ من العناصر. ١٨٠
المعقولات الأول. ٢٦٩	المركب المزاجي. ٢٥١
~ المجردة. ٢٩٧	~ المعتدل. ٧٩
~ المطلقة المجردة. ٣٠١	المركز (مركز). ٥٩. ٦٨
مقام كُن. ٢٨٩	~ الأرض. ١٥٨
المقدار (مقدار). ٥٣. ٥٤. ٥٥. ٦١. ٧٥. ٧٧.	~ الدائرة. ٥٩
٢٨٨	~ المحدد. ١٢١
~ الحركة. ١٣٦	المزاج (مزاج). ١٦٠. ١٧٧. ١٧٩. ١٨٠. ١٨١.
~ المطلق. ١٧٢	١٩٠. ٢٠٩. ٢٤٥. ٢٤٧. ٢٥٠. ٢٥١. ٢٥٢.
~ مخصوص. ٧٧	٢٥٩. ٣٣٤
المقدمات التجريبية. ٢٧١	~ الأول. ١٧٩. ١٨١
~ التواترية. ٢٧١	~ الثاني. ١٨١

- مقدّم الدماغ، ٢٤٩
 المقولات، ١٢٦
 مقولة الكم، ٦
 ~ الكيف، ٦
 مقومات ماهية الجسم، ٦٠، ١٠
 المكان، ٤، ٧٢، ٧٥، ٩٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦
 ١٥١، ١١٩
 ~ الطّبيعي، ٧٧، ٧٨، ٨٤، ٩٢، ٩٤، ١٢٢، ١٦٠
 ~ المختلعة، ٩٣، ٩٢
 ~ المستجدة، ٩٣، ٩٢
 الملائكة، ٢٨٩
 ~ المدبرة، ٢٨٩
 الملاء الرقيق، ١١٧، ١١٨
 ~ الغليظ، ١١٧
 الملاسة، ٢٢٥
 الملح، ١٩٣، ١٩٥
 الملعب، ٢٢٦
 الملكوت، ٢٦٢
 منافع الجبال، ٢٠٣
 مني الأثنى، ٢١٤
 ~ الذكر، ٢١٤
 المواليث الثلاثة، ١٩٢، ١٩٣
 الموجود بالفعل من كلّ الوجوه، ١٢٥
 ~ بالقوة من جميع الوجوه، ١٢٥
 الموضوع، ٣
 موضوع الزمان، ١٤٥
 ~ العلم الطبيعي، ٤، ٦، ١٢٣
 مياه الآبار، ١٩١
 ~ الأبحر، ١٦٧
 الميل، ٧، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٩٧، ٩٨
 ١١٦، ١١٨، ١٧١
 ~ الإرادي، ٨١، ١١٧
 ~ الضعيف، ٩٧، ١١٨
 ~ الطّبيعي، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٨، ١٠٠
 ١١٧
 ~ الطبيعي المستدير، ٣٣٢
 ~ القسري، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٨، ١٠٠
 ~ القوي، ٩٧، ١١٨
 ~ المستدير، ٨٩، ٩٤، ٩٥
 ~ المستدير الإرادي، ٣٣٢
 ~ المستقيم، ٨٩، ٩٤، ٩٥، ١٧٢
 ~ المصعد إلى فوق، ١٥٨
 ~ المعاوق، ١٠١، ١٠٢
 ~ المقتضي للنزول إلى أسفل، ١٥٨
 ~ النفساني، ١٠٣
 المينا، ١٩٨
 مؤخر الدماغ، ٢٤٩
 ن
 النائم، ٣٢٦، ٣٢٨
 النار، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٧
 النامية، ٢٤٧
 النبات، ٤، ١٩٢، ١٩٣، ٢١٩
 النبض، ٢٤٨
 النحاس، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٠

النخلة، ١٩٢	~ الخط، ٥٧
نسبة الزمان إلى الزمان، ٨٦	~ السطح، ٥٧
~ الميل إلى الميل، ٨٦	النهوة، ٢١٨
~ كل واحد من الهيولى والصورة إلى الآخر، ٤٠	
النسيان، ٢٤٩	و
النضج، ٢١٧	الواجب الوجود، ١٤٤
النظر، ٢٧٩	الواسطة، ٤٠
النفخ، ٢١٦	واهب الصور، ٢٠٩
النفس (نفس)، ٢٥٠، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٩٥	الوجود الخارجي، ٣٢٤
٣٠٦	~ الذهني، ٣٢٤
~ الإنسانية، ٤، ٢٦١، ٢٧٢، ٢٩٤، ٣٢١	~ العيني، ٢٩٣
٣٣٤	الوحدة (وحدة)، ٣٠٠
~ الحيوانية، ٢١٩، ٣٢١	~ العالم الجسماني، ١٢١
~ الفلكية، ٢٠٨، ٢٢٠، ٣٣١، ٣٣٤	~ المطلقة، ٢٩٨
~ الناطقة، ٢٤١، ٢٥٣، ٢٥٦	وراء العالم، ١٠٨
~ النباتية، ٢٢٠، ٣٢١، ٣٢٣	الوضع، ٨٩، ٧٤
~ النباتية (تعريف)، ٢٠٨	الوهم، ٢٩٢، ٢٤٤
~ (تعريف النفس)، ٢١٩	هـ
النفوس الإنسانية، ٣١٥، ٣١٦	الهالة، ١٨٦، ١٨٧
~ الفلكية، ٣٢٩	الهرم، ٣٠٧
النقطة، ١٧، ٣١، ٥٦	الهشاشة، ٢٢٥
~ الجوّالة، ٢٤٠	الهضم، ٢١٦
الثقل، ٨٩	الهواء، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٤، ١٧٣
النمو، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ٢٠٨	الهيئة، ١٢٥
النوشادر، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٧	الهيولى، ٤، ٢٤، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ١٠٣
النهاية (نهاية)، ٤، ٤٢، ٥٦	١٠٤، ٢٨٧
~ الجسم، ٥٧	الهيولى الأولى، ٥٣

ی

اليبوسة، ۱۵۵، ۱۵۶، ۱۶۰، ۲۲۵، ۲۷۱

اليقين، ۲۷۰

اليابس، ۱۷۲، ۱۵۵

الياقوت، ۱۹۴، ۱۹۵، ۱۹۸

٥. كتابها

الإشارات، ٤٤، ٢٩٣	شرح التلويحات، ٣٣٨
البصائر النصيرية، ٢٦	الشفاء، ٦، ١٠، ١٦٣، ١٨٥، ١٩٣، ٢٠٠
التلويحات، ٣، ٥٢، ٢٨٨، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٨	المشارع والمطارحات، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣
حكمة الإشراف، ٢٢، ٤٠، ٩٨، ١٦١، ١٦٤	١٤، ٤٠، ٤٥، ٥٢، ١٢٩، ٢١٥، ٢٦٨
١٧١، ٢٨٤، ٢٨٨، ٣١٣، ٣١٤	المعتبر، ١٤٨، ١٧٤، ١٩١، ١٩٣، ١٩٩، ٢٠٠
شرح الإشارات، ٤٠، ٤٤	٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩٠

منابع

- الإشارات و التنبيهات، ابن سینا، تصحیح مرحوم استاد محمود شهابی، انتشارات دانشگاه تهران، ۱۳۳۹ ش.
- أزلیة النفس و بقاؤها، ابن کُمّونه، تصحیح انسیه برخواه، انتشارات کتابخانه مجلس شورای اسلامی، تهران، ۱۳۸۵ ش.
- البصائر النصيرية، ابن سهلان ساوی، تصحیح حسن مراغی (غفارپور)، تعلیقات محمد عبده، انتشارات شمس تبریزی، تهران، ۱۳۸۳ ش.
- حکمة الإشراف، مجموعة مصنفات شیخ اشراق، سهروردی، ج ۲، تصحیح هنری کرین، انتشارات پژوهشگاه علوم انسانی، چاپ سوم، ۱۳۸۰ ش.
- دو رساله در آثار علوی، الرسالة السنجرية في الآثار العلوية، ابن سهلان ساوی، تصحیح محمد تقی دانش پژوه، انتشارات فرهنگ ایران زمین، ۱۳۳۷ ش.
- شرح الإشارات و التنبيهات، خواجه نصیرالدین طوسی، انتشارات دفتر نشر کتاب.
- الشفاء (طبیعیات)، ابن سینا. چاپ مصر.
- المباحث المشرقية، تحقیق محمد المعتصم بالله بغدادی، بیروت ۱۴۱۰ هـ.
- المشارع و المطارحات (طبیعیات)، سهروردی، نسخه خطی، شماره ۱۹۶۹ کتابخانه مجلس شورای اسلامی، تاریخ کتابت ۱۰۳۱.
- المطالب العالیة، فخر رازی، تحقیق احمد حجازی السقاء، دارالکتاب العربی، بیروت، ۱۴۰۷ ق.
- المعتبر، ابوالبرکات، افست دانشگاه اصفهان ۱۳۷۳ ش، از روی چاپ حیدرآباد دکن.
- المقاومات، مجموعه مصنفات شیخ اشراق، سهروردی، ج ۱، تصحیح هنری کرین، انتشارات پژوهشگاه علوم انسانی، چاپ سوم، ۱۳۸۰ ش.
- منتهى الأفكار، اثیرالدین ابهری، خطی شماره ۲۷۵۲ کتابخانه مجلس شورای اسلامی.

species) are connected to celestial bodies. Ibn Kammūnah truly explains that Suhrawardī's purpose of what he mentions as the causes of these phenomena are not perfect causes, but his purpose is describing natural and material causes the causality of which are confirmed by experience and observation. He then expounds that if the natural scientists feel bound to explicate natural perfect causes, first they deviate from the subject of physics and secondly they can not successfully deal with it. Then he indicates that if a natural scientist is asked: why are there such differences in the parts of an organ with so much wonders, like in peacock feathers? He will not receive a convincing response based on natural science. In sum, a natural scientist as such, can not expound the perfect causes of the phenomena of the world of generation and corruption.

However, the creatures that come into existence with the elemental composition are the three kingdoms of nature-mineral, vegetable, and animal.

Ibn Kammūnah categorizes these minerals: minerals can either be crushed such as the seven bodies of gold, silver, tin, copper, iron, lead, tin; or they have not such a quality and may be too hard to be crushed, like crystal, and ruby, or it is too soft, like mercury. Of course, Suhrawardī has also included the capacity of being melted in this division saying that: mineral substances can both be melted and crushed, or neither can be melted nor crushed, or they can only be melted.

The last part of the physics examines various discussions of vegetable, animal and human soul.

Given the existence of numerous manuscripts generally near the time of the commentator, it is clear that special attention has been drawn to it by scholars. For example, Shahrāzūrī in the *Rasā'il al-Shajarah al-Ilahiyyah* and *Sharḥ Hikmat al-Ishrāq* and *Sharḥ Talwihāt* (manuscript), Qutb al-Dīn Shīrāzī in his *Sharḥ Hikmat al-Ishrāq* in many occasions, as well as Mullā ṣadrā in his glosses to *Sharḥ Hikmat al-Ishrāq* and in *al-Tanqīh*, the section on conception (*taṣawwur*) and assent (*taṣdīq*), have relied on it.

The physical discussions in the *Sharḥ Talwihāt* are organized into four *marṣad* by Suhrawardī and Ibn Kammūnah has arranged all discussions into eight parts, on the basis of Peripatetic works including *al-Shifā'* of Ibn Sīnā: 1. general principles of bodies, 2. celestial simple things and elements, 3. generation and corruption and transmutation (*istiḥālah*), 4. meteorology, 5. mines, 6. vegetative soul, 7. animal soul, 8. rational soul.

As to the transmutation of elements, Suhrawardī, when dealing with the transmutation of water into earth says that there have been occasions where the drops of water changed into stone and this means that the earth of that area had such a property. Declaring the existence of fossils in the shape of men, women, children, animals and house furniture in the city of Suhraward, he considers the appearance of fossils due to the property of the earth on which they are, arguing that God has revealed them to those who had faced his wrath.

In the chapter dealing with meteorology, according to the commentator's classification, the material phenomena (creatures) emerge either without elemental composition or with it.

Whatever comes into being without elemental composition, results either from vapor or from smoke. Whatever emerges from vapor divides into eight things: cloud, rain, snow, hail, mist, halo and rainbow. They can be known by way of observation, experience and conjecture.

What comes into existence from "smoke" is of twelve categories: wind, windstorm, whirlwind, thunder, lightening, thunderbolt, a bright light in the sky that appears connecting to the earth, meteor, comet, red and black flags in the sky, and simoom. According to Ibn Kammūnah, some of these phenomena, like uprooting huge trees, breaking up the ships and dangers of thunderbolts, have such a catastrophic and destructive effects that one can presume that they would be possible only when spiritual powers (lords of

Concerning his religion, from the first and last passages of many of his works in which he has explicitly pronounced the prophethood of Muḥammad (pbuh), as well as from the passages used to refer to him in the correspondences between such scholars as Dabīrān Kātibī, Naṣīr al-Dīn Tūsī and Qutb al-Dīn Shīrāzī, it is evident that, as a Muslim and a man of learning, he was particularly revered by his contemporaries and there is a serious doubt concerning the claim that he was a Jew.

The detailed commentary of Ibn Kammūnah on *al-Talwīhāt* involves most of the issues that were common in the philosophical atmosphere of that time. It is not only useful for advanced study of the Peripatetic philosophy and understanding the *al-Ishārāt* and *al-Shifā'* of Ibn Sīnā, but can also be read as a propaedeutic to illuminationist philosophy. *Sharḥ Talwīhāt* is indeed Suhrawardī's scientific last will and testament, so that one should not study illuminationist philosophy unless he or she is mastered in discursive philosophy.

Ibn Kammūnah is the first to have written a commentary on *al-Talwīhāt*. Two other commentaries, one by Shahrāzūrī: *al-Tanqīhāt fī Sharḥ al-Talwīhāt* and the other by 'Allāmah Hillī: *Ḥall Mushkilāt al-Talwīhāt*, were only written after Ibn Kammūnah. Ibn Kammūnah's commentary is arranged as *qāla-aqūl* and includes all standard three parts of logic, physics and metaphysics. Using other Suhrawardī's works, he has tried admirably to explicate the latter's words highlighting some quite invaluable points of subtleties of the doctrines of this illuminationist philosopher. Sometimes drawing on his detailed and accurate information, he first gives an outline of the issues in order to prepare the reader's mind and then divides the passages and goes on to clarify them. And sometimes he immediately proceeds to divide and explain them. Ibn Kammūnah has attempted to illustrate the personal view of Suhrawardī; and this commentary is definitely an invaluable source of information about Suhrawardī's special viewpoints put together from various places in his works; and where he finds a particular Suhrawardī's doctrine at variance with the text of *al-Talwīhāt*, ascribes it to a generally accepted (*mashhūr*) opinion distinguishing Suhrawardī's particular perspective from the generally accepted statement. Sometimes, he has a critical approach to the text, giving his own opinion, so that in some rare occasions expressions are explained in the glosses.

Introduction

Al-Talwihāt al-Lawḥiyyah wa al-‘Arshiyyah (Intimations of the Tablet and the Throne) is one of the most celebrated works of Shahāb al-Dīn Yaḥya’ Suhrawardī (549-587/1154-1191) known as *Shaykh al-Ishrāq* (master of illumination). Despite its brevity, this book consisting of central issues in threefold sciences of logic, physics, and metaphysics, has highly been valued by Suhrawardī and he himself has composed *al-Muqāwamāt* (apposites), and *al-Talwihāt* (intimations), to explain complicated topics and complete them. Although the book is according to conventional Peripatetic method, such as *al-Ishārāt* of Ibn Sīnā, it is not mere imitation but also includes subtleties of illuminationist philosophy.

There is no clear information about the life of Ibn Kammūnah, ‘Izz al-Dawlah, Sa’d b. Mansūr. His date birth is not known. Ibn al-Fuwaṭī (642-723/1244-1323), his contemporary and fellow citizen, providing a brief account of his biography, gives his death the year 683/1284 in Ḥillah. As he himself declares, he did not study philosophy with a teacher. He writes at the end of the *al-Lum‘at al-Juwayniyyah*, that he used to study much and write extensively. In the introduction to *al-Kāshif*, Ibn Kammūnah stipulates that he had religious responsibility and administrative and worldly occupations. Given that he has produced a number of works, including *al-Luma* and *al-kāshif* at the request of the political authorities, it shows that he has been particularly revered by them. He also corresponded with Dabīrān Kātibī and Khwāja Naṣīr al-Dīn Ṭūsī as well as with some others. These correspondents show that his knowledge was acknowledged by his contemporaries.

Ibn Kammūnah can be considered a follower of Peripatetics. Hence, relative absence of illuminationist elements is quite obvious in his *Sharḥ Talwihāt*.

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

Oceans of Iranian and Islamic culture lie in manuscript form. These manuscripts are not only the record of the achievements of our nation's great scholars, they are also testimonials to our unique national identity. It is, therefore, the duty of every generation of Iranians to protect and celebrate this priceless heritage and to spare no effort in restoring these records on which all studies of Iran's history and culture depend.

Many efforts towards better identification, study, and preservation of our country's manuscript collections have been launched. In spite of these efforts, and despite the fact that hundreds of books and treatises that deal with this important area of learning have been published, much remains undone. Thousands of books and treatises either linger as unidentified codices in Iranian and foreign libraries, or await publication. Others, although previously published, exist in unsatisfactory editions and need to be re-edited according to modern scholarly standards.

It is the duty of scholars and cultural organizations to undertake the important tasks of restoring and publishing these manuscripts. The Written Heritage Publication Center was established in 1993 in order to achieve this important cultural objective with the purpose of supporting the efforts of scholars, editors, and publishers who work in this field of learning. We hope that by supporting scholarly work in this area, we can help make an essential collection of scholarly texts and sources available to the scholarly community that is engaged in the study of Iran's Islamic culture and civilization.

The Written Heritage Research Centre (Miras-e Maktoob)

Written Heritage Research Centre, 2012
First Published in I. R. of Iran by Miras-e Maktoob

ISBN 978-964-8700-69-5
ISBN (Vol.2) 978-964-8700-70-1

**All rights reserved. No part of this book
may be reproduced, in any form or by any
means, without the prior permission of the publisher.**

P R I N T E D I N T E H R A N

SHARḤ AL-TALWĪḤĀT AL-LAWḤIYYAH WA AL-‘ARSHIYYAH

by:

Ibn kammūnah

‘Izz al-dawlah sa’d Ibn manṣūr

(d. 1284 AD)

Vol 2

Physics

Edited by:

Najafqoli Habibi



Miras-e Maktoob

Tehran, 2012

